الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة الدكتور يحي فارس بالمدية
كليـــة الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

التفكير التداولي عند عبد الرحمن الحاج صالح

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د)

تخصص: اللسانيات وتعليمية اللغة العربية

إعداد الطالب:
محفوظ ذهبي

إشراف :
(أ.د) بن يوسف حميدي

السنة الجامعية : 2019-2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــة الدكتور يحي فارس بالمدية
كليـــــة الآداب واللغات
قسم اللغة و الأدب العربي

التفكير التداولي عند عبد الرحمن الحاج صالح

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د)

تخصص: اللسانيات وتعليمية اللغة العربية

إعداد الطالب:

محفوظ ذهبي

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
(أد) مبارك تريكي	جامعة المدية	رئيسا
(أد) بن يوسف حميدي	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
(أد)محمد بن حجر	جامعة المدية	عضوا مناقشا
(أد)محمد ولد دالي	جامعة المدية	عضوا مناقشا
(د)موسى جمال	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
(د)مراد العرابي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2018

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أن يسّر لنا إتمام هذا البحث

كل التقدير والاحترام للأستاذ المشرف "الدكتور بن يوسف حميدي" - حفظه الله- والذي نَحسَبُ أننا تعلمنا شيئًا من أخلاقه قبل علمه. وله كل الشكر إذ أنّه لم يدخر جهدا في إرشادنا وتوجيهنا، والشكر له مرة أخرى على تفضله بالإشراف علينا وعلى صبره علينا وتحمله أخطاءنا. فله منا شكر وتقدير واحترام التلميذ لأستاذه.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا البحث وتحملهم عناء قراءته.



إهــداء

إلى من رافقتني دعواتها طيلة مسيرتي الحياتية والدراسية، وكافحت وضحت من أجلي، وإلى من تعلمت منها معنى العطف والحنان، وإلى من تُبهجني رُؤيتها "أمي" (حفظها الله).

إلى من مهد لي الطريق للمُضي قُدما، وتعلمت منه معنى الصبر والكفاح، إلى "أبي" (حفظه الله).

إلى من كانت ومازالت خير سند لي في هذه الحياة، زوجتي الكريمة.

إلى من أحرص على أن تفتخر بالانتساب إليّ ابنتي "آلاء".

إلى كل أفراد العائلة.

أُهدي هذا البحث المتواضع



مقــدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

لقد شكّل الدرس التداولي منعطفا حاسما في مسار البحث اللساني، فبعد أن ركز التيار البنوي وكل التيارات التي اتكأت على محاضرات دي سوسير عنايتها على وصف وتفسير النظام، ودراسة اللغة في جانبها الصوري والآني بعيدا عن السياق الذي أُنتجت فيه؛ وبمعزل عن الظروف الخارجية بوصفها نظاما من القواعد المجرّدة وذلك عن طريق تحليل مستويات اللغة (الصوتي، الصرفي، التركيبي)، ومحاولة إيجاد العلاقة الرابطة بين تلك المستويات بعيدا عن العناصر الخارجية عن اللغة (العناصر غير اللغوية)، وبعد أن اقتصرت تلك المناهج التي صحبت تلك التيارات (البنوية، النسقية، التوزيعية، التوليدية التحويلية) على جانب واحد تحليل الظاهرة اللغوية، وفصلها بين النشاط اللغوي وبين مستعمليه، ظهر التيار التداولي بوصفه بديلا، وأكدّ على ضرورة دراسة اللغة أثناء استعمالها في المقامات المختلفة، وبحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين. وعدم فصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية، وبذلك أعادت الاعتبار للعناصر غير اللغوية في تفسير الظواهر اللغوية.

وقد نشأت التداولية وظهرت في الفكر اللساني الغربي الحديث في منتصف القرن العشرين، بعد أن ألقى جون أوستين محاضراته في جامعة (هارفارد)، وقد جمعت تلك المحاضرات في كتاب وُسمّ بـ "How to do things with words" (كيف تنجز الأشياء بالكلمات)، وقد ترجمت تلك المحاضرات إلى الفرنسيّة بعنوان " Quand dire C'est faire"، ويُعدّ ذلك الكتاب حجر الأساس في التيار التداولي، لأنّه ضم أفكارا وآراء جديدة، جلبت اهتمام العديد من الباحثين الغربيين أمثال سيرل وغرايس، والذين ساهموا في تطوير الفكر الأوستيني.

ولم يكن الاهتمام بتلك المفاهيم التي صحبت التيار التداولي مقتصرا على الدارسين الغربيين، بل إنّ هناك من الباحثين العرب من أولى عناية بالمباحث التداولية، وعكف على فهمها ومن ثَمَّ ترجمتها ونقلها إلى القارئ العربي. ويعد عبد الرحمن الحاج صالح (رحمه الله) واحدا من أبرز أولئك الباحثين، إذ ساهم في نقل المفاهيم التداولية للدراسات العربية، وعرَّف بمباحث ومضامين التيار التداولي، وذلك بعد اطلاعه العميق وإلمامه الواسع بما قاله الغربيون، إلاّ أنّ اهتمام الحاج صالح لم يكن منصبا على ما قدمه الغربيون فقط، بل ركز عنايته أيضا على ما جاء به العلماء العرب الأوائل أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه وابن جني في ميدان التخاطب، وذلك من خلال دراسته أعمال أولئك العلماء.

غير أنّ الملاحظ أنّ الدراسات التي تناولت جهود عبد الرحمن الحاج صالح اللسانية كانت كثيرة، وذلك بالقياس إلى تلك التي تناولت جهوده في ميدان التخاطب، والاستعمال اللغوي في عمومه، إذ لم نعثر على مصنّف يتناول هذا الجانب باستثناء بعض المـقالات. وهذا ما كان سبــبا لاختيارنا لهذا الموضوع الموسـوم بـ: "**التفكير التداولي عند عبد الرحمن الحاج صالح**". والذي سعينا من خلاله للتعريف بجهود الأستاذ في ميدان التخاطب وإبراز قراءته لأهم المباحث التخاطبية سواء عند العلماء العرب أو الباحثين الغربيين.

ونُنبه هنا إلى أننا لم نستعمل المصطلح الذي اقترحه الحاج صالح "علم التخاطب" في صياغتنا لعنوان البحث، لأنّ المصطلح الشائع والمتداول في أغلب الكتابات والبحوث هو "التداولية".

وبهدف تحديد الغاية المرجوة من هذا البحث، اعتمدنا على مجموعة من المراجع، ومن أهمها: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، البنى النحوية العربية، بحوث ودراسات في علوم اللسان، وهي كتب للحاج صالح، كما اعتمدنا على كتب بعض الباحثين المعاصرين ككتاب التداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي، وكتاب مقدمة

في علمي الدلالة والتخاطب لمحمد محمد يونس علي، إضافة إلى بعض الكتب التراثية كالكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني.

وفي ضوء الطرح السابق تمت صياغة إشكالية الدراسة الحالية في التساؤلات الآتية:

- ما طبيعة التفكير التداولي عند عبد الرحمن الحاج صالح؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية إشكاليات فرعية هي:

- ما هي أهم جهود عبد الرحمن الحاج صالح في ميدان التخاطب؟

- على أي أساس بنى عبد الرحمن الحاج صالح جهازه الاصطلاحي التخاطبي؟

- وما موقفه مما قدمه العلماء الأوائل في ميدان التخاطب؟

- وما هي قراءته لتلك المفاهيم الوافدة من الدرس التداولي الغربي؟

- وما هي أهم عناصر الائتلاف والاختلاف الموجودة بينه وبين الباحث المغربي طه عبد الرحمن باعتبار أنّ هذا الأخير واحدا من الوجوه البارزة في البحث التداولي العربي؟

ومن أجل الإجابة عن تلك التساؤلات والوصول إلى الهدف المرجو من هذا البحث اعتمدنا على خطة البحث التالية:

الفصـــل الأول: الجـهـــود اللغوية لعبد الرحمن الحـــاج صالح

وسلطنا الضوء فيه على شخصية عبد الرحمن الحاج صالح العلمية، وعلى آرائه اللغوية ممثلة في مفهومه للأصالة، وموقفه من أصالة البحث اللغوي العربي.

أما في المبحث الثاني والثالث من الفصل ذاته فارتأينا أن تكون لنا وقفة عند مشاريع عبد الرحمن الحاج صالح العلمية، وذلك من خلال التعريف بالنظرية الخليلية وإبراز أهدافها، ومن خلال تحديد مفهوم مشروع الذخيرة العربية وأهدافه ومزاياه.

في حين خصصنا المبحث الأخير للحديث عن جهود عبد الرحمن الحاج صالح في الميدان المصطلحي، فذلك من شأنه أن يُفيد في تبرير وتفسير الخيارات المصطلحية العربية التي ارتضاها.

الفصل الثاني: المصـــطلحات التداولية المفـتاحية عند عبد الرحـــمن الحاج صالح

حاولنا من خلال مباحث هذا الفصل أن نكشف طبيعة المصطلحات التداولية المفتاحية الواردة في كتاباته، وكذا الوقوف عند الجانب المفهومي منها، ومقارنتها بالمصطلحات التداولية الواردة في كتابات بعض الباحثين العرب.

الفصل الثالث: قراءة عبد الرحمن الحاج صالح للمفاهيم التداولية في التراث العربي.

وخصصناه للحديث عن قراءة الحاج صالح لما جاء به العلماء العرب الأوائل أمثال الخليل وسيبويه في ميدان التخاطب، ومن ذلك تحديدهم لأوصاف اللفظ والمعنى في الاستعمال، وهو ما تناولناه في المبحث الأول من هذا الفصل. أما المبحث الثاني فكان خاصا بما قاله الحاج صالح حول تصور العلماء العرب لدورة التخاطب، باعتبارها تمثل النموذج الذي يضم جميع عناصر العملية التواصلية. في حين كان المبحث الثالث خاصا بنظرية الخبر والإنشاء عند النحاة والبلاغيين العرب، وختمنا هذا الفصل بالحديث عن تلك العناصر اللغوية التي تتميز بإبهامها الشديد (الدلائل المبهمة) وتصنيف العلماء العرب لها.

الفصل الرابع: رؤية عبد الرحمن الحاج صالح للمفاهيم التداولية في الدرس الغربي.

ركزنا في هذا الفصل على قراءة الأستاذ للمفاهيم التداولية الغربية، وذلك من خلال أربعة مباحث تناولنا فيها على التوالي: "نظرية أفعال الكلام"، "متضمنات القول (الاستلزام الحواري، الافتراض المسبق)، الإشاريات. وختمنا الفصل بتوضيح ذلك التمييز الذي قام به الحاج صالح بين النظرة العربية للخطاب و بين النظرة الغربية.

الفصل الخامس: الممارسة التداولية بين عبد الرحمن الحاج صالح وطه عبد الرحمن.

ومن أجل إثراء البحث، خصصنا الفصل الأخير للمقارنة بين عبد الرحمن الحاج صالح وطه عبد الرحمن باعتباره من الرواد العرب المتميزين في البحث التداولي. وقد قارنا بين الباحثين أولا من حيث طبيعة المصطلحات التداولية المستعملة وكذا جهود كلٍّ منهما في الميدان المصطلحي، وثانيا من حيث التعامل مع التراث، وثالثا من حيث الإسهامات في إثراء الحقل التداولي. ونُشير ههنا إلى أن متطلبات المقارنة بين العالمين اضطرتنا إلى تكرار بعض الأفكار الخاصة بالحاج صالح، فلجأنا إلى عرضها بصورة مختصرة مركزين على جوهر الفكرة التي قال بها.

أما في ختام هذا البحث فقد عرضنا جملة من النتائج التي كشفت عنها الدراسة، وقد ركزنا في ذلك على ما اتسم بشيء من الحصافة، وذلك تجنبا لتكرار الأفكار المعروفة عن التفكير اللساني والتداولي للحاج صالح.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّه ومن أجل الوصول إلى الهدف المرجو من البحث، اتبعنا منهجا إجرائيا تكامليا، يعتمد مجموعة من الأدوات الإجرائية:

كالوصف: وتمثل في عرض آراء عبد الرحمن الحاج صالح في ميدان التخاطب، إضافة إلى عرض بعض الأفكار التي جاء بها العلماء العرب من جهة والتداوليون الغربيون من جهة أخرى.

والتحليل: ويظهر في تحليلنا لآراء عبد الرحمن الحاج صالح في الميدان المصطلحي وفي ميدان التخاطب إضافة إلى تحليل آراء غيره من الباحثين.

المقارنة: وذلك من خلال مقارنة آراء وجهود عبد الرحمن الحاج صالح في ميدان التخاطب بنظيرتها عند طه عبد الرحمن، وكذلك من خلال مقارنة المصطلحات التداولية

التي وردت في كتاباته بتلك المصطلحات التي جاء بها بعض الباحثين العرب أمثال مسعود صحراوي و عبد الهادي ظافر الشهري ومحمود أحمد نحلة وطه عبد الرحمن...إلخ.

ولقد تمثلت صعوبات هذا البحث في منهج عبد الرحمن الحاج صالح، فالرجل كما هو معروف متشبّع بالفكر اللغوي العربي و له اطلاع واسع على الدراسات اللغوية الغربية الحديثة، وهو ما انعكس على كتاباته، فليس من السهل فهم كتاباته ومحتم على الدارس لفكره الاستعانة ببعض الكتابات الأخرى التي تُوضح المقصود من أقواله.

الفصـــل الأول

الجهود اللـــغوية لعـــبد الرحمن الحاج صالح

1. شخصية عبد الرحمن الحاج صالح وآراؤه اللغوية
2. المدرسة الخليلية الحديثة
3. مشروع الذخيرة اللغوية
4. جهود عبد الرحمن الحاج صالح في الميدان المصطلحي

بعد أن ساد الاتجاه التاريخي وسيطر على ساحة الدراسات اللسانية في القرن التاسع عشر، وبعد أن اقتنع الدارسون بنجاعة ذلك الاتجاه وأيقنوا بأنّه الأنسب لدراسة اللغة، جاء دي سوسير حاملا معه طابعا علميا جديدا لدراسة اللغة، وبنشر طلابه لكتابه محاضرات في اللسانيات العامة في بدايات القرن الماضي أحدث ثورة غيرت مسار الدراسات اللسانية، وذلك بانتقالها من الدراسة التاريخية إلى الدراسة الوصفية الآنية.

ولم يقف تطور الدرس اللساني الحديث عند التوجه الوصفي، بل ظهرت توجهات أخرى مثل التوجه التوليدي الذي جمع بين الوصف والتفسير، والتوجه التداولي الذي حول مجال الاهتمام من دراسة النظام اللساني إلى الاستعمال.

وفي المقابل ظهرت ثلة من اللسانيين العرب –أمثال عبد الرحمن الحاج صالح وأحمد المتوكل ومحمد يونس علي وطه عبد الرحمن– اهتموا بنقل تلك المفاهيم والمبادئ التي صاحبت تلك الثورة اللسانية إلى العالم العربي، وقد بذل أولئك اللسانيون جهودا جبارة في تعريف القارئ العربي بأساسيات البحث اللغوي الغربي، كما حاول بعضهم صياغة نظريات لسانية عربية لمواكبة ذلك التطور الحاصل في الدراسات الغربية.

وسنسلط الضوء من خلال هذا الفصل على واحد من أبرز وجوه الدراسات اللغوية واللسانية في الوطن العربي، وهو العالم والباحث الجزائري الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح (رحمه الله)، إذ سنحاول التعريف بشخصيته، والوقوف عند آرائه اللغوية وبالتحديد عند ما قاله عن مفهوم الأصالة، هذا المفهوم الذي شغل اهتمام الباحثين والدارسين كما شغل اهتمام الحاج صالح فخصص له جزءًا من كتاباته لتوضيح المقصود منه ومن ثم دافع عن أصالة البحث اللغوي العربي. كما سنخصص صفحات من هذا الفصل للحديث عن أهم إنجازاته ومشاريعه العلمية وخاصة النظرية الخليلية الحديثة ومشروع الذخيرة العربية، إنجازات كان يهدف من خلالها إلى الارتقاء بالبحث اللغوي واللساني العربي. وإضافة إلى هذا ستكون لنا وقفة عند جهود عبد الرحمن

الحاج صالح في وضع وانتقاء المصطلحات العلمية، بغرض الاستناد إليها في دراسة المصطلحات التداولية التي اقترحها وأقرها الحاج صالح.

1. شخصية عبد الرحمن الحاج صالح وآراؤه اللغوية

قد لا تحتاج شخصية عبد الرحمن الحاج صالح إلى تعريف بين المشتغلين بالدراسة اللسانية، غير أنّه يجدر بنا هنا التعريف بها، فقد يكون المتصفح للبحوث التي تناولت أعمال الأستاذ بالدراسة دخيلا عن هذا المجال، وإنّما الذي حرك رغبة الاطلاع فيه، هو كثرة تردد اسم الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح على ألسنة المشتغلين باللغة، إضافة إلى المكانة التي يحظى بها عندهم. لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بشخصية الحاج صالح والوقوف عند بعض آرائه اللغوية.

1.1. عبد الرحمن الحاج صالح نشأته وحياته الفكرية

يُعدُّ «الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح علما من أعلام الفكر اللساني في الجزائر وفي الوطن العربي ... يحتل مكانة مرموقة عند طلابه في الجزائر وفي المشرق العربي»[1]. وُلد «بمدينة وهران بالجزائر عام 1927م، وهو من عائلة معروفة نزح أسلافها من قلعة بنى راشد المشهورة إلى وهران في بداية القرن التاسع عشر، والمتتبع لحياته يجد أنّه في بداية تعلمه درس في مؤسسات حكومية تلقى دروس اللغة العربية في إحدى الهياكل التعليمية التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائرية، بعد ذلك رحل إلى مصر والتحق هناك بكلية اللغة العربية بالجامعة الأزهرية، اكتشف من خلالها التراث العلمي اللغوي العربي ولاسيما كتاب سيبويه الذي فتح له الآفاق العلمية وكان الدافع الأساسي وراء دراساته اللغوية، والتحق بعد ذلك بالجامعة الفرنسية المعروفة باسم بوردو Bordeaux»[2]، و«تحصل على التبريز من باريس ودكتوراه الدولة في

[1]–منصوري ميلود، الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من خلال مجلة اللسانيات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع07، جانفي، 2005، ص. 02.

[2]– معالي هاشم على أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، كلية التربية للبنات قسم اللغة العربية، جامعة بغداد، تشرين، 2014م، ص. 06.

اللسانيات من جامعة باريس –السوربون»[1]، كما تحصل «على جائزة الملك فيصل للغة العربيّة والأدب سنة 2010م تقديرا لجهوده العلمية المتميزة في تحليله النظرية الخليلية وعلاقتها بالدراسات اللسانية المعاصرة، ودفاعه عن أصالة النحو العربي، وإجرائه مقارنات علمية بين التراث ومختلف النظريات في هذا الموضوع، فضلا عن مشاركاته في الدراسات اللسانية بحثا وتقويما وتعليما، وجهوده البارزة في حركة التعريب. وهو صاحب مشروع غوغل العربي، أو البنك الآلي العربي»2. وبهذا فانتقال الحاج صالح في فترة تعلمه إلى مصر ثم إلى فرنسا واحتكاكه بغيره من الباحثين والمفكرين، كان له دور كبير في تكوين شخصيته العلمية.

وقد عُرف عن الأستاذ «اهتمامه الكبير بالرياضيات والمسائل المتعلقة بالعمق الذهني، وهذا يعود لمرحلة سابقة درس فيها الرياضيات بكلية العلوم مما أثر في حياته الثقافية فربط المنطق باللغة، ولاسيما دراسته للخليل بن أحمد الفراهيدي، فضلا عن دراسته للطب وتخصصه في الأعصاب، كل ذلك ساعد عبد الرحمن الحاج صالح في تحليله العلمي للسان العربي»[3]. وقد ظهر ذلك في صياغته لعدة مفاهيم ولعل أبرزها تلك التي تعلقت بنظريته الخليلية، مثل: مفهوم التكافؤ، الزمرة، وغيرهما.

كما كان للأستاذ اهتمام كبير باللسانيات «هذا العلم الذي حفل به كثيرا وكتب فيه مواضيع شتى وقارن بين الدراسات اللغوية العربية القديمة، وبين ما أنتجه العلم الحديث، ليرى أن هذا العلم أوسع مجالا وأكثرها نفوذا ونجوعا، لا بالنسبة إلى ما كان عليه فيما مضى فقط، بل بالنسبة أيضا إلى ما استفادته العلوم الإنسانية الأخرى من تجديد عميق بتطبيقها لمناهجه الخاصة على مواضيع أبحاثه»[4].

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، (2007)، المؤسسة للفنون المطبعية الجزائر، د ط، ج1، ورقة الغلاف.

[2]– معالي هاشم على أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، ص. 07.

[3]– نفسه، ص. 06.

[4]– صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، (2004)، دار هومة، د ط، بوزريعة، الجزائر، ص. 149.

وقد كان للأستاذ أيضا عناية «بالبحوث الصوتية المخبرية التي ... عرض فيها على محك هذه الآلات ما جاء في كتب علمائنا الأقدمين، ولاسيما ما رواه سيبويه عن شيخه الخليل بن أحمد في مخارج الحروف وصفاتها، فتبيّن له أن كثيرا من آرائهم بلغت من الحصافة مبلغا، وأن غرائزهم أُوتيت من الرهافة ما جعل نتائجهم تقارب النتائج التي توصلت إليها الآلات»[1]. ولقد أنشأ «الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح معهد اللسانيات والصوتيات وسهر على العمل فيه والاهتمام بالأعمال اللسانية، ثم عطِّل مدّة من الزمن، ثم استأنف الدكتور العمل به عام 1991م، فأنشأ مركز البحوث العلمية في ميدان العلوم اللسانية»[2]. والملاحظ أنّ الحاج صالح كان ينطلق في بحوثه الصوتية واللسانية من الدراسات العربية القديمة، وينفتح على النظريات الغربية متجنبا إسقاط هذه النظريات على المنجز التراثي العربي.

والمتتبع لكتابات الحاج صالح يجد أنّ تفكيره قد انصب على ميادين عدة، وتناول شتى المسائل اللغوية فعالجها بمنهجية دقيقة ومضبوطة، «والحقيقة التي لا تُنكر هي أنّ خصائص تفكيره، كثيرة تحتاج للكشف عنها إلى بحوث عديدة، وإلى أقلام مُتعاضدة، فالرجل قد قضى عقودا من عمره يُنقّب ويدرس ويُمحص، فاطلع على النظريات اللسانية الغربية في مظانّها، ولم يكتف بتمثُّلها كما يحاول القارئ العادي من أمثالنا، بل كان يقرأها في ضوء خلفياتها الفكرية والفلسفية، قراءة الناقد المتبصِّر، لا قراءة الناقل المُكرِّر. يُفيد من النظرية اللسانية الغربية، دون أن يعتبرها هي الحقيقة العلمية، أو هي كلُّ العلم، بل يُسميها تناوُلا (مقاربة) خاصا للحقيقة، من زاوية معينة، قد يُثْبِت مسارُ التطور العلمي النظري والتطبيقي صحّتَها، كما قد يبطلها ويثبت صحة غيرها»[3].

---

[1]– منصوري ميلود، الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من خلال مجلة اللسانيات، ص. 02.

[2]– معالي هاشم على أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، ص. 06.

[3]– محمد ولد دالي، قراءة التراث اللساني العربي عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، "عرض لآليات القراءة، وتحليل لكيفية تطبيقها في فهم النحو العربي"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع25، السنة الرابعة عشرة، رمضان 1438هـ، جوان 2017م، ص. 351 – 352.

لقد خلف الحاج صالح **أبحاثا ودراسات** عديدة منها:

- السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة
- منطق العرب في علوم اللسان.
- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (في جزأين)
- معجم علوم اللسان، (بالمشاركة)، مكتب تنسيق التعريب التابع للأليكسو،1992م.
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات "معجم: عربي وإنجليزي وفرنسي"" (بالمشاركة)، مكتب تنسيق التعريب.
- علم اللسان العربي وعلم اللسان العام (بالفرنسية في مجلدين)، الجزائر.
- بحوث ودراسات في علوم اللسان.
- البنى النحوية العربية.
- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية.

وقد نُشرت له **بحوث** عديدة في مجلات مختلفة:

- توهمات النحاة العرب بعد عصر الخليل وسيبويه ومحاولة تصويبها.
- الأخطاء في تأدية المفهوم في التعريب والترجمة الخاصة.
- الذخيرة العربية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها.
- المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية.
- الثنائية اللغوية بالنسبة للغة العربية وأوصافها الحقيقية: الإيجابية منها والسلبية.
- الرصيد اللغوي للطفل العربي وأهمية الاهتمام بمدى استجابته لحاجاته في العصر الحاضر.
- الخلاف النحوي بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة.

– أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث.

– اللغة العربية الفصيحة المنطوقة ودورها في المجتمع العربي.

– أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية.

– مقدمة لدراسة البُنى النحوية.

وكل المقالات السابقة نُشرت ضمن أعداد (مجلة المجمع الجزائري للغة العربية).

– أربع مقالات: الخليل بن أحمد، والأخفش، وابن السراج، والسهيلي، في موسوعة أعلام العرب (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

– مقالة "لغة" ومقالة "معارف" في دائرة المعارف الإسلامية الطبعة الجديدة. ليدن.

– المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية (اللسانيات "مجلة في علوم اللسان وتكنولوجيّاته").

كما شارك الحاج صالح في مؤتمرات وندوات عدة، منها «مؤتمر حول تطور اللسانيات في العالم العربي الذي نظمته اليونسكو واحتضنته الرباط من 1إلى 11 نيسان عام 1987م، مؤتمر مجمع اللغة العربية للأعوام 1993م، 2002م، 2004م، ندوة (الترجمة والمصطلح العربي) الذي نظمه مسؤولو بيت الحكمة بتونس عام 1988م، ندوة اتحاد المجامع اللغوية العربية المنعقدة في عمان عام 2003م، مؤتمر (علم الاصطلاح العربي) الذي نظمته جامعة فاس عام 2001م، ندوة (اللغة العربية إلى أين) التي نظمتها المنظمة Isesco في الرباط عام 2002م»[1].

وقد توفي الحاج صالح يوم الأحد 5 مارس 2017م بمستشفى عين النعجة بالجزائر، عن عمر ناهز تسعين عاما.

[1]– معالي هاشم على أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، ص. 08.

وبهذا يتبين لنا أن مسيرة الحاج صالح العلمية كانت متميزة، بذل الأستاذ خلالها جهودا كبيرة لخدمة اللغة العربية، ولا أدل على ذلك مثلُ ما خلفه من بحوث ودراسات، بحيث كتب في اللسانيات والترجمة والمصطلح والتعليميات وصناعة المعاجم وحوسبة اللغة...إلخ. وكل ذلك لم يأت من فراغ بل ارتبط أساسا باطلاع الحاج صالح العميق على الدراسات اللغوية العربية القديمة وعلى ما أنتجه الفكر الغربي.

وقد تجاوز نشاطه حدود بلده فجاب البلدان العربية ينشر أفكاره المتعلقة بالمعالجة الآلية للغة، ويدلى برأيه في مختلف مجالات اللغة من خلال مشاركته في عديد الملتقيات والندوات، وذلك حرصا منه على ترقية اللغة العربية. لذا فكل تلك الأفكار التي كانت نتيجة سنوات طويلة من البحث لابد من استثمارها فيما يفيد البحث اللغوي العربي عموما.

2.1. من أهم آرائه اللغوية

لعبد الرحمن الحاج صالح كثير من المواقف اللغوية التي تُثبت بأنّه عالم متميّز في فكره وواحد من أبرز الباحثين العرب الذين كانت لهم قراءة متميزة للفكر اللغوي العربي والغربي على حدّ سواء، وهو ما مكنه من تصحيح الكثير من المفاهيم والتصورات، غير أنّ موضوع بحثنا لا يسمح لنا بالوقوف عند كل تلك المواقف اللغوية، كما أنّ عرض كل تلك القضايا يحتاج إلى بحث خاص وقد لا تفي الطِوال من المؤلفات بالغرض، لذا سنركز على مفهوم الأصالة عند الحاج صالح وموقفه من هذا المفهوم عند الكثير من الباحثين، كما سنقف عند قضية دفاعه عن أصالة البحث اللغوي العربي، وذلك بعد أن نعرض بعض مواقف الباحثين العرب المعاصرين من تلك القضية إضافة إلى آراء المستشرقين.

1.2.1. أصالة البحث اللغوي العربي ومسألة تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي

يشير الحاج صالح إلى أنّ المقصود بأصالة الخطاب هو «أن يكون الشيء أو الإنسان مبدعا مهما كان عصره؛ أي أن لا يكون نسخة لغيره بالنسبة إلى الأفكار التي ينتجها، فالأصيل هو من ليس نسخة لغيره مهما كان الزمان، وقد تكون أصالة في زمن قديم وقد تكون أصالة في زماننا هذا، وقد يكون الرجل فريدا من نوعه في ميدان خاص أو استعماله لبعض الوسائل العقلية وهذا ينطبق على الخليل: لم يُر مثله قط في استعماله للوسائل العقلية الرياضية في ميدان اللغة»[1]، فالأصالة كما يحددها الحاج صالح غير مرتبطة بزمن معين، بل هي مرتبطة بمنهج الإنسان في أبحاثه، فإذا بنى أفكاره ونسجها على منوال الآخرين فهو هنا مقلد لا أصيل، لأنّ الأصالة هي الإبداع وانتهاج نهج غير معهود كما هو الحال عند الخليل بن أحمد.

[1]– بشير ابرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع07، 2005م، ص. 03.

ولقد انطلق الحاج صالح في تحديده لمفهوم الأصالة من سؤال جوهري هو: «هل تأثير ... [مستجدات البحث اللغوي واللساني] على المثقفين العرب يعتبر مسّا بالأصالة؟»[1]، هنا يخالف الحاج صالح الاعتقاد الشائع بين الباحثين «عندما يقابلون هذا المفهوم بالحداثة أو المعاصرة فإنّ الأصالة تقابل في الحقيقة التقليد أيًّا كان المقلَد المحتذى به سواء كان العلماء العرب القدامى أو العلماء الغربيين إذ الأصيل هو الذي لا يكون نسخة لغيره. فكأن هؤلاء المثقفين بجعلهم الأصالة في مقابل المعاصرة لا يتصورون هذه الأصالة إلا بالرجوع إلى القديم فالأصيل في الواقع هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يُسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه. والأصالة في زماننا هذا وعلى هذا الأساس هي الامتناع من تقليد الغربيين خاصة»[2]، وبهذا فالحاج صالح له نظرة مغايرة لمفهوم الأصالة تختلف عن نظرة الكثير من المثقفين عندما يقابلون الأصالة بالحداثة أو المعاصرة، فالأصالة عنده هي الإبداع لا التقليد.

ويوضح الحاج صالح المقصود من التقليد بقوله «ولا أقصد من لفظ التقليد أكثر مما قصده علماؤنا قديما فهو إتباع الإنسان لغيره فيما يقول أو يفعل معتقدا الحقيّة فيه من غير نظر وتأمل في الدليل ... أو بعبارة أخرى هو اتخاذ أقوال الغير كحقائق لا تقبل الجدال وعدم الإتيان بأي ابتكار[فالأصالة إذن] ... تكمن في عدم الاطمئنان مقدما وقبل النظر إلى كل ما يصدر من الغير حتى يقوم الدليل الذي يحمل الإنسان بل يجبره على تقبل أقوال غيره»[3]. وهذا ما لم نلمسه من بعض الباحثين العرب الذين رددوا ما قاله المستشرقون، وسلموا باتهاماتهم الباطلة للتراث العربي من غير أي نظر أو تمحيص.

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 11.

[2]– نفسه، ص. 11.

[3]– نفسه، ص. 11 – 12.

وقد أكد الحاج صالح من خلال بحوثه ومؤلفاته على أصالة البحث اللغوي العربي، بحيث تناول العديد من القضايا اللغوية وبرهن من خلالها وبالدليل المقنع على صحة ما ذهب إليه. ومن أبرز القضايا التي شغلت ونالت اهتمام الدارسين العرب المعاصرين قضية تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، بحيث وجّه بعض المستشرقين ومن حذا حذوهم من الباحثين العرب المعاصرين اتهاما خطيرا للنحو العربي وجاؤوا ببعض من الافتراضات الواهية التي تؤكد –في نظرهم– تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي. وقد بذل عبد الرحمن الحاج صالح جهودا جبارة أبطلت ذلك الادعاء معتمدا على مجموعة من الأدلة العقلية والتاريخية التي أكدّ من خلالها على أصالة البحث اللغوي العربي القديم.

ويلاحظ المتصفح للدراسات التي عنيت بقضية تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي أنّ الآراء اختلفت والمواقف تباينت بين جازم بتأثر النحو العربي في بداياته بالمنطق الأرسطي وبين مؤكد على نشأة النحو العربي الخالصة بعيدا عن المنطق، وسنعرض فيما يلي بعض الآراء التي أكدت اعتماد النحو العربي على المنطق الأرسطي في نشأته.

1.1.2.1. آراء بعض الباحثين العرب المعاصرين والمستشرقين

يشير الحاج صالح إلى «أنّ جمهور الباحثين والمؤرخين قد قنعوا بوجود تأثير يوناني في نشأة النحو العربي»[1]، ومن بين الباحثين العرب الذين تبنوا فكرة تأثير المنطق الأرسطي على النحو العربي مهدي المخزومي الذي يقول: «قد مهدت الفلسفات للانتفاع بالمنطق اليوناني، وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو، ترجمة عن اليونانية أو الفارسية عند عبد الله بن المقفع، وابنه محمد بن عبد الله بن المقفع»[2]. ويقول في موضع آخر (متحدثا عن تأثير علم الكلام في النحو): «إنما ظهر في زمن مبكر، منذ أواخر القرن الأول، وأوائل القرن الثاني وهي

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص. 47.

[2]– مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، (1958م)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط2، ص .69.

الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهورا واضحا ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة، بميله إلى القياس والتعليل، فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق»[1]. فمن خلال هذا القول نجد مهدي المخزومي يشير إلى تأثر النحو العربي بالمنطق في مرحلة مبكرة جدا وهي مرحلة انتشرت فيها الفلسفة الكلامية انتشارا واضحا في الثقافة العربية، وانعكس ذلك على أعمال العلماء العرب الأوائل الذين استمدوا من المنطق بعض المفاهيم كالقياس والتعليل.

أما من المستشرقين فنجد دو بور (De Boer) مؤرخ الفلسفة الإسلامية، الذي كثيرا ما ينسب أصالة المنهج النحوي الذي سلكه العرب في مباحثهم لأرسطو. بحيث ينقل عنه الحاج صالح قوله: «وقد أثر منطق أرسطو في علوم اللسان ... السريان والفرس كانوا قبل العصر الإسلامي قد درسوا كتاب (العبارة) لأرسطو مع إضافات ترجع إلى الرواقيين، وإلى أهل المذهب الأفلاطوني، وابن المقفع الذي كان صديقا حميما للخليل بن أحمد يسّر للعرب الإطلاع على كل ما كان في اللغة الفهلوية من أبحاث لغوية ومنطقية»[2]. كما ينقل عنه أيضا التصريح الآتي: «إنّ الأبحاث اللغوية النظرية التي نشأت عند العرب في زمان مبكر قد أحدثتها المقولات النحوية المنطقية الموجودة في كتاب (باري أرميناس)، وذلك مع ما وقع من تأثير الرواقية في هذا النشوء، ومن ثم ظهر القول بانقسام الكلام إلى الأقسام الثلاثة»[3].

ولم يكن مركس الوحيد من المستشرقين الذي جزم بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، بل يوجد بعض من المستشرقين ممن تقفوا أثره، ورددوا ما قاله مثل المستشرق «"جورج سارطون . G sarton" صاحب كتاب المدخل إلى تاريخ العلم إذ يقول: قال ابن خلكان إنّ عليّا وضع له الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف، ثم دفعه إليه، وقال له: تمّم على هذا. يذكرنا هذا بما في المنطق الأرسطوطالسي إذ أرسطو لم يُحص هو أيضا في الكلام إلا ثلاثة وهي (onomo)،

[1]– مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص. 41.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 44.

[3]– نفسه، ص. 44.

(Rhema)، (sundesmos). فممّا لاشّك فيه أنّ العرب حصلوا على هذا بفضل المنطق اليوناني وأنّ اجتهادهم في النحو قد تأثر به، ومن الراجح أنّ ذلك لم يحصل لهم إلا بالنحو اليوناني. وعلى كل فإنّهم حتى ولو كان لهم علم بالنحو اليوناني إلاّ أنّ ذلك لم يساعدهم كما ساعد النحاة اللاتينيين معرفتهم بذلك النحو، إذ كانت خصائص كل لغة منهما مفترقة في جوهرها»[1].

هذا وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الباحثين المنصفين الذين وقفوا «من هذه المسألة موقفا وسطا لم يسمح لهم تحرجهم وورعهم أن يحكموا على شيء بحكم نهائي ويجازفوا هذه المجازفة الغريبة. فقد نقل أحمد أمين في: ضحى الإسلام. عن الأستاذ (إينو ليتمان .E Littman) أنّه قال في إحدى محاضراته:"... نحن نذهب مذهبا وسطا، وهو أنّه أبدع العرب علم النحو في الابتداء، وأنّه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه. ولكن لما تعلّم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلّموا أيضا شيئا من النحو الذي كتبه أرسطو طاليس الفيلسوف»[2].

إنّ مثل هذه الأقوال التي أكدت تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي وشككت في أصالة البحث اللغوي، دفعت بالحاج صالح إلى تمحيصها الواحد تلك الآخر ومن ثم الرد عليها وإبطال صحتها ببيان وجه المغالطة فيها.

2.1.2.1. رد الحاج صالح على اتهامات المستشرقين ومن تبعهم من العرب.

يلاحظ المتتبع لقضية تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي أنّ كل الباحثين الذين أشاروا إلى ذلك التأثر «... لم يأت أي واحد منهم بدليل قاطع اللهم إلا ما أخرجه مركس من مقارنته

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 45.

[2]– نفسه، ص. 45.

للاصطلاحات العربية اليونانية»[1]، بحيث جاء بمجموعة من الافتراضات واعتبرها مسلمات علمية وتتمثل فيما يلي:

«– ضرورة مرور زمان طويل تتكون فيه المقاييس النحوية..."

– ضرورة اعتماد النحو على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفية..."

– ضرورة اعتماد النحاة العرب على مفاهيم غريبة عنهم..."»[2].

يشير الحاج صالح إلى أنّ هذه الافتراضات باطلة وقد جاءت «نتيجة لمشاهدة قاصرة إذ لم يتصفح [مركس]ويتتبع عددا كبيرا من الظواهر حتى يبني عليها قانونا عاما. فأعظم نقص يؤخذ عليه هو جعله الضروري بمنزلة الممكن الوقوع. وهذا من التساهل بمكان! فهذه القضايا الثلاث من حيث الضرورة باطلة، أما من حيث الإمكان ففي بعض مظاهرها نظر»[3]، فما يُؤخذ على مركس "هو جعله الافتراضات بمنزلة المسلمات، والمعروف أنّ التسليم بفكرة ما يقتضي استقراء الظواهر فإذا تبيّن اطراد حالة ما نجعل منها قانونا يمكن أن نقيس عليه الظواهر المشابهة كما هو الحال في العلوم التجريبية وغيرها"[4]. ولهذا فإنّ تلك الادعاءات هي من أساسها باطلة لأنها افتراضات لا مسلمات، أما إذا سلمنا بأنّ تلك الادعاءات هي مجرد افتراضات فهنا يمكن مناقشتها، وهو ما قام به الحاج صالح إذ صرّح قائلا بأنّ مركس في القضية الأولى «اعتمد ... على شهادة التطور الفكري اليوناني ولكن هذا الشاهد ليس بأصل يُبنى عليه قياس. ونلفت أنظار الباحثين إلى أننا لا نُنكر أبدا أنّ التطور للعلوم ربما اقتضى زمانا مفرط الامتداد، وإنّما الذي نأباه أن يُلحق شيء بشيء وليس في الثاني ما في الأول من العلة وهذا أبسط الاستدلال (قياس شَبَه). ولا يُعد من أساليب البرهان الدقيقة. إنّ العلوم الإسلامية البحتة قد امتازت عن علوم الأوائل في سرعة اكتهالها ... ففي أقل من قرن خرج إلى الوجود نحو تامُّ التكوين سويُّ الخلق منسجم

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 47.

[2]– نفسه، ص. 48.

[3]– نفسه، ص. 49.

[4]– ينظر نفسه، ص. 48 – 49.

الأطراف ... فهل هذا خرق للعادة المألوفة؟ ... ينبغي أن نُحلَّ الظاهرة محلّها من الظاهرة الكبرى التي قلبت أوضاع العالم القديم. تلك هي ثورة الإسلام فهل من منكر للسرعة التي اتّصفت بها نشأة العاهلية الإسلامية؟ وما ظاهرة نشأة النحو العربي إلا جزء لا يتجزأ من تلك الحادثة العظيمة»[1]، فصحيح أنّ الفكر اليوناني احتاج إلى قرون حتى بلغ مرحلة التفريق بين بعض المفاهيم واكتشاف أخرى، إلاّ أنّ ظروف نشأة الفكر اليوناني غير ظروف نشأة النحو العربي، فهذا الأخير صاحبته ظاهرة عظيمة هي مجيء الإسلام، وهو ما أسهم في سرعة تطور المفاهيم النحوية. ويضاف إلى هذا أنّ القياس يكون مبنيا عادة على علة المشابهة، وهذا غير متحقق في قياسنا النحو العربي على المنطق الأرسطي، لذا لا يمكن أن نجعل من الفكر اليوناني أصلا يقاس عليه ونجعل من النحو العربي فرعا لغياب علة جامعة بينهما.

أما فيما يتعلق بضرورة اعتماد النحو على المنطق وعلى المفاهيم الفلسفية «فإنّ ذلك قيل في زمان وقد تجاوز العلماء اليوم هذا الطور من أطوار النظر اللغوي. فليس من اللازم أبدا أن يؤسس النحو على المنطق»[2]، فـ «النحو العربي هو في جوهره لغوي محض ولهذا فإن مفهوم الإفادة –في الجملة المفيدة– هو أقرب إلى علم الإعلام منه إلى علم المنطق. وعلى هذا يكمن الغلط في التخليط بين جانبين اثنين لوظيفة الكلام: فالأول يخص اللغة كأداة تبليغ (بلفظ وضع لمعنى أي بنية متعارف عليها) واللغة كأداة للتحديد والحكم والبرهان فاللغة لها أيضا هذه الوظيفة وأغراض النحاة العرب الأولين هي دراسة البنى المتعارف عليها وتمييزها عن غير المتعارف عليها (المنتمية إلى كلامهم وغيره) مع كيفية تأديتها للمعاني»[3]. فالنحاة الأوائل اهتموا باللغة باعتبارها وضعا واستعمالا، وهذا هو منطلق التحليل اللغوي العربي، ولم يجعلوا من اللغة أداة للبرهنة على ظواهر خارج اللغة مثلما فعل أرسطو.

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 49.

[2]– نفسه، ص. 49 – 50.

[3]– نفسه، ص. 42.

ويضاف إلى ما سبق أنّ «بين الفكر واللغة فوارق جوهرية وقد أثبت علماء النفس من جهة والمنطقيون المعاصرون من جهة أخرى أنّ الكلام لا يُطابق كل ما يجري في الذهن، وليست كل الظواهر اللغوية على العكس من ذلك من جنس العمليات العقلية. فالنظام المنطقي غير النظام اللغوي الذي خُلق للإفادة أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع communication. فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما ولى من أمر الإفادة فهو إلى قوانين فنّ المواصلات أقرب منه إلى قواعد المنطق. وقد فهم النحاة العرب هذه الظاهرة فهما صحيحا إذ بنوا علم النحو على مبدأ التخفيف والفرق. وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبته اللغويون المعاصرون. هو يقول أن الإنسان لا يبذل من الجهود العلاجية أو الذهنية في إعماله لآلة الخطاب إلا بقدر ما يستطيع إفادة المخاطب، أو بعبارة أخرى، أن همّ المتكلم أن يبلّغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل عدد ممكن من الجهود. وهذا أصل التعليلات التي يشاهدها المطّلع على كتب النحاة القدماء، ويتراءى ذلك أيضا في عبارات البلاغيين عن الكلام المؤثر أنّه "ما قلّ لفظه وكثر معناه»[1]، فالمنطق متعلق بالفكر لا باللغة، ولهذه الأخيرة ضوابطها وقوانينها وهي غير قوانين الفكر، وقد حدد النحاة العرب ضوابط اللغة في كل من الوضع الاستعمال، ومن ضوابط اللغة في الاستعمال أنّها قائمة على مبدأ التخفيف وهو ما أشار إليه أندري مارتني أيضا.

أما القضية الثالثة التي ذكرها الحاج صالح والقائلة بضرورة اعتماد النحاة العرب على مفاهيم غريبة عنهم «فإن صحتها لا تثبت إلا بأحد الشروط التالية:

– أن يثبت التاريخ ذلك وهذا ما لا سبيل إليه إذ لم يذكر أحد أنّ النحاة القدماء العرب أخذوا من اليونان ولا من غيرهم معنى واحدا من معاني النحو أو ما يقاربه. (...)

– وجود إشارة ولو خاطفة إلى المصادر الأجنبية في كتب النحاة الأقدمين، وهذا أيضا لا نعثر عليه بتاتا. فهذا كتاب سيبويه أقدم ما وصل إلينا منهم نقرأ فيه أسماء كل شخص أدلى برأي في

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 49 – 50.

مفردة أو تركيب أو باب من أبواب النحو، ولا نعثر على اسم عالم من السريان أو اليونان القدماء ممن ألّف في نحو لغته أو في المنطق ولو على سبيل الإشارة إلى محل الأخذ (...)

– مشابهة الأصول النحوية العربية لأصول علمية أو فلسفية أجنبية. وهذا ما حاول مركس أن يثبته بالمقارنة بين أصول المنطق الأرسطوطاليسي، وأصول النحو العربي، إلا أننا يمكننا أن نقول من الآن أنه لابد من مشابهة عميقة عريقة بين المنهاجين حتى تثبت القرابة إذ قد تكون المشابهة السطحية أو التي تظهر كأنها أصيلة من محض الاتفاق فكثيرا ما تتوارد الأفكار إذا كانت المعاني مما تشترك فيها جميع العقول»[1]، فالقول باعتماد النحاة على المنطق الأرسطي يقتضي وجود دليل تاريخي يثبت ذلك غير أنّ الملاحظ هو خلو مؤلفاتهم من أي اسم ومن أي مصدر أجنبي.

كما أنّ احتكاك النحو العربي بالمنطق الأرسطي يقتضي تشابه الأصول، ومن بين أهم ما حاول مركس أن يبرهن على أنه من أصل يوناني "تقسيم الكلام إلى أقسام ثلاثة" غير أنّ الحقيقة التي «فاتت مركس وأكثر من عني بهذا الموضوع وهي هذه:"لا يوجد في كتاب أرسطو أي تقسيم ثلاثي للكلام مطلقا، فأما كتاب العبارة (باري أرمنياس) فقد حدد فيه أرسطو ما يسميه بالأقاويل، فاقتصر منها على أجزاء الحكم jugement وهما: Onoma و Rhêma ويقابلهما في ترجمة حنين بن إسحاق الاسم والكلمة»[2].

كما أنّ الزعم باقتباس العرب للتقسيم الثلاثي للكلام من أرسطو يقتضي «قبل كل شيء أن نعرف أين وفي أي كتاب صرح أرسطو بذلك، ثم غرض النحو من لفظي الاسم والفعل غير غرض أرسطو منهما لأنه يرى فيهما ما يسميه الموضوع والمحمول والمجموع يكون دائما حكما عقليا ولا يهتم أرسطو بالجانب اللغوي لهما»[3].

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص. 51 – 52.

[2]– نفسه، ص. 53.

[3]– نفسه، ص. 42.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الحاج صالح لا يُنكر تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي غير أنّ ذلك التأثر لم يمس النحو العربي في بداياته بل جاء في مرحلة متأخرة كانت فيها نشأة النحو قد اكتملت فـ «من الناحية التاريخية فأول تأثير نلمسه هو زمان المبرد وتلاميذه وخاصة ابن كيسان وابن السراج في نهاية القرن الثالث الهجري (وقد يكون الفقه قد تعرض لهذا التأثير قبل ذلك في نهاية القرن الثاني)»[1]، قد وصف الحاج صالح ذلك الحادث بالطارئ الخطير بحيث «لا تزال عواقبه واضحة الأثر شديدة الوطأة على جل ما ابتدعه علماؤنا وأدباؤنا في ذلك العصر»[2].

ومن خلال كل ما سبق يخلص الحاج صالح إلى «أن النحو العربي لم يتأثر في ابتداء نشأته بمنطق أرسطو لا في مناهج بحثه ولا في مضمونه التحليلي فإنه لا يدين بشيء أصلا فيما ابتناه أول أمره للثقافة اليونانية»[3].

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 42.

[2]– نفسه، ص. 42.

[3]– نفسه، ص. 63.

2.2.1. مواصفات البحوث التي تناولت التراث العلمي واللغوي العربي.

إنّ الأصول والمبادئ المنهجية التي اعتمدها بعض الباحثين العرب في تناولهم للتراث العلمي واللغوي العربي هي التي قادتهم إلى القول بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، كما قادت البحث اللغوي العربي إلى كثير من الأخطاء. ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ البحوث التي تناولت التراث العلمي واللّغوي العربي تتصف بجملة من الأوصاف السلبية منها:

1.2.2.1. التمجيد لكل ما هو غربي:

إنّ تلك البحوث التي تناولت التراث العربي اتصفت بالتمجيد لكل ما هو غربي و«التبني دون سابق نظر لما جاءنا من الغرب من الأقوال والمذاهب اللغوية بدعوى أن هذه الأقوال هي آخر ما توصل إليه العلم الحديث، وأن الباحثين العرب لم يبلغوا بعد –لقلتهم وقرب عهدهم بالبحث– مستوى الاجتهاد، فإن الأفكار التي تصلنا من الغرب في اللغة وظواهرها هي وليدة هذا العصر، ثم هي من جنس الأفكار التي تخص علوم الفيزياء والكيمياء، والأحياء، وغيرها من العلوم التجريبية التي تقدمت في أيامنا التقدم المعروف...»[1]، أي أنّ البحث اللغوي يسير في خط مواز للتطور العلمي فارتقاء البحث اللغوي الغربي مرتبط بالتطور الحاصل في الميادين العلمية والتكنولوجيا. لذا يستحيل أن يكون العرب في ذلك العصر قد أتوا بشيء سابق لأوانه في اعتقاد بعض الباحثين.

2.2.2.1. التعصب لمذهب غربي معين:

فما يؤخذ على «الكثير من الباحثين العرب [أنّهم] لا يُلمون بكل ما قاله العلماء الغربيون بما فيهم أصحاب هذه التكنولوجيا. بل قد يوجد منهم من لم يدخل قط مخبرا صوتيا مع اعترافهم بأنّ الصوتيات من العلوم التجريبية، وقد يؤدي هذا القصور وقلّة الإلمام بكل ما يجب العلم به إلى التعصب لمذهب غربي واحد لكون هذا الباحث قد تخرج على يد ذاك العالم الغربي صاحب

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 12.

المذهب المعني به، فلا يريد به بديلا ويعتقد أشد الاعتقاد أن كل ما يقوله غيره فهو من سفاسف الكلام وأباطيله ...»[1].

3.2.2.1. جهل أو تجاهل التراث:

لقد اتصفت تلك البحوث بـ «صفة سلبية أخرى هي تجاهل بعض الباحثين للتراث العلمي العربي في ميدان اللغة، وخصوصا العرب دون غيرهم، وما أبدعوه من المفاهيم ولم يوجد ما يقابله في التراث الفكري اليوناني واللاتيني ولا في المذاهب اللغوية الحديثة. وهذا التجاهل ناتج بالطبع عن جهلٍ أولاّ لجوهر المفاهيم والتصورات العربية»[2]، «وقلة اطلاعهم على معارفه وضعف استئناسهم بمقاصده»[3]، «وثانيا للاعتقاد الراسخ عند أكثر المحدثين أن ما ظهر عند العرب من الأفكار ولم يثبته اللغويون الغربيون فلا قيمة علمية له ويعتمدون في ذلك على ما يقوله فلاسفة العلوم، مثل أوجست كونت الفرنسي الذي ادعى في القرن الماضي أن الفكر الإنساني يتطور على خط مستقيم من الفكر الديني إلى الفكر الميتافيزيقي إلى الفكر الإيجابي أي العلمي في نظره، فلا يتصور الباحث العربي أن يكون العرب منذ أكثر من ألف سنة قد توصلوا إلى ما توصل إليه العلم الحديث. وهذا كلام ساذج وقد دحضه أكثر من واحد في زماننا وأكبر حجة في ذلك هي أنّ تطور المستوى الفكري والحضاري للإنسان ليس كما يزعمه متدرجا متسلسلا، فقد يرقى في هذا المستوى في زمان قصير جدا بل وتراجع وانحطاط وجمود وكم من فكرة ظهرت في غابر الزمان فلم يلتفت إليها بعد ذلك الناس حتى ظهرت من جديد في عصرنا الحاضر، وذلك كفكرة دوران الأرض حول الشمس»[4]، وبهذا فالحكم على قيمة أي إنتاج علمي يكون أولا بالاطلاع عليه وتمحيصه، وثانيا بالنظر إلى مضمونه لا إلى مصدره وبيئته وزمن إنتاجه، فمن الخطأ وسم

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 13.

[2]– طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، ص. 10.

[3]– نفسه، ص. 10.

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ج1، ص. 11.

التراث العربي بالضعف دون سابق اطلاع، ومن الخطأ أيضا التقليل من قيمته العلمية لكونه جاء في مرحلة مبكرة من تاريخ الفكر البشري.

3.2.1. أسس البحث اللغوي الأصيل

اتصفت أغلب البحوث التي تناولت التراث العلمي واللغوي العربي بجملة من الصفات السلبية التي حددناها سابقا، وفي ظل ذلك يتوجب على كل دارس للتراث الالتزام بالأسس التي من شأنها أن تجعل بحثه اللغوي أصيلا، وقد حدد الحاج صالح الأسس التي ينبغي أن ينبني عليها عمل أي باحث حتى يكون عمله أصيلا وتتمثل فيما يلي:

1.3.2.1. التأكد من صحة المنقول:

إنّ أهم ما يتوجب على كل باحث –مهما كان الموضوع الذي يعالجه ومهما كانت الغاية التي يطلبها– هو عدم الاطمئنان المسبق لكل الأقوال والمرويات بل «لابد من التأكد الصارم من صحة الخبر أو الرواية قبل أن نبني عليه نظرية كاملة، فقد يتساهل المنظر فيبني جميع أقواله على خبر ورد في كتاب أدب أو كتاب من كتب الطبقات، كفكرة بناء النحو العربي من أوله أو ابتداءً من الخليل على المنطق اليوناني، وقد يستشهد على ذلك بقول القفطي أن الخليل كان يلتقي مع حنين بن إسحاق ناسيا أن الخليل توفي قبل ولادة حنين بعشر سنوات. وكثيرا ما يعتمد المحدثون –على إثر المستشرقين– على كتاب الأغاني وغيره من كتب الأدب على الرغم من أنّ الأصفهاني ليس ممن يوثق به ولا يعده أحد من العلماء ثقة على الإطلاق (كيف يمكن أن يوثق به وهو المستهتر الماجن) ...»[1]، فالكثير من الأخبار والروايات لا تحتاج من الباحث إلا لقليل من التفكير حتى يتبين له وجه المغالطة فيها، وهذا من شأنه أن يحمل الباحث على عدم الاطمئنان مسبقا لكل ما يجده من أقوال تناولت التراث، سواء أكان الناقل عربيا أم مستشرقا، فالمستشرق «وإن زانه علم منبثق من أصول تراثه، وتطلع إلى أن يستخدم هذا العلم في الكشف عن غير تراثه، فلا يجوز أن يطمئن أصحاب هذا التراث إلى أحكامه، حتى يقوم الدليل القاطع

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 15 – 16.

على حصول أسباب هذا الاطمئنان»[1]. فـ«أصل الأصول هو الاستقلال المطلق وعدم الخضوع لنظرة الغير والامتناع عن التمسك بعقيدة سابقة غير الأصول العقلية والعملية المجمع على صحتها في كل زمان وفي كل مكان»[2].

2.3.2.1. الاعتماد على عدد كاف من المراجع:

إنّ الاعتماد على عدد غير كاف من المراجع لا يصلح لبناء نظرية دقيقة أو لصياغة مفهوم، فالملاحظ أنّ «... الكثير من البحوث اتصفت أيضا بعيب ... هو عدم الشمولية فيما يخص المراجع فقد يكتفي الباحث بالعدد القليل من المراجع ويبني عليها نظرية كاملة بل قد يكتفي بما هو مطبوع ولا يذكر المخطوطات إلاّ القليل. ونقص آخر من هذا القبيل هو أن يتصفح هذه المراجع التصفح السريع والقراءة السطحية، وأخطر من ذلك أن يستخرج منها ما يُؤيد نظريته ويسكت عما يكذبها ويدحضها ... فهذا يبيّن أن الباحث الأصيل هو الذي إذا طرق موضوعا قصد منابعه الأصلية، وأمعن النظر في مظانه الأولى؛ أي فيما تركه المعني بهذا الموضوع نفسه، لا فيما رواه عنه غيره بعد مضي خمسة قرون، هذا وما بالك بمن يحكم على آراء إمام النحاة سيبويه من خلال ما قيل عنه وما رواه مؤلفو الطبقات. وهذا خطير جدا أن يترك الكتاب – وهو ضخم يستطيع الباحث أن يجد فيه بغيته– ويعتمد الأساطير والخرافات التي حكاها الناس بل المجهولون منهم حول هذا الرجل»[3]. فالموضوعية في البحث العلمي واللغوي تتطلب الاعتماد على عدد كاف من المراجع تضم كل الآراء والأقوال حول الموضوع المعالج، كما تتطلب تجنب الاعتماد على مراجع معينة دون غيرها لتحقيق غاية ما، كما أنّ القراءة السطحية للمراجع غير كافية لفهم قصد المؤلف فهما صحيحا، وقد تقود تلك القراءة الباحث إلى القول بما فهمه هو لا بما قصده المؤلف.

---

[1]– طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ط2، ص10.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، المجمع اللغوي للغة العربية، الجزائر، ع04، ديسمبر، 2006، ص09.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص. 16 – 17.

3.3.2.1. نقل القول من مصدره الأصلي:

ومما يتوجب على الباحث أيضا «الامتناع عن ذكر القول من صاحبه مباشرة، والإشارة إلى مصدر القول بالدقة المتناهية، ولا يذكر أبدا هذا القول مرويا على لسان غيره إذا وجد هذا القول في الآثار العلمية التي وصلتنا عن صاحبه عن طريق ابن الأنباري، أو كلام الأخفش في كتاب القوافي عن طريق السيوطي، أو غيره»[1]. فكثرة الوسائط التي ينقل منها تؤدي أحيانا إلى انحرافات مفهومية، وعليه، فمن الواجب بحسب الحاج صالح رد المنقول إلى أصله الأول.

4.3.2.1. التجرد من الأحكام المسبقة:

كما يتوجب على الباحث المقبل على معالجة مسألة ما «أن يتجرد ... من كل فكرة أو نظرة مسبقة عندما يحاول أن يفهم مقصود القدامى في نص من نصوصهم، وخصوصا أولئك الذين بعُد عهدهم عنا وحال دون فهمهم عصور الانحطاط الحالكة الطويلة التي أُغلق فيها باب الاجتهاد وجمدت فيها الأفكار، بل زاغت عما كانت عليه وصارت أفكارا وتصورات غير تلك التي أبدعها علماؤنا الأولون»[2]. فتحقيق الموضوعية يفترض تجنب الأحكام المسبقة التي أدت إلى كثير من التصنيفات الخاطئة.

5.3.2.1. الاعتماد على تحليل علمي دقيق:

ولعلّ «أهم شيء ينبغي أن يتوخاه الباحث النزيه، في فهم مقاصد النحاة الأولين وأغراضهم، هو أن ينتهج النهج العلمي الصحيح في تحليل النصوص. وينحصر عندنا في شيئين اثنين:

أ. المسح الكامل الشامل للنص المراد تحليله.

ب. الاكتفاء بهذا النص في التحليل هو وحده إذا كان طوله يسمح بذلك»[3].

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 17.

[2]– نفسه، ص. 17 – 18.

[3]– نفسه، ص. 18.

ويتجلى من خلال هذين الشرطين التوجه الموضوعي البنوي القائم على النظر إلى النصوص باعتبارها وحدة كلية، وتجنب تفسيرها وفقا لمعطيات خارجية، قد تؤثر سلبا على الفهم[1].

بقي أن نُشير إلى أنّه في الوقت الذي ذهب بعض الباحثين إلى التشكيك في أصالة النحو العربي والتقليل من قيمة ما جاء به علماؤنا الأوائل، فإنّ الحاج صالح خالف تماما هذا التوجه، بحيث سعى إلى الانتصار. بموضوعية . للفكر العربي حيث دافع عن أصالته متتبعا ما جاء به العلماء العرب القدامى، كما نبه إلى القيمة العلمية لكثير من القضايا اللغوية سواء تلك تتعلق بالجانب الوضعي أو الاستعمالي من اللغة. وسنعود في الفصل الأخير من هذا البحث للحديث عن موقف الحاج صالح من التراث العربي الذي برز أيضا في اشتغاله على المفاهيم التخاطبية العربية.

1- تتوافق هذه الرؤية كثيرا مع الطرح السوسيري الذي ينص على أنّ تحقيق الموضوعية في الدراسة اللغوية مرتبط باستقلالية اللغة، ودراستها باعتبارها كلا منسجما.

في ختام هذا المبحث نخلص إلى القول بأنّ:

. الأصالة عند الحاج صالح هي الإبداع والإتيان بشيء جديد لا التقليد الذي يعني إتباع أقوال وأفعال الغير واتخاذها كمسلمات من غير نظر أو تمحيص، كما أنّ الأصالة غير مرتبطة بالزمن الحاضر فقد تُوجد في زمن قديم.

. اتسمت آراء الحاج صالح اللغوية بالموضوعية في الطرح بعيدا عن الذاتية، فالمتتبع لقضية دفاعه عن أصالة الفكر اللغوي القديم يلاحظ أنّه عرض كل الأقوال التي شككت في أصالة البحث اللغوي وجاء بكل ما قاله المستشرقون وبعض الباحثين العرب من آراء حول ذلك الموضوع، ولم ينقل فقط الواهي من تلك الأقوال التي يسهل دحضها.

. إنّ نفي الحاج صالح لتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي في نشأته هو نفي مؤسس على أدلة عقلية وأخرى تاريخية، وهذا على غير عادة الكثير من الباحثين الذين جاؤوا بتصورات ومفاهيم مبنية على افتراضات واهية ومن غير تأسيس كما هو الحال بالنسبة للقائلين بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي.

. تكشف كتابات الحاج صالح التي دافع من خلالها عن أصالة البحث اللغوي عن منهجية استثنائية في الطرح وفي معالجة القضايا، بحيث لم يُركز الحاج صالح على دحض الاتهامات التي مست بأصالة البحث اللغوي بل ذهب إلى أبعد من ذلك عند حديثه عن الأسباب التي قادت بعض الباحثين العرب إلى القول بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي وعرض لنا الأصول والمبادئ المنهجية التي اعتمدها أولئك الباحثون في تناولهم للتراث العلمي واللغوي العربي، ومن ثم اقترح مجموعة من الأسس التي يتوجب على الباحث اللغوي الالتزام بها.

. بذل الحاج صالح جهودا جبارة في سبيل الانتصار للفكر اللغوي العربي القديم، وهي جهود تكاد تكون مُنقطعة النظير، فلا يوجد أي باحث عربي اهتم بتفنيد تلك الاتهامات التي مست بأصالة البحث اللغوي كاهتمام الحاج صالح البالغ بتلك القضية.

2. المدرسة الخليلية الحديثة

تُوِّجَت السِّنون الطويلة التي عكف فيها الحاج صالح على قراءة التراث العربي وفهم ما جاء به علماؤنا الأوائل أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، وعلى تحليل الوافد من المقولات الغربية وتمحيصه بتقديم نظرية لسانية بديلة وأصيلة سماها: النظرية الخليلية الحديثة.

مما لاشك فيه أنّ العلماء العرب الأوائل قد قدموا جهودا جبارة، فتراثنا اللغوي زاخر بقضايا ومفاهيم وآراء تُضاهي أحدث ما توصل إليه البحث اللساني الحديث، وهذا ما تبيّن للحاج صالح بعد «النظر في تراثنا العربي الإسلامي اللساني وغير اللساني، على تعدد مذاهبه وتنوع مشاربه، فكشف عن كنوزه، وميّز بين أصيله ومُسْتَنْسَخِه. فوجد أن آراء اللسانيين العرب القدامى كعبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرمي (ت:117هـ)، وعيسى بن عمر(ت:149هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت:154هـ) آلت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ)، فصاغها صياغة رياضية دقيقة، وبناها بناء منطقيا عقليا فطريا، (لا أرسطوطاليسيا)، وحفظ تلميذه سيبويه كل ذلك في كتابه وأضاف عليها مما حباه الله من علم. وسمى الأستاذ: عبد الرحمن الحاج صالح –رحمه الله– تلك الآراء: النظرية الخليلية القديمة، كما سمى بحوثه وبحوث تلاميذه، التي بيّنت قيمة أفكار هذه النظرية، وأحلَّتها مكانتها بين النظريات اللسانية الحديثة: النظرية الخليلية الحديثة»[1].

1.2. التعريف بالنظرية الخليلية الحديثة

النظرية الخليلية الحديثة هي «نظرية لسانية عربية جديدة تُمثل امتدادا لنظرية النحو العربي الأصيلة التي وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ) وتلميذه سيبويه (ت:180هـ) ومن جاء بعدهما من النحاة العرب القدامى العباقرة ممن شافهوا العرب الخلّص الأقحاح ابتداء من القرن الثاني الهجري وهي الفترة الخصبة في الفكر اللغوي العربي الأصيل المبدع، وحتى القرن الخامس مع عبد القاهر الجرجاني (ت:471هـ)»[2].

---

[1]– محمد ولد دالي، قراءة التراث اللساني العربي عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، ص. 353.

[2]– بشير ابرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، ص. 02.

وقد سُميت «بالنظرية الخليلية أو اللسانيات الخليلية وهي لا تعني الخليل وحده وإنما نسبت إليه لأنه هو الذي سبق غيره إلى استعمال المفاهيم الرياضية لضبط نظام اللغة ووضع علم العروض واختراع الشكل ووضع الحركات على الحروف ووضع معجم العين»[1]، «وقد أثرى سيبويه ومن جاء بعده أفكار الخليل كالأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) والمازني ولا سيما ابن السراج وأبي علي والرماني والسيرافي والزجاجي ثم ابن جني وبعده بكثير الرضي الاستراباذي (ت:687هـ) وهو من أرصن العلماء وأكثرهم أصالة ... ويعدّ شاذا في عصره»[2]، ويقول الحاج صالح:« لابد من ملاحظة هامة فإن الخليل ليس هو وحده المسؤول عن كل ما أبدعه عباقرة العلماء الأولين؛ فهناك من عاصره وكان عبقريا مثله ومن جاء بعده وكان عبقريا مثله وأذكر من هؤلاء الإمام الشافعي، فهو في أصول الفقه بمنزلة الخليل في النحو وعلوم اللسان»[3].

وقد جاء تفكير عبد الرحمن الحاج صالح في وضع هذه النظرية بعد اطلاعه على ما كتبه علماؤنا الأوائل، ومقارنة ذلك بما قاله من جاء بعدهم من النحاة، فتبين له أنّ فهم النحاة المتأخرين للعديد من القضايا اللغوية وطريقة تحليلهم لها هو غير ما ذهب إليه النحاة الأوائل. يقول الحاج صالح: «إن هذه المدرسة نتجت عن جهود متواصلة، وقد بدأت التفكير فيما يقول الخليل وأنا طالب في الجامعة الأزهرية وبخاصة في كلية العربية، وقارنت بين ما اطلعت عليه في كتاب سيبويه آنذاك من أقوال الخليل وما قرأته، وكنت أقرأه على شيوخنا في هذه الجامعة العتيقة، فلاحظت الفروق الكثيرة التي توجد بين ما ذهب إليه الخليل وشيوخه وتلاميذه وخاصة

[1]– بشير ابرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، ص. 02.

[2]– نفسه، ص. 02 – 03.

[3]– نفسه، ص. 02.

سيبويه وبين ما يقوله المتأخرون من النحاة، بل لاحظت فرقا كبيرا لا في النزعة العقلية ولا في منهاج التحليل وفي الاتجاه العلمي، بل في كل شيء ذكروه»[1].

كما أنّ اطلاع الحاج صالح على ما قاله العلماء الأوائل جعله يكتشف أنّ كثيرا من المفاهيم التراثية تضاهي ما جاءت به اللسانيات الحديثة، لذلك عمل الحاج صالح من خلال هذه النظرية على دراسة المفاهيم النحوية التي جاء بها الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومقارنتها بما جاء في اللسانيات البنوية فاتضح له أنّ «النحو العربي قد وضع على أسس إبستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنوية وخصوصا في المبادئ العقلية التي بُنيت عليها تحليلاته. هذا وليس الاختلاف متوقفا على هذا الجانب بل هناك أيضا اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل»[2].

فالنظرية الخليلية إذن ترتبط بالفكر اللغوي القديم و«... تمثل اجتهادا علميا تقويميا صدر في زماننا أدى إلى قراءة جديدة لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه خاصة وجميع من جاء بعدهما من النحاة الذين اعتمدوا في بحوثهم على كتاب سيبويه إلى غاية القرن الرابع كشروح كتاب سيبويه وغيرها، أضف إلى ذلك البحوث التي كتبها بعض العباقرة من العلماء كالسهيلي وعبد القاهر الجرجاني والرضي الأستراباذي وغيرهم»[3]. «وبهذا تُعد اللسانيات الخليلية امتدادا منقى مختارا من الآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون وبخاصة الخليل بن أحمد، فهي في الواقع نظرية ثانية Métathéorie لأنها في الوقت نفسه تنظير وبحث في الأسس

1- التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، (2008م)، دار الوعي للنشر والتوزيع، الرويبة، الجزائر، د ط، ص. 80.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 213.

3- عبد الرحمن الحاج صالح، النّظرية الخليلية الحديثة، "مفاهيمها الأساسية"، (2007م)، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللّغة العربية، الجزائر، ع4، ص. 05.

النظرية الخليلية الأولى وقراءة جديدة لهذا التراث وإعادة صياغة لمفاهيمه الأساسية ومقارنتها بما توصل إليه البحث اللساني الحديث ومحاولة استثمار ذلك في الدراسات اللغوية العربية»[1].

وتدعو النظرية الخليلية إلى الاهتمام بتراث الخليل ومن جاء بعده وقراءته قراءة منصفة بعيدا عن التعسف والأحكام المسبقة، و«إلى ضرورة الرجوع إلى التراث العلمي اللغوي الأصيل والنظر فيما تركه العلماء الأوائل المبدعون، وتفهم ما قالوه من الحقائق لفهم أسرار فقه اللغة العربية، وإجراء مقارنة نزيهة بين نظرية النحاة العرب الأولين والنظريات اللسانية الحديثة التي ظهرت في الغرب، مع تحسين الوقائع النحوية وفق التطورات الجبارة التي تعرفها التقنيات المعاصرة»[2].

2.2. أهداف النظرية الخليلية الحديثة

إنّ من أبرز ما كانت تسعى إليه النظرية الخليلية هو«إحياء علم الخليل، و[توضيح] كيفية التعامل مع معطيات اللغة العربية وفق مقتضياتها وما تفرضه عبقريتها»[3]، فما «قام به النحاة العرب الأولون وخاصة الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه من التحليل الرياضي لنظام اللغة العربية قد يساعدنا على إيجاد الحلّ وهذا الحل هو عندنا وقبل كل شيء في جعل النظرية اللغوية قادرة على تفسير أكبر عدد من الظواهر»[4]. ولقد تجلى هذا البعد في المفاهيم التي اقترحها الحاج صالح في نظريته والتي اتخذت صبغة منطقية ورياضية مثل: مفهوم القياس، والباب، والنظير، والتكافؤ وغير ذلك.

1- بشير ابرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، ص. 03.

2- صالح بلعيد، اللغة العربية العلمية، (2003م)، بوزريعة، الجزائر، د ط، ص 106.

3- محمد خاين، إسهامات د. عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية المصطلح اللساني العربي، مجلة الموقف الأدبي اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ع486، 2011م ، ص. 116.

4- عبد الرحمن الحاج صالح، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع06، السنة الثالثة، ذو الحجة، ديسمبر، 2007، ص. 21.

ومن بين أهداف النظرية أيضا، السعي إلى الارتقاء بالبحث اللغوي والعلمي العربي، ولا يكون ذلك إلا بدراسة دقيقة للمفاهيم الخليلية فمثلا «الدراسة المتعمقة لهذه النظرية العربية الأصيلة مع النظر في مكتسبات اللسانيات الغربية الخاصة بالعلاج الآلي للغات سيؤدينا إلى تغيير الوسائل الحاسوبية التي هي مستعملة الآن في هذا الميدان. وهذا يقتضي أن ننهض بمستوى الصياغة الرياضية، ولن يتم ذلك إلا بالمساهمة الكبيرة الفعالة لعلماء الرياضيات من هؤلاء الذين سبق أن نظروا في مشاكل العلاج الآلي للغات»[1]. وكما هو معروف، فإن معالجة اللغة آليا وحوسبتها لا تتم بصورة صحيحة إلا إذا ارتكزت على نظرية لسانية تصف بدقة وبعمق النظام اللغوي المراد حوسبته.

ومن أهداف النظرية الخليلية أيضا التعريف بالجهود اللغوية لعلمائنا الأوائل وتثمينها وإثبات أصالة الفكر العربي القديم، والتنويه بالقيمة العلمية لما جاء به أولئك العلماء. وكذا توضيح النظرة العربية للقضايا اللغوية وطرائق التحليل التي اعتمدها العلماء الأوائل. يقول الحاج صالح: «وقد كان لنا الشرف أن أجرينا على هذا التراث اللغوي العربي بحوثا كان من نتائجها أنّ التحليل الخليلي قد يمثل أعمق تحليل لغوي يخص اللغة العربية»[2]. ويتجسد ذلك في عمق النظرية وشموليتها، إضافة إلى صبغتها العلمية والمنطقية، إذ إنها تعالج جميع المستويات اللغوية، وتصوغها صياغة متجانسة تستوعب البنى اللغوية المختلفة.

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1. ص. 264.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة، ص. 21.

وفي ختام هذا المبحث يمكن أن نخلص إلى القول:

. إنّ فهم الحاج صالح وإدراكه لقيمة ما قدمه علماؤنا الأوائل ولحقيقة بعض المفاهيم واكتشافه للجوانب العملية في التراث هو الذي دفعه إلى صياغة النظرية الخليلية.

. كان عبد الرحمن الحاج صالح يهدف من خلال النظرية الخليلية إلى إبراز وتثمين جهود العلماء الأوائل أمثال الخليل و سيبويه و ابن جني.

. اعتمد الحاج صالح في صياغته للنظرية الخليلية أساسا على ما ورد في كتب العلماء العرب الأوائل دون المتأخرين منهم، وذلك لأنّ تصور المتأخرين للكثير من المفاهيم هو غير تصور العلماء الأوائل.

. تعكس النظرية الخليلية منهجية الحاج صالح في قراءة التراث، فعلى الرغم من انفتاحه على النظريات الغربية إلا أنّه قرأ التراث بالتراث "قراءة داخلية".

. استطاع الحاج صالح من خلال النظرية الخليلية الحديثة استنباط مفاهيم تضاهي بل وتتجاوز أحيانا ما استجد في البحث اللساني الغربي، كما تمكن من إحياء الفكر اللغوي القديم وبعثه من جديد في ثوب أصيل، وذلك باستنباط المفاهيم العلمية التي ميزت نظرية النحو العربي القديم.

3. مشروع الذخيرة اللغوية

شغل مشروع الذخيرة اللغوية أو الإنترنت العربي اهتمام عبد الرحمن الحاج صالح، ويهدف هذا المشروع للنهوض باللغة العربية وتوحيد المصطلحات في العالم العربي. وقد عرضه الحاج صالح على عدة جهات منها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وعلى اتحاد المجامع اللغوية. يقول الحاج صالح «كان لي الشرف أن عرضت هذا المشروع على مؤتمر التعريب الذي انعقد بعمان في 1986 وفكرة الذخيرة اللغوية العربية وفوائدها الكبيرة بالنسبة للبحوث اللغوية والعلمية عامة بالنسبة لوضع المصطلحات وتوحيدها خاصة. وحاولت أن أقنع زملائي الباحثين على أهمية الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي للغة العربية واستثمار الأجهزة الحاسوبية الحالية وإشراك أكبر عدد من المؤسسات العلمية لإنجاز المشروع لامتيازه بأبعاد تتجاوز المؤسسة الواحدة بل البلد الواحد. ثم عرضت الجزائر على المجلس التنفيذي للمنظمة العربية والثقافة والعلوم هذا المشروع في ديسمبر 1988م فوافق أعضاؤه على تبنيه في حدود إمكانيات المنظمة»[1].

ولإنجاز ذلك المشروع دعا الحاج صالح إلى ضرورة العودة إلى الاستعمال الحقيقي للغة العربية والاعتماد على أمات الكتب من أجل حصر جميع سياقات الألفاظ، غير أنّ هذا الأمر ليس بالهين لأنّ النصوص القديمة والحديثة تعد بالملايين، فهذا «العمل يعجز عن القيام به الأفراد لمشقته العظيمة، وقد يعجزون عن التّصفح المنتظم المتواصل للمعاجم نفسها، فما بالكم بمئات الآلاف من النصوص»[2]. مما يؤكد استحالة الإحاطة بجميع سياقات لفظة معينة وحصرها بالأيادي العزلاء، فالجهد البشري غير كاف لذلك. فـ «كيف، يا تُرى، يمكن أن تستخرج مدلولات الألفاظ المختلفة عبر العصور إن لم يلجأ إلى مثل هذه الذخيرة الآلية الحاسوبية. وقد يستطيع الباحث إذا قلّت النصوص في عصر من العصور كالجاهلية –مثلا– أن يفترض وجود بعض المدلولات لبعض الألفاظ في هذا العصر بفضل تحليلاته للسياقات القليلة التي وردت فيها ولكن

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 395.

[2]– نفسه، ص. 378.

كيف يمكن أن يستدلّ على ذلك إذا عُدَّت النصوص بالملايين ابتداء من القرن الثاني الهجري وما بعده وكيف يمكنه أن يستخرج هذه المدلولات بدون أن تكون لديه وتحت تصرفه مجمعه مدوّنة محوسبة مندمجة هذه الآلاف من النصوص»[1].

إنّ الإجابة عن تلك الأسئلة «تنحصر في اللجوء إلى ما يسمى بقواعد المعطيات النصية وهي عبارة عن مدونات نصوص أو ذخائر تكون على شكل مُحَوسَب أي مُدمجة بكيفية خاصة في ذاكرة الحاسوب»[2].

ونلفت الانتباه هنا إلى أنّ مدونة الذخيرة العربية تتأسس على ما هو مستعمل من اللغة العربية عبر العصور؛ أي أنّ معيار حوسبة اللغة ينطلق من الاستعمال، وبهذا فإنّ تفكير الحاج صالح لم ينحصر فيما هو وضعي وتجريدي، بل تجاوز ذلك إلى الاستعمال.

1.3. مفهوم الذخيرة العربية

يشير ابن منظور في لسان العرب إلى أنّ «الذَّخِيرة واحدة من الذَّخَائر وهي ما ادُّخِرَ ... وكذلك الذُّخرُ والجمع أَذْخارٌ وذَخَرَ لنفسه حَدِيْثًا حَسَنًا أبقاه وهو مثلٌ بذلك، وفي حديث أصحاب المائدة أُمِرُوا أن لا يدَّخِروا فادّخروا. قال ابن الأثير هكذا ينطق بها بالدال المهملة، وأصل الادِّخارِ الاذْتِخار وهو افتعال من الذَّخْرِ ويقال: اذْتَخَرَ يَذْتَخِرُ فهو مُذْتَخِرٌ. فلما أرادوا أن يُدغِمُوا ليَخِفَّ النطق قلبوا التاء إلى ما يُقاربها من الحروف وهو الدال المهملة لأنّهما من مخرج واحد فصارت اللفظة مُذْدَخِرٌ بذال ودال. ولهم فيه حينئذٍ مذهبان، أحدهما وهو الأكثر أن تقلب الذال المعجمة دالا مشددة، والثاني وهو الأقل أن تقلب الدال المهملة ذالا وتدغم فيها فتصير ذالا

[1]–عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع01، السنة الأولى، ربيع الأول، 1426هـ، ماي، 2005م. ص. 17.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري، ع07، السنة الثالثة، جمادى الثانية، 1429هـ، جوان، 2008، ص. 17.

مشددة معجمة. وهذا العمل مطرد في أمثاله نحو ادَّكَرَ واذَّكَرَ واتَّغَرَ واثَّغَرَ»[1]، وبهذا يتضح لنا أنّ كلمة الذخيرة تُشير في معناها اللغوي معنى الادخار أي تجميع الشيء وتخزينه.

أما في المعنى الاصطلاحي فإنّ الذخيرة العربية أو الإنترنت العربي هي «نصوص حقيقية، محررة أو منطوقة، تخص تحصيل معلومات الكلمة العربية، والجذور وصيغ الكلم وحروف المعاني، والمعرب الذي ورد في الاستعمال، وصيغ الجمل، والأساليب الحية والجامدة، وما يتعلق بالعروض والضرورات الشعرية والزحافات والقوافي، وما يخص المفهوم اللغوي أو الأدبي أو الحضاري أو العلمي أو التقني»[2]، وعلى هذا الأساس فالذخيرة العربية هي عبارة عن «بنك آلي من النصوص وهي ليست مجرد مدونة أُدخلت في ذاكرة الحاسوب، وهي ليست CDROM كما يقولون بل مجموعة من النصوص أدمجت على الطريقة الحاسوبية، حتى يتمكن الحاسوب من مسحها كاملة، أو جزئيا، ولهذا عدد من البرامج الحاسوبية وضعت خصيصا لإلقاء أنواع خاصة وكثيرة من الأسئلة على الذخيرة»[3]. فهي «بنك نصوص لا بنك مفردات ثم إن هذه النصوص لا يصطنعها المؤلفون، بل هي نصوص من اللغة الحية الفصحى المحررة أو المنطوقة وأهم شيء في ذلك أن يكون هذا الاستعمال الذي سيخزن بشكل النص، كما ورد في ذاكرة الحواسيب هو استعمال العربية طوال خمسة عشر قرنا في أروع صوره ثم هو يغطي الوطن العربي أجمعه في خير ما يمثله هذا الإنتاج الفكري (زيادة على الكثير من الخطابات العفوية»[4]، فالذخيرة العربية هي عبارة عن بنك ألي يضم نصوصا من مراحل زمانية مختلفة، ومندمجة حاسوبيا، يتم حصرها وترتيبها واستحضار سياقاتها مما يمكننا من القيام بعملية الإحصاء بعد المسح الشامل لكل النصوص المندمجة.

---

[1]- أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور، لسان العرب، (1419 هـ، 1999م)، تح. أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، ج5، مادة (ذخر)، ص. 28.

[2]- صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، (2010م)، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، دط، ص. 175.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة العربية، مجلة المجمع اللغوي الجزائري، ع2، السنة الأولى، ديسمبر، 2005م، ص. 288.

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 397.

هذا ويؤكد الحاج صالح على ضرورة احتواء ذلك البنك على «اللغة المنطوقة نفسها؛ أي [على] ... الاستعمال الفعلي الجاري اليوم على مستوى العالم العربي (في المخاطبات اليومية). وكلّنا يعرف ما يوجد في هذا الاستعمال العفوي من ثروة لغوية عظيمة قد تفوق بعفويتها وحيويتها ما جاءنا في اللغة المحررة. وكلّنا يعرف أنّ الكثير من أهل البوادي –من موريتانيا إلى عمان واليمن– ما يزالون يستعملون ألفاظا فصيحة، ربّما اندثرت في أماكن أخرى، فينبغي أن تجمع هذه الثروة العظيمة وترتّب وقد يكون فيها من الألفاظ الفصيحة ما لم تدونه القواميس»[1]. فالذخيرة العربية لا بد أن تكون تمثيلاً حقيقياً للاستعمال الفعلي للعربية، وأن لا تكون مقتصرة على منطقة جغرافية ما أو على فترة زمانية محددة.

2.3. أهداف مشروع الذخيرة العربية.

يرتبط مشروع الذخيرة العربية بالعديد من الأهداف التي تتعلق في مجملها بالنهوض والرقي باللغة العربية ومن تلك الأهداف:

1.2.3. تسهيل عملية الحصول على المعلومة

إنّ الهدف الأساسي للذخيرة باعتبارها«... بنك معلومات ... هو أن يُمكَّن الباحث العربي أيًّا كان وأينما كان من العثور على معلومات شتى من واقع استعمال العربية بكيفية آلية وفي وقت وجيز. وهذا سيتحقق بإنجاز بنك آلي للغة العربية المستعملة بالفعل؛ يتضمن أمهات الكتب التراثية الأدبية والعلمية والتقنية وغيرها، وعلى الإنتاج الفكري العربي المعاصر في أهم صوره بالإضافة إلى عدد كبير من الخطابات والمحاورات العفوية بالفصحى في شتى الميادين»[2]، فالهدف الرئيسي للذخيرة هو توفير المعلومة للباحث بأقل جهد ممكن، وفي ظرف وجيز.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 379.

[2]– نفسه، ص. 396.

2.2.3. تحرير الكثير من الدراسات وصناعة المعاجم

إنّ هذا «البنك الآلي الشامل لا يمكن أن يُستغني عنه في هذا الزمان الذي نعيش فيه وعلى أساسه وبالرجوع إليه وبالاستقاء منه لكل المعلومات اللغوية الخاصة بالاستعمال الحقيقي للعربية خاصة. يمكن أن تحرّر الكثير من الدراسات وتؤلف الأنواع الكثيرة من المعاجم»[1]، بحيث «سيستخرج من هذا البنك (المسمى عند المهندسين بقاعدة المعطيات النصية) العديد من المعاجم منها:

- المعجم الآلي الجامع ألفاظ العربية المستعملة...
- المعجم الآلي للمصطلحات العلمية والتقنية المستعملة بالفعل...
- المعجم التاريخي للغة العربية.
- معجم الألفاظ الحضارية (القديمة والحديثة).
- معجم الأعلام الجغرافية.
- معجم الألفاظ الدخيلة والمولدة.
- معجم الألفاظ المتجانسة والمترادفة والمشتركة والأضداد.

وغير ذلك من المعاجم المفيدة»[2].

وكل هذه المعاجم من شأنها أن تفيد البحث الاصطلاحي العربي، وتُخرجه من واقع الفوضى والبلبلة.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، ص. 20.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 396 – 397.

3.3. مزايا الذخيرة العربية

أكدّ الحاج صالح على أنّ للذخيرة العربية مزايا عديدة وتتمثل في أنّها:

– تُمثّل «... الاستعمال الحقيقي للغة العربية لا ما تأتي به بعض القواميس من أمثلة مصطنعة»[1]. وذلك باحتوائها «... كل النصوص ذات الأهمية فيها المحررة منها والمنطوقة الفصيحة في الآداب والحضارة والدين والعلوم والثقافة العامة والفنون وكذا الحياة اليومية»[2]، وعلى هذا الأساس يكون «... موثقا التوثيق الكامل»[3].

– تتسّم بـ«الشمولية الكاملة في المكان والزمان»[4]، وذلك «بتغطية هذا الاستعمال لجميع البلدان العربية وامتدادها من العصر الجاهلي إلى عصرنا الحاضر»[5].

– تعتمد «... على أجهزة إلكترونية في أحدث صورها وهي الحواسيب وما إليها من الوسائل السمعية البصرية وهي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تجمع وتسع هذه الكمية الهائلة من النصوص ... والوسيلة الوحيدة التي تستطيع أن تجيب عن مختلف الأسئلة بسرعة النور... والوسيلة الوحيدة التي تستطيع أن تقوم بعمليات تعالج بها النصوص وذلك مثل الترتيب الآلي الأبجدي لمجالات المفاهيم وفهرسة الكتب»[6]، وذلك لـ «اندماج المعطيات النصية –كأنّه نص واحد– حاسوبيا ومرتبة ومصنفة بحسب العصور وفنون المعرفة»[7].

– تتميز بـ«سرعة استجابة هذا البنك لأي سؤال»[8]، و«إمكانية طرح الآلاف من الأسئلة على الذخيرة عن بعد وفي نفس الوقت عبر العالم ... بعرضها على الشاشة وإمكانية طبعها بالطابعات

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 398.

[2]– نفسه، ص. 398.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، ص. 20.

[4]– نفسه، ص. 19.

[5]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 398.

[6]– نفسه، ص. 398 – 399.

[7]– عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، ص. 19.

[8]– نفسه، ص. 20.

الآلية في وقت وجيز والحصول عليها في أي مكان، وذلك بفضل شبكة إنترنيت التي سيخصص فيه موقع للذخيرة»[1].

إنّ إنجاز ذلك المحتوى الرقمي «أصبح اليوم من الضرورات الحيوية التي لا مناص من تحقيقها في العاجل لا في الآجل البعيد. وهذا يقتضي أن تتولى مؤسسة دولية التنسيق بين كل الأعمال القائمة الآن برقمنة النصوص وهي مبعثرة يقوم أحدهم بعمل على نص معين وقد سبقه غيره فصارت فوضى شاملة. فنحن نريد بالذخيرة العربية أن ننسق بين جميع المحاولات العربية في شتى البلدان العربية لتفادي الازدواج في العمل وتفادي ضياع الوقت والأموال. ولذلك اجتهدت بعض الدول العربية –منها الجزائر– لجمع الصفوف لهذا الغرض»[2]. بهذا يتضح أننا أمام حتمية توحيد الجهود وإنجاز الذخيرة العربية، ولن يتم ذلك إلا بوجود هيئة تعمل على تنظيم تلك الجهود والمحاولات الساعية لحوسبة اللغة، ففي الوقت الذي قطعت فيه الدول الغربية شوطا كبيرا في رقمنة النصوص مازال مشروع الذخيرة العربية لم يجسد في الواقع نتيجة للعشوائية في العمل وغياب التنسيق.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 399.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، الذخيرة العربية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع18، السنة التاسعة، صفر، 1435هـ، ديسمبر، 2013م، ص. 15 – 16.

وفي ختام هذا المبحث يمكن أن نخلص إلى القول:

. يرتبط مشروع الذخيرة العربية أساسا بالعودة إلى الاستعمال الحقيقي للغة العربية –والذي تُمثله مجموعة من النصوص التي تنتمي إلى حقب زمانية مختلفة– ومن ثَمَّ حصر جميع سياقات الألفاظ، وذلك بالاعتماد على الحاسوب الذي سيقوم بترتيب تلك النصوص ومن ثم مسحها مسحا شاملا.

. الآراء و المقترحات التي قدمها الحاج صالح من خلال مشروع الذخيرة العربية هي خلاصة سنوات طويلة من البحث والنظر في التراث العربي القديم وفي منجزات البحوث الغربية، لذا يتوجب أن نستثمرها و نستغلها لتطوير البحث اللغوي العلمي العربي عامة والرقي باللغة العربية خاصة.

. لم تقتصر بحوث الحاج صالح على الجانب اللغوي واللساني النظري، بل تجاوزت ذلك إلى الكثير من الأعمال التي كان يهدف من خلالها إلى الرقي باللغة العربية، وذلك من قبيل مشرع الذخيرة اللغوية العربية.

. مازال مشروع الذخيرة العربية لم ينل حقه من العناية والاهتمام، لذا لابد أن تعمل حكومات الدول العربية على تبنيه، ولابد أن تتضافر جهود الباحثين العرب للسعي لتجسيده في الواقع.

4. جهود عبد الرحمن الحاج صالح في الميدان المصطلحي

إنّ اطلاع الحاج صالح العميق سواء على ما ورد في التراث العربي أو على الوافد من النظرية الغربية «مكّنه ... من تناول كثير من القضايا المنضوية تحت مجالات فرعية ليست من صلب اللسانيات، محاولا ترك بصمته العلمية والنقدية، وتقديم رؤى متميّزة وحصيفة. ومن ضمن المجالات البحثية التي أولاها الباحث اهتماما بارزا مجالُ المصطلحات، فلقد خصّص عددا معتبرا من أبحاثه ومقالاته للإجابة عن كثير من القضايا المصطلحية، وبخاصة تلك التي تتصل باللغة العربية. ولم يقف الباحث عند حدود التنظير الواعي، بل حاول تجسيد هذه الآراء والأفكار في تأسيس منظومة مصطلحية تميّز بها، وبالتمعن في ما كتبه الحاج صالح في مجال البحث المصطلحي يمكن تلمّس خيوط منهج خاص به في هذا المجال»[1]. لذا سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف عند جهوده ومنهجه في الميدان المصطلحي. فقبل التطرق لترجمة الحاج صالح للمصطلحات التداولية المفتاحية في الفصل الثاني من هذا البحث يكون من المفيد الحديث عن منهج الحاج صالح في وضع وانتقاء المصطلحات العلمية، فالتعرّف على منهجه يسمح لنا بتفسير وتبرير الخيارات المصطلحية العربية التي ارتضاها.

يُلاحظ المتتبع لمسار البحث الاصطلاحي العربي أنّ هناك محاولات عدّة كانت تهدف إلى تجنيب القارئ العربي تلك الفوضى المصطلحية، وذلك من خلال بحثها عن آليات تمكن من توحيد المصطلحات، وقد اقترح الحاج صالح بدوره منهجا اعتبره كفيلا للارتقاء بالبحث الاصطلاحي العربي، وإخراجه من الواقع الذي يتخبط فيه.

[1]– حميدي بن يوسف، جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع25، السنة الرابعة عشرة، رمضان، 1438هـ، جوان، 2017م، ص. 174.

1.4. وضع المصطلحات مرهون بالعودة إلى الاستعمال الحقيقي للفصحى

إنّ وضع المصطلحات بناءً على الاستعمال الحقيقي للغة العربية هو ضرورة يفرضها واقع البحث الاصطلاحي، «ولهذا كان يجب أن تُوضع مدونة واسعة النطاق تغطي بالفعل كل الاستعمال في كل البلدان العربية لا في بلد واحد ولا في وسط علمي واحد ولا سبيل إلى معرفة الاستعمال إلا بمدونة تكون في مثل هذه الأوصاف: أن تحتوي على ملايير النصوص الصادرة من كل الميادين. ثم لا سبيل إلى معرفة الشائع فيها وغير الشائع وما يخص الشيوع في البلد الواحد إلا بمدونة محوسبة يمكن أن يتعامل معها بالسؤال والجواب ولا يمكن مسح مئات الآلاف من الكلم إلا بالحاسوب. كما لا سبيل إلى معرفة مدلول المصطلح وما قصدوا منه في الاستعمال اليوم أو فيما مضى إلا بالسياقات ولا يمكن أن يجمع هذه السياقات إلا الحاسوب»[1].

بات الاعتماد على الاستعمال الحقيقي للغة العربية ضرورة ملحة وذلك لأنّ «الاعتماد فقط على الوضع دون الرجوع إلى ما هو مستعمل من اللغة، قد يؤدي إلى استحداث تسميات تعبّر عن نفس المفهوم الموجود سلفا في الاستعمال، فهذا من جهة يؤدي إلى تنامٍ غير مفيد للمترادفات المعبِّرة عن مفهوم واحد، كما يشرخ من جهة أخرى التواصل المفهومي الذي يُساهم في تحقيقه ثباتُ المصطلحات المعبّرة عن المفهوم الواحد. وهو ما يؤدّي إلى بلبلة وفوضى اصطلاحية تؤثر سلبا على تمثّل المفاهيم واستيعابها من قِبل المتلقين. إنّ الرجوع إلى ما هو مستعمل، واستقراءه يسمح للواضع في حالة وجود مكافئ مفهومي مستعمل سلفا بترسيخ الاستعمال السابق، كما يجنّبه خطر المجازفة في استحداث تسمية قد لا تتلاءم مع المنظومة المصطلحية السائدة، وقد لا تجد قبولا لدى المستعملين، وهذا خلافا لتوظيف ما هو مستعمل، فاستعماله السابق دليل على أنّه اكتسب قبوله (استحسانا) ومشروعيته لدى المستخدمين في الاستعمال العام على الأقل، وفضلا عن ذلك، فإنّ هذا يُعتبر مظهرا اقتصاديا»[2].

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الذخيرة العربية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، ص. 16 – 17.

[2]– حميدي بن يوسف، جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات، ص. 177.

وعلى الرغم من أهمية وضرورة الاعتماد على الاستعمال الحقيقي للغة العربية إلاّ أنّ الواضعين «... للمصطلحات إلى غاية الآن هم عُمي صُمّ لا يعمهون بالنسبة لهذا الاستعمال فلا يعلمون شيئا مما هو متداول أو غير متداول. فيحكمون على هذا اللفظ بأنّه متداول أكثر مع أنّه مستعمل فقط في الوسط الضيق الذي يعملون فيه. ويتعصبون له بل ولا يبغون به بديلا. فإذا كانوا أعضاء في مجمع أو لجنة من الخبراء فيقّرونه بكل ارتياح متجاهلين تماما الوضع الحقيقي الذي يتصف به في مجموع البلدان الناطقة بالعربية»[1].

وكل هذا يؤثر سلبا على تطور البحث الاصطلاحي العربي، فتنمية المصطلح العلمي والتقني «وتطويره في اعتقادنا لا ينحصر في استعمال الأجهزة الحديثة فقط بل ينبغي أن يبنى على مبادئ عامة ومنهجية خاصة يقتضيها اللجوء إلى هذه الأجهزة. وأهم هذه المبادئ هي الرجوع الدائم إلى الاستعمال لا الاستعمال الضيق المتمثل في استعمال المؤسسة الواحدة أو البلد الواحد بل ما يجري بالفعل في كل المؤسسات من البلد الواحد ومن كل البلدان العربية»[2]. فانتشار اللفظ وتداوله بكثرة في رقعة جغرافية ما أو في بلد عربي ما لا يعني بالضرورة انتشاره وتداوله بنفس الوتيرة في باقي البلدان العربية، لذا لا بدّ على واضعي المصطلحات أن تكون لهم دراية بمدى شيوع اللفظ في جميع البلدان العربية.

2.4. منهج الغربيين في وضع المصطلحات والمعاجم القائم على الاستعمال

يشير الحاج صالح إلى أنّ العرب في عصرنا قلدوا الغربيين «في كل شيء في كل ميدان علمي أو غير علمي ويقتبسون منهم كل شيء –بدون تمحيص غالبا– إلا في ميدان واحد وهو صناعة المعاجم ووضع المصطلحات. فما لاحظناه عند العلماء الغربيين في هذا الميدان هو اعتمادهم المطرد على الاستعمال –ولا يشذ عن ذلك أحد– عند تأليفهم لمعجم عام أو مختص. وذلك على شكل تدوين لعينة كبيرة لهذا الاستعمال وعلى أساس القواعد المتعارف عليها في تأليف

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الذخيرة العربية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، ص. 16.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 28.

المعاجم. وقد يكون هذا الاستعمال موزعا على أقاليم أو بلدان وغير ذلك من الأماكن وذلك ليمكن الإشارة إلى كثرة الاستعمال أو قلته في كل هذه الأماكن (ويطرد هذا في معجم اللهجات واللغات الإقليمية والعاميات) وقد يهتم المعجمي بتطور المفردة لفظا ومعنى عبر الزمان في مختلف الأقاليم فلا بد أن يعتمد إذن على مدونة تغطي الاستعمال لعدة سنوات بل قرون»[1]. فالاستعمال هو الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها المعاجم وعلى أساسها يضع المختصون المصطلحات الدقيقة، وهو ما أدركه الباحثون الغربيون إذ اعتمدوا في نشاطهم الخاص بالبحث العلمي في المصطلحات «على رصد الاستعمال الحقيقي للمصطلحات والرجوع في الأول وفي الأخير إليه هو الأساس عندهم»[2]. فوضع المصطلحات بناء على الاستعمال الحقيقي للغة العربية هو ضرورة يفرضها واقع البحث الاصطلاحي.

فما يعيبه الحاج صالح على الباحثين العرب هو عدم الاقتداء بمنهج الغربيين في الميدان المصطلحي، فما أنجزه الغربيون يدعونا لذلك، ويقدّم لنا «مثال "ذخيرة اللغة الفرنسية Trésor de la langue Française" فإنّه يغطي الاستعمال للغة الفرنسية لمدة قرنين وقد دونت المعطيات اللغوية (النصوص الأدبية والعلمية) لما أنتجه الفرنسيون في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وتتبع الباحثون استعمال كل مفردة في جميع سياقاتها في جميع النصوص المدونة، ولجأوا في ذلك إلى الحاسوب. ثم حرر كل عالم عددا من المداخل اعتمادا على هذا الذي دوّنوه أولا ثم على الدراسات الدقيقة للسياقات –كل السياقات– لجميع الكلمات. فأصدروا هذه الذخيرة في 16 جزءا كبيرا على شكل معجم (من 1976 إلى 1994) (وهو عام وتاريخي وعلمي). ثم شرعوا في حوسبة المعجم نفسه آليا وأنهوا هذا العمل الكبير العملاق في 1998 ولم يبخلوا فبذلوا الجهود والأموال الهائلة لإنجازه ووفّقوا إلى حدّ بعيد في كل ذلك فهو الآن في متناول أي باحث في أي وقت باللجوء إلى شبكة الانترنيت»[3]. فما قام به الغربيون هو جمع مدونة تمثل الاستعمال الحقيقي

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، ص. 16.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 10.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، ص. 16 – 17.

للغة، ومن خلالها تمكنوا من تتبع سياقات كل مفردة، وهو ما سهل عمل الباحثين في تحديدهم للمصطلحات الدقيقة المُعبرة عن شتى المفاهيم.

3.4. حتمية وضع المصطلحات بعد الاطلاع الشامل على الاستعمال الحقيقي

يرى الحاج صالح أنّ «عدم الاهتمام بالاستعمال الحقيقي للغة العربية ... هو إهمال كبير وتقصير فظيع ... لأنّ الاستعمال هو المنبع الأول الذي يجب أن يرجع إليه الواضع للمصطلح والباحث الاصطلاحي خاصة فكيف يمكن أن يتجاهل ما هو موجود وجار بالفعل على ألسنة المستعملين للغة وخاصة الأساتذة والباحثين وسائر العلماء وهو يحاول أن يضع لفظا جديدا في مقابل مصطلح أجنبي؟ ولا يمكن أن يدّعي أن هذا المفهوم أو ذاك لا يوجد له مقابل أصلا ما لم ينظر بالفعل في استعمال هؤلاء كلهم ولا يكتفي بما هو موجود في استعماله الخاص أو ما يعرفه من استعمال غيره في بلده. فكثيرا ما يكون قد وضع في جهة أخرى أو بلد آخر مقابل عربي ولا يلتفت إلى ذلك الواضع. ولا عذر له أبدا في ذلك إلاّ إذا كان اطّلع على شيء من ذلك ويريد أن يتدارك نقصا في المصطلح الجديد»[1]. فـ«أخطر الوضع للمصطلحات وأسوأه هو الذي يعمل صاحبه في عزلة عن الواضعين الآخرين الموجودين في داخل البلد أو في خارجه»[2].

وتبعا لذلك، يتعيّن على أي باحث قبل مباشرته في وضع أي مصطلح أن يكون على دراية بما أقرته المجامع اللغوية وبما هو متداول في باقي البلدان العربية، دون أن يتجاهل ما أنتجه غيره من مصطلحات،لأنّ «الرجوع إلى الاستعمال الحقيقي ضروري لتلافي البلبلة الاصطلاحية وأنّه ليس من المعقول أبدًا أن يُشتغل باللغة وبالمصطلحات خاصة في عزلة عن كل من يستعمل هذه اللغة»[3]. «فالسبب الرئيسي للبلبلة في المصطلحات يرجع إلى هذا التجاهل وعدم الاهتمام بما يجري من ذلك في خارج المؤسسة الواحدة أو البلد الواحد. ومحاولة التنسيق بعد وقوع البلبلة قد لا

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 14.

[2]– نفسه، ص. 28.

[3]– نفسه، ص. 17.

ينفع في أحيان كثيرة. ولهذا فلا بد أن يجعل تحت تصرف كل باحث في المصطلحات أوّلا قائمة المصطلحات التي يضعها الواضعون في كل بلد عربي مع الدلالة على ما دخل منها في الاستعمال بالفعل ويذكر لذلك المصادر التي وردت فيها. فهذا هو أول عمل يمكن أن تقوم به المؤسسات العلمية وخاصة اللغوية منها»[1]. وبهذا يتبين لنا أنّ أي باحث –قبل توظيفه لأي مصطلح– لابد له من الاطلاع أولا على ما أقرّته المؤسسات والمجامع اللغوية وعلى ما هو متداول في الاستعمال من أجل تجنب اقتراح مصطلحات جديدة تزيد من حدة الفوضى المصطلحية.

4.4. المعاجم لا تمثل الاستعمال الحقيقي للغة

وضّح الحاج صالح بأنّ «الاستعمال يشمل ... القديم والحديث والقديم لاستقاء ما يمكن أن يصلح كمصطلح فلابد من مسحهما معا ولا نكتفي بالتنقيب في المعاجم»[2]. فهذه الأخيرة لا تمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية في مختلف الأزمنة، غير أنّ الملاحظ هو أنّ«أكثر اللغويين ممّن يهتمّ بوضع المصطلحات يقتصر في الغالب على البحث في المعاجم المتداولة كالقاموس المحيط ولسان العرب والصحاح وغيرها، ويجعلون من هذه المصادر المستقى الوحيد لجميع أعمالهم. وقلّما وجدنا من اهتّم بالنصوص التي وصلتنا كأمهات الكتب في الأدب والعلوم وغيرها»[3]، لذلك انتقد الحاج صالح اعتقاد «بعض الواضعين أن البحث في المعاجم كاف للعثور على الكلمة المناسبة من التراث. فالمعاجم ليست كل التراث. ثم لا تغنى المعاجم إطلاقا عن النظر في النصوص فالاستعمال الحقيقي والحي للغة هي النصوص لا المعاجم ولا يكفي أن ننظر في الشواهد التي نجدها لأنّها قليلة جدا بالنسبة إلى النصوص التي تزخر بالحياة. والمؤسف أنّ أكثر

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 14.

[2]– نفسه، ص. 17.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 378.

اللغويين العرب في زماننا يكتفون بالنظر في المعاجم مع وجود الوسائل التي تمكنهم من تصفح النصوص مهما بلغ حجمها»[1].

كما أنّ المتصفح للقواميس يجد أنّها لا تحيل إلى كل مدلولات اللفظة ولا تستحضر كل سياقاتها. لذلك رفض الحاج صالح فكرة وضع المصطلحات استنادا إلى القواميس لأنّ هذا العمل «وإن كان ظاهره صوابا. ففيه أنّ الكثير من المعاني والمدلولات الجزئية قد لا ينص عليه القاموس إمّا لكثرتها، وإما لأنّ اللفظ قد استعمل كمصطلح خاص بفنّ أو علم معيّن أو لمفهوم جديد طرأ بعد تدوين العلماء للغة»[2]. ويضاف إلى هذا «أنّ مدلول اللفظ لا يمكن أن يُحصر إلا بالاعتماد على جميع السياقات والقرائن التي ورد فيها اللفظ في الاستعمال المدون. نعم قد اعتمد اللغويون الذين جمعوا اللغة في عين المكان على السياقات والحال المشاهدة، وسألوا الموردين عن أغراضهم إلاّ أنّ هذا كلّه لم يدونه بأكمله من جاء بعدهم من مؤلفي القواميس فلم يذكروا من هذه السياقات وتلك الأحوال والأغراض إلا القليل النزر بالنسبة لكل كلمة (قد يكتفي بالشاهد الواحد وقد لا يذكر أي سياق إطلاقا). ثم إنّ المدلول قد يكون تغيّر على ممر الزمان، بما يجيزه قياس العربية من مجاز واتّساع في المعنى. هذا وأعظم نقص يوجد في القواميس (ليس هذا ذنبها) هو أنّها لاتنص أبدا على مدى شيوع الكلمة في الاستعمال، لأنّ أصحابها أكثرهم من المتأخرين إذا استثنينا الجوهري والأزهري»[3].

صحيح أنّ المعاجم لا تمثل الاستعمال الحقيقي، إلاّ أنّه ليس عيبا أن يستعين بها واضع المصطلحات بعض الشيء على أن لا يجعل منها المستقى الوحيد، «فالعيب ... ينحصر في النقل الصرف من المعاجم والاكتفاء بالنقل يزيد ذلك نقصا من الناحية العلمية، فإن كان الرجوع إلى ما وضعه العلماء من المعاجم مهما كان زمانه ومهما كان نوعه من الضرورة بمكان فإنه لا يجوز، في نظرنا، ولا يصحّ أن يُترك ويُهمل الرجوع –الأساسي– إلى الاستعمال الحقيقي للغة أي

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 15 – 16.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 378.

[3]– نفسه، ص. 378 – 379.

إلى النصوص التي يتبلور فيها شفاهيا كان أم كتابيا»[1]. وبهذا فالمعاجم تمثل جزءًا من الاستعمال الحقيقي كونها ترصد مفردات مرحلة زمانية ما، لذا يُمكن للباحث أن يعتمد عليها من دون أن يكتفي بها، فحدود الاستعمال تمتد إلى فترات زمانية أخرى.

5.4. الحدود الزمانية للاستعمال الحقيقي للغة

أما فيما يتعلق بالحدود الزمانية للاستعمال الحقيقي فإنّه «لا ينبغي أن يقتصر فيه على زماننا الذي نعيش فيه فهناك مئات الآلاف من النصوص في التراث لم تُجمّع بعد ولم تستغل لتشتتها فحان الوقت أن تُحوسب وترتبط بعضها ببعض حاسوبيا حتى يتمكن الباحث أن يلقي كل الأسئلة الممكنة عليها وذلك مثل هذا السؤال: هذا المفهوم المعبّر عنه بهذه الكلمة الإنكليزية هل له مقابل في الاستعمال في وقتنا هذا أو أكثر من مقابل وما هو الأشيع وأين ورد وما سياقاته وما درجة تردّده في جميع هذه النصوص ثم إن لم يرد في الاستعمال فأي لفظ عربي يقابل هذا المفهوم إن كان وضع له لفظ بقي حبرا على ورق (في قوائم المصطلحات الموضوعية)»[2]. وبالتالي فإنّ تلك المدونة المُحوسبة ستضم الآلاف من النصوص التي لا تنتمي إلى عصرنا الحاضر فحسب بل تتوزع ضمن حقب زمانية مختلفة، وحوسبة تلك النصوص هو ما سيسهم في رصد المصطلح العربي الدقيق والمكافئ للمصطلح الأجنبي.

6.4. دور الوسائل التكنولوجية في رصد الاستعمال الحقيقي

إنّ الوقوف على الاستعمال الحقيقي للغة العربية والتعرف على مدى الشيوع الحقيقي للألفاظ عن طريق المسح الكامل لكل سياقات الألفاظ لا بدّ «أن يتم ... بالوسائل التكنولوجية الحديثة وأهمها الحاسوب، فللحاسوب كما هو معروف قدرات عظيمة جدا فإنّه قادر على العلاج الأوتوماتيكي لأي نص مهما بلغ حجمه وبسرعة خيالية. فهذا يلزم منه أن يغير الباحث تصوره

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية، ص. 22.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، ص. 17.

لعمله العادي بكيفية جذرية»[1]. فـ«الوسائل التكنولوجية الحديثة وأخص بالذكر الحاسوب في أحدث صوره هي التي ستمكننا من تدوين العدد الهائل من النصوص بالفصحى (الأدبية والعلمية والتقنية وغيرها) يتراءى فيها الاستعمال المعاصر وكذلك الاستعمال في كل عصر من خلال النصوص التراثية التي وصلت إلينا»[2]. إذن، فالحاج صالح يراهن على تكنولوجيات الاتصال الحديثة لتجسيد مشروع الذخيرة اللغوية العربية وتوظيفها من أجل تطوير البحث الاصطلاحي العربي.

يُسهل الحاسوب ومن خلال برمجياته للغوي عملية الاستكشاف والبحث «بكيفية آلية في داخل النصوص العلمية للوحدات الاصطلاحية والتعرف عليها واستخراجها آليا مع سياقاتها وذكر مرجعها بالتفصيل وذلك هو الجرد للنصوص اللغوية وكل واحد يعرف ما للجرد اللغوي من مشقة وما يتطلبه من وقت وأموال ... [ومن تلك البرمجيات نذكر] برمجية "أين" و"ابحث" و"كاشف أنت" وغيرها. وتجرى بحوث الآن في الوطن العربي لضبط برمجيات ناجعة للغة العربية»[3].

كما أنّ استخدام الحاسوب في الميدان المصطلحي سيحقق الكثير من النتائج الإيجابية التي ستكون «لا محالة ظاهر للعيان، خاصة أن البحوث التي تجري في ميدان الحوسبة أثبتت أنّ للغة العربية قدرة على استيفاء قاعدة معطيات تشمل كافة المصطلحات ومقابلاتها في الفرنسية والإنجليزية وعن طريق ذلك يمكن تلافي النقص الحاصل في العنصر البشري المؤهل للاضطلاع بعملية الحوسبة ويمكن القضاء على مشكلة المصطلح، وكذا على إعداده، وتكون مثلها مثل اللغتين المذكورتين»[4].

ويبيّن الحاج أنّ وضع تلك الأجهزة الحاسوبية كان لغاية محددة «ولا نتصور أن تكون الاستفادة من الأجهزة لغير ما وُضع وهو مضاعفة إمكانات الباحث للمسح الشامل الكامل الدقيق المنظَّم المخطَّط للاستعمال الفعلي للغة وللمسح لكل ما يضعه العلماء في جميع البلدان: فقد

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 11.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، ص. 19.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 22.

[4]– صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص159.

اخترعت هذه الأجهزة لهذا الغرض: تمكين الباحث من الاطلاع على كل المعطيات بجعل كل الوسائل التقنية تحت تصرفه لتجميعها وترتيبها واستحضارها ورصدها وإحصائها ومعرفة مدى شيوعها وترددها وتحليلها وغير ذلك. وليس الغرض منها أن تسجل في قرص مغناطسي ما وضعته مؤسسة واحدة متجاهلة ما صار من ذلك في خارجها. ولا أن تسجل مؤسسة أخرى ما حاولت توحيده من ذلك»[1]. لذا لا بد من إدراك الغاية من استحداث الوسائل التكنولوجية، وهي مضاعفة النشاط البشري، وذلك بالاستعانة بها في البحوث اللغوية عامة والبحث الاصطلاحي على وجه التعيين.

هذا ويجدر بنا في آخر هذه المباحث أن نُشير إلى أنّ بحوث الحاج صالح «تركزت ... أكثر في المجال اللساني، لاسيما من خلال النظرية اللسانية التي أسسها والموسومة بالنظرية الخليلية الحديثة، ولكنّ نشاطه لم يبق مُنحصرا فيما هو لساني، بل امتد إلى مجالات بحثية متاخمة للسانيات ومتقاطعة معها، فكتب في مختلف مستويات الدراسة اللسانية من أصوات وتركيب ودلالة وتخاطب، كما انفتح على بعض المجالات البينية التي تتقاطع فيها اللسانيات مع غيرها من المجالات، مثل اللسانيات الحاسوبية، أو اللسانيات العيادية، أو اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات، كما أثبت حضوره البحث في مجالي المعجمية والمصطلحية، وغير ذلك»[2]. وسنحاول من خلال الفصول القادمة إن شاء الله أن نركز على ما كتبه الحاج صالح في ميدان التخاطب.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 28 – 29.

[2]– حميدي بن يوسف، جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات، ص. 173.

في ختام هذا المبحث يمكن القول بأنّ البحث الاصطلاحي العربي أمام حتمية استخدام منهجية دقيقة ومضبوطة، وتجاوز المناهج المستعملة لعدم ملاءمتها للبحث الاصطلاحي العربي، ويمكن تلخيص أهم آراء الحاج صالح بخصوص البحث المصطلحي في العناصر الآتية:

. يفرض واقع البحث الاصطلاحي العربي علينا الانطلاق من مدونة تمثل الاستعمال الفعلي للغة العربية كما هو الحال عند الغربيين الذين انطلقوا في بحوثهم اللغوية والمصطلحية من مدونة.

. لا يقتصر الاستعمال الحقيقي للغة العربية على الزمن الحاضر بل يشمل أيضا النصوص التي أُنتجت في حقب زمانية ماضية، ومن الخطأ الاعتماد على المعاجم اللغوية في وضع المصطلحات، فهذه الأخيرة لا تمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية، كما أنّها لا تحيط بجميع سياقات الألفاظ .

. يرجع جزء كبير من الفوضى المصطلحية التي نعيشها اليوم إلى تجاهل العودة إلى الاستعمال الحقيقي للغة العربية الذي من شأنه أن يفيد في تقليص الكم المصطلحي المتعدد.

. يُراهن الحاج صالح بشكل كبير على الحواسيب في رصد الاستعمال الحقيقي، وذلك لسرعتها الهائلة وقدرتها العجيبة في الاستيعاب، مما سيمكننا من القيام بمسح شامل لكل سياقات الألفاظ في ثوان معدودة، وبهذا ستسهل عمل اللغوي إلى حد بعيد.

خلاصة الفصل:

ترك عبد الرحمن الحاج صالح كما معتبرا من البحوث والدراسات القيمة تناولت شتى القضايا اللغوية وهي خلاصة سنوات طويلة من البحث والنظر في التراث العربي القديم وفي منجزات البحوث الغربية، وهو ما يحتم ضرورة الاستفادة من تلك البحوث التي من شأنها أن تفيد في الارتقاء بالبحث اللغوي والعلمي وتسهم في الرقي باللغة العربية.

لم يكن إعجاب الحاج صالح الشديد وتقديسه لما قدمه العلماء العرب الأوائل وعلى رأسهم الخليل بين أحـمد الفراهيدي وسيبويه من باب المجامـلة الزائـفة بل جاء بعد دراسة دقيـقة وعميقة، وهذا ما تُظهره أعماله التي عكف فيها على قراءة وفهم ما جاء في التراث العربي.

لم تقتصر بحوث الحاج صالح على الجانب اللغوي واللساني ولم تنحصر فقط في محاولة إثبات أصالة الفكر اللغوي العربي في كثير من القضايا التي عالجها، بل تجاوزت ذلك إلى الكثير من الأعمال والتي كان يهدف من خلالها إلى الرقي باللغة العربية، وذلك من قبيل مشروع الذخيرة اللغوية العربية، والنظرية الخليلية الحديثة إضافة على آرائه ومقترحاته الحصيفة في الميدان المصطلحي والمعجمي.

تمكن الحاج صالح بفضل اطلاعه الواسع على التراث الغربي من استنباط المفاهيم التي اعتمدها العلماء العرب الأوائل في تحليلهم للظاهرة اللغوية ومن ثم صياغة النظرية الخليلية. كما مكنه ذلك الاطلاع إضافة إلى إلمامه بمستجدات البحث اللغوي الغربي من إنجاز مشروع الذخيرة العربية، وكذا تقديم اقتراحات وآراء قيّمة من شأنها أن تفيد البحث اللغوي والعلمي العربي.

الفصل الثاني

المصطلحات التداولية المفتاحية عند عبد الرحمن الحاج صالح

1. مصطلح: Pragmatique/Pragmatics

2. مصطلح أفعال الكلام: Acte de langage/Speech acts

3. متضمنات القول Les implicites

شكّل الدرس التداولي منعطفا حاسما في مسار البحث اللغوي من خلال مفاهيم ومباحث جديدة، ولقد قام الباحثون العرب بمحاولة نقل تلك المفاهيم إلى القارئ العربي عن طريق الترجمة. ويعدّ عبد الرحمن الحاج صالح واحدا من أولئك الباحثين الذين كانت لهم عناية بتلك المفاهيم الوافدة من النظريات الغربية. إلاّ أنّ الملاحظ هو عدم استقرار الباحثين العرب على مصطلحات موحدة بينهم، إذ عمد كل باحث إلى استخدام المصطلح الذي يراه مستوعبا للمفهوم الأجنبي بناءً على مجموعة من المسوغات. وسنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف عند الجهاز الاصطلاحي التداولي عند الحاج صالح، وذلك من خلال تتبع المصطلحات التداولية الواردة في كتاباته، إضافة إلى تلك المصطلحات الواردة في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات في طبعته الأولى الذي يعد الحاج صالح أبرز من ساهم في تأليفه. ولقد قمنا بمقارنتها بتلك المصطلحات التي وردت عند غيره من الباحثين العرب المحدثين.

ولعل أبرز مصطلح تداولي هو المصطلح الدال على العلم الذي يهتم بدراسة اللغة في جانبها الاستعمالي "Pragmatique/Pragmatics"، لذا سنحاول عرض الترجمات العربية للمصطلح الأجنبي المذكور، ومن ثم مقارنة تلك الترجمات بترجمة الحاج صالح للمصطلح نفسه. كما سنقف في هذا الفصل عند المصطلحات التداولية التي انضوت تحت نظرية أفعال الكلام Acte de langage/Speech acts. باعتبار أنّها تُشكل مُنطلقا أساسيا في البحث التداولي وحظيت باهتمام كثير من الباحثين الغربيين والعرب على حدّ سواء. لذا سنرصد الترجمات العربية للمصطلحات التداولية المتعلقة بهذه النظرية تمهيدا لمقارنتها بترجمة الحاج صالح للمصطلحات نفسها. وفي ختام هذا الفصل سنتعرض لترجمة الحاج صالح للمصطلحات الأجنبية التي تندرج تحت ما يسمى بمتضمنات القول Les implicites ومقارنتها أيضا بتلك الترجمات التي وردت عند الباحثين العرب المعاصرين.

1. مصطلح: Pragmatique/Pragmatics

لم يكن من اليسير على الباحثين العرب الوصول إلى ترجمة دقيقة وموحدة لمقابلة المصطلحات الأجنبية الدالة على العلم الذي يهتم بدراسة الاستعمال اللغوي، بحيث تعددت المكافئات العربية المقترحة من قبل الباحثين العرب لمقابلة المصطلح الأجنبي Pragmatique/Pragmatics.

مصطلح Pragmatique باللغة الفرنسية، و Pragmatics باللغة الانجليزية مبني على الجذر Pargma والذي يعني العمل أو الفعل، ويعود هذا المصطلح «بمفهومه الحديث إلى الفيلسوف الأمريكي تشارلز موريس Charles Morris الذي استخدمه سنة 1938م دالا على فرع من فروع ثلاثة يشتمل عليها علم العلامات أو السيمية semiotics»[1]، بحيث كان موريس «يميّز في تطوّر كل لغة شكلية كانت أو طبيعية ثلاثة ميادين (1) التركيبية وتهم علاقات العلامات بالعلامات الأخرى؛ (2) الدّلالة وتدرس علاقاتها بالواقع؛ (3) التداولية وتهتم بعلاقات العلامات بمستعمليها واستعمالها وآثارها»[2].

و«لقد تطور هذا العلم كثيرا بفضل الجهود التي قام بها لغويون وفلاسفة لغة أمريكيون مثل أوستين Austin، وسيرل Searle، وغرايس Grice وقد كان اللسانيون حتى عهد قريب يبعدون المعنى عن موضوع دراساتهم بسبب طبيعته المعقدة التي تتداخل فيها مجالات بحثية مختلفة كالفلسفة، والمنطق، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وغيرها. وحتى أولئك الذين دعوا إلى دراسة المعنى بحجة عدم إمكان الفصل بين النحو، والمعنى، كاللساني لاكوف Lakoff لم يُدخلوا المشاركين، والعناصر التخاطبية الخارجة عن البنية اللغوية كالمخاطب،

[1]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، (2002م)، دار المعرفة الجامعية، د ط، ص. 09.

[2]– باتريك شارودو، دومينيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب، (2008م)، تر. عبد القادر المهيري، حمادي صمّود، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، د ط، ص. 442.

والمخاطب، والسياق الخارجي في نطاق اهتماماتهم»[1]. فأوستين وأتباعه لم يهتموا بالجانب الشكلي من اللغة كما فعل دي سوسير وكل من اتكأ على محاضراته، ولم يركزوا فقط على المعنى مجردا من السياق، بل اهتموا بكل تلك الظروف المحيطة به، فالمعاني تكون دائما متغيرة بتغير السياق الذي ترد فيه.

1.1. الترجمة العربية لمصطلح: Pragmatique/Pragmatics

اختلف الباحثون العرب في نقل مصطلح Pragmatique/Pragmatics إلى العربية، فترجموه بتسميات مختلفة.

1.1.1. ترجمة مصطلح: Pragmatique/Pragmatics بالتداولية

يعدّ مصطلح التداولية المقابل الأكثر شيوعا في كتابات الباحثين العرب. ومصطلح التداولية هو«مفهوم يستعمل اسما "التداولية" كما يستعمل صفة "مقاربة تداولية" وقيمته على عدم استقرار شديد: فهي تسمح في نفس الوقت بتعيين فنّ فرعي من اللسانيات ونزعة ما في دراسة الخطاب أو بصفة أوسع تصوّر ما للغة»[2]، و«ينحدر مفهوم التداول من الفعل "تداول" الذي يعني "النقل و"الدوران"، مما يدل على "التواصل" و"الحركة" بين الفاعلين؛ أي التفاعل. فالتداول إذن يجمع بين التواصل والتفاعل»[3].

ويعد الفيلسوف والباحث المغربي "طه عبد الرحمن" أول من اقترح مصطلح التداولية لمقابلة المصطلح الأجنبي Pragmatique/Pragmatics سنة 1970م، «لأنّه، بنظره، يوفي المطلوب حقه باعتبار دلالته على معنيين: "الاستعمال" و"التفاعل" معا»[4]، وهو ما

---

[1]– محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، (2004 م)، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، ص. 34.

[2]– باتريك شارودو، دومينيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب، ص. 443.

[3]– محمد همام، مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطه عبد الرحمن، (2014م)، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المملكة المغربية، ص. 03.

[4]– نفسه، ص. 01.

ذهب إليه بهاء الدين محمد يزيد الذي يرى بأن ترجمة المصطلح الأجنبي /Pragmatique Pragmatics بالتداولية لها ما يُبررها فـ«التداولية لغة من التداول والتداول تفاعل، وكل تفاعل يلزمه طرفان على أقل تقدير: مرسل ومستقبل. متكلم وسامع، أو مستمع، كاتب وقارئ. على أنّ مدار اشتغال التداولية هو مقاصد وغايات متكلم، وكيف تبلّغ مستمعا أو متلقيا. وكل تداول تحكمه ظروف وآليات وعوامل تحيط به، لذا فالترجمة لها ما يُبررّها)»[1].

ولقد لقي مصطلح التداولية منذ أن استعمله طه عبد الرحمن انتشارا في كتابات الباحثين و«قبولا عند الدارسين العرب الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم، سواء منهم الذين يشتغلون بالتراث أو أولئك الذين يتعاطون الدراسات اللغوية»[2]. ويعدّ محمود أحمد نحلة أحد أولئك الذين استخدموا المصطلح الذي اقترحه طه عبد الرحمن. والتداولية –حسبه– «تتجاوز الوصف التركيبي للجملة ودرجة نحويتها (وهذا مدار علم الدلالة)، وتتخذ موضوعا للبحث القول منزلا في المقام المعيّن ... وتؤكد دور المعارف غير اللغوية في تأويل الأقوال وفهم المقاصد اعتمادا على الاستدلال»[3]، ويتبيّن من خلال هذا التحديد لمفهوم التداولية أنّها لا تدرس الجملة المعزولة عن سياقها بل تهتم بدراسة الملفوظات أو الأقوال ضمن السياق الذي وردت فيه موظفة العناصر غير اللغوية المصاحبة للملفوظ.

كما استخدم بهاء الدين محمد يزيد هو الآخر مصطلح التداولية لمقابلة المصطلح الغربي Pragmatics وأوضح أنّ المقصود به هو«دراسة اللغة قيد الاستعمال أو الاستخدام language in use بمعنى دراسة اللغة في سياقاتها الواقعية، لا في حدودها المعجمية، أو

---

[1]– بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السّياسي، (2010م)، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، ص. 18.

[2]– نفسه، ص. 01.

[3]– آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، (2003م)، تر. سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، ص. 264.

تراكيبها النحوية، هي دراسة الكلمات والعبارات والجمل كما نستعملها ونفهمها ونقصد بها، في ظروف ومواقف معيّنة، لا كما نجدها في القواميس والمعاجم، ولا كما تقترح كتب النحو التقليدية. خذ مثلا كلمة شكرا. في لسان العرب لابن منظور: الشكر عرفان الإحسان ونشره، وهو الشكور أيضا. قال ثعلب: الشكر لا يكون إلاّ عن يد، والحمد يكون عن يد وعن غير يد. فهذا الفرق بينهما. والشكر من الله: المجازاة والثناء الجميل، شكره وشكر له يشكر شكرا وشكورا وشكرانا. وفي استعمالاتنا اليومية تتجاوز الكلمة مجرد العرفان بالإحسان ونشره. فتنشأ عنها معان جديدة، ودلالات تتجاوز حدودها المعجمية الضيقة مهما اتسعت، فربما أوحت بالرفض والتهكم، أو الضيق»[1].

ويظهر لنا من هذا التعريف أنّ بهاء الدين ركز في توضيحه لمفهوم التداولية على مجال للدراسة متمثل في دراسة اللغة باعتبارها خطابا يرتبط بسياق وظروف خارجية، ولا تهتم بدراسة الجمل والعبارات المعزولة عن سياقها كما هو الحال في القواميس، وذلك لأنّ دلالة الملفوظ تتغير بتغير السياق الذي ترد فيه.

لم يشذ مسعود صحراوي عن سابقيه واستخدم هو الآخر مصطلح التداولية وأشار إلى أنّ هذا المصطلح هو «ترجمة للمصطلحين: المصطلح الإنجليزي pragmatics بمعنى هذا المذهب اللغوي التواصلي الجديد [التداولية]، والمصطلح الفرنسي La pragmatique بنفس المعنى، وليس ترجمة لمصطلح le pragmatisme الفرنسي، لأنّ هذا الأخير يعني "الفلسفة النفعية الذرائعية"، أما الأول فيُراد به هذا العلم التواصلي الجديد الذي يفسّر كثيرا من الظواهر اللغوية»[2]. وقد حدد مسعود صحراوي مفهوم التداولية استنادا إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة فرأى بأنها «علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال؛ ويدمج، من ثمَّ مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة "التواصل اللغوي

[1]– بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السّياسي، ص. 18.

[2]– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، (2005)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، ص. 15.

وتفسيره»[1]، وقد ركزّ مسعود صحراوي هو الآخر في هذا التعريف على مجال الدراسة المتمثل في دراسة الاستعمال اللغوي، غير أنّ هذا التعريف غير محدِّد لكل سمات مفهوم التداولية، ولذلك عمد إلى تلخيص مهام التداولية والمتمثلة في «دراسة استعمال اللغة في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها كلاما محدّدا، صادرا من متكلم محدّد وموجها إلى مخاطب محدد بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد" لتحقيق غرض تواصلي محدد»[2]. وبهذا التحديد تتضح لنا معالم التداولية، لأنّه أبرز أهم سماتها، والمتمثلة في دراسة اللغة في ميدان الاستعمال وباعتبارها خطابا مرتبطا بمقام معين وبغاية محددة، ومتبادلا بين متخاطبين.

كما استعمل محمود نحلة هو الآخر مصطلح «التداولية»[3]، ويرى أنّ التعريف الأوجز للتداولية والأقرب إلى القبول هو«دراسة اللغة في الاستعمال in use أو في التواصل in interaction لأنه يشير إلى أنّ المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول Negotiation اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، اجتماعي، ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما»[4]، ويتضح لنا من هذا التعريف أنّه مع إيجازه قد حدد مفهوم التداولية بدقة، وذلك بإشارته إلى عناية التداولية بدراسة الأقوال في مقام تواصلي معين يجمع بين متكلم ومخاطب.

ولقد تقفى الشهري هو الآخر أثر طه عبد الرحمن وترجم المصطلح الأجنبي Pragmatique/ Pragmatics بالتداولية وعرفّها على أنّها«دراسة علاقة العلامات بمستعميلها

[1]– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 16.

[2]– نفسه، ص. 26.

[3]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 14.

[4]– نفسه، ص. 14.

وبمؤوليها»[1]. غير أنّ هذا التعريف أسقط ملمحا هاما من ملامح التداولية، وهو السياق فالتداولية تفسر تلك العلاقة القائمة بين الدوال ومستعمليها استنادا إلى السياق، ويضاف إلى هذا أنّ التداولية تدرس اللغة لا العلامات، فهذه الأخيرة هي من اهتمامات السيمائيات.

ولقد استدرك الشهري تلك الثغرات في تعريفه السابق وأشار إلى أنّ التداولية «في مفهومها العام: هي "دراسة الاتصال اللغوي في السياق"، وهذا التعريف هو ما يسمح بدراسة أثر السياق في بنية الخطاب، ومرجع رموزه اللغوية ومعناه، كما يقصد المرسل»[2].

ولم يخرج صابر الحباشة عن الترجمة السابقة إذ نجده هو الآخر ترجم المصطلح الأجنبي السابق بالتداولية، وقدّم لنا مفهوما للتداولية نقلا عن فليب بلانشيه الذي عرّفها، «بكونها مجموعة من البحوث المنطقية اللسانية وهي كذلك الدراسات التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والساقيات المرجعية والمقامية والحدثية والبشرية»[3]، والملاحظ أنّ هذا التحديد لم يشر إلى عناية التداولية بكل من المتكلم والسامع ودراسة اللغة بحسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين، إلاّ أنّه يبقى تحديدا جد مقبول فقد أشار إلى أنّ التداولية تدرس اللغة في الاستعمال، وتهتم بمدى ملاءمة الملفوظات للسياق الذي أُنتجت داخله.

[1]– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، (2004م)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1. ص. 21.

[2]– نفسه، ص. 22.

[3]– فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، (2007م)، تر. صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط 1، ص. 05.

2.1.1. ترجمات أخرى للمصطلح الأجنبي: Pragmatique/Pragmatics

إنّ شيوع مصطلح التداولية لا ينفي وجود ترجمات عربية أخرى للمصطلح الأجنبي، Pragmatique/ Pragmatics مثل: «الذرائعية، والمقصدية، والمقامية، والتداولية، والتداولية أكثرها شيوعا»[1].

ويُرجع محمود أحمد نحلة سبب تعدد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي إلى تعدد تعريفات التداولية، إذ كان لذلك «التعدد أثر ... في ترجمة المصطلح إلى اللغة العربية»[2]، غير أنّ ذلك لا يُبرر التعدد المصطلحي، فالمصطلح الأجنبي السابق لم يعرف التعدد في اللغة الأجنبية.

وقد انتقد الحاج صالح عشوائية بعض واضعي المصطلحات الذين يعتمدون «على قائمة من المصطلحات الأجنبية أو معجم بدون أن يرجع[وا] في ذلك إلى ما وضعته المؤسسات العلمية المتخصصة في المصطلحات من قواعد معطيات كبيرة محوسبة. فإنّ محتواها يمثل كل ما هو موجود في الاستعمال –لا جزءا منه صغيرا أم كبيرا مع كل ما يتعلق بكل مصطلح من معلومات تخصه– ... فعلى أي أساس يعتمد الواضع عندنا في اختياره لبعض المصطلحات الأجنبية ودخل في الاستعمال (وما لم يدخل أيضا) إلى غاية تاريخ بدئه في عمله هذا؟ ومن غير المفيد أن يختار الواضع أي قائمة من المصطلحات (أو أي معجم) وبلغة واحدة دون أن يتفق كل الواضعين على مخطط معين لعدة سنوات قابل للتصليح والإثراء وباللجوء إلى هذه القواعد من المعطيات الاصطلاحية الأجنبية التي تثرى باستمرار والتي وثَّقَتها أكثر من مؤسسة وأكثر من دولة، ومن مميزاتها الموضوعية أنّها تعكس ما هو موجود بالفعل في الاستعمال ولأنّها بأكثر من لغة وهو مهمّ جدا. وأخيرا لأنّها

[1]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 52.

[2]– نفسه، ص. 52.

متجددة تفي بما يدخل من المصطلحات الجديدة لتغطية المفاهيم الجديدة وهو سرّ النمو والتطور العلمي»[1].

والملاحظ مما سبق أنّ الباحثين كادوا أن يجمعوا على مقابلة المصطلح الغربي Pragmatique/Pragmatics بالتداولية، بحيث استقرت هذه الترجمة في عديد من كتابات الباحثين.

2.1. ترجمة الحاج صالح لمصطلح: Pragmatique/Pragmatics

قابل عبد الرحمن الحاج صالح المصطلح الأجنبي الدال على العلم الذي يهتم باللغة في جانبها الاستعمالي بمكافئات متنوعة من حيث الطبيعة (مقابل معرّب)، ومن حيث البنية (مقابل مركّب)، ويمكن حصر المكافئات العربية التي اقترحها فيما يلي:

1.2.1. براغماتيك

رغم شيوع مصطلح "التداولية" في كتابات الباحثين، وتأكيدهم على أنّه أقرب المصطلحات إلى «طبيعة البحث فيها إذ هو منظور فيه إلى تداول "اللغة بين المتكلم والمخاطب الذي يدل على التفاعل الحي بينهما في استعمال اللغة»[2]، إلاّ أنّ الحاج صالح لم يستعمله. ويضاف إلى ذلك أنّ المتتبع لكتابات الحاج صالح يجد أنّه «يصرّ ... على استعمال الأصيل المستعمل من المُصطلحات ويجعلها في المقام الأوّل، ولكن مع ذلك، فإنّ المُطّلع على المنظومة المُصطلحية التي استخدمها يجد بأنّها اشتملت على بعض المعرّبات، فنجده مثلا يفضّل المصطلح المُعرّب ... "براغماتيك" باعتماد النقل الحرفي عن المصطلح الأجنبي Pragmatique »[3] . وذلك للدلالة على العلم الذي يدرس اللغة في جانبها الاستعمالي، بحيث يقول: «نلاحظ أن دراسة أفعال الكلام هو أهم ما جاءت به

[1]–عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 16.

[2]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 52.

[3]– حميدي بن يوسف، جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات، ص. 187.

البراكماتيك»[1]، كما يستعمل تلك العبارة في حديثه كوصف للعلماء المشتغلين في الحقل التداولي «... إن هناك حقيقة علمية مهمة أثبتها **البركماتيون**»[2]. وقد يكون سبب ذلك النقل الحرفي للمصطلح الأجنبي السابق، هو «أنّ ما هو موجود في ساحة الترجمة اللسانية العربية من مقابلات مصطلحية لمثل هذه المفاهيم الغربية لم يعبّر بدقة عن مفهوم المصطلح الأجنبي»[3]، ومن ثمّ عدم اقتناع الحاج صالح بكل تلك المصطلحات العربية المقترحة لمقابلة المصطلح الأجنبي المذكور، وذلك لعدم مكافئتها له مفهوميا.

غير أنّ ذلك قد لا يبرر النقل الحرفي لأي مصطلح غربي في ظل وجود بدائل تغني عن ذلك، كما أنّ ذلك النقل الحرفي للمصطلح الأجنبي الدال على العلم الذي يهتم باللغة في جانبها الاستعمالي، قد يؤدي إلى اللبس وخلط المفاهيم فـ«"البراجماتية"، و"البراجماتيكية"، وهما، بالإضافة إلى أعجميتهما، ربما تؤديان إلى خلط المقصود في هذا التبسيط والمدرسة الفلسفية المعروفة بالنفعية أو الذرائعية Pragmatism (البراجماتية أو البراغماتية)»[4]. فتلك الترجمة قد توهم القارئ بأنّ المقصود بـ "براغماتيك" «مذهب فلسفي أمريكي أسّسه وليم جيمس (1842–1910) وتشارلز بيرس (1939–1914)، مؤداه أنّ معيار صدق الفكرة أو الرأي هو النتيجة العملية التي تتركب عليها من حيث كونها مفيدة أو مضرة»[5]. غير أنّ سبب ذلك النقل الحرفي قد يكون غير ذلك –وهو سبب أشد إقناعا– إذ «يمكن تفسير هذا التصرف باللجوء إلى نظرية مراتب التجريد الاصطلاحي، حيث يُعدّ توظيف المعرّبات مرحلة انتقالية أولى من مراحل التجريد الاصطلاحي قبل توطين المصطلح وترجمته دالا ومدلولا

---

[1]–عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة رغاية، الجزائر، د ط، ص. 244.

[2]–نفسه، ص. 244 – 245.

[3]– حميدي بن يوسف، جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات، ص. 186.

[4]– بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السّياسي، ص. 18.

[5]– علية عزت عياد، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ألماني إنجليزي عربي، (2000م)، المكتبة الأكاديمية، ط1، ص. 117.

إلى العربية»[1] ؛ أي أنّ الحاج صالح عمد إلى تعريب المصطلح الأجنبي Pragmatique كمرحلة أولى في انتظار استقرار مفهومه، ليبحث في مرحلة ثانية عن مصطلح عربي دقيق يكافئ ذلك المصطلح. وهذا ما تؤكده كتابته، حيث إنّه استعمل في مرحلة لاحقة مصطلحين عربيين (غير معرّبين) هما: علم الاستعمال، وعلم التخاطب.

2.2.1. علم الاستعمال

يقابل الحاج صالح أحيانا المصطلح الغربي Pragmatique بعلم الاستعمال وذلك بناء على الاصطلاح التقابلي الخاص بين "الوضع والاستعمال" الذي ظهر بعد سيبويه والخليل «وذلك ابتداء من الزجاجي في القرن الرابع. ولئن كان هذا هو هذا الأساس الذي بنى عليه دي سوسور مقابلته بين Langue وParole فإن النظرية العربية هي أعمق وأوسع بكثير من نظرية العالم السويسري»[2]، فعبد الرحمن الحاج صالح يسمي هذا العلم بعلم الاستعمال انطلاقا من أنّ دراسته «تهتم بالدرجة الأولى بالاستعمال للغة ... أي كموضوع علمي يمكن أن تخضع ظواهره لقوانين»[3].

وهي نفس الترجمة التي ذهب إليها محمد محمد يونس علي "علم الاستعمال" «لأنّ هذا المصطلح (وهو إغريقي الأصل) يفسره الغربيون بأنّه علم الاستعمال ... الذي يتفق تماما مع مباحث الاستعمال المقابلة لما يعرف بالوضع عند علماء أصول الفقه، والبلاغيين العرب القدماء. وعلى الرغم من أنّ الاستعمال في التراث العربي، والإسلامي لم يصبح علما لغويا مستقلا كما حدث للوضع، فإنّ تسمية Pragmatics بعلم الاستعمال قد تكون أفضل من غيرها مما ذكر»[4]، ويوضح محمد محمد يونس علي في موضع آخر أنّ ما «يسمى عند الغربيين بالبراغماتية Pragmatics، وهو ما يمكن ترجمته حرفيا بعلم الاستعمال، وإن كانت

[1]– حميدي بن يوسف، جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات، ص. 187.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 12.

[3]– نفسه، ص. 12.

[4]– محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 05.

ترجمته بعلم التخاطب أكثر قبولا»[1]. وذلك لأنّه «يُقصد بمباحث الاستعمال ما يدخل في إطار المباحث التخاطبية»[2]، وعلى هذا الأساس تكون هذه الأخيرة أوسع مجالا من مباحث الاستعمال، لأنها لا تهتم فقط بدراسة الملفوظات، بل تتجاوز إلى العناية بكل من المتكلم والسامع والظروف المحيطة بهما. ولكن مع ذلك يظل مفهوم الاستعمال أيضا واسعا، لأنه لا يحيل إلى الجوانب اللغوية فقط.

3.2.1. علم التخاطب

يُترجم الحاج صالح، ضمن سياق آخر، مصطلح Pragmatique/Pragmatics ترجمة مغايرة للترجمتين السابقتين إذ قابله كذلك بعلم التخاطب، وذلك لأنّ «التخاطب تفاعل بين متخاطبين: فالمتكلم مخاطب والمخاطب متكلم بالدور. وهذا يترتب عليه الكثير من الحقائق ذات الأهمية الكبيرة منها أن لا يوجد غالبا كلام معزولا ومستقلا تماما عما جاء قبله وما يأتي بعده فهو دائما ردّ فعل أو مثير لردّ فعل»[3]، فمصطلح التخاطب زيادة على اقتضائه وجود تفاعل بين المتخاطبين، فهو يقتضي أنّ ملفوظات المتخاطبين تشكل جزءا من عملية التخاطب، وهي مرتبطة بمجموعة من الدلائل المصاحبة للفظ للخطاب، وبذلك تكون ترجمة المصطلح الغربي بالتداولية –والتي تدل على التفاعل– ترجمةً لا تستوعب المصطلح الغربي، لأن مصطلح التداولية يقتضي التفاعل فقط بعيدا عن تلك الدلائل المرافقة للخطاب. أي كل «ما يحيط بـ [الخطاب] عند حدوثه من أحوال وظروف وكذلك الأحوال التي سبقت حدوثه وبقيت مسجّلة في ذاكرتهم مما يمكن أن تعتبر أسبابا لتحصيله. فالنص هو، في الحقيقة، جانب واحد مما يحصل في التخاطب وإن كان هو الأهم»[4].

---

[1]– محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 11.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 05.

[3]– نفسه، ص. 245.

[4]– نفسه، ص. 10.

ويتفق محمد محمد يونس علي تمام الاتفاق مع عبد الرحمن الحاج صالح إذ نجده هو الآخر يقابل المصطلح الغربي Pragmatique/Pragmatics «بعلم التخاطب، وهي ترجمة تراعي ما صدق اللفظ لا مفهومه بالمعنى المنطقي للمصطلحين، حيث يقصد بمباحث الاستعمال ما يدخل في إطار المباحث التخاطبية تماما »[1]. و«يعرف علم التخاطب Pragmatics بأنّه «دراسة كيف يكون للقولات معان في المعاني التخاطبية. وهو بذلك يتميّز عن علم الدلالة الذي يدرس المعنى وفقا للوضع فقط، وبمعزل عن السياق، والمقامات التخاطبية»[2].

ولعلّ أهم سؤال يتبادر للأذهان هو: لماذا استمر عبد الرحمن الحاج صالح في استعمال الترجمة الحرفية "براغماتيك" –كما هو الحال مثلا في كتابه الخطاب والتخاطب– في ظل وجود المصطلحيين العربيين: علم التخاطب، وعلم الاستعمال، وهما مصطلحان جاءا في مرحلة تالية لذلك النقل الحرفي، وقد اقتنع بهما الحاج صالح ووظفهما في كتابته؟

إن المتتبع لكتابات الحاج صالح يلاحظ أنّه يستخدم مصطلح براكماتيك عند تعرضه لما قدمه البراكماتيون الغربيون في ميدان التخاطب ولم يستخدمه عند تناوله للمفاهيم التخاطبية في التراث العربي، وذلك لعدم توافق مفهومه مع المباحث التي تناولت ميدان التخاطب في التراث، وهذا الاستعمال المزدوج من شأنه أن يحدث تمايزا على المستوى المفهومي، بحيث يفصل المفهوم الغربي المعاصر عن المفهوم العربي التراثي.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أنّ عبد الرحمن الحاج صالح لم يستعمل في كتاباته المقابلات الأخرى للمصطلح الغربي كـ: ذرائعيات، تداوليات، التبادلية، والاتصالية، والنفعية، والذرائعية، والمقصدية، والمقامية، والتداولية"، اللسانيات التداولية. كما أنّ ترجمة الحاج

[1]– محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 05.

[2]– نفسه، ص. 13.

صالح لم تأت مركبة، وهو حال الترجمات الأخرى وذلك توافقا مع المصطلح الأجنبي الذي كان هو الآخر غير مركب سواء في الإنجليزية أو الفرنسية.

3.1. مفهوم مصطلح: pragmatique/pragmatics عند الحاج صالح

وبالحديث عن الجانب المفهومي لمصطلح "البراغماتيك" نجد الحاج صالح يشير إلى أنّه «دراسة استعمالية (دراسة كيفية استعمال الناطقين للغة في حالات الخطاب الملموسة)- براغماتية»[1]، ويتضح من هذا التحديد للبراغماتيك أنّها تهتم بدراسة اللغة في الاستعمال بوصفها خطابا متداولا، غير أنّ هذا الخطاب يكون له سياق يعتمد عليه المتكلم المخاطب في إنتاج خطابه وتأويله وفهمه وهو ما لم يتضمنه هذا التحديد.

وقد أورد الحاج صالح تعريفا آخر للبراغماتيك: «دراسة خصائص اللغة في الاستعمال، من حيث الدوافع النفسية وردود المخاطبين والأنماط المسلوكة في الخطاب وموضوع الخطاب، إلخ، بخلاف المظهر التركيبي الذي يهتم بالخصائص الصورية للبنى اللغوية أو المظهر الدلالي الذي يهتم بالعلاقة بين الذوات اللغوية والعالم»[2]، وفي هذا التعريف إشارة ضمنية للسياق، إذ البراغماتية تهتم بدراسة اللغة في الاستعمال مع مراعاة كل العناصر غير اللغوية المتحكمة في الخطاب، ولاتهتم بدراسة تلك التراكيب المعزولة عن السياق الذي أُنتجت فيه. وبذلك تتميز البراغماتيك عن غيرها من اتجاهات البحث اللغوي.

والملاحظ أنّ تحديد عبد الرحمن الحاج صالح لمفهوم التداولية جاء موافقا للتحديدات السابقة، على اعتبار أنّها أجمعت على أنّها العلم الذي يهتم بدراسة الاستعمال اللغوي وبالسياق الذي أُنتجت داخله الملفوظات، كما تعتني بكل من السامع والمتكلم.

---

[1]- مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، إنجليزي- فرنسي - عربي، (1989)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، د ط، ص. 111.

[2]- مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، إنجليزي- فرنسي - عربي، (2003)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سلسلة المعاجم الموحدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د ط، ص. 116.

في ختام هذا المبحث يمكن تلخيص النتائج في العناصر الآتية:

. تعكس الترجمات العربية المتعددة للمصطلح الأجنبي pragmatique/pragmatics حال البحث الاصطلاحي العربي الذي يعيش واقع الفوضى والبلبلة، وهو الواقع الذي دفع بالحاج صالح إلى تقديم عديد البحوث والدراسات التي كانت تهدف إلى بناء منظومة اصطلاحية عربية موحدة.

. لم يستعمل الحاج صالح الترجمات العربية المقترحة من قبل بعض الباحثين العرب لمقابلة المصطلح الأجنبي pragmatique/pragmatics، ومن ذلك مصطلح التبادلية، والاتصالية، والنفعية، والذرائعية، والمقصدية، والمقامية، والتداولية، وإن كان المصطلح الأخير قد عرف شيوعا كبيرا في كتابات الباحثين العرب.

. ترجم عبد الرحمن الحاج صالح مصطلح pragmatique/pragmatics في كتاباته بثلاثة مصطلحات مختلفة هي: "علم التخاطب"، علم الاستعمال، والبرغماتيك، وقد يكون سبب التعدد هو أنّ الحاج صالح فضل استعمال مصطلحي "علم التخاطب وعلم الاستعمال" عند حديثه عن المفاهيم التخاطبية عند العلماء العرب بقصد الانسجام مع التراث، أما مصطلح "براغماتيك" فاستعمله عند تعرضه لما جاء به التداوليون الغربيون فيكون بذلك هو الملائم والأنسب. ولكن مع ذلك فما دام المفهوم واحدا، فمن الأفضل استعمال مقابل واحد غير أنه يمكن قبول هذا التعدد المرحلي في البدايات الأولى لتلقي المصطلح الأجنبي.

. لم تعرف المصطلحات التي اقترحها الحاج صالح لمقابلة المصطلح الأجنبي الدال على العلم الذي يهتم باللغة في جانبها الاستعمالي شيوعا في كتابات الباحثين العرب، وانحصر استعمالها عند قلة من الباحثين أمثال مسعود صحراوي الذي استعمل مصطلح "علم الاستعمال" ومحمد محمد يونس علي الذي استعمل مصطلح "علم التخاطب".

2. مصطلح أفعال الكلام: Acte de langage/Speech acts

لم يكن مصطلح Pragmatique/Pragmatics هو الوحيد الذي شكل في ترجمته إلى العربية نقطة اختلاف بين الباحثين وتُرجم باصطلاحات متعددة ومختلفة، بل إنّ مصطلح Acte de langage/Speech acts هو الآخر عرف ذلك التعدد والاختلاف. وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نعرض أهم الترجمات التي جاء بها الباحثون العرب لمقابلة المصطلح الأجنبي السابق، ومن ثم مقارنتها بترجمة عبد الرحمن الحاج صالح للمصطلح ذاته.

تعتبر نظرية أفعال الكلام Acte de langage/Speech acts النواة المركزية في البحث التداولي وتستأثر هذه النظرية «باهتمام الباحثين في جوانب النظرية العامة لاستعمال اللغة، فعلماء النفس يرون اكتسابها شرطا أساسيا لاكتساب اللغة كلها، ونقاد الأدب يرون فيها إضاءة لما تحمله النصوص من فروق دقيقة في استعمال اللغة وما تحدثه من تأثير في المتلقي، والأنثروبولجيون يأملون أن يجدوا فيها تفسيرا للطقوس والرقى السحرية، والفلاسفة يرون فيها مجالا خصبا لدراسة علاقة اللغة بالعالم، واللغويون يجدون فيها حلولا لكثير من مشكلات الدلالة والتركيب، وتعليم اللغة الثانية، أما في الدرس التداولي فإن الأفعال الكلامية تظل واحدا من أهم المجالات فيه، إن لم يكن أهمها جميعا، بل إنّ التداولية في نشأتها الأولى كانت مرادفة للأفعال الكلامية»[1].

وتُنسب نظرية نظرية أفعال الكلام إلى أوستين وتقوم تلك النظرية « Theory of speech على النظر إلى اللغة على أنّها أداء أعمال مختلفة في آن واحد، وما القول إلا واحد منها. فعندما يتحدث متكلم فإنّه في الواقع يخبر عن شيء، أو يطرح تصريحا ما، أو يأمر، أو ينهى، أو يلتمس، أو يعد أو يشكر، أو يعتذر، أو يحذر، أو يدعو أو يسمي، أو يستغفر، أو يسبح، أو يمدح، أو يذم، أو يحمد الله، أو يعقد صفقة تجارية، أو يتزوج أو

[1]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 40 – 41.

يطلق، إلخ»[1]، وقد مرت هذه النظرية بعدة مراحل أهمها مرحلة التأسيس مع أوستين Austin وسيرل Searle ومرحلة الضبط المنهجي مع مجموعة من الباحثين أمثال غرايس Grice ومن جاء بعده من التداوليين.

ولقد حظيت نظرية أفعال الكلام Theory of speech acts باهتمام بالغ من الباحثين العرب الذين راحوا يحاولون نقل مفهومها إلى القارئ العربي، وذلك من خلال ترجمة أهم ما جاءت به هذه النظرية من تصورات حول اللغة. غير أنّ الملاحظ أن المترجمين لم يتفقوا على مقابل عربي موحّد.

1.2. ترجمة الباحثين العرب للمصطلحين: Acte du langage/Speech acts

تباينت الترجمات العربية لمصطلح Acte du langage/Speech acts بين نسبة الفعل أو العمل للكلام وبين نسبة الفعل أو العمل للغة.

1.1.2. الترجمة بنسبة الفعل أو العمل للكلام.

حاول الباحثون العرب تقديم ترجمة واضحة دقيقة للمصطلحين الأجنبيين السابقين، ولعل أبرز تلك الترجمات، هي تلك الترجمة التي قدمها مسعود صحراوي «الفعل الكلامي»[2]، وقد جاءت هذه الترجمة حينا بصيغة المفرد "الفعل الكلامي" وأحيانا أخرى بصيغة الجمع "أفعال الكلام".

ويرى صحراوي بأنّ هذا المفهوم الذي جاء به أوستين «أصبح ... نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية. وفحواه أنّه كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري. وفضلا على ذلك، يُعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية Actes Locutoires لتحقيق أغراض إنجازية Actes illocutoires (كالطلب والأمر والوعد والوعيد ... الخ)،

[1]– محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 34.

[2]– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 40.

وغايات تأثيرية Actes Perlocutoires تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول). ومن ثمّ فهو فعل يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب، اجتماعيا أو مؤسساتيا، ومن ثمّ إنجاز شيء ما»[1]. ويتضح لنا من خلال هذا التحديد أنّ مسعود صحراوي أبرز لنا أهم ملامح الفعل الكلامي، والمتمثلة في السلامة النحوية والدلالية، والإنجاز والتأثير. وقد كانت ترجمة خليفة بوجادي قريبة من ترجمة مسعود صحراوي، وذلك بحذف ياء النسبة، «فعل الكلام»[2].

أما في معجم تحليل الخطاب فقد وردت ترجمة المصطلح الأجنبي Speech acts بـ«الأعمال الكلامية»[3]، في حين ترجم محمود أحمد نحلة المصطلح الأجنبي السابق بـ«الأفعال الكلامية»[4].

2.1.2. الترجمة بنسبة الفعل أو العمل للغة

ترجم أحمد المتوكل المصطلح الغربي Speech act بـ «الأفعال اللغوية»[5]، وهي نفس الترجمة التي اعتمدها الشهري، الذي وضّح أنّه «ليس التلفظ بالخطاب فعلا تصويتيا فحسب، بل هو فعل لغوي، فهناك أعمال لا يمكن إنجازها إلا من خلال اللغة، وهذا ما يجعل الخطاب فعلا»[6]، فالشهري يؤكد من خلال هذا التحديد لمفهوم الفعل اللغوي على قوته الإنجازية، فليس كل الملفوظات يستطيع القائل من خلالها تحقيق أعمال في الواقع.

---

[1]– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 40.

[2]– خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، (2009م)، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، ط 1، ص. 53.

[3]– باتريك شارودو، دومينيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب، ص. 20.

[4]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 15.

[5]– أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربي، (1405هـ – 1985م)، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، ص.09.

[6]– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص. 74.

أما طه عبد الرحمن فقد ترجم المصطلح الأجنبي acte du langage بـ«الفعل اللغوي»[1]، في حين ترجمه صابر الحباشة بـ «العمل اللغوي»[2]، وهي نفس الترجمة التي حملها كتاب التداولية اليوم «العمل اللغوي»[3]، وقد اعتمد صاحب الكتاب في توضيحه لمفهوم الفعل الكلامي على ماقاله أوستين «إن قول شيء ما يعني فعل شيء ما، أو أننا نفعل شيئا ما بقولنا شيئا ما أو بواسطة قولنا شيئا ما»[4].

هذا ونجد أنّ المعاجم هي الأخرى اختلفت في ترجمتها للمصطلح الأجنبي السابق بحيث كانت ترجمته في معجم تحليل الخطاب بـ«عمل اللغة»[5]، فبواسطة اللغة «يمكن للمرء إنجاز فعل بواسطة اللغة فهذه ليست فكرة جديدة، لمن لم يقم على هذا الأساس إلاّ في النصف الثاني من هذا القرن نظرية حقيقيّة لتداوليّة اللغة في حقل الفلسفة التحليليّة الانغلوسكسونية »[6] ، وأماّ القاموس الموسوعي في التداولية فقد ترجم ذلك المصطلح بـ«الأعمال اللغوية»[7].

ويعود سبب هذه الترجمات المتعددة لتعدد المصطلحات الدالة على نظرية أفعال الكلام في اللغة الأجنبية ومن تلك المصطلحات «Speech actes، Les actes du langage،

[1]– طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، (1998م)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، ص. 260.

[2]– فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص. 20.

[3]– آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص. 267.

[4]– نفسه، ص. 267.

[5]– باتريك شارودو، دومينيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب، ص. 20.

[6]– نفسه، ص. 20.

[7]–جاك موشلر، آن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، (2010م)، تر. عز الدين المجدوب، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، د ط، ص. 563.

actes de paroles ،Actesde discours»[1]. فهذا التعدد المصطلحي في اللغة الأجنبية كان من بين أسباب التعدد المصطلحي في اللغة العربية بوصفها لغة مستقبلة.

3.1.2. ترجمة الحاج صالح للمصطلحين: Acte du langage/Speech acts

عرف مصطلحا Acte du langage وSpeech acts ترجمات أخرى غير تلك التي ذكرناها ومن ذلك «أعمال اللغة ... أعمال الخطاب ... أعمال القول»[2]، والملاحظ من خلال كل الترجمات السابقة أنها تباينت بين نسبة الفعل أو العمل إلى اللغة ونسبته إلى الكلام، وذلك راجع إلى أنّ الباحثين الذين نسبوا الفعل أو العمل إلى اللغة كانت ترجمتهم عن الفرنسية لمصطلح Acte de langage، في حين أنّ الباحثين الذين نسبوا الفعل أو العمل إلى الكلام كانت ترجمتهم مبنية على المصطلح الإنجليزي Speech acts.

وقد كانت ترجمة عبد الرحمن الحاج صالح عن اللغة الإنجليزية إذ ترجم المصطلح الأجنبي بـ «أفعال الكلام»[3]، فترجمته نسبت الفعل إلى الكلام لا إلى اللغة، وقد يكون هذا هو الصواب؛ لأنّ التداولية تهتم بدراسة الملفوظات أو الأقوال، بينما اللسانيات هي التي تعنى بدراسة اللغة كنظام مجرد. كما أنّ ترجمة الحاج صالح جاءت مركبة كغيرها من الترجمات الأخرى وذلك توافقا مع المصطلح الأجنبي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحاج صالح عند تناوله لمعاني الكلام في عند العلماء العرب، اعتمد على مصطلحين استمدهما من البلاغة العربية هما الخبر والإنشاء، إذ أشار إلى أنّ «الخبر والإنشاء ... كأفعال للمتكلم»[4]. وهو ما قام به مسعود صحراوي عند تناوله لدراسة الأفعال الكلامية في التراث العربي إذ فضل مقابلة المصطلح الغربي Acte du langage

---

[1]- باتريك شارودو، دومينيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب، ص. 21.

[2]- نفسه، ص. 21.

[3]- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 243.

[4]- نفسه، ص. 163.

بنظرية الخبر والإنشاء لأنّها «تعتبر–من الجانب المعرفي العام– مكافئة لـ: مفهوم "الأفعال الكلامية" عند المعاصرين ... [لذلك فضّل]، الاصطلاح العربي "الخبر والإنشاء" بدلا من المصطلح الغربي "الأفعال الكلامية"، وذلك بقصد الانسجام مع المصطلح الأصيل المتداول والبعد عن التشويش الاصطلاحي والفوضى المفهومية»[1].

4.1.2. مفهوما مصطلحي: Acte du langage/Speech acts.

أمّا فيما يتعلق بالجانب المفهومي لمصطلح أفعال الكلام فإنّنا نجد عبد الرحمن الحاج صالح يركز على أهم سمة جوهرية يتميز بها الفعل الكلامي وهي الإنجاز إذ أشار إلى أنّ المقصود بذلك المصطلح هو أنّ «الكلام ... في أغلب ألفاظه يراد منه إحداث شيء»[2]. وهو تحديد مطابق للتحديدات السابقة لمفهوم الفعل الكلامي والتي ركزت على القوة الإنجازية للملفوظ، باستثناء تحديد مسعود صحراوي والذي أبرز من خلاله جميع ملامح الفعل الكلامي (السلامة النحوية والدلالية، والإنجاز والتأثير).

2.2. الثلاثية المصطلحية: locutionary/illocutionary/perlocutionary

في مرحلة تالية من تطور فكر أوستين، وبعد تفطنه «إلى أنّ الإخبار هو أيضا فعل من أفعال الكلام ولا فرق بينه وبين الإنشاء إذ لكليهما دور في تغيير الواقع. فقد يخبر المخبر بخبر يريد من ذلك إثارة حالة نفسية عند المخاطب أو سلوكا يثيره كأن يريد به اقتناعا أو يثير فيه تعجبا وغير ذلك. ولذلك حوّل أوستين تقسيمه السابق إلى: locutionary وillocutionary وperlocutionary»[3]، وقد تُرجمت هذه المصطلحات من قبل العديد من الباحثين العرب إلى اللغة العربية، وبدوره الحاج صالح قام باقتراح مكافئات عربية لهذه الثلاثية المصطلحية.

---

[1]– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 50.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 243.

[3]– نفسه، ص. 244.

1.2.2. الترجمات العربية لـ:locutionary/illocutionary/perlocutionary.

عرفت المصطلحات الأجنبية السابقة هي الأخرى ترجمات عدة في اللغة العربية، فنجد مسعود صحراوي يُترجمها على التوالي بـ:

أ-«فعل القول (أو الفعل اللغوي) Acte locutoire: ويراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة.

ب-الفعل المتضمن في القول Acte illocutoire: وهو الفعل الإنجازي الحقيقي إذ "إنّه عمل ينجز بقول ما" وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها.

ج-الفعل الناتج عن القول Acte perlocutoire: وأخيرا يرى أوستين أنّه مع القيام بفعل القول، وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة) فقد يكون الفاعل (وهو هنا الشخص المتكلم) قائما بفعل ثالث هو التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر»[1].

والملاحظ أنّ ترجمة مسعود صحراوي للمصطلحات الأجنبية جاءت تماشيا مع ترجمته للمصطلح الأجنبي السابق "Acte du langage" والذي ترجمه بـ "الفعل الكلامي"، وقد جاء تحديد مسعود صحراوي لمفهوم تلك المصطلحات الأجنبية واضحا دقيقا، فالمقصود بالعمل القولي هو التلفظ بجملة مفيدة سليمة نحويا ودلاليا، أمّا الفعل المتضمَّن في القول فهو مضمون القول، في حين أنّ الفعل الناتج عن القول هو الأثر الناتج عن القول.

أما الشهري فقد ترجم المصطلحات الأجنبية السابقة على التوالي بحيث أورد السياق التعريفي الآتي:

-« الفعل الصوتي: يقول المرسل للمرسل إليه كذا وكذا في سياق معيّن.

-الفعل الإنجازي: يفعل المرسل فعلا في سياق معيّن.

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 41.

-الفعل التأثيري: يؤثر المرسل على المرسل إليه بطريقة ما.

وبين هذه الأفعال علاقة جوهرية. فبالتلفظ بالخطاب، يتحقق ما يلي:

-يقول المرسل شيئا ما إلى المرسل إليه.

-يفعل المرسل فعلا ما، في ذلك القول الموجه إلى المرسل إليه.

-يؤثر المرسل على المرسل إليه بواسطة ذلك الفعل.

ونجد في هذه النظرية أن الفعل الإنجازي، يتعلق بالمرسل. أما الفعل التأثيري فإنّه يتعلق بالمرسل إليه، لأنّه يتوجه إليه. وقد لا تكتمل دائرة التأثير فيه إلا عند حدوث ردة فعل من المرسل إليه، مثل الاستجابة للأمر»[1]. والملاحظ أنّ الشهري لم يوضح أنّ من سمات الفعل الصوتي الإفادة والتركيب، كما أنّه، وبالرغم من أن سياق التعريف يفيد أنّ الفعل المقصود ذو طبيعة لغوية، إلا أنّه كان من المستحسن أن يخصص هذا الفعل بنسبته إلى اللغة ليتميز عن الأفعال غير اللغوية الأخرى.

أما محمد محمد يونس على فيترجم تلك المصطلحات الأجنبية السابقة على النحو التالي:

«أ-الفعل اللفظي:Locutionary act ويقصد به عملية النطق بالجملة المفيدة التي تتفق مع قواعد اللغة.

ب-الفعل غير اللفظي:illocutionary act، ويُراد به الحدث الذي يقصده المتكلم بالجملة، كالأمر أو النصيحة.

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص. 75.

ج- الفعل المترتب عن النطق:Perlocutionary act وهو التأثير الذي يكون للحدث اللغوي في المتلقي. كطاعة الأمر، أو الاقتناع بالنصيحة، أو تصديق المتكلم أو تكذيبه»[1]، وقد جاء هذا التحديد واضح المعالم إذ ميّز وبدقة بين الأفعال اللغوية الثلاثة.

2.2.2.مفاهيم:locutionary /illocutionary/ perlocutionary عند الحاج صالح

بعد اطلاعنا على ما كتبه الحاج صالح وجدنا أنّه لم يقدم ترجمة للمصطلحات الأجنبية locutionary/ illocutionary / perlocutionary، بل قدم سياقات مصطلحية تعريفية لا تحقق التكافؤ المظهري بينها و بين المصطلحات الأجنبية الثلاثة، بحيث أشار إلى أنّ المقصود من المصطلح «الأول: فعْلي التلفّظ والتركيب لعناصر الكلام ومن الثاني: فعل الكلام كإنشاء والثالث هو الأثر الذي يُحدثه فعل الكلام»[2]، وهذا بخلاف ما وجدناه عند الباحثين العرب الذين قدموا ترجمة واضحة للمصطلحات الأجنبية المذكورة مع إبراز الجانب المفهومي منها، كمسعود صحراوي (فعل القول، الفعل المتضمن في القول، الفعل الناتج عن القول)، والشهري (الفعل الصوتي، الفعل الإنجازي، الفعل التأثيري)، ومحمد محمد يونس علي (الفعل اللفظي، الفعل غير اللفظي، الفعل المترتب عن النطق)، ومحمود أحمد نحلة (الفعل اللفظي، الفعل الإنجازي، الفعل التأثيري)، وعز الدين المجدوب (العمل القولي، العمل المتضمن في القول، عمل التأثير بالقول).

غير أنّ تلك السياقات المصطلحية التي قدّمها الحاج صالح تعكس الحمولة الدلالية للمصطلحات الأجنبية، فالسياق الذي اقترحه لمصطلح locutionary يعبر بدقة عن جانب من مفهوم المصطلح الأجنبي، فحدود هذا الفعل تقف عند ما يُتلفظ به، وما يوافق البنية التركيبية للغة، دون أن يمتد إلى المعنى أو المقصد أو الإنجاز، وكذلك هو الحال في السياق المفهومي لمصطلح illocutionary (فعل الكلام كإنشاء)، فالإنشاء هو مفهوم

[1]- محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 34 - 35.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 244.

جوهري وهو المقـصود من نظرية أفعال الكـلام برمتها، أمّا فيما يتـعلق بالـسياق المصطلحي لـ perlocutionary، فقد أوضح الحاج صالح أنّه الأثر الذي يُحدثه فعل الكلام، بهذا يكون قد أبرز السمة الجوهرية في الفعل الإنجازي المتمثلة في "التأثير". لكن مع ذلك فإن غياب مكافئات مصطلحية لدى الحاج صالح لهذه المفاهيم الثلاثة يحجب عن القارئ الخيارات المصطلحية التي يقدمها هذا اللساني.

3.2. مصطلح: Direct speech Act–indirect speech act.

ساهم سيرل في تطوير المفاهيم التي جاء بها أوستين ومن ذلك تقسيمه للفعل الكلامي إلى فعل كلامي مباشر وآخر غير مباشر، ومن أجل توضيح ذلك «أورد سيرل مثالا أصبح كلاسيكيا: هل تستطيع أن تناولني الملح (المقام في مطعم مثلا والقائل في حاجة إلى الملح). يتضمّن هذا القول مباشرا على قوة الاستفهام (الواسم: "هل" وتستعمل هذه الأداة لطلب التصديق وتقتضي تبعا لذلك الإجابة بـ "نعم" أو"لا". إلا أنّه في هذا المقام لا يُراد به حقيقة الاستفهام، وعلى المخاطَب أن يتبيّن ذلك ويُناول السائل الملح بعد أن أدرك أن القائل لا يستفهم عن قدرته واستطاعته وإنما يلتمس منه في هذا المقام القيام بالفعل (وقد تكون الإجابة "نعم"/"لا" مناسبة في مقام آخر). والذي ذهب إليه سيرل: أنّ القائل متى أراد بالضبط وبصفة حرفية ما قاله كان العمل اللغوي المتحقق مباشرا، [و] أنّه على خلاف ذلك إذا أراد خلاف ما يفهم من ظاهر اللفظ وبلّغ أكثر مما قال وسُمِعَ كان العمل اللغوي المتحقق غير مباشر»[1]. وبهذا فالفعل الكلامي يكون مباشرا إذا كانت الدلالة الحرفية هي مراد المتكلم، أما إذا تجاوز الكلام دلالته الوضعية فيكون الفعل الكلامي غير مباشر، كما سنرى ذلك في الفصل الرابع من هذا البحث.

[1]– آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص. 267 – 268.

1.3.2. الترجمات العربية لمصطلحي: direct speech act و indirect speech act.

ككل المصطلحات التداولية السابقة عرف مصطلحا: direct speech Act و indirect speech act اختلافا في الترجمة إلى اللغة العربية، وقد قوبلا في كتاب "التداولية اليوم" لجاك موشلار وآن روبول بـ «العمل اللغوي المباشر– العمل اللغوي غير المباشر»[1]على التوالي.

أما عبد القادر المهيري وحمادي صمود فقد ترجما المصطلح الأجنبي acte du langage indirect بـ: «عمل لغة غير مباشر»[2]، وقد اكتفيا بترجمة هذا المصطلح دون المصطلح المقابل له Acte de langage direct، إلاّ أنّ الأخير يمكن ترجمته بـ "عمل لغة مباشر"، وذلك استنادا إلى الترجمة السابقة.

هذا وقد قدّم المهيري توضيحا للمقصود من"عمل اللغة غير المباشر"، بحيث أشار إلى أنّه «يمكن لنفس العمل اللغوي أن يكون له عديد الإنجازات المختلفة (على سبيل المثال فإنّ الملفوظات التالية متكافئة تداوليا في حالات معيّنة: "أغلق الباب" "يمكنك/هل يمكنك إغلاق الباب ؟" "تريد /هل تريد إغلاق الباب؟ "بودّي أن تغلق الباب"، "الباب مفتوح!"، "مجرى الهواء اقتحم القاعة، الخ" مقابل هذا يمكن لنفس البنية أن تعبّر عن قيّم متضمّنة في القول متنوّعة: "الريح تجري في القاعة" يمكن لهذه البنية أن تعبّر عن هكذا عن مجرد إخبار، أو شكوى أو طلب، بل قد تعبّر عن كل هذا في آن واحد. يمكن فعلا للقيم المختلفة أن تجتمع عند ما يعني القول عمل أشياء عديدة في آن واحد، أو تعوّض إحداها الأخرى عندما يعني القول عمل شيء تحت قناع عمل آخر»[3]، ويتضح لنا من خلال ما سبق أنّ جاك موشلار ومِن أجل توضيحه للمقصود بالعمل اللغوي غير المباشر، أشار إلى أنّ اللغة تتيح للمتكلم

[1]– آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص. 268.

[2]– باتريك شارودو، دومينيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب، ص. 23.

[3]– نفسه، ص. 23.

عدّة استراتيجيات لغوية للتعبير عن الفكرة الواحدة، وفي مقابل هذا يمكن أن يكون للملفوظ الواحد عدّة دلالات يؤدي السياق دورا هاما في تحديدها، ومن ذلك قولنا: السماء ممطرة، فقط يكون هذا الملفوظ لمجرد الإخبار فقط، وقد يكون بغرض التحذير من الخروج.

فالمقصود إذن بعمل اللغة غير المباشر «(هو اختزال لقولنا عمل لغة مصاغ [مصوغ] صياغة غير مباشرة) إذا عُبر عن قيمته تحت عمل آخر. ففي مثال "يمكنك أن تغلق الباب؟" يعبّر عن قيمة الأمر بواسطة عمل سؤال ظاهريا (وهو القيمة "العادية" للبنية الاستفهامية). يسمي ج. ر. سيرل عمل السؤال "ثانويا". وعمل الطلب "أوليا"، لكن يمكن من منظور التأويل أن تسمّى قيمة السؤال "حرفية" وقيمة الطلب "مشتقّة". إنّ الأعمال اللغوية تنتمي من عدّة نواح إلى الوجوه المجازية»[1].

ولقد أشار صاحب معجم تحليل الخطاب إلى أنّ الفعل الكلامي قد يكون مباشرا إذا كان مقصوده معادلا لدلالته الحرفية، ويكون غير مباشر إذا تجاوز تلك الدلالة الحرفية إلى دلالة أخرى يحددها السياق. هو نفس ما ذهب إليه عبد الرحمن الحاج صالح إلاّ أنّه لم يخصص مصطلحين عربيين دالين على المصطلحين direct – indirect speech act speech act، واكتفى بالإشارة إلى أن أوستين ميّز «بين هذه المعاني [الأمر والنهي والترجي وغير ذلك] وبين الصيغ التي تدل عليها. فقد لاحظ أنّ المعنى الواحد منها كطلب يطلبه المتكلم يمكن أن يعبّر عنه بصيغ مختلفة:

- هل يمكن أن تساعدني؟
- ساعدني من فضلك
- أرجوك أن تساعدني

[1]– باتريك شارودو، دومينيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب، ص. 23.

– لعلّك ستساعدني الخ»[1].

فالملاحظ من خلال هذه الأمثلة أنّ للمتكلّم آليات لغوية عدّة للتعبير عن طلبه، ومن ثمَّ يختار آلية معينة استنادا إلى السياق الموجود فيه إضافة إلى العلاقة التي تربطه بالمخاطب، وهو ما تنبّه له أوستين الذي لاحظ أيضا أنّه «لا يوجد تناسب بين الألفاظ والصيغ الموضوعة ومعانيها الأصلية وبين استعمالها في الخطاب»[2]، ويكون ذلك عندما يكون عمل اللغة غير مباشر.

والحقيقة أنّ السياق التحديدي الذي اقترحه الحاج صالح وإن لم يدفع إلى ذكر المقابلات المصطلحية، إلا أننا وددنا لو تعرّفنا على ما اختاره الحاج صالح لمكافأة هذه الثنائية المصطلحية المفتاحية.

4.2. مصطلح: Force illocutionnaire/illocutionary force

بعد تقسيم أوستين الثلاثي السابق لأفعال الكلام انتبه إلى وجود قوة في الكلام سماها بـ: force illocutionary /Force illocutionnaire، ويعدّ هذا المصطلح من أهم المصطلحات في نظرية أفعال الكلام، وقد عرف هذا المصطلح هو الآخر ترجمات عربية عدة.

1.4.2. الترجمة العربية لمصطلح:Force illocutionnaire/illocutionary force

يشير صاحب كتاب "التداولية اليوم علم جديد للتواصل" إلى أنّ المقصود بالمحتوى القضوي "Contenu propositionnel/Propositional contenent «عند الفلاسفة التحليليين"ما يقال" (في مقابل ما نتحدث في شأنه). وإثر أوستين، اقترح الفيلسوف جون سيرل التمييز بين المحتوى القضوي لقول ما وبين قوته المتضمّنة في القول، فهو إذن عنصر من البنية

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 243.

[2]– نفسه، ص. 243.

الدلالية للعمل المتضمّن في القول يتركّب من الحمل والإحالة. ففي قول من قبيل: "أعدك بأني سأزورك"، يعتبر لفظ "أعدك" واسمًا للقوة المتضمنة في القول، أما "سأزورك" فهو وَاسِم المحتوى القضوي »[1] ،ففي كل قول هناك ما سماه أوستين بـ: Force illocutionnaire /illocutionary force، وهو ما ترجمه سيف الدين دغفوس بـ «القوة المتضمّنة في القول»[2].

وقد اعتمد على مجموعة من الأمثلة لتوضيح المقصود من هذا المصطلح، لو انطلقنا من الأمثلة التالية: «1- تكلمت فاطمة. 2- هل تكلمت فاطمة؟ 3- لم تتكلّم فاطمة؟. لتبيّن لنا اشتراكها في المحتوى القضوي (تكلم +فاطمة) واختلافها في الأعمال اللغوية المتحقّقة: 1- الإثبات 2- الاستفهام 3- النفي. وهذا ناجم عن كوننا سلّطنا قوى متضمنة في القول مختلفة على القضية نفسها (قوّة الإثبات- قوة الاستفهام –قوة النفي). وهكذا استقر عند سيرل الفرق بين إنجاز العمل القضوي وإنجاز العمل المتضمّن في القول. وتجنّبا للّبس الحاصل من استعارة "قوة"(قوة متضمّنة في القول) وما قد ينشأ عن ذلك من خلط بين "الأفعال المتضمنة في القول" (وتنتمي إلى اللّغة ولا تختص بها لغة دون أخرى)، اقترح سيرل مصطلح "القيمة المتضمنة في القول". وبهذا فإن: مضمون القول = القيمة المتضمّنة في القول + المحتوى القضوي)»[3]؛ وبهذا فالقيمة المتضمنة في القول = المحتوى القضوي – مضمون الجملة؛ أي أنّ مضمون الجملة يتكون من القيمة المتضمنة في القول والمحتوى القضوي. والملاحظ من خلال هذا التحديد أنّه قدّم صورة واضحة المعالم لمفهوم القيمة المتضمنة في القول، وذلك اعتمادا على مجموعة من الأمثلة التي ميزت بين ثلاثة مفاهيم: مضمون الجملة، المحتوى القضوي، القوة المتضمنة في القول. وحتى لا يلتبس هذا المصطلح بالمصطلح الأجنبي السابق الفعل المتضمن في القول اقترح سيرل تسميته "بالقيمة المتضمنة في القول".

1- آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص. 273.

2- نفسه، ص. 270.

3- نفسه، ص. 271.

وقد حمل كتاب "آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" ترجمة مغايرة للترجمتين السابقتين إذ ترجم محمود أحمد نحلة المصطلح الأجنبي السابق بـ «دليل القوة الإنجازية»[1]، وأشار إلى «أنّ الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى Minmal unit للاتصال اللغوي، وأنّ للقوة الإنجازية دليلا يسمى دليل القوة الإنجازية ... يبين، لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه للجملة، ويتمثل في اللغة الإنجليزية في نظام الجملة Word – order والنبر stress، والتنغيم intonation، وعلامات الترقيم punctuations في اللغة المكتوبة، وصيغة الفعل Mord، وما يسمى الأفعال الأدائية Performtive»[2].

ويبدو أنّ هذا التحديد الخاص بمفهوم القيمة المتضمنة في القول غير واضح المعالم، بحيث أشار محمود أحمد نحلة إلى أنّ الظواهر ما فوق المقطعية هي الأخرى تحقق للملفوظات قوتها الإنجازية، ولم يُبرز دور الأفعال الأدائية في تحقيق تلك القوة. لأنّ الفعل الأدائي هو أساس تحقيق تلك القيمة، أما الظواهر فوق المقطعية فهي ظواهر مصاحبة له. وقد تتحقق القيمة المتضمنة في القول في ظل غياب تلك الظواهر.

2.4.2. ترجمة الحاج صالح لمصطلح:Force illocutionnaire/illocutionary force

جاءت ترجمة الحاج صالح للمصطلح الأجنبي illocutionary force مغايرة للترجمات السابقة إذ ترجمه بـ«قوة الكلام الإنشائية»[3]، وهذه الترجمة لم تحقق الاطراد، فقد قابل الحاج صالح مصطلح illocutionary بـ: "فعل الكلام كإنشاء"، وبناء على هذا الاعتبار فإنّ المصطلح الذي يفرضه الاطراد المصطلحي هو "قوّة فعل الكلام الإنشائية". ولكن بالرغم من أن الحاج صالح قد حذف مكونا مفهوميا جوهريا هو "فعل" إلا أنّ الناتج لم يؤثر كثيرا على المفهوم الأجنبي الذي يتركز ثقله المفهومي على القوة أكثر من ارتكازه على الفعل.

---

[1]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 47.

[2]– نفسه، ص. 47.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 244.

3.4.2. مفهوما المصطلحين الأجنبيين السابقين

أما فيما يتعلق بالجانب المفهومي من هذا المصطلح فإنّ الحاج صالح أوضح أنّ أوستين وأتباعه «فرقوا بين الجانب الدلالي المنطقي للكلام وهو مضمونه الموضوعي وبين ما سموه بقوة الكلام الإنشائية لأنّ فيها درجات ورمز إليهما بهذه الدالة الرياضية F(p) حيث تدل p على المضمون الموضوعي للكلام وF على القوة الإنشائية»[1]. وعند مقارنة هذا التحديد بالتحديدين السابقين لمفهوم القيمة المتضمنة في القول نجد أنّهما كانا أوضح، فالحاج صالح اكتفى بالإشارة إلى أنّ اجتماع المضمون الموضوعي للكلام والقوة الإنشائية يحققان ما يسمى قوة الكلام الإنشائية دون الاعتماد على أمثلة توضح المقصود من القوة الإنشائية على الخصوص.

ونلفت الانتباه إلى أنّ قراءة الحاج صالح لمفهوم هذين المصطلحين تبرز توجهه الرياضي سواء في التعبير عن المفاهيم –كما هو الحال مثلا في صياغته لمفهوم الزمرة، التكافؤ...إلخ– أو في قراءتها، كما يظهر ذلك في تحديده لمفهوم قوة الكلام الإنشائية، إذ أشار الحاج صالح إلى أنّ أوستين رمز إلى الجانب الدلالي المنطقي للكلامp + قوة الإنشائيةF بالدالة الرياضية F(p).

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.244

5.2. مصطلح: Enoncé performatif-Enoncé constatif

لقد «شكّك أوستين في اعتبار اللغة واصفة للكون فحسب؛ وأراد تجاوز ما أسماه بـ "الإيهام الوصفي"، لهذا ميّز في مرحلة أولى من محاضراته بين ضربين من الأقوال»[1]، هما:Performative Utterance-Constative Utterance.

1.5.2. الترجمات العربية لمصطلحي:Enoncé performatif-Enoncé constatif

عمد الباحثون العرب إلى ترجمة هذين المصطلحين إلى اللغة العربية ومن ذلك الترجمة التي جاءت في كتاب:"التداولية اليوم" لجاك موشلار وآن روبول إذ تُرجم المصطلحان الأجنبيان السابقان على النحو الآتي:

«-الأقوال الوصفية: وتُقابل ما يُسمى في البلاغة العربية الأقوال الخبرية، ومن خصائصها أنّها تصف حالة الأشياء في الكون التي تسبق التلفظ، بحيث لا يرتهن وجود هذه الحالة بالتلفظ، ويُمكن تبعا لذلك التحقّق من مدى تطابق هذه الأقوال مع حالة الأشياء في الكون فنجري عليها مقياس الصدق والكذب من قبيل "زيد يجري"، ليس الطقس باردا"...

-الأقوال الإنشائية (أو الأقوال الإنجازية): وتقابل ما يُسمى في البلاغة العربية الإنشاء الإيقاعي، ومن خصائصها أنها لا تصف أي شيء. إنّها ليست من باب الاستفهام والأمر والنهي ولا نحكم عليها بمعيار الصدق والكذب، بل هي أقوال بوجود شروط وملابسات معيّنة يقترن التلفظ بها بتغيير حالة الأشياء في الكون. من ذلك مثلا بعض صيغ العقود في اللغة العربية: "بعتك"، و"أنت حرّ"، و"فُتحت الجلسة"، واعتبرت نتيجة ارتباط القول بالفعل قائمة على هدف التأثير بالقول»[2]. كما جاءت ترجمة المصطلحين الأجنبيين السابقين في نفس الكتاب أيضا بصيغة المفرد «القول الإنشائي- القول الوصفي»[3]، ويتبيّن أنّ هذا التحديد

---

[1]- آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص. 271.

[2]- نفسه، ص. 271.

[3]- نفسه، ص. 271.

أبرز الفرق الجوهري بين الأقوال الوصفية والأقوال الإنشائية، فهذه الأخيرة لها دور في تغيير الواقع من خلال فعل التلفظ. فبتلفظنا بالقول الإنشائي نكون قد أنجزنا فعلا في الواقع، وهذا ما لا يُحققه القول الوصفي.

وقد حاول محمود أحمد نحلة تلخيص جهود أوستين وما جاء به من مفاهيم صاحبت نظرية الأفعال الكلامية، ومن خلال ذلك تعرض لترجمة المصطلحين الأجنبيين السابقين، فترجم مصطلح Constative، بـ «أفعال إخبارية وهي أفعال تصف وقائع العالم الخارجي، وتكون صادقة أو كاذبة»[1]. أما مصطلح Performative فترجمه بـ «أفعال أدائية، تنجز بها في ظروف ملائمة أفعال أو تؤدى، ولا تُوصف بصدق ولا كذب، بل تكون موفقة Happy كما أطلق عليها أو غير موفقة unhappy، ويدخل فيها التسمية، والوصية، والاعتذار والرهان، والنصح والوعد»[2]. وبهذا يتضح أنّ محمود أحمد نحلة اعتمد على نفس السمة الجوهرية للتحديد السابق في تفريقه بين الأفعال الخبرية التي تصف لنا الواقع وصفا صادقا أو كاذبا، وبين الأفعال الأدائية التي نُنجز من خلالها أفعالا في الواقع.

2.5.2. ترجمة الحاج صالح لمصطلحي:Enoncé performatif–Enoncé constatif

أشار الحاج صالح إلى أنّ أوستين قسم الأقوال إلى نوعين النوع الأول «constative والثاني performative. ويدخل فيه كل كلام يكون معناه الأمر أو النهي والترجّي وغير ذلك»[3]. وقد كانت ترجمته لهذين المصطلحين ترجمة تأصيلية بحيث ترجم constative بـ«الإخبار المجرّد [وترجم performative] بالإنشاء(ولفظة الإيقاع أقدم)»[4]. وهي ترجمة جاءت غير مركبة بخلاف الترجمتين السابقتين اللتين رُكبتا تركيبا وصفيا. والملاحظ أنّ

[1]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 43.

[2]– نفسه، ص. 44.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 243.

[4]– نفسه، ص. 243.

الحاج صالح قابل المصطلح الأجنبيconstative بـ "إخبار" وليس بـ "خبر" كون الخبر قد يتضمن معنى إنشائيا. كما سنرى في الفصل الثالث من هذا البحث إن شاء الله.

3.5.2. مفهوما المصطلحين الأجنبيين السابقين

أما فيما يتصل بالجانب المفهومي لمصطلحي constative وperformative، فقد أوضح عبد الرحمن الحاج صالح أنّ الأول عند أوستين «هو مجرد إثبات شيء دون أي تدخّل في تغيير الواقع مثل: "جاء زيد". والثاني هو كل ما يرمي فيه المتكلم إلى تغيير الواقع»[1]. ويتبين لنا بأنّ هذا التحديد هو الآخر بيّن بوضوح المقصود من المصطلحين السابقين، فالإخبار هو وصف الواقع الخارجي والحكم عليه بالصدق أو الكذب، أما الإنشاء فهو قول لا يصح الحكم عليه بالصدق أو الكذب ويستخدم لإنجاز فعل ما.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 243.

ونخلص في ختام هذا المبحث إلى ما يلي:

. إنّ المصطلحات التداولية التي جسدت حضورها في كتابات عبد الرحمن الحاج صالح كأفعال الكلام لمقابلة المصطلح الإنجليزي Speech acts، هي مصطلحات مترجمة عن اللغة التي أُنتجت بداخلها تلك المصطلحات (اللغة الإنجليزية)، وهذا بخلاف الكثير من الباحثين الذين ترجموا المصطلحات التداولية عن اللغة الفرنسية، أي أن الحاج صالح اعتمد على اللغة الأصل دون المرور عبر اللغة الوسيطة.

. جاءت كل ترجمات الحاج صالح للمصطلحات التداولية التي تعرضنا لها في هذا المبحث مباينة للترجمات الواردة عند بعض الباحثين العرب.

. تكشف كتابات الحاج صالح عن أنّه لم يتعرض لترجمة بعض المصطلحات التداولية واكتفى بعرضها باللغة الأجنبية مع توضيح المقصود منها كما هو الحال مع المصطلح الأجنبي: direct speech Act–indirect speech act، كما أنّه لم يستعمل ما اقترحه بعض الباحثين العرب وقد يعود سبب ذلك لعدم اقتناعه بمكافئة الترجمات العربية المقترحة للمصطلحات الأجنبية مفهوميا.

. كان الحاج صالح قد دعا إلى ضرورة العودة إلى التراث واستثمار ما جاء فيه من مصطلحات دقيقة وقد جسد تلك الدعوة في كتاباته بحيث ترجم المصطلح الأجنبي constative بالإخبار المجرّد وترجم performative بالإنشاء (ولفظة الإيقاع أقدم). وهما مصطلحان عرفا عند البلاغيين العرب.

. يراعي الحاج صالح خصوصية التراث في ترجمته للمصطلحات التداولية وهذا ما يظهر عند استعماله للاصطلاح العربي خبر/ إنشاء عند تعرضه لدراسة أقسام معاني الكلام في التراث العربي، وهو ما وجدناه عند مسعود صحراوي أيضا.

3. متضمنات القول Les implicites

من بين أهم المباحث التي قام عليها الدرس التداولي الحديث نجد ما يسمى باللغة الأجنبية: Présupposé/Présupposition وImplication وهما ما أطلق عليهما مسعود صحراوي مصطلح متضمنات القول، وسنحاول من خلال هذا المبحث أن نورد أهم الترجمات العربية للمصطلحين السابقين ثم مقارنة تلك الترجمات بالترجمة التي اقترحها عبد الرحمن الحاج صالح.

يعبّر مصطلح متضمنات القول عن «مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيرها. ومن أهمها:Implication/ presupposition /presupposé»[1].

1.3. مصطلح: presupposé.presupposition

كأغلب المصطلحات التداولية الأخرى لم يتفق الباحثون حول ترجمة محددة لمصطلح presupposition /presupposé.

1.1.3. ترجمة الباحثين العرب لمصطلح: presupposé.presupposilion

قابل محمد محمد يونس علي مصطلح presupposition في كتابه مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب بـ «الافتراض: Presuppsition، [وعرّفه بأنّه] (...) علاقة بين جملتين ق، وك حيث ق (19) تفترض ك (20) إذا كانت ك صادقة سواء أكانت ق صادقة (كما في (19) أم كاذبة (كما في (21).

19-توقف سليم عن التدخين

20-سليم دخن

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 30.

21-لم يتوقف سليم عن التدخين»[1].

والملاحظ من خلال هذا التحديد أنّ محمد محمد يونس علي لم يشر إلى أهم سمة جوهرية في الافتراض، وهي أنّ الافتراض هو المعنى الذي تقتضيه عبارة ما استنادا إلى الدلالة الحرفية للملفوظ دون اللجوء إلى القرائن الخارجية.

في حين نجد عبد السلام عشير يترجم المصطلح الأجنبي بـ «المقتضى، [وأشار إلى أنّ غرايس قسّم] ... ما يخفى من القول إلى المقتضى présupposé الذي هو قريب من المعنى الاسوتيني Sous-Entendue حيث يستمد من القول نفسه مثل:

1-أقلع زيد عن التدخين

وهو يقتضي:2-3

2-كان زيد يدخن

3-زيد لا يدخن حاليا»[2].

تميّز التحديد السابق لمفهوم الافتراض بالدقة، بحيث أشار عبد السلام عشير إلى أنّ المعنى يكون مستمدا من الدلالة الحرفية للملفوظ "يستمد من القول نفسه".

أما في كتاب "التداولية عند العلماء العرب" فقد جاءت ترجمة المصطلح الأجنبي السابق بـ «الافتراض المسبق»[3]، كما تُرجم أيضا بـ «الافتراضات المسبقة»[4]، ويشير مسعود صحراوي إلى أنّ هذا «المصطلح من وضع الفيلسوف الألماني غوتلوب فريجه»[5]، في حين

[1]- محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 34.

[2]- عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر، (2006)، أفريقيا الشرق، د ط، ص. 48.

[3]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 30.

[4]- نفسه، ص. 31.

[5]- نفسه، ص. 31.

نجد محمود أحمد نحلة يُترجم ذلك المصطلح بـ «الافتراض السابق presupposition»[1]، ووضح المقصود منه من خلال إشارة إلى أنّ المتكلم «يوجه ... حديثه إلى السامع على أساس ما يفترضه سلفا أنه معلوم له، فإذا قال رجل لآخر: أغلق النافذة، فالمفترض سلفا أنّ النافذة مفتوحة، وأنّ هناك مبررا يدعو إلى إغلاقها، وأنّ المخاطب قادر على الحركة، وأنّ المتكلم في منزلة الآمر، وكل ذلك موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلم بالمخاطب»[2].

ويتضح لنا من خلال هذا التحديد أنّ الافتراض هو معنى يستنتجه المتكلم استنادا إلى السياق الخارجي. غير أنّ ذلك غير صحيح لأنّ الافتراض هو معنى يستنتجه المخاطب دون اللجوء إلى القرائن الخارجة عن الخطاب.

2.1.3. ترجمة الحاج صالح لمصطلح : presuppos.presupposition

استند عبد الرحمن الحاج صالح في ترجمته للمصطلح الأجنبي presupposition على التراث بحيث ترجمه بـ«الكناية»[3]، وهو مصطلح عُرف عند البلاغيين العرب وبالتحديد عند عبد القاهر الجرجاني. وبهذا تكون ترجمة الحاج صالح مباينة تماما لكل من ترجمة محمد يونس علي "الافتراض"، وعبد السلام عشير "المقتضى"، ومسعود صحراوي "الافتراض المسبق"، ويبدو أنّ ترجمة الحاج صالح، وإن اتفقت في جانب من المفهوم مع المصطلح الأجنبي، بحيث إنّ الافتراض يحيل إلى معنى اقتضائي تؤدّيه الكناية أيضا، غير أنّ هذا الخيار يمكن أن يؤدي إلى التباس بالمفهوم البلاغي. ويمكن تبرير هذا الخيار بسعي الحاج صالح إلى تأصيل المفاهيم اللسانية والتداولية وردّها إلى أصلها التراثي العربي. ولكن مع ذلك فإنّ هذا الاقتراح يدعونا إلى مراجعة كثير من المفاهيم الحديثة التي ليست في حقيقتها سوى مفاهيم عربية تراثية ألبست دوال جديدة وصياغات تعريفية مختلفة.

---

[1]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 26.

[2]– نفسه، ص. 26.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 237.

3.1.3. مفهوم مصطلح presupposition

أما فيما يتعلق بالجانب المفهومي للمصطلح فقد أشار الحاج صالح إلى أنّ المقصود منه وهو «ما يلزم من معنى الكلام معنى آخر بقطع النّظر عن حال الخطاب وقرائنه ويتحقق هذا إذا كانت صحة الثاني شرطا لصحة الأول. ومثال ذلك:

- باع زيد منزله: يقتضي أنه كان يملك منزلا
- فرح عمرو بالهدية: يقتضي أنّه أهديت له هدية»[1].

ويتضح لنا من خلال هذا التحديد أنّ المعنى في الافتراض السابق هو المعنى الذي تقتضيه الدلالة الحرفية للملفوظ، دون أن يكون للسياق الخارجي دور في تحديده، وهو ما ذهب إليه عبد السلام عشير الذي أشار إلى أنّ المقتضى هو معنى يستمد من القول نفسه دون الحاجة إلى دلائل خارجية. وهذا يخالف ما أشار إليه مسعود صحراوي بقوله الافتراض هو معنى يستنتجه المتكلم استنادا إلى الأحوال الخارجية.

2.3. مصطلح :Implication

لقد عرف المصطلح الأجنبي Implication هو الآخر ترجمات عدة من قبل الباحثين العرب.

1.2.3. الترجمات العربية لمصطلح: Implication

لقد وردت ترجمة المصطلح الأجنبي "Implication" في معجم تحليل الخطاب بـ «الاستلزام»[2]، أما محمد محمد يونس علي فيترجم مصطلح implicature Conversational بـ «مفهوم تخاطبي»[3]، ويقصد به «كل ما يستنتج من قولة ما –علاوة على النسبة الخارجية

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 237.

[2]– باتريك شارودو، دومينيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب، ص. 295.

[3]– محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 47.

التي تشير إليها– بالاعتماد على أصول التخاطب، وليس بالرجوع إلى المعاني الوضعية، أو الاستنتاجات المنطقية»[1]، فعلى عكس الافتراض السابق يكون الاستلزام الحواري ذلك المعنى الذي يستنتجه المخاطب استنادا إلى القرائن المصاحبة للملفوظ.

أما عبد السلام عشير فيترجم المصطلح الأجنبي Implicature بـ«التضمين [و أشار إلى أنّ غرايس] لاحظ ... أنّ بعض الأقوال تبلغ أكثر مما تدل عليه الكلمات التي تتشكل منها الجمل، إنّ هذا الجزء من دلالة الأقوال التي تنأى عن شروط حقيقة الجملة يطلق عليها تضمينا: Implicature، بعضها يرتبط بالتعبير اللساني وبعضها الآخر تثيره العلاقة بين القول والسياق»[2]، فالملاحظ من خلال هذا التحديد أنّ عبد السلام عشير يجعل من المصطلح الأجنبي Implicature، دالا على كل من الافتراض السابق والاستلزام الحواري، فالمقصود بالتضمين عنده هو ذلك المعنى الذي يستنتجه المخاطب سواء من الدلالة الحرفية للملفوظ "المعنى الوضعي" أو من القرائن الخارجية.

في حين نجد محمود أحمد نحلة يترجم مصطلح Conversational implicature بـ«الاستلزام الحواري [و أشار إلى أنّه] متغير دائما بتغير السياقات التي يرد فيها»[3]، فالمعنى الذي تستلزمه عبارة: الجو بارد هو معنى متغير بحسب السياقات التي يرد فيها، فقد يكون المعنى المستلزم هو: أغلق النافذة، أو شغّل المدفأة ... إلخ.

2.2.3. ترجمة الحاج صالح لمصطلح:implication

ترجم الحاج صالح المصطلح الأجنبي implication بـ «التعريض»[4]، كما ترجمه ترجمة أخرى هي «معنى المعنى أو لازم المعنى»[5]، وكلتا الترجمتين استمدهما الحاج صالح من

[1]– محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 49.

[2]– عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر، ص. 47.

[3]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 09.

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 238.

[5]– مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، إنجليزي– فرنسي – عربي، (1989)، ص. 65.

البلاغيين العرب، إذ إنّه أشار إلى أنّ هذا النوع من المعاني هو «ما سماه عبد القاهر بمعنى المعنى»[1]، وبهذا تكون أيضا ترجمة الحاج صالح مباينة للترجمة التي وردت في معجم تحليل الخطاب "الاستلزام"، وترجمة محمد محمد يونس علي"مفهوم تخاطبي" وعبد السلام عشير "التضمين"، ومحمود أحمد نحلة "الاستلزام الحواري"، والملاحظ في ترجمة الحاج صالح أنها لا توافق المدلول الظاهر للمصطلح الأجنبي، بل إنّها تبحث عن المقصود الخفي، فالتضمين هو لازم المعنى، أي ما يتضمّنه اللفظ من معاني مقصودة تتجاوز الدلالة الوضعية أو المعنى الحرفي. ومن زاوية أخرى فإنّ ترجمة الحاج صالح يراد من خلالها تحقيق التواصل في مستواه المفهومي والمصطلحي بين الدرس التراثي العربي والتوجهات التداولية الحديثة.

3.2.3. مفهوم المصطلح الأجنبي:implication

حدّد عبد الرحمن الحاج صالح مصطلح implication بقوله: هو «صفة المعلومة المحتواة خارج الخطاب المنطوق ولكنّها ملازمة له ... مثال: في الجملة سيأتي زيد غدا" لازم معناه هو شخص سيأتي»[2]، ويتضح لنا من خلال هذا، أنّ لازم المعنى هو ذلك المعنى الذي تستلزمه عبارة ما استنادا إلى السياق الخارجي، غير أنّ المثال الذي أورده الحاج صالح لا يعكس مفهوم لازم المعنى، فالمُخاطب يمكن له أن يستنتج من عبارة: سيأتي زيد غدا، أنّ هناك شخصا سيأتي دون أن يستند على قرائن خارجية.

ويشير عبد الرحمن الحاج صالح أيضا إلى أنّ الاستلزام الحواري «كان يسمى هذا بالفرنسي sous-entendu. ثم وضع له كرايس اسما فقال: Implicature ... وأنواعها كثيرة جدا وكلها تجري مجرى التلميح إلى شيء لا يريد المتكلم أن يصرّح به لأسباب متنوعة

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 237.

[2]– مكتب تنسيق التعريب، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، إنجليزي– فرنسي – عربي، (2003)، ص. 118.

كالخوف أو للاحترام أو عدم الإزعاج ... ويسمى أيضا عندهم Implicitation conversationnelle (كناية خاصة بالحديث)»[1].

3.3. مصطلح:Maxime conversationnlle/ Maxims of cooperation

قام غرايس Grice بمحاولة تقعيد التخاطب فانطلق من تصور خاص مفاده أنّ المتخاطبين يلتزمون بمجموعة من المبادئ تدخل ضمن ما أسماه بـ Maxims of cooperation /Maxime conversationnlle"، وقد عرف هذا المصطلح مقابلات عربية مختلفة.

1.3.3. الترجمات العربية لـ: Maxime conversationnelle/Maxims of cooperation

قابل محمد محمد يونس علي المصطلح الغربي Maxims of cooperation بـ «أصول التعاون»[2]، وقد أشار إلى أنّ الاستلزام الحواري «يقوم على افتراض مفاده أنّ إسهامات المتخاطبين مترابطة بعضها ببعض، ومحكومة بما يعرف بأصول التعاون Maxims ofcooperation التي يقتضي أن كلا من المتكلم وسامعه يسعيان إلى بلوغ تخاطب ناجح، ولتحقيق ذلك يؤدي كل منهما مهامه وفقا لتلك الأسس. وقد صاغ الفيلسوف اللساني بول غرايس تلك الأسس على النحو الآتي: مبدأ الكم Maxiim of quantity ... مبدأ الكيف Maxim of quality ... مبدأ الأسلوب Maxim of manner ... مبدأ المناسبة Maxim of relation»[3].

أما محمود أحمد نحلة فقد ترجم المصطلح الغربي Maxims بـ«مبادئ»[4]، وأشار إلى أنّ أوستين جاء بمبدأ «أسماه مبدأ التعاون Co-operativeprinciple ... وهو مبدأ حواري

---

[1]-عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 238.

[2]- محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 48.

[3]- نفسه، ص. 48 - 49.

4- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 34.

عام يشتمل على أربعة مبادئ maxims فرعية هي: مبدأ الكمّ Quantity ... مبدأ الكيف Quality ... مبدأ المناسبة Relevance ... مبدأ الطريقة Manner»[1].

ولقد قوبل مصطلح Maxime conversationnlle في معجم تحليل الخطاب بـ «قاعدة تحادثية ... [و]حسب هـ ب. غرايس كلّ كائن ذي عقل سليم يلتزم عندما يكون معنيا بتبادل تواصلي بمبدأ عامّ جدّا يسمّى مبدأ التعاون C.P أو Cooperative principle ويحدّده غرايس كما يلي: "لتكن مساهمتك التحادثيّة مطابقة لما أنت مطالب به من أجل الهدف المقبول أو الاتجاه المقبول للتبادل الشفاهي الذي تشارك فيه". ويشمل هذا المبدأ العامّ جدّا عددا من القواعد أو التراتيب الخصوصية: قاعدة الكيفيّة ... قواعد الكمّيّة ... مساهمتك ... قاعدة العلاقة (أو الإفادة) ... قاعدة الجهة»[2].

أما طه عبد الرحمن فنجده يترجم المصطلح الأجنبي السابق بـ «قواعد التخاطب»[3]، وأشار إلى أنّ غرايس«فرّع ... على مبدئه التعاون قواعد تخاطبية مختلفة قسّمها أربعة أقسام يندرج كل قسم منها تحت مقولة مخصوصة، وهي: الكم والكيف والإضافة (أو العلاقة) والجهة؛ وهذه الأقسام الأربعة من قواعد التخاطب هي:قاعدتا كمِّ الخبر، قاعدتا كيف الخبر ... قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال ... قواعد جهة الخبر»[4].

أما سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، فقد قابلا مصطلح Régles de la conversation/Rules of conversation أثناء نقلهما لكتاب: "التداولية اليوم علم جديد في التواصل بـ«قواعد المحادثة: هي قواعد يتعيّن على المشاركين في المحادثة احترامها وحسن توظيفها وتتمثل في: قاعدة الكمّ Maxime de quantité/Maxim of quality ... قاعدة النوع Maxime de qualité de manière /Maxime of quality of Manner ... قاعدة الكيف

1- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 34.

2- باتريك شارودو، دومينيك مانغنو، معجم تحليل الخطاب، ص. 357.

3- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص. 238.

4- نفسه، ص. 238.

Maxime de manière/Maxime of Manner قاعدة العلاقة Maxime of Relevance/ Maxime de relation (de pertinence)».[1]

في حين نجد الشهري يترجم Cooperative principle بـ«القواعد الرئيسية [وأشار إلى أنّ غرايس] بلور... مبدأ واحدا سمّاه مبدأ التعاونCooperative principles، وكان ذلك في بحثه الموسوم المنطق والحوار، ويقصد به ذلك المبدأ الذي يرتكز عليه المرسل للتّعبير عن قصده، مع ضمانة قدرة المرسل إليه على تأويله وفهمه ... وقد فرّع عنه عدد من القواعد الرئيسة، وهي قاعدة الكم. قاعدة النوع. قاعدة المناسبة. قاعدة الكيف (الطريقة)».[2]

أما مسعود صحراوي فيترجم المصطلح الأجنبي Maximes بـ«مسلمات حوارية، [وقد أشار إلى أنّ] مبدأ التعاون ينهض على أربع مسلّمات Maximes: مسلمة القدر Quantité ... مسلمة الكيف Qualité ... مسلمة الملاءمة Pertinence ... مسلمة الجهة Modalité ... وتحصل ظاهرة الاستلزام الحواري، إذا تم خرق إحدى القواعد الأربع السابقة».[3]

2.3.3. ترجمة الحاج صالح لـ: Maxime conversationnelle/Maxims of cooperation

ترجم الحاج صالح مصطلح Conversational Maximes بـ«مبادئ المخاطبة ... وهي ما يجب أن يخضع له المتخاطبان حتى تتم عملية التخاطب كما يجب في الحديث العادي»[4]، والملاحظ أنّ ترجمة الحاج صالح تختلف عن الترجمات السابقة، بحيث كانت ترجمة المصطلح الأجنبي السابق على النحو التالي: استعمل محمد يونس علي "أصول التعاون"، ومحمود أحمد نحلة "مبادئ" وعبد القادر المهيري "قاعدة تحادثية"، وطه عبد الرحمن "قواعد التخاطب"، وسيف الدين دغفوس "قواعد المحادثة"، والشهري "القواعد

[1]– آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص. 270.

[2]– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص. 96.

[3]– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 33 – 34.

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 237.

الرئيسية"، ومسعود صحراوي "مسلمات حوارية". وبهذا فالشق الأول من ترجمة الحاج صالح مباين للترجمات السابقة باستثناء ترجمة محمود أحمد نحلة "مبادئ"، أما الشق الثاني من الترجمة فقد جاء موافقا للفظ الذي استعمله طه عبد الرحمن "المخاطبة. ويبدو أنّ المصطلح الذي اختاره الحاج صالح يعبّر بدقة عن المفهوم الأجنبي، كما أنه يكافئ المصطلح الأجنبي من الناحية البنوية، فهذه المسلمات التخاطبية لا تعدو أن تكون سوى مبادئ يفترض أن يلتزم بها المتحاورون أول الأمر لكي يكون الحوار ناجحا.

3.3.3. مفهوم المصطلح الأجنبي السابق

أما فيما يتعلق بالجانب المفهومي للمصطلح الأجنبي السابق فنجد أنّ الحاج صالح أوضح أنّ المقصود بمبادئ المخاطبة هو: «ما يجب أن يخضع له المتخاطبان حتى تتم عملية التخاطب كما يجب في الحديث العادي»[1]، ويتضح لنا من خلال هذا التحديد أنّ الحاج صالح يؤكد على أنّ نجاح عملية التخاطب مرهون باحترام أطراف الخطاب لتلك المبادئ،غير أنّه لم يتطرق إليها.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 237.

في ختام هذا المبحث نخلص إلى ما يأتي:

. اعتمد عبد الرحمن الحاج صالح في ترجمته لبعض المصطلحات التداولية على ما جاء به العلماء العرب الأوائل من مفاهيم ومصطلحات، ويظهر ذلك مثلا في ترجمته للمصطلحي الأجنبي implication والذي ترجمه بـ "معنى المعنى أو لازم المعنى"وقد عرف هذا المصطلح عند البلاغيين العرب القدامى. وبهذا يكون الحاج صالح قد جسد دعوته إلى ضرورة استثمار ما جاء به العلماء العرب الأوائل من مفاهيم دقيقة.

. يمكن تبرير استعانة الحاج صالح ببعض مصطلحات علمائنا الأوائل لمقابلة بعض المصطلحات التداولية بالتقارب المفهومي بين تلك المصطلحات العربية والغربية، كما هو الحال مثلا بين الكناية وpresupposition، وبين التعريض وimplication.

. تعددت الترجمات العربية للمصطلحين: presupposition وimplication، وكاد كل باحث أن يتفرد بترجمة خاصة، وقد جاءت تلك الترجمات مباينة في مجملها لترجمة عبد الرحمن الحاج صالح. وهذا التعدد المصطلحي يحتم علينا ضرورة البحث عن حلول.

. إنّ الاختلاف المصطلحي بين عبد الرحمن الحاج صالح وغيره من الباحثين العرب لا يعني وجود اختلاف أو تباين مفهومي، فالمسألة لا تعدو أن تكون اختلافات في التسميات. ويتجلى ذلك على مستوى التعريفات، فتحديد الحاج صالح للكثير من المصطلحات هو تحديد مطابق في أغلب جوانبه لما قاله غيره من الباحثين. ويظهر ذلك مثلا في تحديده لمفهوم التعريض أو الاستلزام الحواري والذي اتفق فيه مع أغلب الباحثين على أنّ المقصود بذلك المصطلح هو ذلك المعنى الذي يصل إليه المخاطب بالاعتماد على الأحوال والقرائن الخارجية.

خلاصة الفصل:

تحدثنا في هذا الفصل أولا عن منهج الحاج صالح في وضع المصطلحات العلمية، ثمّ حاولنا تقديم قراءة نقدية لعدد من الترجمات العربية الخاصّة بمفاهيم تداولية مفتاحية، خصصنا فيها حيزا معتبرا لما قام به الحاج صالح. ويمكن إيجاز ما توصلنا إليه في العناصر الآتية:

. اعتمد عبد الرحمن الحاج صالح في بناء منظومته الاصطلاحية التداولية على التراث العربي ، بحيث كانت ترجمته تأصيلية في أغلب الأحيان، ويظهر ذلك في تبنيه لبعض المصطلحات التي وردت عند علمائنا الأوائل –و لاسيما البلاغيين– لمقابلة المصطلحات التداولية الغربية، ومن ذلك استعماله الاصطلاح العربي "الخبر والإنشاء" والكناية لمقابلة المصطلح الأجنبي presupposition، وكذلك مصطلح الإنشاء لمقابلة مصطلح constative ومصطلح الإخبار لمقابلة performative.

. إنّ استغلال الحاج صالح للزاد المصطلحي التراثي يؤكد القيمة العلمية لهذا التراث، ويوضّح من ناحية عملية تطبيقية أنّه يعتبر معينا صالحا لاستيعاب الفجوات المفهومية التي أفرزها نقل المفاهيم الحديثة إلى العربية.

. كشفت كتابات عبد الرحمن الحاج صالح في ميدان التخاطب عن غياب الكثير من المصطلحات التداولية الجوهرية،كما هو الحال مع تلك المصطلحات المتعلقة بمبدأ التعاون:"مبدأالكمّ Quantity، مبدأ الكيف Quality، مبدأ المناسبة Relevance، مبدأ الطريقة Manner. مما يؤكد أنّ اشتغاله على المقولات الغربية في ميدان التخاطب كان مقتصرا على المفاهيم العامة، كما يثبت أن اهتمام الحاج صالح كان مرتكزا أكثر على المستوى اللساني الوضعي على اختلاف مستوياته.

. أما فيما يتعلق بالجانب المفهومي للمصطلحات التداولية، فإننا نجد عبد الرحمن الحاج صالح يركزّ في أغلب الأحيان على أهم السمات الجوهرية للمصطلح، ولذلك فإنّ مفاهيمه جاءت في صورة بسيطة ودقيقة، ويعود ذلك أساسا لإلمامه وحسن استيعابه للمفاهيم التداولية الغربية.

الفصل الثالث

قراءة عبد الرحمن الحاج صالح للمفاهيم التداولية في التراث العربي

1. أوصاف اللفظ والمعنى في الاستعمال
2. دورة التخاطب في التراث العربي
3. نظرية الخبر والإنشاء (أفعال الكلام)
4. الدلائل المبهمة (الإشاريات)

لقد كان منطلق التحليل اللغوي العربي هو التفريق بين الجانب الوضعى والاستعمالي من اللغة، أي التمييز بين اللغة وبين كيفية استعمالها في التخاطب، وهو تفريق جاء به سيبويه بحيث "كان يميز بين ما كان يسميه "كلام" وهو الكلام الجاري بالفعل على ألسنة الناطقين وبين"الأصل في الكلام" وهو ما لم تصبه عوارض الاستعمال ولم يتغير عن أصله"[1]، وعلى أساس ذلك التفريق عالج اللسانيون العرب القدامى من القضايا اللغوية التي تخص اللغة كنظام مجرد، وذلك من خلال النظر في اللفظ والمعنى من جهة الوضع، كما اهتموا بدراسة اللغة باعتبارها خطابا أي من خلال النظر في اللفظ والمعنى من جهة الاستعمال، فأبدعوا بذلك مفاهيم جديدة تنبئ عن مدى عبقريتهم وآراء تُضاهي أحدث ما توصل إليه البحث اللساني الحديث، غير أنّ كل تلك القضايا ما تزال مجهولة عند بعض الباحثين والقراء، وما يزال البعض يشكك في قيمتها العلمية، وهو ما دفع بالحاج صالح إلى تخصيص كثير من أعماله للحديث عمّا جاء به علماؤنا الأوائل.

لقد اهتم عبد الرحمن الحاج صالح في كتاباته بتوضيح المفاهيم التي جاء بها العلماء العرب في دراستهم للغة في جانبها الاستعمالي وهذا ما سنحاول الوقوف عنده من خلال هذا الفصل بحيث سنتطرّق إلى تحديد العلماء العرب لأوصاف كلّ من اللفظ والمعنى في الاستعمال، كما سنقف عند أبرز ما أشاروا إليه عند تعرضهم لدورة التخاطب ولكل ما يخص عملية التخاطب وشروطها ومقارنة ما قالوه بما جاء في الدراسات الغربية. وإضافة إلى هذا سنسلط الضوء على نظرية الخبر والإنشاء العربية التي تُعدّ مكافئة من الناحية المفهومية لما سماه الغربيون بأفعال الكلام. وسنختم هذا الفصل بالحديث عن الدلائل المبهمة أي تلك الدوال أو العناصر اللغوية التي تتميز بإبهامها الشديد، وهي ما سُمي في الدراسات الغربية بالإشاريات. وقد أفرد لها الغربيون مبحثا خاصا بها فأضحت أحد أهم جوانب البحث التداولي، وكذلك الحال عند العلماء العرب الذين اهتموا بدراسة هذا النوع من الوحدات اللغوية.

1- يُنظر عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 23 – 24.

1.أوصاف اللفظ والمعنى في الاستعمال

إنّ العلامة اللسانية ليست كيانا بسيطا، بل هي شيء مركب من مكوّنين: لفظ ومعنى، تمّ الاتفاق عليها من قبل المتحدّثين ليستعملها الفرد بهدف التبليغ أو للتعبير عن حاجاته اليومية والتواصل والتفاهم مع الغير، إذ تتيح اللغة للمتكلم مجموعة العلامات اللسانية لتأدية تلك الأغراض، غير أنّ تحقيق الفرد لتلك العلامة اللسانية العرفية الاصطلاحية في عالم الاستعمال يجعل اللفظ والمعنى يتصفان بأوصاف غير تلك الأوصاف التي كان عليها في الوضع. وقد بيّن عبد الرحمن الحاج صالح أنّ العلماء العرب الأوائل أشاروا إلى أنّ اللفظ والمعنى في الوضع غيرهما في الاستعمال، وحدّدوا أوصاف كل من اللفظ والمعنى في الاستعمال، وسنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف عند ذلك التحديد من خلال ما جاء في كتابات الحاج صالح.

اللغة عبارة عن نسق من القواعد النحوية المجردة، وهو ما يسميه دي سوسير باللسان، في مقابل الكلام الذي هو الاستعمال الملموس للسان من طرف الفرد بهدف التواصل مع الغير، ولهذا الاستعمال «قوانينه الخاصة به، ومن ذلك عدم ابتداء الخطاب بنكرة، لأنّ ذلك لا يُفيد السامع، وإن كان له معنى، فإذا أفاد السامع أمكن الابتداء به»[1]، وتلك القوانين «... هي غير القوانين التي يخضع لها الوضع والقياس، وهي التي تنبني عليها أحوال التبليغ و... مستوى التبليغ والإفادة غير مستوى الوضع المصطلح عليه، لأنّ هذا الأخير، وإن كان هو الرابط الذي يرتبط به المتكلم بالمخاطب، إلاّ أنّه قد تصيبه عوارض الاستعمال، وهي عوامل جدّ طبيعية ولها قوانينها الخاصة بها وبالتالي قد تخضع لقياس آخر إذا كثرت واطّردت (وهو قياس مناقض لبعض مقاييس الوضع)»[2]. فاللفظ والمعنى يتغيران بدخولهما

1- محمد ولد دالي، قراءة التراث اللساني العربي عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، ص. 366.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث و دراسات في علوم اللسان، (2007)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، ص. 195 - 196.

عالم الاستعمال «فاللفظ عند النطق به يصاب بالضرورة بشيء من التغيير ... كما يصيب المعنى شيء كثير من التغير لأن المعنى لا يوجد منعزلا عن المعاني الأخرى فهو يدخل في نظام من العلاقات العقلية. ولهذا قد يتحول إلى معنى آخر بوجود هذه العلاقات وإرادة المتكلم»[1]، «فإذا استعمل اللفظ وما يدل عليه من المعاني دخلا بذلك في عالم آخر ولابد حينئذ من أن يتحولا ولو للتكيف فقط بما يقتضيه الاستعمال نطقا ودلالة»[2]، فاللفظ يتغير وتصيبه بعض العوارض بتحوله من الوضع إلى الاستعمال، والمعنى هو الآخر يتغير لوجود علاقة تربطه بالمعاني الأخرى مثل علاقة المشابهة في باب الاستعارة.

1.1.أوصاف اللفظ في الاستعمال

حدّد العلماء العرب الأوائل مجموعة من الأوصاف يتصف بها اللفظ بتحوله من الوضع إلى الاستعمال، وهي أوصاف ناتجة عن تصرف المتكلم في أوضاع اللغة وتكييفها وفق الاستعمال. وتتمثل تلك الأوصاف في:

1.1.1. الاقتصاد في تأدية المعاني (الاستخفاف)

يتسم الاستعمال العفوي للغة بالاقتصاد في تأدية الحروف، فالخطاب يكلف المتكلم مجهودا أثناء النطق، مما يدفعه إلى الاقتصاد في كلامه، بالحذف والإضمار والإدغام والإبدال وغير ذلك من طرق الاستخفاف، إلاّ أنّ هذا الحذف لا يكون مقبولا إلاّ إذا توفرت قرائن دالة على المحذوف حتى لا يكون الكلام مُلبسا. وفي هذا الصدد يوضّح الحاج صالح أنّ «أساس القوانين التي بني عليها الاستعمال اللغوي هما هذان المبدآن المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل، والبيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه. فالمتكلم ككل فاعل يميل إلى التقليل من المجهود والاكتفاء عما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ، فيختزل ويختصر وإن بلغ به ذلك إلى الغموض لم يستفد المخاطب، ولذلك ينتهي تخفيفه لمجهوده حيث يبدأ الغموض. وقد يحدث تشويش يصاب به

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 111 - 112.
2- نفسه، ص. 111.

الخطاب (كالضجيج أو غفلة السامع أو عيب أصيب به المتكلم في آلة نطقه وغير ذلك)، فيحتاج إلى مزيد من اللفظ. ويؤثر هذان العاملان أيّما تأثير في بنية اللغة بتدافعهما وتغلب أحدهما على الآخر حسبما تقتضيه أحوال الاستعمال»[1]. فمن سمة الخطاب الاقتصاد في تأدية الحروف، على ألا يصل ذلك الاقتصاد بالمتكلم إلى حدِّ الغموض، فيكون بذلك الخطاب مبهما لدى المُخاطَب، فعلى المتكلم أن لا يلجأ إلى الحذف والاختصار «إلا إذا كانت هناك قرينة (أيًا كانت) تدل على مراد المتكلم»[2]. وبهذا يتضح لنا أنّ من شروط الاستخفاف في الكلام أن يبقى المعنى واضحا للمُخاطب، فحدود الاقتصاد تنتهي عند بداية الغموض.

2.1.1. الدلالة على معنى واحد (الاختصاص)

تتميّز أوضاع اللغة بسمة أساسية هي الإبهام. و«المقصود من الإبهام ههنا ليس الغموض بل عدم التعيين»[3]. فاللفظ في الوضع متعدد الدلالة، أي يكون غير مختص بالدلالة على شيء معين، أما في الاستعمال فدلالته تكون على معنى واحد، وبناءً على هذا فاللّفظ الوضعي لا يكون مختصا بالدلالة على شيء معين، ويصبح دالا على شيء معيّن بانتقاله من دائرة الوضع إلى دائرة الاستعمال. «فإذا استعمل اللفظ وما يدل عليه دخلا بذلك في عالم آخر ولا بد حينئذ من أن يتحوّلا ولو للتكيّف بما يقتضيه الاستعمال نطقا ودلالة»[4]. أي أنّ التحوّل من الوضع إلى الاستعمال، يعني الانتقال من المستوى المجرّد إلى المحسوس، وهذا ما يظهر بوضوح في مستوى الدال الذي يتحول إلى لفظ منطوق، ومن الوضع العام للمدلول إلى الاستعمال المتخصص للمعنى المقترن بالسياق.

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص. 196.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، (2016)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، د ط، ص. 242.

3- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 77.

4- نفسه، ص. 111.

هذا ويعد الإبهام ضربا من الاقتصاد اللغوي، فلولا تميز أوضاع اللغة بخاصية الإبهام لاحتاج المتكلم إلى كم إضافي من الألفاظ للتعبير عن حاجاته ومتطلباته، وبوجود تلك الخاصية، يمكن للمتكلم أن يستعمل اللفظة الواحدة لأداء معانٍ متعددة، وبالمقابل يستند المخاطب إلى السياق الذي يكون له دور بارز في تحديد المراد من تلك اللفظة.

1.1. 3. استقلالية اللفظ عن المعنى وانفراده بالاستقامة أو عدم الاستقامة

نبّه الحاج صالح إلى أهمية قول العلماء العرب الأوائل باستقلالية اللفظ عن المعنى، إذ يقول: إنّ «أهم ما أثبته علماؤنا هو وجود استقلال تام لكل من اللفظ والمعنى الواحد إزاء الآخر على الرغم من ارتباطهما بالوضع»[1]، ويواصل كلامه موضحا أنّ سيبويه قد بيّن « لأول مرة في تاريخ علوم اللسان ... أنّ اللّفظ والمعنى ينفرد كل واحد عن الآخر بالاستقامة أو عدم الاستقامة تخصه دون الآخر فقد يكون اللّفظ سليما ليس فيه خطأ من حيث هو لغة أو صيغة أو تركيب وأصوات ... ويكون المعنى مع ذلك غير سليم، غير معقول أو غير صحيح أو العكس»[2]، أي أنّ السلامة اللغوية لا تُوجب السلامة الدلالية والعكس. وهذا ما يظهر من تقسيم سيبويه للكلام في باب الاستقامة من الكلام والإحالة إلى «مستقيم حسنٌ، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمسِ وسآتيك غداً.

و أما المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس.

أما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

أما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا.

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 111 - 112.

2- نفسه، ص. 113.

و أما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[1].

فالملاحظ أنّ صِنف المحال على الرغم من سلامته النحوية إلاّ أنّه يحمل معنى مخالفا للمنطق ولايقبله العقل، في حين أنّ صِنف المستقيم القبيح على الرغم من أنّه يحمل دلالة، إلاّ أنّ تركيبه جاء مخالفا لما تقتضيه القواعد النحوية. وفي ذات السياق ينبِّه مسعود صحراوي إلى «أنّ سيبويه لما تحدّث عن صنف المحال لم ينعته بـ: مستقيم أو حسن، كما فعل مع الأصناف الأخرى، مما يدل على عدم كفاية هذا الصنف التواصلية ومن ثمّ عدم الاعتداد به تداوليا في اللسانيات العربية»[2]، لأنّ هذا الصنف من الكلام على الرغم من سلامته النحوية إلاّ أنّه يفتقر لدعامة الإفادة التي هي شرط في الملفوظات المتبادلة بين المتخاطبين.

ولم يكن سيبويه وحده من نبّه إلى أنّ اللّفظ والمعنى ينفرد كل واحد عن الآخر بالاستقامة أو عدم الاستقامة، بل نجد الخليل هو الآخر قد ميّز «بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميز لغة من لغة أخرى) والسلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (وهذا معنى الاستحسان وهو استحسان الناطقين أنفسهم): مستقيم/ حسن.

وبذلك يمكن تفسير نص سيبويه –إذا أضفنا له مفهومي القياس والاستعمال–

مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال.

مستقيم قبيح = سليم في القياس وغير سليم في الاستعمال.

1– سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، (1408هـ/1988م)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ج1، ص، 25 – 26.

2– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 52.

مستقيم محال = سليم في القياس والاستعمال غير سليم من حيث المعنى»[1].

فاللفظ إذن قد يكون سليما وموافقا للقواعد النحوية ومع ذلك لا يحمل معنى، لذا لايمكن للنحو وحده فقط أن يحكم على سلامة جملة ما، مثلما كان يرى تشومسكي أنّ الجمل يتم الحكم عيها بالنظر إلى بنيتها النحوية فقط. وبالتالي فإن كانت جملة ما لا تحمل دلالة لكنها مركبة تركيبا سليما، فهي في نظر تشومسكي جملة سليمة، وكأنّ تشومسكي كان يرى أنّ السلامة النحوية تستلزم السلامة الدلالية، ولم يُدرك أنّ اللفظ مستقل عن المعنى فيما يخص الاستقامة إلاّ في مرحلة تالية من تطور نظريته، فأدرج المقياس الدلالي الذي رفض في البداية الاعتماد عليه[2].

ولم يكن تشومسكي الوحيد من الغربيين الذي تفطن لذلك، بل هناك من اللسانيين الغربيين الذين قالوا باستقلالية اللفظ عن المعنى من حيث الاستقامة، إلاّ أنّ النحاة العرب – كما يصرِّح الحاج صالح– «ميّزوا قبل المحدثين من علماء اللّسان بقرون بين ما هو راجع إلى استقامة اللّفظ وما يخصّ استقامة المعنى ... وبهذا يتّضح أنّ ميدان النّحو واللّغة (وهما من المواضعة) كان يراعي فيها العلماء العرب كل جوانب اللّفظ والمعنى مع التّمييز الصّارم بين هذا وذاك. فسلامة اللّفظ لا تلزم منه سلامة المعنى وبالعكس. وهذا دليل قاطع على استقلال كل واحد منهما عن الآخر في الاستعمال»[3]. ومثل هذا التمييز نراه ضروريا لكي يستقيم الوصف اللساني فالملفوظات لها نظامها الخاص والمعاني لها قوانينها الخاصة التي تضبطها.

1– عبد الرحمن الحاج صالح، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، (1991م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ص. 378 – 379.

2– يُنظر: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات (2006م)، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، ص. 105 – 106.

3– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.114.

فالمقياس النحوي إذن غير كاف للحكم على سلامة جملة ما لأن «الاستعمال ينضبط كله بأنواع من الضوابط تنتمي إلى ميادين مختلفة: ففيما يخصّ الاستقامة اللّفظية فهذا يمس النّحو واللّغة وبالتالي ملكة المتكلم اللّغوية»[1]، فسلامة اللفظ نحويا يعني أنّه مركب تركيبا سليما نحويا وفق ما تقتضيه اللغة والقواعد النحوية. أما «فيما يخص سلامة المعنى في ذاته(دون اللّفظ) فهو المنطق الطبيعي وهو ما يعقله مع غيره أو العادة أو العرف ... ومنه ما اكتسبه من البديهيات وفيما يخصّ إتقانه للخطاب وقدرته على التأثير فيمس البلاغة وما يدخل فيها من ضوابط المخاطبة»[2]. فالحكم بالسلامة الدلالية على جملة ما يتطلب الاحتكام إلى معطيات تكون خارج اللغة. فإذا قلنا: التقى أبو الطيب المتنبي بمحمود درويش في القاهرة، نجد أنَّ هذه الجملة رغم سلامتها النحوية هي غير مقبولة استنادا إلى الواقع الخارجي.

4.1.1. تجاوز اللفظ للدلالة الوضعية

يقف عبد الرحمن الحاج صالح عند ما قاله الكثير من النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه، والذين يفترضون «في الكلام ... أن تكون دلالته بالوضع فقط أمرا ممكنا وهو أن لا يقيّد الاستعمال إلاّ بالدلالة الأصليّة التّي يقتضيها الوضع بدون تغيير. وهذا الانفراد المطلق هو في الحقيقة، مستحيل في الواقع ... وأكبر دليل على ذلك الإبهام الشامل لكل أوضاع اللّغة كأوضاع من جهة وما وضعه الواضع من جهة أخرى من علامات لفظيّة ينحصر دورها في رفع هذا الإبهام»[3]، فليست الدلالة الوضعية أو الحرفية هي المقصودة دائما من المتكلم، ووجود تلك العناصر المبهمة داخل الخطاب هو ما يثبت ذلك، حيث إنّ تلك العناصر تحتاج إلى قرائن خارجة عن اللفظ وبذلك يُخرج اللفظ من دلالته الوضعية إلى دلالة أخرى

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ص. 114.
2- نفسه، ص. 114 - 115.
3- نفسه، ص. 115.

يُحددها سياق الكلام، كما أنّ تلك العناصر المبهمة قد يتغيّر معناها من مقام تواصلي إلى آخر، فكيف نقيّد الاستعمال بالدلالة الأصلية؟! ومن خلال ما سبق نلاحظ أنّ قراءة الحاج صالح للتراث لم تنحصر فقط في بيان تصور العلماء العرب الأوائل للعديد من القضايا والمفاهيم، بل تجاوزت ذلك إلى تصحيح بعض التصورات الخاطئة التي قال بها بعض النّحاة المتأخرين.

ويفصل الحاج صالح في هذه المسألة، حيث يرى أنّ الدلالة الأصلية لا تدل في الغالب على «معنى معيّن بل معنى غير مختص بشيء وهو الوضعي. ولا تفيد بالأحرى غرضا واحدا بذاتها. ولا يوصَل إلى الغرض المعيّن منها إلا بوسائل خطابية تشمل القرائن والاستدلال بها وهي تختلف في جوهرها عما هو بنية نحوية»[1]. وبهذا لا يمكن لنا أن نقيّد الاستعمال بالدلالة الأصلية ونجعل الخطاب منحصرا في دلالته الوضعية. فـ «سر اللغات يكمن في عدم اتصاف اللفظ الدال بأحادية المعنى في أغلب الأحوال فقد وضعت اللغة على الاشتراك الشامل وعلى الإبهام»[2]. فالدلالة الوضعية تكون دائما مصحوبة بمجموعة من القرائن و«... هذا الاستعمال المتكامل العناصر باندماج القرائن فيه هو الأصل كنمط للتخاطب لأن اللفظ والمعنى المدلول عليه باللفظ يكون كل واحد منهما فيه بما يوجبه الوضع»[3]، حيث إنّ اللفظ والمعنى في الخطاب يكونان وفق الحدود التي يقتضيها الوضع «والنحاة القدامى لا يهتمون بوضع اللغة في حدّ ذاته –كمواضعة واصطلاح– لأنّهم لم يكونوا من الفلاسفة بل كانوا يكتفون بتجريده من الاستعمال كأصل لما يتحوّل منه إلى غير ما كان عليه في تصرفاته اللفظية والمعنويّة»[4]. كما «أنّ النحاة العرب لم يكتفوا بالنظر في

1– عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص. 141.

2– نفسه، ص. 54 – 55.

3– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 115.

4– نفسه، ص. 116– 115.

اللّفظ في حدّ ذاته بل نظروا إليه كدليل على معنى في أكثر الأحوال الخطابية»[1]. ولم ينظروا للفظ ككيان مجرد مثلما جاءت به الدراسات البنوية وكل الاتجاهات التي اتكأت على التوجّه السوسيري.

5.1.1. اندماج الدليل اللفظي مع الدلائل الخارجية

إنّ من أهم ما أشار إليه علماؤنا الأوائل فيما يتعلق بنظرتهم للخطاب، هو أنّ القرائن المصاحبة لعملية التخاطب تكون مندمجة مع الدليل اللفظي، وضمن هذا السياق يقول الحاج صالح: «تتميّز النظرة العربية الخاصّة إلى ظواهر التخاطب واللّغوية عامّة عن غيرها –وهو جعلهم كل ما يجري في الكلام من أفعال ومن دلائل لفظية –وهي من وضع اللّغة– وقرائن شتّى مندمجا بعضه في بعض وذلك لأنّ دور الوضع اللّغوي لا يتّم إلاّ باندماجه في شبكة من هذه الدلائل الداخلة فيه والخارجة منه وهذا معنى الاقتران. فلا يجري أي تخاطب إلاّ بألفاظ وقرائن تقترن بها»[2]. ويتبين لنا بوضوح من خلال هذا القول أنّ الحاج صالح كان يهدف إلى استخلاص مميزات النظرة العربية للخطاب عن غيرها، فالعلماء العرب تفطنوا إلى أنّ الكلام وحين التلفظ به يرد مصاحبا لقرائن خارجية.

ويشيد عبد الرحمن الحاج صالح بما «قاله ... [العلماء العرب] حول هذا الموضوع فليس الأمر أن يحتاج اللّفظ كدليل للمعنى إلى أدلة إضافية ضروريّة بل يقع ذلك باطّراد بدون تخلف. ولهذا كثر الحذف من اللّفظ والتغيير عامّة إلى حدّ كبير ... فكل الدلالات أيا كان نوعها ... تتدخل كل واحدة منها في وقت واحد وتقترن بعضها ببعض مع الكلام الملفوظ لتبليغ الغرض لأنّه الدليل الأولي الأصلي. فالخطاب المبلَّغ هو كل هذه الأدلّة التي تتدخل في وقت واحد، أو في أوقات متقاربة لتكوّن الخطاب ليس هو اللّفظ المسموع منه

1– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 119.
2– نفسه، ص. 59.

وحده»[1]. وهنا يتجلى إعجاب الحاج صالح المنطقي والمبرر بأفكار العلماء العرب الأوائل الذين بيّنوا أنّ القرائن الخارجية لا تأتي في مرحلة تالية لعملية التلفظ وإنّما تكون مُزامنة لعملية التّلفظ، فالقول بتمازج الدليل اللفظي مع القرائن الخارجية أثناء النطق يؤكد عبقريتهم في التحليل.

ويقدم عبد الرحمن الحاج صالح دليلا «على حصول الاندماج بين اللّفظ الدّال والقرائن [و] ... هو وجود وحدات من وضع اللّغة لا يمكن أن تدّل على شيء إلاّ مع القرائن»[2]، فوجود تلك العناصر اللغوية (الدلائل المبهمة) التي تتميّز بإبهامها الشديد ولا تتحدد معانيها إلاّ بمجموعة من القرائن، يؤكد أنّ الكلام لا يرد إلا مصاحبا لقرائن خارجية.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أنّ الحاج صالح ركزّ على القضايا التي تُثبت قيمة ما جاء به العلماء العرب، ونبّه إلى أسبقيتهم في التفطن لها، ومن ذلك انتباههم إلى ظاهرة الاقتصاد اللغوي وإلى الاندماج الحاصل بين الدليل اللفظي والدلائل الخارجية أثناء التلفظ، وكذا امتناعهم من جعل الخطاب ينحصر في اللّفظ الملفوظ الدّال وحده، إضافة إلى قولهم باستقلالية اللفظ عن المعنى في الاستعمال على الرغم من ارتباطهما بالوضع.

2.1. أوصاف المعنى في الاستعمال

يسمي العلماء العرب الدلالة الأصلية للوضع «بدلالة اللفظ أو الدلالة الوضعية»[3]، وهي «دلالة اللفظ ... على ما وُضع له»[4]، فدلالة اللفظ إما أن تكون «على ما وُضع له، أو على غيره ... وتسمى الأولى دلالة وضعية»[5]، ويكون فيها «اللفظ لازم ما وُضع له: إن

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 60.
2- نفسه، ص. 62.
3- نفسه، ص. 116.
4- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، (2007)، دار الأبحاث، ط1، ص. 211.
5- نفسه، ص. 211.

قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له: فهو مجازٌ وإلا فهو كناية»[1]. وضمن هذا السياق يُبيّن الحاج صالح أنّ الدلالة الوضعية تُقابلها «دلالات مغايرة تماما لها تكون نتيجة لتحول الوضع في الاستعمال. فقد يأتي في مقابل هذا الأصل في الدلالة أو ما" في وضع اللغة" حالتان من الأعراض تصيب الكلام المستعمل لفظا ومعنى في أصل وضعه مع القرائن وهما: ما يسميه النحاة بالاتساع أو سعة الكلام أو المجاز ويخص المعنى ثم تنوّع النظم للمعنى الواحد ولأغراض مختلفة وهذا يخص اللفظ والمعنى معا وتصرفاتهما»[2]. فكل عبارة لها دلالة وضعية أو دلالة حرفية، ومن ذلك مثلا: قولك رأيت أسدا، والمعنى هو أنّك شاهدت حيوانا مفترسا، غير أنّه قد توجد قرائن تمنع إرادة المعنى الوضعي، فتتحول الدلالة السابقة إلى دلالات أخرى يحددها السياق، ومن الدلالات المقترحة أنّك شاهدت رجلا شجاعا.

1.2.1. الاتساع

من الدلالات المقابلة للدلالة الوضعية سعة الكلام والمقصود بها «هي عامة ما يصيب الكلام من الحذوف أو التقديم والتأخير وإرادة معنى آخر غير المعنى الموضوع للفظ وهو المجاز إلا أنه يصبح بهذا العارض غير مفهوم ولا يمكن أن يفهم إلا بدلالة الحال الخارجة عن اللفظ وعن المحذوف منه»[3]. فكل كلام جاء على غير أصله يدخل في سعة الكلام، ومن ذلك المجاز «وهو ما استعمل فيما لم يكن موضوعا له ... كلفظة الأسد في الرجل الشجاع»[4].

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.212.

2- نفسه، ص. 116.

3- نفسه، ص. 116.

4- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص. 264.

ويوضح عبد الرحمن الحاج صالح ذلك بقوله: «هناك دلالتان مقابلتان لدلالة اللفظ هما بالنسبة لسعة الكلام دلالة الحال هذه وهي مكملة لدلالة اللفظ [أما الدلالة الثانية فهي] ... دلالة المعنى وهي التي يسمّيها غير النحاة في أمرهم بالدلالة العقلية ويسميها النحاة: الحمل على المعنى. والمراد منها هو ما يقتضيه العقل في فهم الكلام عامة وما أصيب بعرض خاصة [ويدخل] ... في ذلك المجاز بمعناه الذي أراده العلماء ابتداء من الجاحظ [و] ... هو الإتيان بلفظ وإرادة معنى لفظ آخر لقرب بينهما في المعنى ويدخل فيه بهذا المعنى التشبيه: "كان زيدا أسدا في القتال" والاستعارة مثل: "رأيت أسدا يصول في القتال" والكناية مثل "كثير الرماد" و"طويل النجاد"وغيرهما»[1]. والملاحظ هنا أنّه «... في جميع هذه الأحوال الدلالة العقلية تقتضي معنى آخر غير ما يدل عليه اللّفظ كاقتضاء "الأسد" للشجاعة والبطش واقتضاء "كثير الرّماد" لكثرة الطبخ ومن ثم كثرة الضيوف. ثمّ إنّ وجود مثل هذه الصور هو مرتبط بالعرف المتعارف عليه في كل مجتمع»[2]. وهذه الدلالة أطلق عليها الباحثون الغربيون مصطلح (الاقتضاء) أو الافتراض المسبق، وسنقف عند ما قالوه في الفصل الرابع من هذا البحث.

هذا ويشير الحاج صالح إلى أنّ الاتساع أو سعة الكلام عند سيبويه أوسع بكثير مما جاء عند ابن السراج وغيره، فهو «يضيف ... إلى ... الاتساع المتصف بالحذف أو بإقامة المضاف مقام المضاف إليه، اتساعا من نوع آخر وذلك مثل قولهم: "أدخل فوه الحجر". قال: "فهذا جرى على سعة الكلام والجيّد "أدخل فاه الحجر" كما قال: "أدخلت في رأسي القلنسوة" والجيّد: "أدخلت في القلنسوة رأسي"»[3]. فهذان المثالان لا يجريان على سنن العرب في كلامها، بل عمد المتكلم فيهما إلى القلب بجعله الفاعل مفعولا به، وذلك القلب يدخل في سعة الكلام عند سيبويه.

1-عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 116.

2-نفسه، ص. 116.

3-نفسه، ص. 118.

والمتصفح لكتاب سيبويه –بحسب الحاج صالح– يجد أنّه «قد أفاض (...) في وصف الضروب الكثيرة من الكلام التي جاءت مغيّرة عن الأصل في سعة الكلام وذلك لأنّ مثل هذا الاتساع يمسّ بنية اللفظ ويؤدي إلى جواز بعضه وعدم جواز غيره»[1]. ومن ذلك ما ذكره سيبويه في باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره «وأما النهي فإنّه التحذير، كقولك الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ ... وإنّما نهيته أن يقربَ الجدار، المخوفَ "المائل"، أو يقرب الأسد ... وإن شاء أظهر في هذه ما أضمر من الفعل»[2]، ففي مثل هذه الأمثلة يجوز للمتكلم أن يضمر الفعل، وله أن يظهره فيقول: "لا تقرب الأسدَ" و"احذر الجدار"، ومن ذلك أيضا قوله: «الطّريقَ الطّريقَ، إن شاء قال: خلِّ الطريقَ، أو تنحَّ عن الطريق ... [غير أنّه] لا يجوز أن تُضمر تنّح عن الطريق لأنّ الجار لا يضمرُ، وذلك أنّ المجرور داخل في الجارِّ غيرُ منفصل، فصار كأنّه شيء من الاسم لأنّه مُعاقِبٌ للتنوين، ولكنّك إن أضمرتَ أضمرتَ ما هو في معناه ممّا يصل بغير حرف إضافة، كما فعلت فيما مضى»[3]. فمثل هذه التحليلات للكلام هي من صميم النحو، فـ«تغيير البنية الذي يقع بنقل الوحدة من موضع إلى موضع آخر ... يمس الوضع ويخص تصرُّفه»[4]، على أنّ هذا التصرف قد يكون غير جائز إذا جاء على غير ما يقتضيه الوضع أمّا «فيما يخص المجازات فقد تكفل بها أيضا النحاة مثل سيبويه والرماني وعبد القاهر وغيرهم من النحاة إلاّ أنّ هذا الميدان يخص الجانب من التخاطب الذي يغلب فيه تدخل المتكلم ودوره واجتهاده في إنجاح عمليّة التبليغ باعتماده على قدرته على التبليغ الناجع لتأدية الأغراض ومن ذلك تسمية هذا النشاط وإتقانه بالبلاغة»[5]. فـ«ما يحصل من التقديم للمفعول مثلا فيخص غرض

1– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 119.

2– سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، ج 1، ص. 253 – 254.

3– نفسه، ج1، ص. 254.

4– عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص. 156.

5– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 116.

المتكلم فهو خطابي »[1]. لأنّ المتكلم يعمد في خطابه إلى عدّة استراتجيات وآليات ليصوغ خطابه حتى يكون موافقا لغرضه وقصده.

ويتضح لنا من خلال ما سبق أنّ الحاج صالح اعتمد في تتبعه لظواهر التخاطب في التراث العربي أساسا وبشكل ملحوظ على كتاب سيبويه، وذلك من خلال إعادة صياغة مفاهيمه بشكل أوضح وأبسط، ومقارنتها بما ورد عند بعض النحاة المتأخرين كابن السراج.

2.2.1. تنوع النظم للمعنى الواحد لأغراض معيّنة

يعدّ الاتساع أو سعة الكلام أو المجاز أحد مظهرَي الأعراض التي تصيب المعنى المستعمل، أما الحالة الثانية من تلك الأعراض فهي تنوع النظم للمعنى الواحد لأغراض معيّنة، وهذا يخص اللفظ والمعنى معا وتصرفاتهما.

يُضيف عبد الرحمن الحاج صالح «دلالة أخرى لغير اللفظ ولغير الحال وهي دلالة المعنى ... فالمعنى الذي يدل عليه اللفظ وضعا له علاقة بمعان أخرى تلازمه عقلا ومنها نوع اقترح عبد القاهر الجرجاني أن يسّمى"بمعنى المعنى"»[2]. وقد حدّد عبد القاهر مفهوم "لازم المعنى" أو "معنى المعنى"، إذ يقول: «الكلام على ضربين ضرب تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن "زيد" مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: "خرج زيد"، وبالانطلاق عن "عمرو" فقلت: "عمرو منطلق"، وعى هذا القياس. وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدها، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بك إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على "الكناية" و"الاستعارة" و"التمثيل"»[3]، فالضرب الأول من

1- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص. 156.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 120.

3- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، دلائل الإعجاز، تح. محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط. ص. 262.

الكلام تكون فيه الدلالة الوضعية هي الدلالة المرادة من المتكلم، أما في الضرب الثاني من الكلام فالمتكلم لا يعقل مراد المتكلم من ظاهر اللفظ، لأنّ «فهم القصد التواصلي للمتكلم لا يعتمد فقط على الدلالة اللسانية للقول، بل ينطلق منها ويتجاوزها بتشغيل كل أنواع المقدمات والمؤشرات والقرائن السياقية، ويجند لذلك قدراته الاستدلالية والاستنتاجية التي تدخل في اعتبارها وفي حسابها أية معلومة كيفما كانت سواء أكانت ذات علاقة بالعلامة اللسانية أو بالسياق التداولي»[1]. وبهذا فإنّ المعنى الوضعي يتحول إلى معنى آخر نتيجة العملية الاستدلالية التي يقوم بها المتكلم للكشف عن المعاني المتضمَّنة، وهي عملية تتبني أساسا على المعنى الحرفي للملفوظ –ولا استدلال دون معنى وضعي– وعلى تلك المعلومات التي يوفرها السياق.

هذا ويبيّن الحاج صالح أنّ تحليلات عبد القاهر الجرجاني توضّح أنّه «يريد أن يثبت دور الدلالة العقلية في الكلام ... فما يستنتج من كلام مثل: "ندم زيد على ضربه عمرا" هو أنّ زيدا حصل منه ضرب لزيد وليس هذا هو الغرض من هذا النّص. أو باع زيد داره" يقتضي أنّه كان له دار و"نجح زيد في الامتحان" يلزم منه أنه شارك في الامتحان وغير ذلك. وبيّن على هذا أنّ الكلام لا ينحصر استعماله في استغلال المعنى الموضوع منه أي ما يدل عليه اللّفظ في الوضع فقط. فهو أكثر من ذلك بكثير في الاستعمال الحقيقي للغة»[2]. فهناك معنى نستنتجه من ظاهر اللفظ، أو من الدلالة الحرفية للملفوظ، ولا تكون هناك حاجة لقرائن خارجة عن اللفظ المنطوق لإدراكه؛ فالمعنى الذي نستنتجه مثلا من قولنا: "أغلق النافذة، هو أنّ النافذة مفتوحة.

غير أنّ هذا المعنى ليس هو المراد من المتكلم، بل هناك معنى آخر يُدرك بالعقل، فقد يكون المراد مثلا من العبارة السابقة هو أنّ المتكلم يشعر بالبرد. فـ«التجوُّز يكون من حيث

1– عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر، ص. 54 – 55.

2– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 120.

المعقول لا من حيث المنقول»[1]. وضمن هذا السياق ينقل لنا محمود أحمد نحلة قول عبد القاهر الجرجاني الذي بيّن دور الدلالة العقلية في الوقوف على المعنى المراد من الكناية، إذ يقول: «فينبغي أن تنظر أولا إلى الكناية، وإذا نظرت إلى هذه المعاني واحدا واحدا وتعرف محصولها وحقائقها، وأن تنظر أولا إلى الكناية، وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنّها إثبات لمعنى، أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللّفظ ألا ترى أنّك لما نظرت إلى قولهم "هو كثير رماد القدر" وعرفته بأن رجعت إلى نفسك فقلت إنّه كلام جاء عنهم في المدح ولا معنى للمدح بكثرة الرماد، فليس إلا أنّهم أرادوا أن يدلّوا بكثرة الرماد على أنّه تُنصب له القدور الكثيرة ويطبخ فيها للقرى والضيافة، وذلك لأنّه إذا كثر الطبخ كثر إحراق الحطب تحتها، وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا محالة»[2]. ويتضح لنا من خلال هذا القول أنّ المعاني في الكناية تدرك بالعقل، فمما لاشك فيه أنّ السامع لقولك: "فلان لسانه طويل"، سيقوم باستدلال عقلي للوصول إلى المعنى المُراد، إذ سيدرك أنّه من غير المعقول أنّك تريد المعنى الحرفي حقيقة، وإنّما المراد هو أنّ فلانا كثير الكلام كون اللسان آلة الخطاب.

ونخلص إلى القول إنّ الحاج صالح يتقاطع مع بعض الباحثين العرب (كالشهري، ومسعود صحراوي) في مسائل مثل: (دور الدلالة العقلية في الكلام)، وينفرد بأخرى (مثل: حصول الاندماج بين اللّفظ الدّال والقرائن). وقد تهيأ له ذلك من خلال اطلاعه العميق على التّراث وإلمامه بتفاصيله. كما نُنوه بأنّ الحاج صالح – وعلى الرغم من التقاطعات المفهومية بين التراث العربي والمقولات الغربية– لم يقف عند ذلك، وقد يعود ذلك لإيمانه بأنّ التراث له خصوصية تجعل من تلك التقاطعات سطحية.

1– عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيّر، ص. 48.

2–محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 113 – 114.

في ختام هذا المبحث يمكن تلخيص نظرة الحاج صالح لأوصاف اللفظ والمعنى في الاستعمال كما يلي:

. اللفظ والمعنى يتغيران بدخولهما عالم الاستعمال، فأوصاف اللفظ والمعنى في الوضع غير أوصافهما في الاستعمال، فهما يتغيران نتيجة لتصرف المتكلم فيهما.

. من أوصاف اللفظ في الاستعمال الاقتصاد في تأدية المعاني أو ما يسميه النحاة العرب بالاستخفاف الذي يحدث نتيجة الحذف والإضمار والإبدال ...إلخ، غير أنّ الحذف لا يكون في الكلام إلا بوجود قرائن دالة، ومن تلك الأوصاف أيضا دلالة اللفظ على معنى واحد في الاستعمال، وهذا بخلاف الوضع الذي يكون فيه اللفظ مبهما ومرتبطا بدلالات عدة. ويضاف إلى تلك الأوصاف استقلاليته عن المعنى وانفراده بالاستقامة أو عدم الاستقامة حيث إنّ السلامة اللغوية لا يلزم منها السلامة الدلالية والعكس.

. تتميز النظرة العربية للخطاب بانتباه علمائنا إلى الكلام المنطوق وحِين التلفظ به يكون مصحوبا بدلائل خارجية، أي أنّ تلك الدلائل ترد مندمجة مع الدليل اللفظي وقت التلفظ به ولا تأتي منفردة بعده، وهذا ما لم يتفطن له الباحثون الغربيون المعاصرون.

. للمعنى هو الآخر أوصاف في الاستعمال، وذلك لتحول الدلالة الوضعية إلى دلالات أخرى يحددها السياق الخارجي، ومن تلك الأوصاف ما يسميه النحاة العرب بالاتساع وتدخل فيه دلالة الحال ودلالة المعنى، ومن أوصاف المعنى أيضا تنوع النظم للمعنى الواحد حيث إنّ الدلالة الوضعية للفظ تحيلنا إلى دلالة ثانية مرتبطة بالأولى "معنى المعنى".

. تؤكد أسبقية انتباه العلماء العرب الأوائل لبعض القضايا اللغوية المهمة وانفرادهم بأخرى عبقريتَهم في التحليل، ومن تلك القضايا قولهم باستقلالية اللفظ عن المعنى في الاستعمال وانفراده بالاستقامة أو عدم الاستقامة، وتفطنهم أيضا إلى أنّ أوضاع اللغة كلها قائمة على الإبهام.

2. دورة التخاطب في التراث العربي

بهدف التبليغ والتواصل مع الغير، يصوغ المتكلم خطابا معينا، ثم إنّ المتلقي لذلك الخطاب يقوم بتفكيكه بناءً على كل ما يقترن بعملية التواصل، ويصوغ هو الآخر خطابا يوجهه للطرف الثاني في المحاورة، فتتأسس بذلك حلقة تواصلية، أو ما يسمى بدورة التخاطب، وقد حظيت هذه الأخيرة باهتمام بالغ من الدارسين الغربيين بداية بدي سوسير وجاكبسون، وصولا إلى الدرس التداولي الحديث، وقبل كل ذلك كانت الدراسات العربية القديمة قد خصصت فصولا للحديث عن المُخاطبة، وقد بيّن عبد الرحمن الحاج صالح تصور العلماء العرب لتلك العملية التواصلية. ووفقا لذلك فالمتصفح لمؤلفات وكتب علمائنا الأوائل يجد أنّهم تفطنوا إلى كل الظروف المحيطة والمتعلقة بدورة التخاطب، بحيث كان لهم تصور واضح عن تلك الدورة.

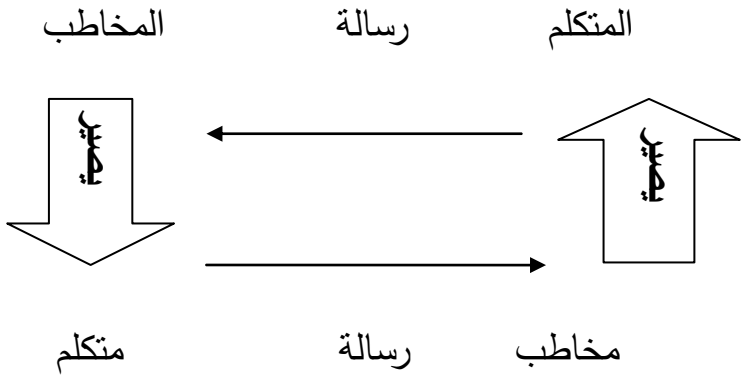
1.2. عناصر دورة التخاطب وشروطها

اهتم العلماء الأوائل بكل ما يخص عملية التخاطب، وشروطها إضافة إلى العناصر المشاركة فيها، وقد قام الحاج صالح بتلخيص أهم العناصر التي ذكروها ومن ذلك:

1.1.2. دورة التخاطب تتأسس على طرفين

ترتكز عملية التخاطب على مجموعة من العناصر، من بينها المتكلم والمخاطب، وقد أكدّ العلماء الأوائل على أنّ المخاطبة لا تتم إلاّ بين طرفين، وفي ذلك ينقل لنا عبد الرحمن الحاج صالح ما قاله بعض العلماء العرب «قال سيبويه: "المشافهة لا تكون إلا بين اثنين". وقد يصير المتكلم مخاطبا بالدور أشار إلى ذلك القاضي عبد الجبار: المخاطبة مفاعلة ولا تستعمل إلا بين متخاطبين يصح كل واحد منهما أن يخاطب ابتداء وأن يجيب صاحبه عن خطابه". ووضّح ذلك ابن القيم الجوزية: "لأن المتخاطبين وإن اختلف أسماؤهم الظاهرة فكل

واحد منهم متكلم ومقصود في الكلام. فكل منهما هو طرف وقطب في عملية التخاطب»[1]، فالحد الأدنى للتواصل يتطلب وجود شخصين على الأقل، بحيث «يتبادل فيه المرسل والمستقبل دورهما تعاقبيا في سيرورة سؤال جواب»[2]، فعندما «يُكلّم الواحد الآخر ينصت في صمت والعكس صحيح. أي أنّ المتحاورين يلعبان بالتناوب دور المرسل والمستقبل [ف] الاستعمالات الحوارية تريد ... في الوقت الذي يتكلم فيه المرسل، يستجيب المستقبل بحركة إيمائية ... استجابةً، والتي في غيابها التام المطول ينتهي بكبح الخطاب الأول كليا»[3]. فالمتخاطبان يتبادلان الوظائف في هذه العملية التواصلية التي لا يمكن أن تتم إلا بوجود متخاطبين، ويمكن لنا أن نوضح هذا التصور بالرسم الآتي:



غير أنّ الحوار قد يكون «مجرد "مونولوج" (أي خطاب لا يوجهه المتكلم لغير نفسه)»[4]. ومع ذلك فهو حوار ثنائي لأنّه حوار«منعكس، حوار قائم بنفس الذات. فالمتكلم يجرد من نفسه ذاتا ثانية تكون هي الطرف الثاني في الحوار»[5]. ففي المونولوج يكون المتكلم

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 50.

2-أمولز- ك، زيلتمان- ك، أوريكيوني، في التداولية المعاصرة والتواصل، (2014)، تر. محمد نظيف، أفريقيا الشرق، د ط، ص. 12.

3- نفسه، ص. 61.

4- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، مطبعة الكرامة، د ط، ص. 21.

5- نفسه، ص. 21.

والمخاطَب ذاتا واحدة فالمرسل للخطاب هو المتلقي له، أما في الحوار العادي فيكون المتكلم كيانا مستقلا عن المخاطب.

2.1.2. المتكلم غير مُلْبِس على المخاطب

ومن جهود العلماء العرب المتعلقة بعملية التخاطب أنّهم وقفوا عند بعض المسائل الجوهرية المتعلقة بالمُخاطبة، وفي هذا الصدد يُشير الحاج صالح إلى أنّ العلماء العرب «بيّنوا اختلاف حكم المتكلم عن حكم المخاطب في الالتباس وعدمه ... [فـ] المتكلم غير مُلْبس على المخاطب لأن كلاما واحدا لا يكون من متكلمين بصوتٍ واحد وآلة واحدة. فأما المخاطب فإنه قد يقع فيه لبس لأنه قد يكون بحضرته اثنان وثلاثة وأكثر فربما اعتقد غير المقصود (بالخطاب) أن القصد منه بالخطاب. فلهذا كان له (لضمير المتكلم) لفظ واحد ذكرا كان أو أنثى بخلاف المخاطب فإن بينهما فرقا: ذلك قولك أنا للذكر والأنثى"»[1]. وعلى هذا الأساس فإنّ مصدر الخطاب يكون دائما معلوما، ولا يُتصور وجود متكلمين في نفس الوقت إلا حدث تشويش على المخاطَبين، في حين أنّ المُخاطَب قد يكون واحدا أو أكثر، وهنا يتوجب على المتكلم أن يكون خطابه دقيقا إذا كان موجها إلى مخاطَب معيّن، وأن يكون ذلك الخطاب مُرفقا بمجموعة من القرائن الدالة على المقصود.

3.1.2. ضرورة إشراك المتكلم والمخاطب في معرفة الوضع

هناك عوامل لنجاح وإجراء عملية التواصل «ومن أهمّ [تلك] العوامل ... نذكر مُشاركة المخاطب للمتكلم في معرفته لوضع اللغة الذي يجري به التخاطب وهو المواضعة اللغوية أي الكود الذي لولاه لتعذّر كل تخاطب»[2]. إذ لا بدّ «من التجانس التام في النسق التواصلي بين المرسل والمستقبل»[3]، فلنجاح عملية التواصل يُشترط أن يمتلك المتكلم والمخاطب

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 51.

2- نفسه، ص. 52.

3- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، (1434هـ-2013م)، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ط2، ص. 71.

«نظام متجانس من العلامات الدالة، يمتلكه المتكلم والمستمع على حد سواء»[1]، وعلى المتخاطبين الخضوع لذلك النظام إذا كانوا يريدون التواصل. وفي هذا الصدد يسوق عبد الرحمن الحاج صالح «كلام القاضي عبد الجبار: "... فلو لم يتواضعوا عليها (اللغة) لما صح في اللغات أدلة تُفهم بها الأغراض ويقع بها التخاطب". وقال عبد القاهر الجرجاني في ذلك: "لا تقول: خرج زيد لتُعلمه (أي المخاطب) معنى خرج في اللغة ومعنى زيد. كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف معانيها كما تعرف" وقال: "ذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم وليس مما يستنبط بالفكر"»[2].

هذا و«... لا بد أن تكون هذه المعرفة المشتركة سابقة على كل تخاطب لأنها شرط لحصوله ولا مناص منها»[3]، فقبل دخول المتكلم مع المخاطب في حوار فلا بد أن «يتضمن مخزونا[هما] ... أصنافا متعددة من المعارف»[4]، ومن تلك المعارف ذلك النظام المتجانس من العلامات الدالة، أي المعرفة بوضع اللغة، فإذا أراد المتخاطبون التواصل عليهما الخضوع لذلك النظام، ولا يحق لأطراف العملية التخاطبية التغيير فيه، فهو نظام مفروض عليهم، وكل تغيير فيه يُؤدي إلى فشل العملية التواصلية، إذ لا يمكن للمتكلم أن يتصرف في وضع اللغة. وفي هذا الصدد يوضح الحاج صالح قائلا: «هذه المعرفة [الوضع] ماهيتها الحفظ والتوقيف يقتضي أن لا يجوز لمستعمل وضع اللغة في خطابه أن يغيّر أي شيء يرجع إلى الوضع وإلا خالف كل المستعملين لهذه اللغة وخرج بذلك عن جماعة الناطقين بها»[5]، فاللسان أداة تواصل ينبغي على جميع الأفراد المنتمين لجماعة لسانية معينة الخضوع له إذا كانوا يريدون التواصل. وهو يُفرض على أطراف التواصل

1- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص. 70.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 52.

3- نفسه، ص. 52.

4- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص. 19.

5- عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص. 52.

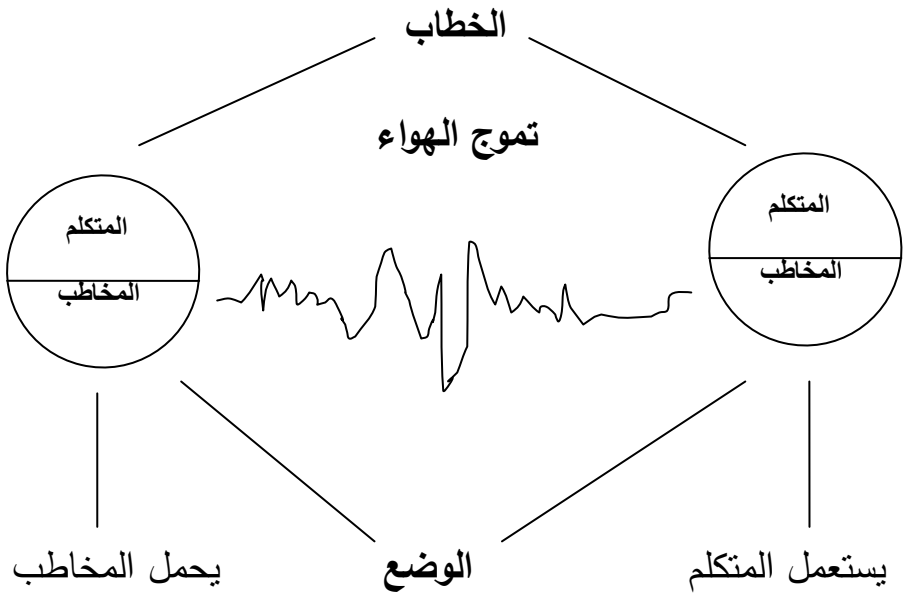
بطريقة سلبية، إذ لا دخل لهم في ابتكاره، ويقاوم كل التغيرات التي تحاول زعزعته عن طريق إفشال التواصل بسبب خرق اللسان.

ونُنبه في الأخير أنّ الحاج صالح تتبع ما قاله العلماء العرب مما هو متصل بدورة التخاطب، ولم يكن تعرضه لهذا الموضوع سطحيا. وهذا وبخلاف ما هو مُتداول في أغلب كتابات الباحثين العرب التي اقتصرت على الإشارة إلى أنّ المتكلم يمرر رسالة إلى المخاطب عبر ما يُسمى بالقناة. مع محاولة تقديم تصور عام حول مفهومي القناة والرسالة و(الخطاب) دون الاهتمام بالمتكلم أو المخاطب، ودون سرد لآراء العلماء العرب في ميدان المُخاطبة[1].

1- من خلال اطلاعنا تبين أنّ ظافر الشهري تناول هذه المسألة بشيء من التفصيل في كتابه استراتيجيات الخطاب، بحيث زواج بين آراء الباحثين العرب الأوائل وآراء المعاصرين حول تلك العناصر التي تتصل أساسا بدورة التخاطب.

2.2. تصور العلماء العرب لدورة التخاطب.

يقدم لنا عبد الرحمن الحاج صالح رسما تخطيطيا يوضح لنا تصور علمائنا الأوائل لدورة التخاطب.



القرائن المقامية والحالية([1])

والملاحظ من خلال هذا الرسم التوضيحي أنّ «عملية الخطاب أو الحديث لا تتم إلا بأركان أربعة هي: مصدر الحديث وهو المحدِّث (أو المتكلم) والمرسل إليه الحديث وهو المحدَّث والمحدَّث به وهو اللّفظ الذي اختاره المحدّث، وحال الحديث وهي الحالة التي يجري فيها الحديث وكل ما يقترن به من أسباب ومثيرات وغيرها ممّا يرتبط به محتوى الحديث من قريب»[2]. فلا خطاب إلا بوجود متحاورين "متكلم" و" مخاطب"، بحيث يوجه المخاطِب"

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 351.
2- نفسه، ص. 183.

رسالته إلى المخاطَب. وتقتضي عملية التخاطب أن يشترك المخاطَب مع المُخاطِب في نفس الوضع اللغوي. ووفقا لذلك الوضع يصوغ المتكلم خطابه، كما أنّ المُخاطب يفكك خطاب المُخاطِب بناءً على نفس الوضع اللغوي.

يوافق هذا التصور لدورة التخاطب عند العلماء العرب تصوُّرَ جاكبسون لها إذ يرى «أنّ هناك ستة عناصر ضرورية لإتمام عملية التواصل هي:

1- المرسل (Destinateur)

2- المرسل إليه/Destinataire)

3- الرسالة(Message) وهي تحتوي الإرسال.

4- السياق(Contexte)

5- السنن (Code) وهي القوانين والقواعد التي يشترك فيها طرفا الإرسال.

6- القناة أو الصلة (Contact)»[1].

بقي أن نُشير إلى أنّ الحاج صالح تتبع بشكل دقيق كل ما يتصل بتصور العلماء العرب لدوره التخاطب، محاولا إظهار خصوصية التمثل العربي لآليات التواصل، فَلَم يقُم بإسقاط تصور الغربيين لدورة التخاطب على تصور العلماء العرب الأوائل لها، فقراءة الحاج صالح لم تكن قراءة إسقاطية للمناهج والتصورات الغربية على التراث العربي، فلكل فكر خصائصه ومُنطلقاته.

1- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص. 70.

3.2. الموضوع الأساسي للتحليل اللغوي هو الخطاب كتبادل

يسعى المتكلم دائما لتمرير غرض تواصلي للمخاطَب، «ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عمّا في نفس المتكلم»[1]، لأنّ «للكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب بلفظ أو لحظ أو بخط»[2]. وفي هذا الصدد ينقل لنا الحاج صالح قول ابن القيم الجوزية: «"... لما كان المخاطب مشاركا للمتكلم في حال معنى الكلام إذ الكلام مبدأه المتكلم ومنتهاه عند المخاطب. ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظا مسموعا ولا احتاج إلى التعبير عنه. فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته لزم من ذلك أن الكلام الواحد لايكون أبدا إلا جزءا من تخاطب ويفسر أن النحوي مثل سيبويه لا يقع أبدا على الجملة المفيدة معزولة عما جرى قبلها من الكلام وما يجري في عملية التخاطب عامة"»[3]. فلا يكفي أن تكون الجملة مفيدة ودالة على معنى لتشكل موضوعا للتحليل اللغوي، فدعامة الإفادة ليست كافية، «فالتخاطب كتبادل هو الذي يكّون الموضوع الأساسي للتحليل اللغوي والاهتمام بصفة خاصة بجزء منه لا يعني أبدا التخلي عن النظر في المجموعة التي ينتمي إليها كخطاب متبادل. وكان يفسر سيبويه باستمرار كلام العرب مراعيا ذلك في كل تحليلاته إلا فيما يخص البنية في حد ذاتها»[4]. فما كان «ينظر فيه سيبويه هو كلام العرب بما يجعل كل كلام خطابا كاملا قرآنا كان أو شعرا أو مخاطبات شتى للعرب. ولا يكون النّص من ذلك عاريا مما يرافق بالضرورة كل خطاب»[5].

فالتخاطب كتبادل هو موضوع التحليل اللغوي العربي، وهذا هو ما لم يتفطن له الدارسون الغربيون المعاصرون، وبعض من الباحثين العرب، ومنهم مسعود صحراوي الذي

1- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، نتائج الفكر في النحو، (1412 هـ- 1992)، تح. الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، د ط ، ص. 170.

2- نفسه، ص. 170.

3 - عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 50.

4- نفسه، ص. 51.

5- نفسه، ص. 39.

أكدّ على «أنّ دراسة العلماء العرب "ولا سيما علماء المعاني والمناطقة والأصوليين) مقتصرة على التراكيب الدالة المفيدة، أي التي لها دلالات مباشرة "حرفية" أو غير مباشرة "ضمنية" تُفهم منها، أو "ملازمة لها" بتعبير السكاكي. والملاحظ أنّ العلماء العرب عامّة كثيرا ما كانوا يركّزون على دعامة "الإفادة" في دراستهم للجملة والنّص، إذ هي مناط التواصل بين مستعملي اللغة، فقد كانت مراعاتها من قبل علمائنا عنوانا على أي دراسة لغوية وظيفية جادة "»[1]، فموضوع التحليل اللغوي العربي ليس هو الجملة الدالة المفيدة، بل الجملة باعتبارها خطابا.

1- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 51.

في ختام هذا المبحث يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

. إنّ وضع اللغة أي ذلك النظام من العلامات الدالة هو أرضية الانطلاق في كل عملية تخاطب ولا وجود لها بدونه، لذا فمن الضروري اشتراك المتخاطبين في معرفتهما لوضع اللغة.

. للدلائل الخارجية دور مهم في فهم وتأويل الملفوظات، ولا يمكن للمخاطب أن يدرك مقصود المتكلم إلا باعتماده على تلك الدلائل، وهي دلائل ترد مندمجة مع الدليل اللفظي حين التلفظ به ولا تأتي منفردة بعده..

. تصور العلماء العرب لدورة التخاطب يتطابق في عمومه مع ما جاءت به النظريات الغربية وإن كان يتجاوزها في بعض الجوانب، بحيث تفطن العلماء العرب إلى كل ما يرتبط بتلك الدورة بداية بالعناصر المشاركة فيها ودورها وخصائصها، وصولا إلى كيفية صياغة المتكلم للخطاب وطريقة فهم وتأويل المخاطب للملفوظات، ولعل أبرز ما أشاروا إليه هو ارتكاز دورة التخاطب على طرفين ولا وجود لمخاطبة بدون متكلم ومخاطب، ويختلف حكم كل واحد منهما عن الآخر في الالتباس فمصدر الخطاب يكون دائما معلوما لأنّه لا وجود لمتكلمين في نفس الوقت وهذا بخلاف عدد المخاطبين الذين لا حصر لهم لذا فإنّ المُخاطَب المقصود بالخطاب قد يكون غير معلوم.

. إن موضوع التحليل اللغوي عند العلماء العرب الأوائل ليس محصورا في الجملة المفيدة كما ذهب بعض الباحثين العرب، فقد أوضح الحاج صالح أنّ علماءنا الأوائل درسوا وحللوا الخطاب بوصفه تبادلا.

3. نظرية الخبر والإنشاء (أفعال الكلام)

لقد عكف كثير من التداوليين العرب على دراسة نظرية الخبر والإنشاء في التراث العربي، وذلك من خلال تخصيص حيّز واسع لها ضمن بحوثهم، باعتبار أنّ هذه النظرية «عند العرب –من الجانب المعرفي العام– مكافئة لـ: مفهوم "الأفعال الكلامية" عند المعاصرين»[1]، ويعدّ عبد الرحمن الحاج صالح من بيّن الباحثين الذين أولوا عناية خاصة بهذا المبحث من خلال تتبعه لجهود علمائنا الأوائل في ميدان التخاطب.

اهتم العلماء العرب القدماء بالكلام فقسموه باعتبار معانيه، وميزوا في تقسيمهم ذلك بين كل صنف وآخر، ومن ذلك تمييزهم بين الخبر والإخبار، وكذا بين الطلب والإنشاء...إلخ.

1.3. أقسام الكلام عند العلماء العرب

تباينت تقسيمات العلماء العرب للكلام، بتباين المعايير المعتمد عليها، فقد عدّد مسعود صحراوي في كتابه "التداولية عند العلماء العرب" تلك المعايير والمقاييس المعتمد عليها، وهو ما بيّنه الحاج صالح إذ نبّه إلى أنّ ابن كيسان رأى أنّ «الكلام ينقسم إلى أربعة أقسام في المعاني هي: الخبر –والاستخبار الاستفهام– والنداء وهو الدعاء والطلب والأمر والنهي. والخبر وهو أوسع تصرفا»[2]، ويرى ابن السيد البطليوسي أنّ أقسام «الكلام أربعة: أمر واستخبار وخبر ورغبة»[3]. وهناك من رأى «أنّ الكلام كله قسمان خبر وغير خبر وهذا صحيح ولكن يحتاج كل واحد من هذين القسمين إلى تقسيم آخر ... وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنها ستة وهي عنده الخبر والاستخبار والأمر والنهي والنداء والتمني»[4]،

1– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 49.

2–عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 165.

3– نفسه، ص. 165.

4– نفسه، ص. 165.

فالملاحظ من خلال هذه التقسيمات أنّه لا يوجد اتفاق حول أقسام الكلام، كما أنّ معاني الكلام التي ذكرت كمقابل للخبر يمكن أن تُدرج تحت صنف واحد وهو الطلب، إلاّ أنّ التقسيم الغالب والمشهور هو ما قال به القزويني: «ووجه الحصر أنّ الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنّه إما أن يكون له خارج يطابقه أو لا يطابقه، أو لا يكون له خارج، الأول: الخبر، والثاني: الإنشاء»[1]. فقولنا: الجو بارد، جملة خبرية يمكن لنا أن نحكم عليها بالصدق إن كانت نسبتها تُطابق العالم الخارجي، أما إذا كانت تلك النسبة غير مطابقة للعالم الخارجي نحكم عليها بالكذب، غير أنّ جملة من قبيل: "أغلق الباب"، هي جملة إنشائية لا يصح لنا أن نحكم عليها بالصدق أو الكذب، فالجمل الإنشائية ليس لها نسبة خارجية تُتيح لنا الحكم عليها بالصدق أو الكذب.

غير أنّ العلماء العرب لم يحتكموا عند تمييزهم بين الخبر والإنشاء إلى الواقع الخارجي فقط. فباعتمادهم على هذا المقياس كان تحديدهم «للخبر ملبس وغير دقيق، فتحديده بالصدق والكذب غير مستقيم؛ فالأخبار المستقبلة ليس لها واقع تطابقه أو لا تطابقه، سواء كانت مصدرة بالسين أو سوف ولن، أو غير مصدرة. كالأخبار التي تحمل حكما شرعيا مثل: يعيد صلاته. في جواب من سأل عمن صلى بغير وضوء. ومثل: يصوم شهرين متتابعين، في جواب من أفطر عمدا»[2]. لذلك اعتمدوا في مراحل تالية على مقاييس عدة، منها قصد المتكلم.

2.3. أقسام الكلام عند سيبويه

إنّ كل قسم من أقسام معاني الكلام التي ذكرناها من أمر واستفهام ونهي يمكن أن تُدرج تحت صنف واحد يكون مقابلا للخبر، وقد لا حظ عبد الرحمن الحاج صالح أنّ «كل [تلك] المصطلحات [وردت] في كتاب سيبويه بل تتجاوز هذا العدد بكثير. فهو يكثر من

1- الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص. 24.

2- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 94 - 95.

ذكر الخبر كمعنى من معاني الكلام. ويهتم دائما بمقابلة الخبر بالاستفهام أو الأمر أو النهي وغير ذلك مما يدخل في غير الخبر»[1]. فالكلام عند سيبويه ينحصر في قسمين هما: الخبر، وغير الخبر ويدخل فيه الاستفهام، الأمر، والنهي ... وغير ذلك مما يدخل في صنف الإنشاء، غير أنّنا نجده يفصل بين الطلبي والإيقاعي كما سنرى.

وبحسب الحاج صالح، فإنّ لسيبويه نظرة خاصة في تقسيمه للكلام، فهو يقسّم «الكلام إلى واجب وغير واجب وكان هذا التقسيم معروفا عند الخليل»[2]. ويبيّن الحاج صالح المقصود بالتراكيب الواجبة وغير الواجبة عند سيبويه من خلال استقرائه لأمثلة الكتاب، حيث يقول: «فعلوا ذلك بالاستفهام لأنّه كالأمر في أنّه غير واجب وأنّه يريد من المُخاطب أمرا لم يستقر عند السائل، وكما أنّ الأمر والنهي غير واجبين، ولأنّ أول الكلام خبر وهو واجب، و:" لكن" إذ" إنّما يقع في الكلام الواجب وغير ذلك»[3]. فمن خلال هذه الأمثلة تتحدد التراكيب الواجبة والتراكيب غير الواجبة، فـ «الفعل الذي وقع وحصل يكون واجبا فالواجب إذن هو الذي يوصف بالوقوع والثبوت قبل الحديث عنه»[4]. أما الفعل إذا كان «غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت. أي لم يقع في وقت حصول الحديث ولم يثبت أيّ أمر يدل عليه الفعل في حين النطق به»[5]، فهو فعل غير واجب، ويدخل في هذا الاستفهام والأمر...الخ. وبذلك فالإنشاء هو الذي يوصف بغير الواجب، أما«الخبر هو وحده يوصف بالواجب بوقوع فعل وهو موضوع الخبر، وثبوته حاصل علمه في حال الحديث عنه. ومعنى ذلك أنّه ثابت عند المتكلّم غير مجهول الحصول وليس كذلك الأمر والنّهي والاستفهام والتمني وغير ذلك»[6]. فـ«للإنشاء نسبة خارجية هي غير موجودة قبل زمن التلفظ بالملفوظ

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 165.
2- نفسه، ص. 165.
3- نفسه، ص. 165 - 166.
4- نفسه، ص. 166.
5- نفسه، ص. 166.
6- نفسه، ص. 167.

الإنشائي ... [ف]المتكلم هو الذي يحدث نسبة هي صورة للكلام»[1]، ويمثل الحاج صالح لهذا التقسيم بالرسم الآتي:



([2])

ونصل في الأخير إلى القول إنّ الحاج صالح كان يهدف من خلال كتاباته إلى إحياء بعض المفاهيم الجوهرية التي جاء بها العلماء العرب الأوائل، ومن تلك المفاهيم التفريق بين الخبر وغير الخبر باعتماد معيار الواجب وغير الواجب، وهو معيار غاب في كتب المتأخرين سواء أكانوا نحاة أم بلاغيين.

3.3. تجاوز معاني الكلام للدلالة الوضعية

يُشير الحاج صالح إلى أنّ معاني الكلام من خبر واستفهام وأمر ونهي «... هي المعاني التي تخصّ هذه الصيغ في الوضع. فهي الأصل في ذلك. [وهذه المعاني الوضعية] ... يُصيبها تغيير في الاستعمال فيكون، مثلا، للخبر في الخطاب عدد كبير من المعاني غير معنى الخبر. وكذلك الاستفهام والأمر وغيرهم ... أما الخبر في أصل الوضع فهو عنده كما قال ابن فارس:" إعلام. تقول: أخبرته، أُخبره والخبر العلم»[3]. ثم يخرج إلى معان أخرى. فالكلام سواء أكان خبرا أم إنشاءً قد يتجاوز معناه الوضعي إلى معنى آخر، فـ«المعاني التي يحملها لفظ "الخبر" كثيرة: فمنها "التعجب" نحو: "ما أحسن زيدا". والتمني نحو: "وِدِدتُكَ عندنا". والإنكار: "ما له عليَّ حق". والنفي: "لا بَأسَ عليك". والأمر نحو قوله

1- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص69 - 70.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 167.

3- نفسه، ص. 167.

جلّ ثناؤه: «والمطلَّقات يتربَّصنَ» [سورة البقرة: الآية 228] ... والتعظيم نحو "سبحان الله". والدعاء نحو: "عفا اللّه عنك". والوعد نحو قوله جلّ وعزّ: «سنريهم آياتنا في الآفاق»[سورة السجدة: الآية 53]»[1]. ففي كل هذه الأمثلة انتقل الخبر من معناه الأصلي أو الوضعي إلى معنى آخر يحدده السياق الذي ورد فيه. فكل معنى من معاني الكلام يكون له معنى آخر، فقد يحمل الأمر مثلا معنى الـ «خبر، كقوله جلّ ثناؤه: «فليضحكوا قليلا،وليبكوا كثيرا» [سورة التوبة: الآية 83]»[2]، وقد «ذكر السكاكي أنّ الطلب بأنواعه يخرج عن المعنى الأصلي إلى المعنى المقامي حين يمتنع بقرائن الأحوال ومقامات الكلام إجراؤه على الأصل فيتولد عنه معنى آخر يخالف المعنى الأصلي»[3].

وبناء على ما سبق يكون «... العلم الّذي يتحصل عليه المخاطب يخص في الغالب لا ما يدل عليه معنى الحديث فقط بل ما زاد عليه من غرض المتكلم الخاص مما يدل عليه الكلام في "ظاهره" وليس هذا الظاهر المراد في كل خطاب إلاّ أنّه يعتبر الأصل في الدلالة»[4]. أي الدلالة الحرفية للملفوظ ليست هي المقصودة من المتكلم. بل يكون المقصود هو معنى آخر يُفهم من السياق، وهذا النوع من المعاني هو ما يصطلح عليه في الدراسات التداولية الغربية بـ "الأفعال الكلامية غير المباشرة"، فالعلماء العرب «وإن لم يعرفوا هذا المصطلح عرفوا ما يدخل فيه ويندرج تحته وأطلقوا عليه مصطلحات أخرى لعل أقربها إليه: مقتضى الظاهر وما خرج عن مقتضى الظاهر»[5]. فقد عكف النحاة والبلاغيون والأصوليون على دراسة تلك الأساليب التي تخرج عن معناها الأصلي ومن ذلك «مثلا قول قائل لصاحبه وهما واقفان أمام مخبزة مثلا: "هل معك نقود؟ مع أنّه استفهام لا يراد به معناه الأصلي أو

1- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرّازي اللغوي، الصاحبي في فقه اللغة العربية، (1414هـ - 1993م)، تح. عمر فاروق الطّبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، ص. 183 - 184.

2- نفسه، ص. 192.

3- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 114.

4- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 167.

5- محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص. 114.

ظاهر لفظه، بل يريد به المتكلم أمرين أن يعلمك أنّه ليس معه نقود، وأن يطلب منك إعطاءه نقودا يشتري بها خبزا»[1]. وقد يكون مراده غير ذلك من المعاني التي يُحددها السياق والظروف المحيطة بالعملية التواصلية.

ويرى محمود أحمد نحلة أنّ عبد القاهر الجرجاني «حدد (...) نظير ما أطلق عليه سيرل الأفعال الحرفية أو المباشرة بأنّها ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت: خرج زيد وبالانطلاق عن عمرو: فقلت عمرو منطلق، ثم قال مجردا هذا النوع من الكلام من المزية "وإذا كان بينًا في الشيء أنّه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه، وأنّه الصواب، إلى فكر وروية، فلا مزية، وإنّما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر»[2].

إذن فالكلام قد يتجاوز الدلالة الوضعية، ولا تدل صيغته على المعنى المراد من المتكلم، وهنا يُشير الحاج صالح إلى أنّ «هذا النوع من التبليغ مجاله واسع في الاستعمال لأنّه يخصّ المعاني المتفرعة من أصل»[3]. فأغلب التعابير المستخدمة في التواصل هي تعابير لا يراد منها الدلالة التي تُستفاد من ظاهر اللفظ، «ثمّ إنّ المعاني الفرعية وإن كانت غير موضوعة إلاّ أنّها إذا كثر فتصير في العرف من قائمة محدودة كأنّها موضوعة. يدخل في ذلك المجاز والكناية والتعريض وهي الطرق التي يرجع فيها لزوما إلى الدلالة العقلية مع ذلك فتبقى قائمة مفتوحة بسبب ما يبتدعه المتكلم من المجازات والاستعارات الجديدة وغير ذلك من الصور البيانية»[4]. فكثرة استعمال مجاز ما، يجعله مألوفا لدى الجماعة اللغوية، وتصير دلالته مباشرة تُفهم من ظاهر اللفظ وذلك لكثرة تردده على أسماعهم، فـ«أكثر اللغة

---

[1]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 112.

2- نفسه، ص. 111 - 112.

3- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 167.

4- نفسه، ص. 167 - 168.

مع تأمله مجاز لا حقيقة. وذلك عامّة الأفعال؛ نحو قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بشر، وجاء الصيف وانهزم الشتاء»[1]. ومن ذلك أيضا قولك: «قطع الأمير اللّصَّ ويكون القطع له بأمره لا بيده»[2].

فالحاج صالح إذن بيّن أنّ المعاني الوضعية للكلام قد تتحول إلى معان أخرى يحددها السياق، فمثلا قد يخرج الاستفهام إلى معنى التوبيخ وغير ذلك. وكذلك هو حال الخبر الذي يخرج إلى معانٍ أخرى. ويترتب على ذلك أنّ الدلالة الحرفية ليست دائما هي مُراد المتكلم، وإن كانت هي العماد في تحديد الدلالة المقصودة. كما نبّه إلى أنّ الكلام نادرا ما يتقيد بدلالته الوضعية (الحرفية) مؤكدا بذلك ما قاله البلاغيون العرب بخصوص تجاوز اللّفظ لدلالته الوضعية.

4.3. أفعال المتكلم عند العلماء العرب

يلاحظ المتتبع لكتابات الحاج صالح أنّه يركز على القضايا التي تُبيّن عمق التفكير العربي، ومن ذلك إشارته إلى أنّ العلماء العرب تفطّنوا إلى أنّ المتكلم يستعمل كلامه «لا لمجرّد الإخبار بل لحمله المخاطب على فعل من الأفعال أو إثارة حال من الأحوال فيه»[3]، كما تنبهوا إلى أنّ «كل خطاب هو فعل للمتكلم حتى الإخبار ومع ذلك فقد أقاموا فرقا في هذا الإطار بين الخبر (constative) وبين الطلب (الذي سمي فيما بعد إنشاء ولهذا ميّزوا بين فعل الإخبار والخبر المقابل للطلب»[4]. فالمتكلم هو الذي يُنشئ الكلام «ويُوجِده بعد أن لم يكن، فهو فعل من أفعاله ... وقام في قولك قام زيد، وليست هذه اللفظة بفعل زيد إنّما هي فعل المتكلم، وفعل زيد حركته وهذه عبارة عنها، وكذلك سائر هذه الأشياء إنّما هي

1- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج2، د ط، ص. 447.
2- نفسه، ج2، ص. 450.
3- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 260.
4- نفسه، ص. 174.

أفعال المتكلمين»[1]. ويتضح لنا من خلال ما سبق أنّ وظيفة الكلام تتجاوز التبليغ إلى التأثير في المُخاطَب. كما أنّ التّلفظ هو فعل من أفعال المتكلم، فهذا الأخير تصدرُ عنه عدّة أفعال (المشي، الضحك...) ويُعد التّلفظ أحدها. فعند قولك: خرج عبد الله، فمما لاشك فيه أنّ عبد الله ليس هو من نطق بتلك العبارة، وإنّما الناطق والمتلفظ بها هو المتكلم، فهي فعل من أفعاله.

1.4.3. كل كلام هو إخبار

يواصل الحاج صالح عرضه لتلك القضايا التي تؤكد عبقرية العلماء العرب الأوائل في التحليل، ومن ذلك تفطنهم إلى أنّ الكلام في مجمله إخبار، فـ«كل قسم من معاني الكلام يناسبه فعل من أفعال المتكلم ... من إخبار وأمر واستفهام ... وكل واحد من هذه الأفعال هو إعلام في جوهره خبرا كان في اللّفظ أو غير خبر ويرافق الإعلام غرض أساسي في كل خطاب»[2]، فكل كلام مهما كان يتضمن معنى الإخبار سواء أكان خبريا أم إنشائيا، ويهدف المتكلم من خلال هذا الإخبار إلى تحقيق غرض ما. «وقد يكون مجردا من كل غرض خطابي آخر كالإجابة على سؤال موضوعي مثل: لا أعلم أين هو زيد. أرأيته؟ والعلم الحاصل بذلك، مهما كان الغرض، وهو ما سمّاه من جاء بعد سيبويه بفائدة»[3].

وقد صرّح النحاة الأوائل أنّ «كل كلام هو إخبار مهما كان المعنى المقصود منه. فالجملة المفيدة هي التي يستفيد منها المخاطب شيئا. وهذا لا يمنع أن يكون لها معنى آخر. أما الإنشائية مثل الإيقاعية فهي في الوقت نفسه إخبار بما حصل من إرادة المتكلم وتحقيق هذا بالكلام»[4]. فالكلام في عمومه باعتبار أنه يحمل مضمونا مفيدا لا باعتبار القصد منه

1- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، (1399هـ- 1979م)، تح. مازن مبارك، دار النفائس، ط 3، ص. 43.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 173.

3- نفسه، ص. 173.

4- نفسه، ص. 178.

هو إخبار، فجملة من قبيل: أغلق الباب هي إنشاء باعتبار القصد منها فالمتكلم يسعى لتحقيق وإنشاء فعل في الواقع، وفي الوقت نفسه هي إخبار باعتبار مضمونها الذي استفاده المخاطب، وكذلك هو الحال مع الجمل الخبرية التي يحكم على خبريتها بناء على وجود نسبة خارجية لها، وتلك الجمل هي في الوقت نفسه إخبار المُخاطب بمراد المتكلم.

2.4.3. الفرق بين الإنشاء والخبر وبين الإنشاء (الإيقاع) والطلب

وقف الحاج صالح عند قضية أخرى تُؤكد القيمة العلمية للتراث العربي، فالمطلع على ما جاء به العلماء العرب يجد أنّهم «أثبتوا فرقا آخر بين ما هو واقع مما يدل عليه الكلام وبين ما هو واقع بسبب كلام المتكلم في وقت النطق به بالذات مثل الكثير من العبارات التي يحدث بها حدث مثل:"شكرا ومرحبا ولبّيك" وغير ذلك»[1]، فمضمون الكلام إما أن يكون نقلا للواقع الخارجي، كقولك: البحر هادئ"، أو "الجو جميل"، فليس للمتكلم في مثل هذه الملفوظات سوى وصف الواقع كما هو، في حين تُوجد الكثير من العبارات التي يكون المتكلم قد أحدث شيئا في الواقع من خلال تلفظه بها، فمثلا ومن خلال تلفظك بهذه العبارة: بِعْتُك هذه الأرض «... أنت توقع بالقول فعلا»[2]، وهذا ما يظهر لنا جليا في «أفعال البيع والشراء، والهبة والوصية، والوقف، والإجازة، والإبراء من الدين والتنازل عن الحق، والزواج، والطلاق، والإقرار والدعوى والإنكار والقذف، والوكالة...الخ، وهذه كلها يقع الفعل بمجرد النطق بلفظها كما نص على ذلك الفقهاء، بل إن منها ما يقع وإن كان المتكلم هازلا، فقد جاء في حديث أبي هريرة المشهور عن النبي –صلى الله عليه وسلم– "ثلاث جدّهن جد، وهزلهن جدّ: النكاح، والطلاق، والرجعة»[3]. وبهذا فالمتكلم ومن خلال نُطقه بجملة ما، يكون

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 174.

[2]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص . 98.

[3]– نفسه، ص. 98.

إما ناقلا للواقع الخارجي وواصفا له وهو ما يُسمى بالخبر، وإما مُنجزا لفعل في الواقع ويسمى ذلك بالإنشاء (الإيقاع).

ولقد وُجد في الدراسات الغربية من تفطن لهذه الظاهرة، فقد ميّز أوستين (Austin) «بين نوعين من الأفعال: أفعال إخبارية أو تقريرية Constatif constative وهي الأفعال التي تخبر أو تصف الواقع الخارجي ويحكم عليها بالصدق أو الكذب، وأفعال أدائية أو إنشائية Performatif/performative وليس لهذه الأفعال خصيصة الحكم عليها بالصدق أو الكذب فهي تستخدم لإنجاز فعل»[1]، فالمتكلم «قد يقول قولا يكون كالفعل مثل: أُعلن وأَعدك، وقد سبقه العلماء العرب بتقسيم أدق للكلام الإنشائي إلى طلبي وإيقاعي فالإيقاعي مثل: بعت/... وهو ما يتّم بمجرد التصريح به بالقول»[2]. في حين أنّ الطلبي يكون واقعا عند التلفظ به، بل إنّ المتكلم يطلب حصوله، ويظهر ذلك في الاستفهام والأمر وغير ذلك، فإذا قال المتكلم: أغلق الباب، فالفعل هنا غير واقع، والذي حصل هو طلب غلق الباب.

ويشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ بعض النحاة لم يدركوا «أنّ أهم شيء في الإيقاعي، والإنشائي عامة، هو أن يتعلق حدوث الشيء بالكلام في وقت النطق به. أما فعل الأمر أو فعل النهي فإن المطلوب منهما غير ثابت في زمان النطق بهما ككل طلب. وهذا مقياس يتحدّد به الواجب وغير الواجب من الكلام»[3]. فقد بيّن الرضى الاستربادي «أنّ الجملة غير الخبرية، أي التي تكون إنشائية نحو:" بعت، وطلقتُ، وأنت حر"، وإما طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني، وعلى هذا تكون قسمته ثلاثية. والإنشائيات عنده هي مما ينتمي إلى مجموعة الإيقاعيات عند سيرل، والطلبيات عنده هي مما ينتمي إلى مجموعة

[1]– العيد جلولي، نظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سيرل، مجلة الأثر، أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب، ع12، ص. 54.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 350.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 176.

الأمريات، والصنف الثالث عنده، أي ما عدا الطلب والإنشاء، هو الخبر»[1]. فالجملة غير الخبرية إما أن تكون إيقاعية ويتم وقوع فعلها بمجرد التصريح به مثل: "بعتك"، أو تكون طلبية وهي الجملة التي قد يقع فعلها بعد زمن مثل: أُخرج".

إنّ ما قاله الغربيون بخصوص الفرق بين الأفعال الإخبارية أو التقريرية وبين الأفعال الأدائية أو الإنشائية يكاد يتطابق مع ما قاله البلاغيون العرب في تفريقهم بين الخبر والإنشاء، وقد صرح بذلك الحاج صالح قائلا[2]: «ولبعض الفلاسفة أيضا (وهو أوستين البريطاني J.L.Austin) التفات حسن إلى أحكام الكلام، وقسّمه إلى ما يُسميه العرب: خبر وإنشاء (Locutionary/ illocutionary) وكان قبل ذلك قسّم الكلام إلى (constative و performative) ... وقد سبقه العلماء العرب بتقسيم أدق للكلام الإنشائي إلى طلبي وإيقاعي»[3]. ومثل هذه الإشارات إلى التقارب المفهومي بين التراث العربي والدرس التداولي هي قليلة في كتابات الحاج صالح.

3.4.3. الفرق بين الخبر وفعل الإخبار

تتبع الحاج صالح ما قاله العلماء العرب الأوائل ضمن مبحثي الخبر والإنشاء، هادفا إلى رصد القضايا التي تؤكد استحالة تجاوز تراثنا العربي وتدعو إلى الاتصال به، ومن تلك القضايا تفريق العلماء العرب الأوائل بين الخبر والإخبار، إذ أشاروا إلى أنّ «فعل الإخبار ليس هو الخبر أي الحدث الذي يخبر عنه والواجب هو بالنسبة إلى ثبوت الحدث المخبر عنه لا الإخبار عنه! وهذا الالتباس أداهم إلى التسوية بين الخبر والإنشاء»[4]، فالخبر هو مضمون الجملة المتلفظ بها، في حين أنّ فعل الإخبار هو نطق المتكلم بالجملة الخبرية.

---

[1]– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 63.

[2]– ولقد وافقه في هذا الطرح بعض الباحثين العرب المعاصرين كمسعود صحراوي في كتابه: التداولية عند العلماء العرب.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 350.

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 176.

وبذلك لا يمكن أن نجعل من الجملة الخبرية واجبة، باعتبار أنّ فعل الإخبار وقع وحصل. فالحكم بالواجب يكون بالنظر إلى مضمون. فتكون الجملة واجبة إذا كان مضمونها واقعا عند التلفظ بها، ولا يصح الاحتكام إلى فعل المتكلم للحكم على الجملة بالوجوب من عدمه، فإذا كان ذلك تساوى الخبر والإنشاء باعتبار أنّ كل كلام هو فعل للمتكلم.

في ختام هذا المبحث يمكن أن نخلص إلى أنّ الحاج صالح قد بيّن أنّ:

. تقسيمات العلماء العرب للكلام قد تباينت، وذلك لتعدد المعايير المعتمد عليها في ذلك التقسيم، وقد ركزّ الحاج صالح على ما قاله سيبويه، والذي قسم الكلام إلى الخبر وغير الخبر أي الإنشاء ويدخل فيه كل ما هو مقابل للخبر من استفهام وأمر ونهي ...، وله تقسيم آخر للكلام إذ قسمه إلى واجب وغير واجب ، فالواجب هو الفعل الذي يكون موجودا قبل زمن النطق "الخبر" كقولنا: توقف المطر، فالنسبة الخارجية لهذه الجملة كانت موجودة قبل زمن التلفظ. أما غير الواجب هو الفعل الذي لا يكون موجودا قبل زمن النطق"الإنشاء"، كقولنا: أبيعك هذه الأرض. فهذه الجملة لم تكن لها نسبة خارجية قبل زمن النطق. وبهذا يكون الحاج صالح قد اعتمد أساسا على ما ورد في كتب النحاة الأوائل –خصوصا سيبويه– متغاضيا عمّا قال به المتأخرون منهم.

. إنّ معاني الكلام الوضعية يصيبها تغير في الاستعمال فتخرج إلى معنى آخر يحدده السياق، فالإنشاء قد ينتقل من معناه الوضعي –الاستفهام مثلا– إلى التوبيخ أو السخرية.

. الكلام في عمومه هو إخبار فأي جملة مفيدة سواء أكانت خبرية أم إنشائية يستفيد المخاطب مضمونها. كما أنّ كل خطاب هو فعل للمتكلم؛ لأنّ هذا الأخير هو الذي يُحدث الكلام بفعل التلفظ.

. انتبه العلماء العرب إلى أنّ كلام المتكلم إمّا أن يكون وصفا للواقع، وإما أن يكون إنجازا لشيء في الواقع، ويذكرنا هذا بما جاء به أوستين الذي قسم الأفعال إلى أفعال إخبارية تقريرية وهي التي تكون نقلا للواقع، وأفعال أدائية يُنجز بها المتكلم شيئا في الواقع. ومثل هذه المقولات العربية التي ذكرناها لها ما يُقابلها في الدرس التداولي.

. لقد فرق العلماء العرب بين الطلبي والإيقاعي استنادا لمقياس الواجب وغير الواجب، فالجمل التي يتحقق فعلها أثناء زمن النطق هي جمل إيقاعية كقولنا: أنت حر، أما الجمل

التي قد تقع ويتحقق فعلها بعد زمن النطق فهي جمل طلبية، كقولنا: أُكتب الدرس. كما فرقوا بين الخبر وفعل الإخبار، فالخبر هو مضمون الجملة أما فعل الإخبار فهو فعل النطق والتلفظ بالجملة. وهنا يتجلى إبراز الحاج صالح لبعض تصورات العلماء العرب الأوائل التي غابت في أكثر كتب المحدثين.

. تتبع الحاج صالح من خلال تناوله للتراث القضايا التي تُثبت قيمة ما جاء به العلماء العرب الأوائل كتفريقهم بين الطلبي والإيقاعي وغير ذلك من المسائل الجوهرية، وهدفه من ذلك هو بيان ضرورة الاتصال بالتراث العربي والعودة إليه.

4. الدلائل المبهمة (الإشاريات)

يجتمع الدال والمدلول ليكونا دليلا لغويا يكون من بين الأدلة اللغوية الأخرى التي يستعملها الإنسان للتواصل والتفاهم مع غيره. ولا يقع ذلك التفاهم إلاّ إذا تمكن المُخاطَب من تحديد مرجع الدال، فكل دال يحيل بدوره على مرجع ثابت ومعلوم، إلاّ أنّ هناك بعض الدوال لا تُحيل إلى مرجع محدد، بحيث تتميز تلك الدوال بإبهامها الشديد، وتسمى تلك الدوال أو العناصر اللغوية بالدلائل المبهمة، وقد خصص العلماء العرب مباحث للحديث عن ذلك النوع من الوحدات اللغوية.

والإبهام هو سمة جوهرية ملازمة لأوضاع اللغة، فكل ما هو موجود في الوضع هو مبهم بالضرورة، غير أنّ درجة الإبهام تختلف من وضع لغوي لآخر.

1.4. تصنيف العلماء العرب لأوضاع اللغة

لقد حظيت المبهمات أو الأسماء المبهمة في الدراسات العربية بدراسة مفصلة، إذ نجد النحاة الأولين قد صنّفوا جميع الأوضاع اللغوية بحسب نوعية إبهامها. ثم إنّ الأسماء من حيث الإبهام التنكيري ثلاثة أنواع:

أ- النوع الأول «... هو مبهم في الجنس وهو ما يسميه سيبويه الاسم العام ... وستصير تسميته بعده اسم الجنس وهي تسمية للفئة من الأفراد التي تشترك في صفات تختص بها ... [و] إبهامه ليس مطلقا بل ينحصر في داخل جنس أي بالنسبة لأفراده. ويزول إبهامه بدخول أداة التعريف عليه أو بإضافته إلى معرفة»[1]، ومثال ذلك قولنا: «هذا أخوك، ومررتُ بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة بالكاف التي أضيف إليها، لأنّ الكاف يُراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته. وأماّ الألف واللام فنحو الرّجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك. وإنّما صار معرفة لأنّك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمتّه،

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 81.

لأنّك إذا قلت مررتُ برجل، فإنّك إنّما زعمت أنّك إنّما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تُريد رجلا بعينه يعرفه المُخاطب»[1]. فاسم الجنس هو الاسم الذي لا يختص بمُعينٍ من أفراد جنسه، مثل رجل، امرأة، شجرة، فكلمة رجل لا تُخصص رجلا معينا، وإنّما يُقصد بها رجل من أفراد جنسه، أما إذا عُرفت الكلمة السابقة بالألف واللام "الرجل" زال إبهامها وصارت دالة على رجلٍ محدد.

ب- النوع الثاني و«... هو مبهم في الوضع فقط وهو غير مبهم أبدا في الاستعمال ولا يزول الإبهام عنه إلا بقرينة. وهو ما ... [يسمى] بالدلائل المبهمة وهي في الوضع مبهمة في حدّ ذاتها إذ لا جنس تنتمي إليه وكل واحد منها يقوم مقام الاسم كالضمير واسم الإشارة والظروف المبهمة»[2]. فاسم الإشارة "هذا" في أصل وضعه مبهم غير مختص بالدلالة على معين، عند دخوله عالم الاستعمال يرتفع إبهامه بمجموعة من القرائن. ففي قولنا: "هذا الرجل"، نجد أنّ مشاهدة الحال جعلت اسم الإشارة "هذا" دالا على شخص معين.

ج- النوع الثالث و«... هو مبهم إبهاما مطلقا أي بدون الانتماء إلى جنس ويزول إبهامه مثل اسم الجنس عند الإضافة إلى معرفة ... [وهذا النوع هو ما يسمى بـ] الأسماء المبهمة فنحو: "مثل وغير وكل وبعض" ومثل ذلك الأسماء المختصة نحو: حمار وجدار ومال" ... فهذه العناصر لها إبهام من نوع حروف المعاني وهو إبهام مطلق»[3]. فالأسماء المبهمة يكون إبهامها إبهاما مطلقا، وهذا بخلاف اسم الجنس الذي يكون مبهما بالنسبة لأفراده. ويرتفع إبهام الأسماء المبهمة بإضافتها إلى معرفة، مثل: كل النّاس، بعض الطلاب...الخ.

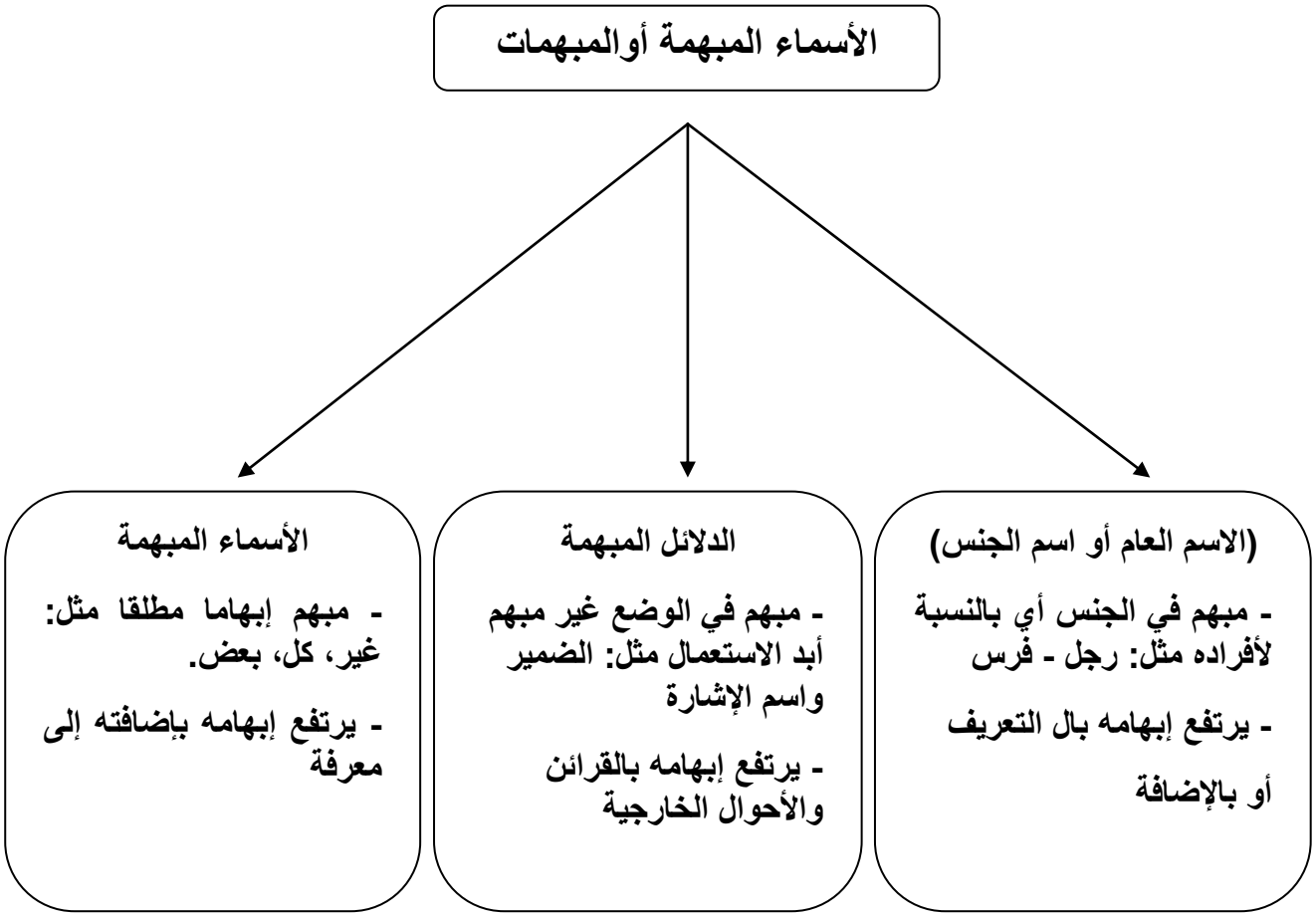
---

[1]- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، ج2، ص. 05.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص81 - 82.

[3]- نفسه، ص. 82.

ولتوضيح تصنيف العلماء العرب للأسماء المبهمة نعتمد الرسم الآتي:



وبهذا فالعلماء العرب صنفوا الأسماء المبهمة إلى ثلاثة أصناف والذي يهمنا في هذه الدراسة في الصنف الثاني من تلك المبهمات، فالملاحظ أنّ «النّحاة العرب ... قسّموا العناصر اللّغوية إلى ماهو لازم لمعناه (أي اسم الجنس والعلم) وماهو متغيّر بتغيّر الخطاب وسموها بالأسماء المبهمة»[1]، فهذه الأسماء لها معنى متغير بتغير الخطاب الذي وردت فيه إذ ليس لها دلالة معيّنة في وضع اللّغة، كما أنّها تحتاج إلى قرائن خارجة عن الخطاب الذي وردت فيه لرفع إبهامها؛ «أي أنّ أوضاع اللغة المبنية على الإبهام وعدم التعيين، إنّما يتم ضبط مدلولاتها اللغوية على وجه التعيين في الاستعمال. والذي يضبط مدلولات الأوضاع اللغوية على وجه التعيين في الاستعمال هو القرائن التي تكون مع الكلام، إذ لا يخلو الكلام

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 350.

في واقع الاستعمال من قرائن، وهي تلك التي يعنى علم التخاطب بدراستها»[1]. ولقد تنبه العلماء الغربيون لهذه الظاهرة التي حظيت باهتمام خاص من قبلهم حتى أضحت أحد أهم الموضوعات التي يدرسها البحث التداولي المعاصر، كما سنرى ذلك في الفصل الرابع من هذا البحث.

أما في الدراسات العربية فنجد أنّ العلماء العرب يُدرجون تحت صنف الدلائل المبهمة مجموعة من العناصر اللغوية، وهي الضمائر، اسم الإشارة، والظروف المبهمة، وهذه الوحدات اللغوية، هي مبهمة فقط في الوضع، أما في الاستعمال فيرتفع إبهامها بقرينة، وفيما يلي تفصيل ذلك.

1.1.4. الضمائر

تعّد الضمائر من بين الوحدات اللغوية التي تتميز بإبهامها الشديد ولا يتحدد معناها إلا داخل الخطاب، وهذه الضمائر هي: «هو، وإياه، وأنت، وأنا، ونحن، وأنتم، وأنتنَّ، وهنَّ، وهم، وهي، والتّاء التي في فَعَلْتُ وفَعَلْتِ، وما زيدَ على التاء نحو قولك: فَعَلْتُماَ، وفعلتم وفعَلْتُنَّ، والواو في فَعَلوا، والنون التي في فعلْنا في الاثنين والجميع، والنون في فعلْنَ، والإضمار الذي ليس له علامة ظاهرة نحو: قد فعل ذلك، والألف التي في فعلاَ، والكاف والهاء في رأيتُكَ ورأيته، وما زيد عليهما نحو: رأيتُكمَا ورأيتكُم، ورأيتُهما ورأيتهم، ورأيْتُكُنَّ ورأيتُهنَّ، والياء في رأيتُني، والألف والنون اللّتان في رأيْتَنَا وغُلامُنا، والكاف والهاء اللّتان في بِكَ وبهِ وبهَا، وما زيد عليهنَّ نحو قولك: بكُما وبِكُم وبِكُنَّ وبِهِما وبِهم وبهنَّ ، والياء في

[1]– محمد بن حجر، مصطلح الكلام عند الحاج صالح من منظور نظريته الخليلية، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع25، السنة الرابعة عشرة، رمضان، 1438هـ، جوان، 2017م، ص. 58.

غلامي وبي»[1]. فكل هذه الضمائر هي مبهمة في أصل وضعها لذا «لا بد من مُفسِّر يُبيّن ما يراد بها[ا]، فإن كانا[ت] لمتكلّم أو لمخاطب؛ فمفسّرها[ا] حُضورُ من هو لها[ا]»[2].

كما أنّ الإضمار يعد ضربا من الاقتصاد اللغوي. وفي هذا ينقل لنا عبد الرحمن الحاج صالح قول ابن جني: «"إن الأسماء المضمرة إنّما رُغب فيها وفُزع إليها طلبا للخفة بها بعد زوال الشك بمكانها. وذلك أنّك لو قلت :"زيدٌ ضربت زيدا" فجئت بعائد مظهرا مثله لكان في ذلك إلباس واستثقال ... فإذا قلت: "زيدٌ ضربته" عُلم بالمضمر أن الضرب إنّما وقع بزيد المذكور لا محالة ... وإنّما كان كذلك لأنّ المظهر يُرتجل في أكثر اللغة»[3]. ولذلك «كانت الأسماء المبهمة (Deixis أو Indexical) في كل لغة من أشد الألفاظ اشتراكا إذ تدل في الوضع على أي مكان وأي زمان وأي شخص (مثل أين وحيث وهنا وأيان وأيّ ومَنْ والذي وغير ذلك) وهي من أهم الأسباب التي مُنحت به اللغات من القدرة على التعبير الاقتصادي والشامل»[4]. فالمتكلم يميل إلى الاقتصاد في كلامه، فنجده لا يُعيد ذكر الاسم بعد التلفظ به، كما أنّه لا يُسمي في كثير من الأحوال كل الموجودات حوله بأسمائها، إنّما يستخدم ضمائر مكونة من حروف معدودة للتعبير عنها، فهذا اقتصاد واختزال على مستوى الحروف، وهناك اقتصاد آخر يظهر في إمكانية استخدام الضمير الواحد للتعبير عمّا لا حصر له من الموجودات. ولكن حدود هذا الاقتصاد تقف عند أمن اللَّبس، فأحيانا يلزم التصريح بالمسمى بدل إضماره.

---

[1]– سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، ج2، ص. 06.

[2]– جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، (1422هـ –2001م)، تح. محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1، ص. 76.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 88.

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص. 56.

2.1.4. اسم الإشارة

يدخل في صنف الدلائل المبهمة أيضا اسم الإشارة، ويشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّه «على الرغم من تخصيص سيبويه اسم الإشارة "بالمبهم" فإنّه يصف بالمبهم غير اسم الإشارة وذلك مثل الظروف المبهمة ويصف الأسماء التي يسميها مختصة "بغير المبهمة" ويصف الاسم الموصول بالمبهم. و... يقابل الإبهام بالاختصاص. وعلى هذا فتسميته لاسم الإشارة بالمبهم ليست مقصورة عليه»[1]. بل تتجاوزه إلى غيره من الدلائل المبهمة كالظروف والضمائر.

ويوضح سيبويه أنّ هذه «الأسماء المبهمة ... نحو هذا وهذه وهذان وهؤلاء وذلك وتلك ... وإنما صارت معرفة لأنّها صارت أسماء إشارة إلى شيء دون سائر أمته»[2]. أي أنّها تصبح في الاستعمال خاصة بالدلالة على شيء معيّن، «فإذا قلت جاءني هذا الرجل لم يكن على معهود (مثل ما فيه الألف واللام) ولكن معناه الذي ترى»[3]. فأسماء الإشارة هي في أصل وضعها مبهمة، أي غير مُختصة بالدلالة على شيء معين، غير أنّها تُصبح مَعرِفة باستعمال المُخاطب لها، كونها تصير حينئذ دالة على شيء معين يُحدده السياق التخاطبي. فقد تدل "هذا" على: رجل أو كرسي أو قلم...إلخ.

3.1.4. الظروف المبهمة

إنّ الظروف المبهمة –أو ما يسمى في الدراسات الغربية بالإشاريات المكانية– تدخل هي الأخرى في صنف الأسماء المبهمة، وهذا النوع من المبهمات هو الآخر يحتاج «إلى علامات لتعيين مسمّاها. فمن ذلك: اليومَ وغدًا وأمس وثمَّ وهنا وغيرها»[4]. ويعلل المبرد سبب

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 89.

[2]– نفسه، ص. 89.

[3]– نفسه، ص. 89.

[4]– نفسه، ص. 90.

بناء أمس بقوله:«"أمس" إنّما تبنى لأنّه لا يخص يوما بعينه وقد ضارع الحروف وذلك أنّك إذا قلت: "فعَلت هذا أمس يا فتى" فإنّما تعني اليوم الذي يلي يومك. فإذا انتقلت عن يومك، انتقل أمس عن ذلك اليوم»[1]. فأمس مثل باقي ظروف الزمان غير مختصة بالدلالة على يوم محدد، بل يحدد معناها قياسا لزمن التكلم.

هذا وينبه عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ «الزمان في التخاطب عند النحاة هو زمان المتكلم وهو الذي يسميه سيبويه بـ "حال الحديث" وكذلك هو المكان»[2]. فالزّمان اللغوي هو غير الزَّمان الكوني، وقد انتبه بنفنيست إلى ذلك «وقال إنّ الزّمان في الكلام غير الزمان الفيزيائي (توالي اللّيالي) ولا هو الزمان التاريخي بل هو زمان لغوي يرتبط بحدوث الكلام فهو وظيفة من وظائف الكلام كخطاب"»[3]. فعبارة مثل: "انتظرتك البارحة" نجد فيها أنّ الزمن اللغوي لكلمة "البارحة" هو اليوم الذي يسبق يوم المتكلم، في حين أنّ الزمان الفيزيائي لهذه الكلمة، هو اليوم الذي يسبق اليوم الذي نحن فيه. ويُحدد الزمان اللغوي لكلمة "البارحة" انطلاقا من مركز ومصدر الإشارة للملفوظ.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 90.

[2]– نفسه، ص. 90.

[3]– نفسه، ص. 227.

في ختام هذا المبحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

. تتبع الحاج ما قاله النحاة العرب الأوائل وأشار إلى أنّهم فرقوا بين صنفين من الوحدات اللغوية المبهمة في الوضع، صنف مرتبط بمعنى محدد ويدخل فيه اسم الجنس والعلم مثل: رجل، محمد...الخ، وصنف له معنى متغير بتغير الخطاب وهو ما سمي بالأسماء المبهمة مثل الظروف وأسماء الإشارة، فهذا الصنف غير مرتبط بدلالة معينة في وضع اللغة فإذا دخل الاستعمال أصبح دالا على معنى محدد.

. الدلائل المبهمة عند العلماء العرب هي الضمائر مثل: (أنا، أنت)، وأسماء الإشارة مثل:(هذا، هنا)، والظروف مثل: (أمام، البارحة)، وبهذا فإنّ الدلائل المبهمة تكاد أن تكون مطابقة لمبحث هام من مباحث التداولية وهو ما عُرف باسم الإشاريات التي تنقسم بدورها إلى: الإشاريات الشخصية، والإشاريات المكانية والإشاريات الزمانية.

. أشار الحاج صالح إلى أنّ الدلائل المبهمة هي ضرب من الاقتصاد اللغوي، فسر نجاح التخاطب هو وجود مثل هذه الوحدات اللغوية والتي بغيابها يحتاج المتكلم إلى كم هائل من الألفاظ للتعبير عن أغراضه، إذ مُحتم عليه أن يخصص لكل موجود ومشاهد اسما معينا، وهذا مستحيل.

. أشاد الحاج صالح بالعلماء العرب في المواطن التي تستوجب ذلك، دون مغالاة منه ولا مبالغة، ومن ذلك إشادته بانتباههم إلى أنّ الزمان الكوني هو غير الزمان اللغوي، فهذا الأخير مرتبط بالمتكلم وعلى أساسه يُحدد مرجع ظروف الزمان.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل دراسة أهم المفاهيم التداولية التي تعرّض إليها الحاج صالح في أبحاثه، وبخاصة كتاب: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ولقد خلصنا إلى النتائج التالية:

. تشكّل المفاهيم التخاطبية التي استنبطها الحاج صالح من قراءته لما جاء به العلماء العرب الأوائل جزءا هاما من النظرية الخليلية.

. سعى الحاج صالح من خلال تعرضه للظواهر التخاطبية في التراث العربي لتحديد مظاهر المعاصرة فيه، وإبراز قيمة ما تركه لنا علماؤنا الأوائل في ميدان التخاطب. وقد عرض لنا الكثير من المفاهيم التخاطبية التي تدل على عمق التحليل العربي في ميدان التخاطب.

. لم تكن إشادة عبد الرحمن الحاج صالح بجهود العلماء الأوائل وبما قدموه ناتجة عن تقديسه للتراث، بل هي إشادة جاءت بعد تعمقه في دراسة لتلك المفاهيم والتصورات التي وردت عند علمائنا الأوائل.

. إنّ الاطلاع العميق للحاج صالح على ما جاء به العلماء الأوائل أمثال الخليل، وسيبويه والأخفش الأوسط، وأبي علي الفارسي، وابن جني وغيرهم، مكنه من قراءة التراث قراءة متميزة، وتحديد مقومات النظرة العربية للخطاب.

. لم تكن قراءة عبد الرحمن الحاج صالح لما قدمه العلماء الأوائل أمثال سيبويه والخليل بن أحمد وابن جني في ميدان التخاطب قراءة إسقاطية للمناهج الغربية على التراث العربي، بل إنّه قرأ التراث كنتاج له خصوصياته وله سياقه التاريخي، ولم يفسره على ضوء التصورات التي جاء بها التداوليون الغربيون.

. يؤدي الاطلاع على ما جاء به العلماء العرب الأوائل من أفكار وتصورات ومقارنتها بما ورد عند التداوليين إلى القول بأنّ أغلب ما جاء به الغربيون ليس بجديد على تراثنا، فالأفعال الكلامية دُرست عند النحاة والبلاغيين والأصوليين ضمن مبحث نظرية الخبر والإنشاء، أما الإشاريات فهي مبحث مقابل لما عرف عند النحاة بالدلائل المبهمة، وكذلك هو الحال مع الاستلزام الحواري والافتراض المسبق.

الفصل الرابع

رؤية عبد الرحمن الحاج صالح للمفاهيم التداولية في الدرس الغربي

1. نظرية أفعال الكلام
2. متضمنات القول: Les implicites
3. الإشاريات في الدرس التداولي
4. النظرة الغربية للخطاب في مقابل النظرة العربية

يقوم البحث التداولي المعاصر في مجال اللغة على مباحث معيّنة، لعلّ أهمها: أفعال الكلام، الافتراض المسبق، والاستلزام الحواري، والإشاريات، وقد حظيت هذه المباحث باهتمام بالغ سواء من قبل الباحثين الغربيين الذين عكفوا على فهم وتطوير ما جاء به أوستين، أو من قبل الباحثين العرب الذين عملوا على حسن تلقي تلك المباحث. غير أنّ تعامل الباحثين العرب مع الوافد من تلك المقولات تباين من باحث إلى آخر. فمنهم من ركزّ جهده على نقل تلك المفاهيم إلى القارئ العربي عن طريق الترجمة، وذهب البعض الآخر إلى محاولة تأصيل تلك المفاهيم في التراث العربي وذلك للقرب المفهومي بينها وبين ما جاء به العلماء العرب الأوائل. في حين اتجه البعض الآخر إلى تمحيص الوافد من تلك المقولات ومن ثم وجهوا لها جملة من الانتقادات.

ويُعدّ عبد الرحمن الحاج صالح من بين الباحثين العرب الذين اهتموا بما جاء به البحث التداولي المعاصر. إذ خصص جزءا من كتاباته للحديث عما جاء به التداوليون الغربيون. لذا سنحاول من خلال الفصل تحديد نظرة وقراءة الحاج صالح للمفاهيم التي صاحبت الدرس التداولي، بحيث سنتحدّث أولا عن قراءة الحاج صالح "لنظرية أفعال الكلام" التي شكلت أساس ومنطلق البحث التداولي المعاصر، وسنقف عند ما قدمه من آراء وملاحظات تتعلق بتلك النظرية وبما قاله أوستين وأتباعه، كما سنتعرّض في هذا الفصل إلى ما قاله الحاج صالح بخصوص مبحثي الاستلزام الحواري والافتراض المسبق، وسنتطرق من خلال هذا الفصل أيضا إلى آراء الحاج صالح المتعلقة بمبحث الإشاريات وتحديد الغربيين لمفهومها، ومن ثم نختم الفصل بما وصل إليه الحاج صالح من خلال مقارنته للنظرة العربية للخطاب بالنظرة الغربية. وبما امتاز به العلماء الأوائل في ميدان التخاطب عن غيرهم من الباحثين الغربيين.

1. نظرية أفعال الكلام

تُعتبر نظرية أفعال الكلام أحد أهم الجوانب التي يقوم عليها البحث التداولي، وتُنسب هذه النظرية إلى أوستين إذ أسس لها من خلال محاضراته التي ألقاها في جامعة هارفرد، وقد جُمعت هذه المحاضرات في كتاب سُمي بـ " كيف تفعل الأشياء بالكلمات"، ثم جاء بعده جون سيرل، وقام بتطوير النظرية.

ولقد حظيت نظرية أفعال الكلام باهتمام بالغ من قبل الباحثين العرب، بحيث أفرد مسعود صحراوي كتابا كاملا –وسمه بالتداولية عند العلماء العرب– وتناول فيه الأفعال الكلامية، ولعبد الرحمن الحاج صالح هو الآخر التفاتة لتلك النظرية.

1.1. منطلق التحليل التداولي (الكلام فعل للمتكلم)

إنّ الدارس للفكر التداولي الغربي يلاحظ أن أوستين انطلق من فكرة أساسية وبنى عليها كل مباحثه، هي أنّ الخطاب هو فعل للمتكلم، وفي هذا الصدد يصرّحُ الحاج صالح قائلا: «إنّ الرؤية إلى الكلام كفعل للمتكلم ليس غير، قد جعلها فيلسوف اكسفورد جون أوستين هي الأساس لكل دراسة للخطاب والتخاطب. فالذي يجب أن يُركز عليه الباحث هو التمييز بين أنواع الأفعال الكلامية لأنّ فعل الكلام في اعتقاده هو الوحدة الحقيقية لظواهر الخطاب. وهو في هذا قريب مما كان يدعو فيدجنشتاين (wittgenstein) إلى دراسته»[1]، فنظرية أفعال الكلام تنظر «إلى اللغة على أنها أداء أعمال مختلفة في آن واحد، وما القول إلاّ واحد منها، فعندما يتحدث المتكلّم فإنّه في الواقع يخبر عن شيء، أو يُصرّح تصريحا ما، أو يأمر، أو ينهى ... [كما] تنظر ... إلى عمليّة التخاطب على أنّها مخاطبة مرتبطة بموقف تعبّر عنه، فالطلب يعبر عن رغبة في شيء ما ... ويُقاس نجاح التخاطب –وفقا

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 243.

لهذه النظرية- بمدى اكتشاف المتلقي للموقف المعبّر عنه من خلال فهم قصد المتكلّم»[1]، فكل الخطابات في رأي أوستين هي أفعال للمتكلم، «فهو الذي يؤكد ويستفهم وينفي ويشترط ويأمر وينهى الخ»[2]، فـ «التلفظ بالجملة (في المناسبات المخصوصة بطبيعة الأمور) ليس هو أني أصف حال قيامي بالفعل، بل إنّ النطق بالجملة هو إنجازها وإنشاؤها»[3]، فالمتكلم يكون قد أنجز فعلا في الواقع بمجرد التلفظ بفعل من أفعال الكلام، فبقول المتكلم: "بعتك" يكون قد أنجز فعلا بالكلام «وانطلاقا من هذا "الاكتشاف"، أكد سورل وثبت فكرة مفادها أنّ العنصر الأساسي في التواصل الإنساني ليس مقطعا داخليا في اللغة (مثل "الكلمة")، وإنما هو عمل القول أو إنشاء القول»[4].

ففكرة الخطاب بوصفه فعلا للمتكلم شكلت حجر الأساس في التحليل التداولي، وضمن هذا السياق يرى الحاج صالح بأنّ أوستين «ألحّ كثيرا ... وبشيء من المبالغة على دور الأفعال (Verbes) التي هي في جوهرها إنشائية وقد صنّف ... أفعال الكلام عليها. وهذا قد يُوهم أن الفعل أو الجملة الفعلية تكون هي وحدها إنشائية فتُقصى هكذا الجمل الاسمية وما هو إنشائي من الجمل الاسمية في العربية كثير مثل: رحمة الله عليه والحمد لله وحسبك وغير ذلك»[5]. فما يعيبه الحاج صالح على أوستين هو أنّه جعل الأفعال ركيزة أساسية في الكلام ومنطلقا في القول بإنشائية الجمل، وركز عنايته على تلك الأفعال ولم ينتبه إلى وجود بعض الجمل الاسمية التي هي إنشائية في أساسها. والحقيقة أنّ الإنشائية لا تتعلق بنوعية الجمل وإنّما بالمقصد المتضمَّن فيها الذي يتحدد على ضوئه نوع الفعل الكلامي.

---

[1]- محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 34.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 174.

[3]- أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، تر:عبد القادر قينيني، (1991)، افريقيا الشرق، د ط، ص. 17.

[4]-فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غولمان، ص. 55.

[5]- عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص. 246.

2.1. وظيفة الكلام من منظور البركماتيين

لقد أشاد عبد الرحمن الحاج صالح ببعض ما قاله التداوليون الغربيون، ومن ذلك إشارته إلى أنّ «هناك حقيقة علمية مهمة أثبتها البركماتيون والخطابيون الغربيون لم يؤكد عليها كل من سبقهم ... (وهي) أن الكلام في التخاطب ليس الغاية منه التعبير عما في النفس وإيصاله إلى المخاطب. فهذا وإن كان حاصلا فليس هو الهدف الحقيقي الذي ينوي المتكلم أن يُحققه بل الهدف الحقيقي هو التأثير بالكلام على الغير وبالتالي التغيير لشيء قليل أو كثير من الواقع. فالمتكلم بكلامه يريد دائما إما أن يسرّ المخاطب بمدحه أو تبشيره ببشرى أو يريد أن يعنّفه بعكس ذلك. فهو يريد دائما من وراء ما يبلّغه من معان بكلامه التأثير»[1]. فوظيفة اللغة الأساسية من منظور أوستين هي تحويل الأقوال إلى أفعال بهدف التأثير. وليس نقل الأفكار، وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال عدة ملفوظات نستخدمها في الحياة اليومية، فالغرض من قول المتكلم مثلا: أنا أشعر بالنعاس، ليس وصف حالته. بل قد يكون الهدف هو التأثير في المخاطب وحمله على الصمت، على أنّ هذا التأثير قد يكون ظاهرا في سلوك المخاطب وأفعاله، مثل انتقاله من حالة الجلوس إلى حالة القيام، وقد يكون هذا السلوك داخليا مثل تغيير رأي أو قبول فكرة أو الصمت.

فالحاج صالح إذن يُشيد بتفطن أوستين للوظيفة التأثيرية للغة، غير أنّ ما يعيبه عليه هو النظر إلى اللغة من زاوية واحدة (التأثير في المُخاطب)، إذ بيّن أنّ أوستين وإن كان على صواب في إشارته إلى أنّ اللغة لها وظيفة التأثير بحيث جعل «كل كلام فعلا من أفعال المتكلم يريد به التأثير في المخاطب بوجه من الوجوه (ضعيفا كان أو قويا)، فإن هذا لا يمنعنا من أن ننظر إلى الكلام كتراكيب تؤدي معنى وذلك بقطع النظر عما يهدفه المتكلم من التأثير في المخاطب»[2]. فوظيفة اللغة لا تقتصر على الوظيفة التفاعلية بل هناك

[1] –عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 245.

[2] –نفسه، ص. 247.

الوظيفة التعاملية، «وهي ما تقوم به اللغة من نقل ناجح للمعلومات، تبرز من خلاله قيمة الاستعمال اللغوي، فيركز المرسل جهده نحو بناء الخطاب ليستطيع المرسل إليه أن يأخذ منه المعلومات الصحيحة والدقيقة»[1]. ويصح للدارس أن ينظر إلى الكلام من هذا الجانب أي باعتباره مجموعة من التراكيب السليمة نحويا ودلاليا، وتسهم في تحقيق التواصل بين ... [المتخاطبين]، بعيدا عن الغرض الذي يهدف الهدف التفاعلي للمتكلم.

هذا ويضاف إلى ما سبق «أنّ هدف المتكلم التفاعلي الاجتماعي لا يكون دائما هو الغرض الخطابي اللغوي الذي يحمله كلامه باستعماله لصيغة معينة دون أخرى. فهذا كله راجع إلى الجانب اللغوي ولا يصح أن نهدره بدعوى أن كل كلام هو تفاعل لا غير؟»[2]، فصحيح «أنّ هناك علاقة بين شكل ... [الخطاب] اللغوي ومعناه ... [و] أنّ لكل معنى شكلا لغويا يدل عليه وفق مواضعة اللغة»[3]. وصحيح أيضا أنّ «الهدف الإقناعي من أهمّ الأهداف التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها ... ويستخدم لذلك آليات متعدّدة، و"حيلا" لغوية مختلفة، منها ما يخاطب العواطف، ومنها ما يتعامل مع عقل المرسل إليه مثل الآليات الحجاجية التي يمكنه عن طريق البراعة فيها أن يتّخذ الأقوال أدلة تساق أمام المرسل إليه حتى يقنعه دون تلاعب بعواطفه، أو التغرير. ويوظف لها كافة العمليات شبه المنطقية التي تتجسّد باللغة الطبيعية»[4]، إلاّ أنّ هذا الهدف الإقناعي التأثيري ليس هو الغاية من كل خطاب، فقد يكون الهدف من الخطاب «مجرّد ملء أوقات الفراغ بين أطراف الخطاب»[5].

ومن خلال ما سبق نصل إلى القول إنّ الحاج صالح أشاد بالتداوليين في المواطن التي تستوجب ذلك ومن ذلك تفطنهم للوظيفة التأثيرية للغة، وفي مقابل ذلك انتقدهم في

---

[1]– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب "مقاربة لغوية تداولية"، ص. iv.

[2]–عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 247.

[3]– عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص. 114.

[4]– نفسه، ص.VIII.

[5]– نفسه، ص. 149.

المواضع التي جانبوا فيها الصواب ومن ذلك نظرهم إلى اللغة من زاوية واحدة (التأثير في المخاطب)، وبهذا كان الحاج صالح موضوعيا في التعامل مع المقولات التداولية فأطلق أحكاما نقدية عليها بالنظر لقيمتها العلمية لا بالنظر إلى مصدرها.

يواصل الحاج صالح حديثه عن وظيفة اللغة، ويُبيّن من خلال ذلك أنّ اللغة ومادام أنّها «ليست للإخبار، ونقل الأفكار فقط، بل تُؤدي أيضا وظيفة التأثير الاجتماعي في الآخرين عبر ما يعرف بصيغ العقود أو الصيغ الإنشائية»[1]. فإنّ «أفعال الكلام لا تكون بهذا السبب إلا ذاتية إذا استثنينا الإخبارية العلمية المحضة منها. وكل كلام لا بد أن يثير في المخاطب حالة نفسية تثير هي بدورها سلوكا منه معينا. هذا بغض النظر عن الأفعال الكلامية الإيقاعية وهي كثيرة»[2]. فالمتكلم الذي يسعى للتأثير في المخاطب يوظف بعض العناصر اللغوية التي تجعل الخطاب ذاتيا. ومن تلك العناصر نجد ما يسمى «الإشاريات الشخصية Deictics Personal [و] أوضح العناصر الإشارية الدالة على شخص Person هي ضمائر الحاضر، والمقصود بها الضمائر الشخصية الدالة على المتكلم وحده مثل: أنا أو المتكلم ومعه غيره مثل نحن، والضمائر الدالة على المخاطب مفردا أو مثنى أو جمعا، مذكرا أو مؤنثا»[3]. فـ «الضمائر هي نقاط الارتكاز الأولى الذاتية في اللغة. وتتبعها أنواع أخرى من الأسماء المعوضّة (كاسم الإشارة والاسم الموصول)، تشاطرها المنزلة ذاتها. إنّها الظروف وأسماء الإشارة والأحوال والنعوت وما ينظّم العلاقات المكانية والزمانية حول "المسند إليه" بوصفه معيارا: "هذا، هنا، الآن" وتعالقاتها الكثيرة "ذلك، أمس، العام الماضي،

[1] – محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 35.

[2] – عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 245.

[3] – محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 17 – 18.

غدا" ...إلخ. وهي تشترك فقط في كونها تعرف فقط بارتباطها بالوضع الخطابي الذي تنشأ فيه أي تبعية لأنا الذي يتلفظ بها»[1].

فاللغة إذن تُتيح للمتكلم مجموعة من الآليات تمكنه من جعل الخطاب ذاتيا، فهي «منظمة بطريقة تسمح لكل متكلم بامتلاك اللسان كلّيا عندما يعيّن نفسه بوصفه أنا»[2]، في حين أنّ الخطاب العلمي يكون موضوعيا لعدم احتوائه على تلك العناصر اللغوية التي تجعل المتكلم داخل اللغة.

وينتقل الحاج صالح إلى الحديث عمّا قاله أوستين بخصوص ذاتية اللغة، إذ يقول: كان أوستين قد ألح «على كون اللغة في استعمالها هي ذاتية فهذا أيضا صحيح من جهة واحدة إذ لا يحصل ذلك إلا باستعمال العلامات المبهمة في كل الخطاب Schifters أو Déictiques وهي الضمائر والإشارة والظروف المبهمة وبها يكون الكلام ذاتيا. ووجود خطاب موضوعي كالخطاب العلمي يدل على أن الاستعمال اللغوي لا ينحصر فقط في هذه الذاتية فمثل: "الأرض تدور حول الشمس" ويحصل غليان الماء عند وصوله 100 درجة من الحرارة، فهما غير ذاتيين إذا كانا خبرين مجردين من كل تعريض»[3]. فالخطاب يكتسب سمة الذاتية من خلال استخدام بعض المبهمات مثل ضمائر المتكلم وأسماء الإشارة كقولنا: "أنا لم أكن هنا". "ونحن لم نر هذا". "سنعود إليك في المساء"، فمثل هذه الخطابات هي خطابات ذاتية لاحتوائها على عناصر مبهمة لكن وجود الخطاب العلمي إلى جانب هذه الخطابات يجعل الاستعمال اللغوي غير محصور في الذاتية، فالخطاب العلمي هو خطاب موضوعي، والمتكلم يكون فيه خارج اللغة. وبهذا يكون الحاج صالح قد أنكر فكرة الذاتية المطلقة للخطاب وانتقد أوستين لتبنيه تلك الفكرة.

---

[1]–صابر الحباشة، لسانيات الخطاب "الأسلوبية والتلفظ والتداولية"، (2010م)، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سورية، اللاذقية، ط 1، ص. 140 – 141.

[2]– نفسه، ص. 140.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 246.

3.1. تقسيمات أوستين للفعل الكلامي

قبل الحديث عن تقسيمات أوستين للفعل الكلامي يجدر بنا أن نشير إلى «أنّ أوستين متأثر في فكره بفيلسوف اللغة النمساوي لودفيغ فيتجشتاين Wittgenestein 1889-1951 ... الذي أسس لاتجاه جديد أطلق عليه "فلسفة اللغة العادية"»[1]، إذ يرى فيتجشتاين أنّ استعمال اللغة «شبيه بلعبة علينا أن نتعلم قواعدها بممارسة اللعبة ذاتها. فنحن لا نصبح ممتلكين للسان ما بداية بتعلّم مجموعة وحيدة من القواعد الوصفيّة التي تتحكّم في استعمالها في كلّ حالة، ولكن بمشاركتنا في كثير من الألعاب اللغويّة المختلفة التي ترتبط كل واحدة منها بصنف من السياق الاجتماعي مخصوص ومحدد، عبر مواضعات اجتماعية مخصوصة. فوصف حالة واقعية (أو افتراضية) للعالم، ليس سوى إحدى الألعاب اللغويّة الكثيرة التي يتجه أفراد مجتمع معيّن لممارستها، ولما كان الأمر على هذه الشاكلة وجب ألاّ تكون لها وضعية تفضيلية في الفلسفة أو في المنطق. إنّ كلّ لعبة لغويّة لها منطقها الداخلي (أو قل نحوها حسب فتجنشتاين، مع توسيعه لمعنى كلمة "نحو" شيئا ما) ووجب أن يُنتبه إليها بالقدر نفسه مع سائر الألعاب. وفي هذا الإطار العام أعلن فتجنشتاين مبدأه الشهير، والمثير للجدل، القائل إنّ استعمال الكلمة هو الذي يكسبها معناها»[2].

وانطلاقا مما قاله فتجنشتاين «واعتمادا على هذه الخلفية الفلسفية تصدى أوستين للرد على فلاسفة الوضعية المنطقية الذين كانوا يرون اللغة أداة رمزية لها مقابل في الوجود الخارجي ولا وظيفة لها إلا وصف هذا العالم الخارجي بطريقة إخبارية ثم يكون الحكم بعد ذلك على العبارة المستعملة بالصدق أو الكذب حسب مطابقتها للواقع وقد أنكروا العبارات غير الإخبارية فهي عندهم لا معنى لها ومن ثم لا يعتد بها، في حين ينكر أوستين أن تكون وظيفة العبارة الإخبارية هي وصف حال الوقائع وصفا يكون إما صادقا أو كاذبا وسمى ذلك

1-العيد جلولي، نظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سيرل، ص. 54.

2- صابر الحباشة، التداولية والحجاج مدخل ونصوص، (2008)، صفحات للدراسات والنشر، ط1، ص. 77 - 78.

بالمغالطة الوصفية، إذ تُوجد –حسب أوستين– عبارات تُشبه في التركيب العبارات الوصفية ولكنها لا تصف شيئا في الواقع الخارجي ولا تحمل الصدق أو الكذب»[1]. فاللغة من منظور أوستين تُوهمنا أنّها تصف العالم الخارجي (الإيهام الوصفي)، فهناك بعض العبارات التي تبدو لنا أنّها تصف العالم الخارجي إما وصفا صادقا أو كاذبا لكنها في الحقيقة غير ذلك، فحينما يقول الأب لابنه مثلا: صوت التلفاز مرتفع. فالأب ومن خلال تلفظه بهذه العبارة لا يصف الواقع الخارجي، وإنّما ينجز طلبا يتمثل في دعوته إلى خفض صوت التلفاز أو غير ذلك من الأفعال التي يحددها السياق.

1.3.1. التمييز بين الأفعال الإخبارية والأدائية

أوضح عبد الرحمن الحاج صالح أنّ أوستين –واستنادا على فكرة وجود عبارات لا تصف الواقع الخارجي ولا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب– «قام ... [بـ] التمييز بين الإخبار المجرّد في مقابل ما يسمّيه العرب بالإنشاء (ولفظة الإيقاع أقدم). فالأول عنده هو مجرد إثبات شيء دون أي تدخّل في تغيير الواقع مثل: "جاء زيد". والثاني هو كل ما يرمي فيه المتكلم إلى تغيير الواقع. فالأول يسمّيه ... constative والثاني performative. ويدخل فيه كل كلام يكون معناه الأمر أو النهي والترجّي وغير ذلك»[2]، فالأقوال حسب أوستين تنقسم إلى قسمين: أقوال إنشائية وأقوال تقريرية (وصفية).

والأقوال الإنشائية هي التي لا تصف الواقع ولا تخبر عن حدث، ومن خلال التلفظ بها نكون قد أنجزنا فعلا في الواقع. فهذه الأقوال «ليس لها قيمة الحقيقة، إذ نستعملها لنصنع شيئا ما، لا لنقول إنّ شيئا ما صادق أو كاذب»[3]، أما الأقوال التقريرية فـ«هي أخبار تتمثل مهمتها في وصف الظواهر والمسارات أو حالة الأشياء في الكون. ولهذه الأقوال (أو القضايا

[1]– العيد جلولي، نظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سيرل، ص. 54 – 55.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 243.

[3]– صابر الحباشة، التداولية والحجاج مدخل ونصوص، ص. 76.

التي تعبر عنها) خاصية تتمثل في كونها يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة»[1]. فهي إذن أقوال تصف الواقع أو العالم الخارجي وصفا إما صادقا أو كاذبا، ويمكن الحكم على تلك الأقوال بالصدق أو الكذب وهذا النوع من الأقوال يسميه البلاغيون العرب "الأساليب الخبرية"، فعبارة "الجو بارد" هي عبارة إخبارية، ويمكن لنا الحكم عليها بأنّها صادقة إذا كانت نسبتها تطابق العالم الخارجي، أما إذا لم تطابق هذه النسبة العالم الخارجي فتكون العبارة كاذبة، غير أنّ هناك جملا من قبيل: "أغلق النافذة"، لا يمكن الحكم عليها بمعياري الصدق والكذب، بل يهدف المتكلم من ورائها إلى تغيير الواقع والتأثير في المتكلم. ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي اعتمدها العلماء العرب في تمييزهم بين الخبر الإنشاء.

وضمن هذا السياق يُقدّم الحاج صالح ملاحظة مفادها أنّ تمييز العلماء العرب بين الخبر والإنشاء هو أدق من تمييز أوستين إذ يقول: «وقد سبقه [أوستين] العلماء العرب بتقسيم أدق للكلام الإنشائي إلى طلبي وإيقاعي»[2]. فالعلماء العرب –كما رأينا ذلك في الفصل الثالث من هذا البحث– قسموا الكلام إلى إنشاء وخبر، ثم ميزوا داخل الإنشاء بين ما هو طلبي وما هو إيقاعي.

فأفعال الكلام حسب رأي أوستين إما أن تكون أفعالا إخبارية أو أفعالا أدائية، لهذا قام بإجراء تمييز «بين هذه المعاني وبين الصيغ التي تدل عليها. فقط لاحظ أن المعنى الواحد منها كطلب يطلبه فيمكن أن يعبّر عنه بصيغ مختلفة:

- هل يمكن أن تساعدني؟
- ساعدني من فضلك.
- أرجوك أن تساعدني

[1]– صابر الحباشة، التداولية والحجاج مدخل ونصوص، ص. 76.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 350.

– لعلك تساعدني»[1].

فالملاحظ أنّ الملفوظات السابقة تختلف في الصيغة، لكنها تستلزم نفس المعنى "طلب المساعدة"، فاللغة تُتيح للمتكلم عدة استراتيجيات للتعبير عن معنى ما، ويختار المتكلم الاستراتيجية التي تُلائم المقام التواصلي، ولهذا نجد أنّ للسياق دورا بارزا في تحديد المعنى المقصود من المتكلم، فقد تحمل الجملة الاستفهامية دلالة الطلب وذلك بناء على السياق الذي وردت فيه.

2.3.1. الأفعال الكلامية المباشرة والأفعال الكلامية غير المباشرة

يشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ أوستين تفطن إلى أنّه «لا يوجد تناسب بين الألفاظ والصيغ الموضوعة ومعانيها الأصلية وبين استعمالها في الخطاب»[2]، إذ إنّ بعض التراكيب قد تخرج عن دلالتها الأصلية، أي عن معناها الحرفي. وهو ما يسمى في البلاغة العربية بالخروج عن مقتضى الظاهر، فمثلا قد «يخرج الأمر عن معناه الأصلي إلى معان أخرى تُستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال، منها ... التهديد، نحو:"افعل ذلك وترى"»[3]، وهذا قريب جدا مما يسميه سيرل بـ «الأفعال الإنجازية غير المباشرة، أو الحرفية وغير الحرفية، أو الثانوية والأولية»[4]، فهناك الكثير من الأقوال التي «يرمي من خلالها المتكلمون إلى التعبير بشكل عن شيء آخر غير المعنى الحرفي مثلما هو الشأن في التلميحات والسخرية والاستعارة وحالات تعدّد المعنى(équivocité). والمثال الشهير الذي يتناوله سورل في كتابه المعنى والعبارة هو: "هل تستطيع أن تناولني الملح؟" وهو ملفوظ لا يطرح به المتكلم استفهاما حول مقدرة المخاطب تقديم الملح له، ولكن يدعوه إلى تمكينه منه. وهو

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 243.

[2]– نفسه، ص. 243.

[3]–سميح أبو مغلي، المفيد في البلاغة العربية، (2009م)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، ص. 70.

[4]– العيد جلولي، نظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سيرل، ص. 59.

عمل لا قولي، منجز بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال إنجاز عمل لا قولي آخر»[1]. ففي المثال السابق لم يقصد المتكلم الدلالة الحرفية للملفوظ، وهذا ما يتضح من خلال الكثير من الملفوظات من قبيل: "ماذا تفعل هنا؟"، فـ «المتكلم يتواصل بشكل أكثر مما يفصح عنه "المحتوى الظاهر للملفوظ"، وذلك بفضل توفّر خلفيّة من المعطيات السياقية التي يتقاسمها كل من المتكلم والمخاطب، نحو (الملح على المائدة)، والمواضعات الاجتماعية (صيغة الاستفهام التي تُلطف من حِدّة صيغة الأمر الطلبي»[2]، وبناء على تلك المعطيات السياقية يُمكن للمخاطب أن يفهم الدلالة التي يحملها الملفوظ.

فأوستين إذن بيَّن أنّ بعض التراكيب قد تخرج عن معانيها الأصلية إلى معان أخرى، غير أنّ ما يعيبه الحاج صالح عليه أنّه «لم يجعل من ذلك الميزة الأساسية للغة كما فعله العلماء العرب إذ اهتمامه كان منصبا كله على ما كان يعتقد أنّه اكتشاف عظيم(!) وهو أفعال الكلام وكون الكلام في أغلبه ألفاظا يراد منها إحداث التأثير»[3]، وأنّ «النطق بالجملة هو إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه. مما لا يعني أننا ... نصف بقولنا شيئا ما على وجه الضبط»[4]. ويتجلى لنا هنا بوضوح انتقاد الحاج صالح لأوستين كونه ركز اهتمامه على أفعال الكلام دون العناية بتلك الخاصية الموجودة في اللغة (تجاوز التراكيب للدلالة الوضعية)، في حين أنّ العلماء العرب خصصوا فصولا للحديث عن ظاهرة تجاوز الكلام لدلالته الوضعية، وبيّنوا أنّ «هذا النوع من التبليغ مجاله واسع في الاستعمال لأنّه يخصّ المعاني المتفرعة من أصل»[5].

---

[1]– فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص. 68.

[2]– نفسه، ص. 69.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 243 – 244.

[4]– أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، ص. 16.

[5]– عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص. 167.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحاج صالح اعتمد على ما ورد في التراث العربي في توجيه انتقاداته للمقولات التداولية كما رأينا وكما سنرى ذلك.

3.3.1. تقسيم الفعل الكلامي إلى:locutionary/illocutionary/perlocutionary

يبيّن عبد الرحمن الحاج صالح أنّ أوستين «تفطّن إلى أنّ الإخبار هو أيضا فعل من أفعال الكلام ولا فرق بينه وبين الإنشاء إذ لكليهما دور في تغيير الواقع. فقد يخبر المخبر بخبر يريد من ذلك إثارة حالة نفسية عند المخاطب أو سلوكا يثيره كأن يريد به اقتناعا أو يثير فيه تعجبا وغير ذلك»[1]. إذ تُوجد الكثير من العبارات ذات الطابع الإخباري التي يهدف المتكلم من ورائها إلى التأثير في المتلقي، وكمثال على ذلك الملفوظ التالي: "الجوّ بارد هنا". فهذه العبارة قد تكون الغاية منها ليست وصف حالة الجوّ بل قد يرمي المخاطب من خلال تلفظه بهذه العبارة إلى التأثير في المخاطب من أجل مغادرة المكان.

وبناءً على هذه الملاحظة «حوّل [أوستين] تقسيمه السابق إلى: locutionary وillocutionary وperlocutionary ويريد من الأول: فعْلي التلفّظ والتركيب لعناصر الكلام ومن الثاني: فعل الكلام كإنشاء والثالث هو الأثر الذي يُحدثه فعل الكلام»[2]. فأوستين قسم الفعل الكلامي إلى ثلاثة أفعال: وهي «فعل القول (أو الفعل اللغوي): ويراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة»[3]، أما الفعل الثاني فيسمى «الفعل المتضمن في القول: وهو الفعل الإنجازي الحقيقي إذ إنّه عمل يُنجز بقول ما، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها، ولذا اقترح أوستين تسمية الوظائف اللسانية الثاوية خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية»[4]، والفعل الأخير هو «الفعل الناتج عن

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.244.

[2]– نفسه، ص. 244.

[3]– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 41.

[4]–نفسه، ص. 42.

القول، [إذ] ... يرى أوستين أنّه مع القيام بفعل القول، وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة)، فقد يكون الفاعل (وهو هنا الشخص المتكلم) قائما بفعل ثالث هو "التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر، ومن أمثلة تلك الآثار: الإقناع، التضليل، الإرشاد، التثبيط»[1]. وبهذا نقول بـ«أنّه توجد ثلاثة خصائص للفعل الكلامي الكامل:

- إنّه فعل دال.

- إنّه فعل إنجازي (أي ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات).

- إنه فعل تأثيري (أي يترك آثارا معينة، خصوصا إذا كان فعلا ناجحا)»[2].

وتتضح لنا خصائص الفعل الكلامي من خلال الملفوظ التالي: "أغلق النافذة". فإن فعل الكلام (فعل القول) يتمثل في إنتاج جملة سليمة نحويا ودلاليا، أما الفعل المتضمَّن في القول فهو مضمون هذه العبارة "الطلب"، في حين أن الفعل التأثيري هو تلك الآثار التي يُحققها هذا الفعل إما باستجابة المخاطب للطلب أو رفضه.

هذا ولم يقدم الحاج صالح ملاحظات بخصوص تقسيم أوستين الثلاثي لأفعال الكلام، غير أنّه وجه انتقادا لأوستين لقوله بإنشائية جميع أفعال الكلام، إذ يقول: «أما ما جعله أوستين جوهر اللغة في استعمالها وهو إنشائية جميع أفعال الكلام بدون استثناء. فهذا صحيح لكن من وجهة نظر واحدة وهو كون الإخبار إنشاء لكن الإخبار غير الخبر»[3]. إذ إنّ «فعل الإخبار ليس هو الخبر أي الحدث الذي يخبر عنه والواجب هو بالنسبة إلى ثبوت

[1]– مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 42.

[2]–نفسه، ص. 44.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص .245.

الحدث المخبر عنه لا الإخبار عنه»[1]، وبهذا يتضح لنا الفرق بين الخبر والإخبار، إذ إنّ الإخبار هو فعل يقوم به المتكلم، في حين أنّ الخبر هو مضمون القول المتلفظ به.

وقد سبق أن أشرنا في الفصل الثالث من هذا البحث إلى أنّ النحاة العرب تفطنوا إلى أنّ كل كلام هو إخبار مهما كان المقصود منه. فالجملة المفيدة هي التي يستفيد منها المخاطب شيئا. أما الإنشائية مثل الإيقاعية فهي في الوقت نفسه إخبار بما حصل من إرادة المتكلم وتحقيق هذا بالكلام، فأي ملفوظ مهما كان هو إخبار. فحتى الجمل الإنشائية هي إخبار، ويتضح ذلك من خلال الملفوظ التالي: هل ذهبت إلى الجامعة؟ فهذه الجملة هي إنشائية، وفي نفس الوقت هي تتضمن إخبارا وهو مضمون هذه الجملة. و«عبارة: "الحمد لله": "هو إخبار فإذا نصب فمعناه" أحمد الله حمدا: يخبر عن نفسه بما يفعله من ذلك". وقد [بيّن النحاة أنّه] ... في مثل هذه العبارات ... يحصل في نفس الوقت إخبار وإنشاء فالذي يقول "أعدك" و"آمرك" و"أناشدك" فإنه يخبر بما أنشأه بكلامه "في حال حديثه". وأشار أوستين هو أيضا إلى وجود كلام على شكل خبر وهو إنشاء في المعنى ولم يتوسع في ذلك»[2].

فالقول إذن بإنشائية جميع أفعال الكلام غير صحيح لأنّ أهم شيء في الإنشاء "الإيقاع" «هو أن يتعلق حدوث الشيء بالكلام في وقت النطق به»[3]، فالإنشاء واقع بسبب كلام المتكلم وقت النطق به، أي أنّه يثبت بمجرد النطق به مثل" افتح الباب"، في حين أنّ الخبر تكون فيه النسبة الخارجية للكلام موجودة قبل زمن النطق به.

بقي أن نُشير إلى أنّ الحاج صالح اطلع على أهم المقولات المتعلقة بنظرية أفعال الكلام، ومن ثم وجه انتقادا لبعض تلك المقولات، كما وجه انتقادا عاما للبراكماتيكيين يتعلق

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 176.

[2]- نفسه، ص. 246 - 247.

[3]- نفسه، ص. 176

بنظرتهم للكلام باعتباره مثيرات واستجابات، إذ عاب عليهم جعل الكلام «سلوكا له مثيراته واستجاباته لا أكثر من ذلك، فنكون قد خرجنا من ميدان اللغة والتخاطب إلى ميدان الفلسفة وعلوم الإنسان عامة، وبذلك فإن الجانب اللغوي قد يُطمس تماما وهذا موقف مبالغ فيه غير موضوعي»[1]، وقد سبق أن بيّنا بأنّ التخاطب هو تفاعل بين متخاطبين، وبهذا يكون كل ملفوظ مرتبطا بما جاء قبله وبما سيأتي بعده، فالملفوظ هو عبارة عن معطى لغوي يستخدمه المتكلم للتعبير عن أغراض، وهو ليس رد فعل يقوم به المتكلم استجابة لمثير معين، كأن "يرى أسدا" مثلا. فلا يصح أن نعتبر هذا الملفوظ استجابة لمثير(الخوف من الأسد). بل هو عبارة عن تركيب لغوي مستخدم في إطار تواصلي معيّن.

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.247.

في ختام هذا المبحث يمكن القول بأنّ الحاج صالح تتبع أهم المقولات التداولية المتعلقة بنظرية أفعال الكلام، وحاول من خلال ذلك أن يُبرز أهم ما جاء به أوستين وأتباعه في صورة مبسطة وركز على أهم القضايا التي تعد جوهر تلك النظرية ومن ذلك:

. الخطاب كفعل للمتكلم هو منطلق التحليل التداولي، فنظرية أفعال الكلام تتبني على النظر إلى اللغة على أنّها أداء وإنجاز أعمال في الواقع، فالمتكلم بتلفظه يكون قد أنجز فعلا في الواقع.

. وظيفة اللغة لا تقتصر على وصف العالم الخارجي وصفا صادقا أو كاذبا، بل تتجاوز ذلك إلى التأثير في المخاطب.

. قسم أوستين الأفعال الكلامية إلى أفعال كلامية مباشرة وأخرى غير مباشرة، غير أنّ انتباهه إلى أنّ الإخبار هو الآخر له دور في تغيير الواقع جعله يعيد تقسيم الفعل الكلامي إلى: فعل القول، الفعل المتضمن في القول، الفعل الناتج عن القول.

بعد عرض الحاج صالح لأهم ما قاله التداوليون بخصوص نظرية أفعال الكلام وجه انتقادا لبعض مقولاتهم مستندا في ذلك على ما ورد في التراث العربي، ومن أبرز تلك الانتقادات:

. ليس من الضروري أن تحتوي الجملة فعلا للحكم على إنشائيتها كما ذهب أوستين، فهناك الكثير من الجمل الاسمية المحضة التي هي إنشائية في أساسها.

. ليست اللغة كلها ذاتية في استعمالهما كما قال أوستين، وذلك لوجود الخطاب العلمي الذي يخلو من تلك العلامات المبهمة.

أشاد الحاج صالح ببعض ما قاله التداوليون ومن ذلك قولهم أنّ الوظيفة الأساسية للكلام هي التأثير في المخاطب. وبهذا كان الحاج صالح موضوعيا في تعامله مع المقولات التداولية فلم يُقص تلك المقولات كونها غربية المصدر ولم يُهلل لها أو يبالغ في الحكم على قيمتها العلمية للسبب ذاته.

2. متضمنات القول: Les implicites

لقرائن الخطاب دور مهم في تحديد المعاني التي تحملها الملفوظات (الأقوال)، وذلك من خلال الاستدلال العقلي الذي يقوم به المخاطب بناء على ملابسات الخطاب، إلاّ أنّ هناك بعض المعاني يمكن للمخاطب أن يستنتجها دون الاستعانة بتلك القرائن بحيث يُستمد المعنى من القول نفسه، وقد تناولت الدراسات الغربية النوع الأول من المعاني ضمن مبحث "الاستلزام الحواري"، في حين أنّ النوع الثاني من المعاني تناوله الدارسون الغربيون ضمن مبحث "الافتراض السابق" ، ولعبد الرحمن الحاج صالح قراءة خاصة لهذين النوعين من المعاني، سنحاول الوقوف عندها.

تُحدّد متضمنات القول بأنّها «مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره. ومن أهمها»[1]: الافتراض المسبق والاستلزام الحواري.

وقبل الخوض في هذا الموضوع يجدر بنا التذكير بأنّ عبد الرحمن الحاج صالح يقابل المصطلح الأجنبي présupposition بالكناية لا بالافتراض المسبق، وكذلك هو الحال مع المصطلح الأجنبي Implicature الذي ترجمه أغلب الباحثين العرب بالاستلزام الحواري في حين ترجمه الحاج صالح بالتعريض أو معنى المعنى. وتلك المصطلحات العربية التي قابل بها الحاج صالح المصطلحين الأجنبيين: présupposition، Implicature، هي مصطلحات عُرفت عند البلاغيين العرب، وبهذا تكون ترجمة الحاج صالح تأصيلية استند فيها على التراث العربي.

1- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 30.

1.2. مفهوم الافتراض المسبق Présupposition

تناول التداوليون الغربيون المحدثون الافتراض السابق أو المسبق من خلال «بحوثهم الخاصّة بالتقابل بين المعنى اللّفظي والمعنى السياقي ... [وهو]عندهم: ما يلزم من معنى الكلام معنى آخر بقطع النّظر عن حال الخطاب وقرائنه ويتحقق هذا إذا كانت صحة الثاني شرطا لصحة الأول»[1]. ففي «الملفوظ (1)، مثلا:

(1)- أغلق النافذة.

وفي الملفوظ(2):

(2)- لا تغلق النافذة.

في الملفوظين كليهما خلفية " افتراض مسبق مضمونها أن "النافذة مفتوحة".

مثال آخر (مترجم عن الألمانية): في مقام تواصلي معين، يقول الشريك (أ) في الحوار للشريك (ب):

3-كيف حال زوجتك وأولادك؟

ف "الافتراض المسبق" للملفوظ(3) هو أنّ الشريك (ب) "متزوج وله أولاد"، وأنّ الشريكين (أ) و(ب) تربطهما علاقة ما تسمح بطرح هذا السؤال

يجيب الشريك (ب) بالملفوظ(4):

(4)-إنها بخير، والأولاد في عطلة، وشكرا»[2].

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.237.

[2]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 31.

ويرى مسعود صحراوي أنه «إذا كانت الخلفية التواصلية غير مشتركة بين الشريكين، فإنّ الشريك (ب) يرفض السؤال أو يتجاهله، فيجيب بأحد الملفوظات الآتية:

(4أ)-لا أعرفك.

(4ب)-لست متزوجا.

(4ج)-لقد طلّقت زوجتي»[1].

هذا ويُلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنّ صدق القضية الأولى يقتضي صدق القضية الثانية، وهذا يسمى بالافتراض السابق المنطقي أو الدلالي. وقد ميز الباحثون بينه وبين الافتراض السابق التداولي، «فالأول مشروط بالصدق بين قضيتين، فإذا كانت (أ) صادقة كان من اللازم أن تكون (ب) صادقة فإذا قلنا مثلا: إنّ المرأة التي تزوجها زيد كانت أرملة، وكان هذا القول صادقا أي مطابقا للواقع لزم أن يكون القول: زيد تزوج أرملة صادقا أيضا، إذ إنه مفترض سلفا. وأما الافتراض التداولي السابق فلا دخل له في الصدق والكذب، فالقضية الأساسية يمكن أن تنفى دون أن يؤثر ذلك في الافتراض السابق، فإذا قلت مثلا سيارتي جديدة ثم قلت سيارتي ليست جديدة فعلى الرغم من هذا التناقض في القولين فإنّ الافتراض السابق وهو أن لك سيارة لا يزال قائما في الحالين»[2].

واللافت للانتباه أنّ الأمثلة التي ساقها عبد الرحمن الحاج صالح لتوضيح مفهوم "الافتراض السابق"، تندرج ضمن ما يُسمى "بالافتراض السابق التداولي".

«باع زيد منزله: يقتضي أنه كان يملك منزلا.

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 31.

[2]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 28 - 29.

فرح عمر بهديته: يقتضي أنّه أهديت له هدّية وهكذا»[1].

ففي المثال الأول يمكن لنا أن ننفي القضية الأساسية بقولنا "لم يبع زيد منزله"، لكن الافتراض السابق مازال قائما "يقضي أنّه يملك منزلا"، وكذلك هو المثال الثاني، فإذا قلنا "لم يفرح عمر بهديته" يقتضي أيضا أنّه أهديت له هدية.

والملاحظ من خلال الأمثلة السابقة أنّ المعاني التي تقتضيها تلك العبارات، هي معان تكاد أن تكون بديهية، بحيث إنّ المخاطب يقف عليها دون أي استدلالات خارج المعنى الوضعي، فلمعرفة المعنى الذي تقتضيه عبارة "خرج زيد من المنزل" يكفي أن يقف المتكلم على الدلالة الحرفية للملفوظ.

1.1.2. دور النشاط العقلي في عملية الاستدلال

يبيّن عبد الرحمن الحاج صالح أنّ الافتراض السابق هو «ظاهرة عامة تشمل كل كلام مهما كان. والمهم هو هذا الاقتضاء. وهو هذا اللزوم العقلي الذي يحصل بين معنى وآخر وينتمي عند العرب إلى الدلالة العقلية أو ما سماه عبد القاهر الجرجاني بمعنى المعنى. وله أكثر من تطبيق في البلاغة وأهمها هو الكناية كما بيّن ذلك البلاغيون. فكل كلام في الواقع يمكن أن يقتضي شيئا آخر غير ما يدل عليه في الوضع (و الاقتضاء أو اللزوم غير الدلالة إلا بشيء من التسامح)»[2]، فكل الملفوظات التي نستخدمها تقتضي عددا من المعاني غير المعنى الوضعي، وتلك المعاني يقف عليها المخاطب انطلاقا من المعنى الوضعي، وذلك من خلال النشاط العقلي الذي يقوم به.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 237.

[2]– نفسه، ص.237.

وهذه الظاهرة تتجاوز التعبير الحقيقي إلى التعبير المجازي "الكناية". إلاّ أنّ هناك فرقا بين المعاني التي تقتضيها التعابير الحقيقية والمعاني التي تقتضيها التعابير المجازية. ولتوضيح ذلك نسوق المثالين التالين:

أ- خرج زيد من المنزل: يقتضي أنّ زيدا كان داخل المنزل.

ب- طويل النجاد: يقتضي أنّ الشخص طويل القامة.

فالمعنى الذي تقتضيه العبارة (أ) ليس له أهمية في العملية التواصلية، إذ لا يحتاج المخاطب للوقوف عليه من أجل استمرار العملية التواصلية، فالعملية التخاطبية قد تكون ناجحة دون حاجة إليه، كما أنّ المعنى تقتضيه الدلالة الحرفية للعبارة اقتضاء مباشرا. بينما المعنى الذي تقتضيه العبارة (ب) هو ضروري لنجاح العملية التخاطبية التي قد تفشل إذا لم يستطع المخاطب الوقوف عليه، إذ يحتاج المخاطب إلى نشاط عقلي للوقوف على معنى العبارة (ب)، وهذا المعنى لا تقضيه العبارة اقتضاء مباشرا.

ويرى التداوليون أنّ الافتراضات المسبقة «ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ؛ ففي التعليميات Didactique، تمّ الاعتراف بدور"الافتراضات المسبقة" منذ زمن طويل، فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلا بافتراض وجود أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه. أما مظاهر "سوء التفاهم" المنضوية تحت اسم "التواصل السيئ"، فلها سبب أصلي مشترك هو ضعف أساس "الافتراضات المسبقة" الضروري لنجاح كل تواصلي كلامي»[1].

هذا ويشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ «... الذي وقع فيه اتفاق بين ... [عبد القاهر الجرجاني] وبين ما قاله الباحثون الغربيون فهو ما كان يؤكده في جميع المناسبات من أنّ جميع الاتساعات التي تنال المعنى وتدخل فيها كل الصور البيانية فطريق إدراكها

[1]- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص . 32.

هو طريق المعقول. قال عن الكناية: "إنّها إثبات لمعنى أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون اللّفظ ... وأما الاستعارة ... فموضوعها على أنّك تُثبت بها معنى لا يعرف السامع ذلك المعنى من اللّفظ ولكنّه يعرفه من معنى اللّفظ. بيان ذلك أنك لا تقول: رأيت أسدا إلا وغرضك أن تثبت للرجل أنّه مساو للأسد في شجاعته ... وشدّة بطشه ... ثمّ تعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى لم يعقله من لفظ ولكنّه يعقله من معناه وهو أن يعلم أنّه لا معنى لجعله أسدا مع العلم بأنه رجل إلاّ أنّك أردت أنّه بلغ من شدّة مشابهته للأسد ... مبلغا يتوهم معه أنّه أسد بالحقيقة"»[1]، فنشاط المخاطب العقلي يؤدي دورا كبيرا في الوقوف على المعاني المضمرة في بعض الملفوظات، وهذا ما أشار إليه الباحثون الغربيون، ويظهر ذلك من خلال المباحث التداولية التي تناولوها، ومن ذلك دور الاستدلال في الوقوف على المعاني التي تستلزمها أو تقتضيها بعض العبارات، فـ «السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال ... [فـ] يقيم معبرا بين ما يحمله القول من معنى صريح وما يحمله من معنى متضمن»[2]. فالحاج صالح ومن خلال ما سبق ينقل لنا جانبا من جوانب الاتفاق بين المقولات الغربية والفكر العربي القديم، إذ يُبيّن أنّ العلماء العرب الأوائل أشاروا إلى أنّ إدراك المعاني المتضمنة يكون عن طريق الاستدلال العقلي. وهو ذاته ما صرّح به الغربيون الذين بيّنوا أيضا أنّ نشاط المُخاطب العقلي له دور كبير في الكشف عن المعاني المتضمنة.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 242.

[2]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 33.

2.2. مفهوم الاستلزام الحواري Implicature

يُعدّ الاستلزام الحواري «من أهم جوانب البحث والتحليل التداولي، لأنّه ألصقها بطبيعة البحث فيه وأبعاده عن الالتباس بمجالات الدرس الدلالي»[1]، و«لقد كانت نقطة البدء عند غرايس هي أنّ الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقولون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، فجعل كل همه إيضاح الاختلاف بين ما يقالwhat is said، وما يقصد face values وما يقصده هو وما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر اعتمادا على أنّ السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح من له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال، فأراد أن يقيم معبرا بين ما يحمله القول من معنى صريح explicit meaning وما يحمله من معنى متضمن inexplicit meaning فنشأت عنده فكرة الاستلزام implicature»[2].

والاستلزام عند غرايس «نوعان: استلزام عرفي conventional implicature واستلزام حواري conversational implicature، فأما الاستلزام العرفي فقائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وتغيرت التراكيب. ومن ذلك مثلا في الإنجليزية but ونظيرتها في اللغة العربية لكن فهي هنا وهناك تستلزم دائما أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السامع مثل: ... زيد غني لكنه بخيل. فهذا الاستلزام هو استلزام مرتبط ببعض العناصر اللغوية وأما الاستلزام الحواري فهو متغير دائما بتغير السياقات التي يرد فيها»[3].

1- سحالية عبد الحكيم، التداولية النشأة والتطور، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ع05، قسم الأدب العربي، جامعة بسكرة، 2009، ص. 105.

2- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 33.

3- نفسه، ص. 33.

ويوضح الحاج صالح أنّ التعريض (الاستلزام الحواري) عند التداوليين الغربيين يعني «كل كلام يُمكن أن يستنتج من معناه اللّفظي أكثر من معنى بحسب أحول الخطاب وقرائنه. والمعنى الأصلي لا يقتضيه كما في الكناية بل يحتمله والمقتضي له هو حال الخطاب وذلك مثل: شخص أحسّ بالبرد في مكان فقال:

-لا أريد أن أبقى في هذه الغرفة

أو – شغّل المدفأة من فضلك

أو – أغلق النّافذة

أو– هذه الغرفة ليست مجهزة بمدفأة.

وهذا كله تعريض يلمح به صاحبه بأنه مصاب بالبرد في هذا المكان»[1]. فمن خلال الأمثلة السابقة نجد أن المعنى يتحدد من خلال السياق الذي قيل فيه الملفوظ، بحيث إنّ نفس الملفوظ قد يحمل دلالة مغايرة في حال خطابية أخرى، ولتوضيح ذلك نسوق المثال التالي:

-الشخص (أ): هل أنت من أخذ العلبة التي كانت فوق المائدة.

-الشخص (ب): أنا لم أدخل هذه الغرفة اليوم.

يتضح من الحمولة الدلالية لعبارة "أنا لم أدخل هذه الغرفة اليوم"، أنّها تحمل معنيين في نفس الوقت، المعنى الأول هو المعنى الحرفي للعبارة، أما المعنى الثاني –وهو المعنى الاستلزامي والمراد– " أنا لم آخذ العلبة".

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 237 – 238.

ويشير الحاج صالح إلى أنّ التعريض (الاستلزام الحواري) «كان يسمى ...-sous entendu. ثم وضع له كرايس اسما فقال: Implicature»[1]. إلا أننا نجد بعض الباحثين يجعلون من هذا المفهوم الأجنبي مقابلا للأقوال المضمرة، ومنهم مسعود صحراوي، الذي أشار إلى أن الأقوال المضمرة: Les sous entendus «هي نمط من متضمنات القول، وترتبط بوضعية الخطاب ومقامه، على عكس الافتراض المسبق الذي يحدد على أساس معطيات لغوية ... والفرق بينه وبين الافتراض المسبق أنّ الأول وليد السياق الكلامي، والثاني وليد ملابسات الخطاب»[2]، وهي (الأقوال المضمرة) بهذا المفهوم لا تتميز عن الاستلزام الحواري، الذي هو أيضا يحدد بناء على ملابسات الخطاب.

فالاستلزام الحواري إذن هو اقتضاء ملفوظ ما لأكثر من دلالة بحسب أحوال الخطاب، وهو بهذا قريب جدا من مفهوم عُرف في البلاغة العربية، وهو ما يسميه العلماء العرب بالخروج عن مقتضى الظاهر، فمثلا نجد أنّ الاستفهام قد يحمل دلالة الأمر، أو التوبيخ إلى غير ذلك من المعاني التي يمكن لنا الوقوف عليها من خلال حال الخطاب.

هذا وللاستلزام الحواري -بحسب الحاج صالح- أنواع «كثيرة جدا وكلها تجري مجرى التلميح إلى شيء لا يريد المتكلم أن يصرّح به لأسباب متنوعة كالخوف أو للاحترام أو عدم الإزعاج أو عدم الجرأة ... إلخ»[3]. فهناك الكثير من المواقف التواصلية التي «يختار المرسل [فيها] الإستراتيجية التلميحيّة استجابة لدواع سياقية، تجعله يعدل عن استعمال الخطاب المباشر، بدافع من عوامل معيّنة»[4]، كالخوف مثلا ف «يستعمل المرسل هذه الإستراتيجية لئلا يتّخذ المرسل إليه خطابه دليلا عليه. ولذلك فقد يجيبه المرسل إليه بخطاب تلميحي

1- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 238.

2-مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 32.

3- عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص. 238.

4- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب "مقاربة لغوية تداولية"، ص. 370 - 371.

يشوبه الحذر أيضا، كي لا يتّهمه، عندها، بأنّه يستطيب الرشوة ويطلبها من المرسل، فيصبح كلامه عرضة للمساومة»[1].

لقد استخدام الحاج صالح مصطلحا بلاغيا عربيا (التعريض) لمقابلة المصطلح الأجنبي" Implicature"، وذلك لإيمانه بالتكافؤ المفهومي بينهما. وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا إنّ مصطلح "التعريض" قد أضفى صبغة تراثية على مفهوم الاستلزام الحواري، وهذا التوظيف بالرغم من جدواه التأصيلية غير أنّه يدفع القارئ العربي لكتابات الحاج صالح إلى الالتزام بالمفهوم الذي أقره الحاج صالح لئلا يقع في تحميل المصطلح الدلالة البلاغية المختلفة للمصطلح.

3.2. الفرق بين الافتراض السابق والاستلزام الحواري

بيّن الحاج صالح الفرق بين الاستلزام الحواري "التعريض" والافتراض المسبق" الكناية"، إذ أشار إلى «أنّ الكناية وما هو لزوم معنى لمعنى لا يرتبط بالحال بل هو لزوم عقلي موضوعي لا يحتاج إلى الارتباط بحال معيّنة لأنّه ليس بمعيّن. أما التعريض فهو كل كلام لا يستغني عن حال الخطاب. وهذا ما لاحظه الغربيون والعرب معا»[2]، إذ إنّ المخاطب في الافتراض المسبق لا يحتاج إلى دلائل خارجة عن اللفظ للوصول إلى المعنى الذي تقتضيه عبارة ما، فالمعنى الذي تقضيه عبارة "افتح الخزانة" هو معنى يصل إليه المخاطب من خلال النشاط العقلي الذي يقوم به، ولا يحتاج إلى قرائن خارجة عن الخطاب ليصل إلى المعنى الذي تقتضيه العبارة السابقة "الخزانة مغلقة"، أما في الاستلزام الحواري فالمخاطب يحتاج إلى القرائن التي ترافق الخطاب للوقوف على المعنى الذي يستلزمه ملفوظ معين، فعبارة "السماء تمطر" تستلزم عدة معان، ولا يمكن تحديد المراد منها إلا من خلال الوقوف على السياق الذي قيلت فيه.

1- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب "مقاربة لغوية تداولية"، ص. 373.

2- نفسه، ص. 238.

4.2. الصور البيانية ضرب من متضمنات القول

تعدّ الاستعارة والمجاز من أساليب الكلام الذي يكون فيه المعنى خفيا غير ظاهر للمخاطَب، بحيث يحتاج إلى قرائن ودلالات خارجية وإلى استدلال عقلي للكشف عنه، ووفقا لذلك، يرى الحاج صالح أنّ «ما يقال عن الكناية وما يدخل في "معنى المعني" وعن التعريض وما يدخل في كل تلميح ينطبق أيضا على جميع أنواع الصور البيانية. ومن أهم أنواع الصور ما يسمّونه بالـ métaphore وmétonymie. ويقابلهما عند العلماء العرب المجاز كما يحدّده البلاغيون فالأول هو المجاز المبني على الشبه وهو الاستعارة والثاني المجاز المرسل. إلاّ أن استمرار اللجوء إلى الصور البيانية في الخطاب الأدبي جعلَ هذا الخطاب هو المرجع الأساسي للصور. ومن ثم اهتمام الباحثين بدراسته»[1]. وقد سبق أن بيّن أنّ هذا النوع من المعاني هو ظاهرة عامة تشمل كل كلام بما في ذلك الصور البيانية مثل المجاز المرسل الذي «هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه، كاليد إذا استعملت في النعمة، لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة، ومنها تصل إلى المقصود بها»[2]. نحو قولنا: «كثرت أياديه لدي»[3]، فالمعنى المقصود من هذه العبارة يمكن للمخاطب أن يصل إليه من خلال نشاطه العقلي ومن خلال اعتماده على المعنى، فاليد هي سبب في النعمة، فعبارة كثرت أياديه لدي تقتضي كثرت نعمه لدي.

هذا وهناك ضرب آخر «من المجاز: هو الاستعارة، وهي ما كانت علاقته تشبيه معناه بما وضع له ... [ف] اللفظ [ينقل] من مسماه الأصلي. [ويُجعل له] اسما ... على سبيل الإعارة للمبالغة في التشبيه ... كقولك: "رأيت أسدا" وأنت تريد رجلا شجاعا»[4]، فالملاحظ أنّ العبارة السابقة تحمل دلالة حرفية "رأيت أسد" ودلالة أخرى يصل إليها المخاطب انطلاقا من

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 238.

[2]– الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، (2007)، دار الأبحاث، ط1، ص. 269.

[3]– نفسه، ص. 269.

[4]– نفسه، ص. 277.

الدلالة الوضعية. فهذا الضرب من الكلام «أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدها ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللفظ ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بك إلى الغرض»[1].

وبهذا يكون الحاج صالح قد أضفى صبغة تراثية على بعض المقولات التداولية، إذ عمد إلى التراث العربي وبحث فيه عن أساليب وصور تندرج ضمن ما يُسميه الغربيون بمتضمنات القول، ليصل إلى أنّ الصور البيانية (المجاز المرسل والاستعارة) يكون فيها المعنى خفيا، ويحتاج المخاطَب للوقوف عليه إلى استدلال عقلي وإلى قرائن خارجية، لذا فإنّ تلك الصور هي ضرب من متضمنات القول.

1.4.2. دور المدلول الوضعي في إدراك المعاني المتضمَّنة

ينبّه الحاج صالح إلى أنّ «الاستنتاج للمعنى المقصود حاصل في الاستعارة والمجاز والكناية فمعانيها تستنتج من معنى اللّفظ لا من اللّفظ مباشرة. وهذا ما يدّعيه العلماء الغربيون في أحدث ما توصلوا إليه. إلاّ أنّهم بالغوا في ذلك فجعلوا كل كلام لا يدرك معناه المقصود إلا بالاستنتاج ... فصحيح ما يقصده المتكلم لا يُدرك إلاّ بالاستدلال أي بالرجوع أولا إلى الدلائل غير الوضعية وثانيا وفي الأساس بالرجوع إلى علم المخاطب وبه يستدل على المقصود الحقيقي للمتكلم. إلاّ أنّه لا استدلال إلاّ بالانطلاق من مدلول وضعي ولا معنى مقصود يمكن أن يفهم إلا بالاستنباط من معطيات سابقة الوجود. وهي أولا المعاني الموضوعة للألفاظ»[2]. فإقصاء الغربيين لدور الدلالة الوضعية في عملية الاستدلال هو إقصاء مُبالغ فيه، إذ يستحيل على المُخاطَب إدراك قصد المتكلم إذا تجاوز المدلول الوضعي الذي هو مُنطلق عملية الاستدلال. فمما لاشك فيه أنّ المخاطب وحتى يُحدد المعنى المراد

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 120 – 121.
[2]– نفسه، ص. 242.

من قولنا: حادثت بحرا أبهرني بعلمه، سينطلق من المعنى الحرفي للعبارة ليجد أنّه غير معقول فيقوم باستدلال عقلي للوصول إلى المقصود.

فالحاج صالح إذن يرى أنّه لابد من الانطلاق من المدلول الوضعي في عملية الاستدلال، وينقل لنا في ذلك قولا عن عبد القاهر الجرجاني: «"الكلام على ضربين: ضرب تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحدها ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ... ونعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه من غير واسطة وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[1]. فصحيح «أنّ تأويل جملة ما قد يتجاوز كثيرا الدلالة التي نعزوها إليها بالمواضعة»[2]، إلا أنّ الدلالة الوضعية هي المنطلق في عملية الاستدلال، فباعتماد المخاطب عليها وعلى القرائن المرافقة للخطاب يمكن له أن يصل إلى الدلالة التي يقصدها المتكلم أو ما يسميه بمعنى المعنى.

ولا بدّ من التنبيه إلى أنّ هذا الاستدلال يكون حاضرا فقط في «"القول" [الذي] ... هو حاصل التلفظ بجملة وهو يتغير بتغيّر الملابسات والقائلين»[3]، أما الجملة فلا يحتاج فيها المخاطب لأي استدلال لتحديد دلالتها «فالجملة هي سلسلة من الكلمات التي يمكن لزيد أو عمرو أو صالح التلفظ بها في ملابسات مختلفة ولا تتغير بتغيّر هذه الملابسات»[4]، وهذا بخلاف القول، بحيث يكون معنى الجملة هو ظاهر اللفظ؛ أي أنّ الدلالة الوضعية هي المعنى المقصود، فالمعنى الحرفي مثلا لعبارة "العسل شفاءٌ" هو المعنى المقصود من المتكلم.

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 121.

[2]– آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص. 55.

[3]– نفسه، ص. 55.

[4]– نفسه، ص .55.

في ختام هذا المبحث نقول إنّ الافتراض المسبق هو ذلك المعنى الذي تقضيه الدلالة الوضعية للملفوظ ويستطيع المخاطب الوقوف عليه دون الحاجة لقرائن خارجية، وهذا النوع من المعاني يسميه الحاج صالح "الكناية". أما الاستلزام الحواري فهو ذلك المعنى الذي يكون متغيرا بتغير السياق، ولا يمكن للمخاطب الوقوف عليه إلا باستعانته بقرائن خارجية. وهذا النوع من المعاني يسميه الحاج صالح "التعريض" أو "معنى المعنى".

أما بخصوص رؤية الحاج صالح تجاه متضمّنات القول فيمكن تلخيصها فيما يلي:

. فرّق الحاج صالح بين "الكناية" الافتراض المسبق" وبين التعريض "الاستلزام الحواري، ففي النوع الأول من المعاني لا يحتاج المتكلم للقرائن الخارجية في حين أن النوع الثاني من المعاني يرتكز أساسا على تلك القرائن.

. اعتبر الحاج صالح أنّ الصور البيانية كالاستعارة والكناية والمجاز، هي ضرب من متضمنات القول التي يكون فيها المعنى خفيا، ولا يصل إليه المخاطب إلا باستدلال عقلي وبالاستناد إلى القرائن الخارجية. غير أنّ كثرة تردد تلك الصور على ألسنة الناطقين يجعل المعنى الخفي ظاهرا يدركه المخاطب دون استدلال عقلي. ويظهر من هذا الاعتبار أنّ الحاج صالح قد وظّف المفاهيم البلاغية التراثية في إجلاء بعض المفاهيم التداولية المتصلة بالمتضمنات.

. أنكر الحاج صالح قول التداوليين بإمكانية تجاوز المدلول الوضعي في عملية الاستدلال، فصحيح أنّ للدلائل الخارجية دورا مهما في تلك العملية وفي إدراك المعاني المتضمنة، لكن المدلول الوضعي والدلالة الحرفية للملفوظ هي المنطلق.

3. الإشاريات في الدرس التداولي

إنّ اللغة هي عبارة عن مجموعة دوال ومدلولات، بحيث يرتبط كل دال بمدلول معين، وإن كان هذا الارتباط غير مباشر كما وضّح ذلك دي سوسير، لكن هناك بعض الألفاظ لا تحيل على مدلول معيّن، مثل ألفاظ الكلية، وأسماء الإشارة، وظروف المكان والزمان...الخ، فلتحديد مدلول هذه الألفاظ لا بدّ من الرجوع إلى قرائن خارجية، وتسمى هذه الألفاظ بالإشاريات، أو المبهمات عند عبد الرحمن الحاج صالح، وسنحاول في هذا المبحث تحديد قراءته لهذه المفاهيم عند التداوليين الغربيين.

يصرّح الحاج صالح بأنّه قد كان للفلاسفة دور هام «في ترقية البراغماتيك ... [ومن ذلك] ما أثبتوه من دور حاسم تقوم به بعض الوحدات اللّغوية. فإذا قال المتكلّم: تعبت أو أنا تعبان أو جاء الرّجل أمس أو الأرض تدور حول الشمس فلا يمكن أن نعرف من مجرّد النّص في الأول والثاني: من القائل ومن الذي جاء ولا الزمان الذي يدل عليه أمس ولا المكان وغير ذلك ممّا احتوى عليه اللّفظ فيهما. وأمّا القول الثاني فلا يخصّ قول شخص معيّن ولا يحتوي على خبر يمكن أن يكون كذبا. فالقولان الأولان يحتاجان إلى دلائل خارجة عن اللّفظ وهو الذي سموه بـ"context" وقد يسميه بعضهم "situation"»[1]، فهناك الكثير من الخطابات التي تحتوي على كلمات مبهمة مثل ضمائر المتكلم، وأسماء الإشارة، وبذلك يكتسب الخطاب سمة الذاتية، كما أنّ هذه الخطابات لا يمكن للمخاطب أن يقف على معناها دون اعتماده على السياق، وفي مقابل هذه الخطابات يوجد خطاب علمي موضوعي لا يحتوي على هذه العناصر الإشارية.

فالإشاريات، وفق ما يراه الحاج صالح، هي وحدات لغوية تتميز بإبهامها الشديد كالضمائر وأسماء الإشارة، لذا هي تحتاج إلى قرائن خارجية لرفع إبهامها.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 225 – 226.

1.3. دور الإشاريات في نجاح عملية التواصل

يُرجع عبد الرحمن الحاج صالح «سِرَّ نجاح التخاطب ... [إلى] هذه الخاصيّة [الإبهام] وهو تمكين وضع اللّغة لمستعمله من أن يرمز في كلامه إلى نفسه وإلى المخاطب والمحدّث عنه والزمان الّذي هو فيه أو ما قبله أو ما بعد وللمكان الذي هو فيه كمتكلم وبعلامات تقوم مقام الأسماء وهي الضمائر والظروف وغير ذلك. وهي التي سمّوها بـ "indexicaux" (جمع)»[1]، فضمير المخاطب مثلا الذي ينتمي في حقيقته إلى وضع اللغة غير مرتبط بشخص معيّن، وكذلك هي الظروف التي تحمل معنى متغيرا بحسب السياق الذي وردت فيه، فقول المتكلم البارحة يعنى اليوم الذي يسبق يومه، ويمكن توظيف ذلك الظرف في سياق تواصلي آخر، وقد سبق توظيفه في مقامات تواصلية سابقة لأنه يحمل دلالة متغيرة بحسب الموقف التخاطبي، وهذا يبين لنا الخاصية الاقتصادية الموجودة في اللغة، فكما يوجد اقتصاد على مستوى الأصوات يوجد هناك اقتصاد آخر على مستوى الألفاظ. ولولا وجود هذه العناصر المبهمة لاستحالت عملية التواصل. لأنّ العملية التواصلية ستتطلب كمّا هائلا من الألفاظ، «فهذا الإبهام الشامل هو الذي يمنح للغة الصلاحية المطلقة للدلالة على أي مفهوم بل وعلى أي غرض مهما كان»[2]. فلولا وجود ذلك الإبهام لاحتاج المتكلم إلى كم هائل من الألفاظ للتعبير عن حاجاته ومتطلباته، وبوجوده يمكن للمتكلم أن يستعمل اللفظة الواحدة لأداء معانٍ مختلفة.

2.3. أنواع الأحوال السياقية

تعرض الغربيون إلى أنواع الأحوال السياقية أو القرائنية التي يجري فيها الخطاب، وفي هذا الصدد صرح الحاج صالح قائلا: «... حاول بعض الغربيين أن يصنفها إلى أربعة أصناف: المحسوس منها كهوية المتخاطبين ومحيطهم وزمان التخاطب ومكانه وهي كل ما

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 226.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص. 30 – 31.

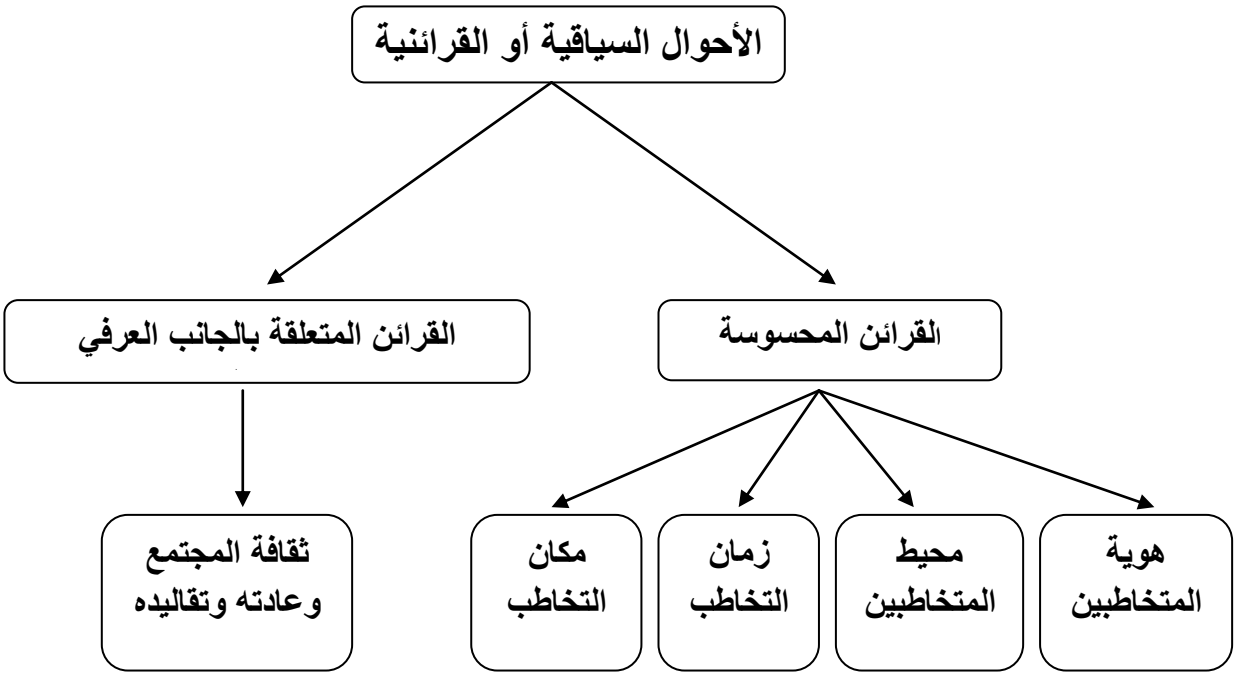
تدل عليه العلامات المبهمة Indexicaux مع حال الخطاب والقرائن الأخرى»[1]، فالنوع الأول من تلك القرائن مُتعلق بمعرفة المتكلم لهوية الأشخاص المشاركين له في الخطاب، وبتلك المعرفة يسهل عليه مثلا تحديد مرجع الضمير هو، فهذا النوع من القرائن يرفع إبهام ما يسمى بالإشاريات الشخصية. أما النوع الثاني من تلك القرائن فهو مرتبط بمعرفة سياق المخاطبة مما يُسهل عملية الاستدلال وإدراك مغزى بعض الملفوظات، في حين أنّ النوع الثالث من تلك القرائن فيتعلق بمعرفة زمان التخاطب أي معرفة زمان الإشارة والتي بها مثلا نتمكن من تحديد مرجع الظروف الزمانية: "اليوم" "غدا"، وهذا النوع من القرائن يرفع إبهام الإشاريات الزمانية، أما النوع الأخير من تلك القرائن فيرفع إبهام الإشاريات المكانية مثل: هنا وتحت وفوق.

هذا فيما يتعلق بالجانب المحسوس من تلك القرائن «أما الجانب العرفي المقامي أي ما يخص انتماء المتخاطبين إلى مجتمع خاص وثقافة خاصة فما يقال في خطاب في مجتمع معين قد لا يقتصر مجيئه عليه وقد لا يفهم معناه في مجتمع آخر. فكل ما يخص عملية التخاطب كأي تعامل وتبادل بالكلام مثل الأفعال الإنشائية كالأمر والنهي والدعاء وغيرها والإيقاعية فأغلبها عرفي ولو من حيث الصورة. وقد يخص ذلك اعتقادات المتخاطبين وأفكارهم ونواياهم وتصوّرهم للعالم»[2]. أي أنّ الأفراد الذين ينتمون إلى مجتمع واحد وثقافة واحدة يمتلكون معرفة مشتركة بينهم تخص العادة والعرف والتقاليد، وبناءً على تلك المعرفة يُنتج المتكلمون خطاباتهم وبها يؤول ويفهم المخاطب تلك الخطابات.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 228.

[2]– نفسه، ص. 228.

ولتوضيح تصور الغربيين لأنواع الأحوال السياقية أو القرائنية تبعا لما يراه الحاج صالح نعتمد الرسم الآتي:



ولقد بيّن عبد الرحمن الحاج صالح أنّ الغربيين أهملوا «في هذا التقسيم ما يسمّيه العرب "علم المخاطب" وخاصة الجانب الموضوعي منه (غير العرفي). فعلم المخاطب هو في الحقيقة معرفة المتكلم والمخاطب المشتركة لأشياء كثيرة تخص العالم وتجربتهما. وهو ما اكتسباه من المعلومات بالتجربة طيلة العمر وما عاشاه في حياتهما وما استخلصاه من هذا مما يدخل في المنطق الطبيعي وبصفة خاصة ما له علاقة بموضوع الخطاب وكذلك معرفتهما لوضع اللغة. فهذا يدخل كله في تسميتهم بعلم المخاطب. وميزته عندهم هو ارتباطه الوثيق بالمتكلم وسلوكه الخطابي: فهو يعلم أنّ المخاطب له علم بشيء يتعلق بما يحتوي عليه كلامه فيجرؤ حينئذ على اختصاره وحذف ما هو مستغن عنه بعلم المخاطب وقد يكون ذلك مما تقدم الذكر كما يقولون أو ما يستنتجه بعقلة في الدلالة المعنوية ولاسيما في المجاز والكناية وغيرهما»[1]. بهذا يتضح لنا بأنّ الغربيين أهملوا ما يُسميه العلماء العرب

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 228.

بعلم المخاطب الذي يعدّ قرينة هامة يعتمد عليها المخاطب في فهمه وتأويله للملفوظ، ويقصد بعلم المخاطب هو تلك المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطب التي لا تخص العادات والعرف، بل تخص التجارب التي مرّا بها مع بعض، وترتبط أيضا بالجانب اللغوي.

3.3. إنكار الغربيين لدور المعنى الوضعي في عملية الاستدلال

يتحدث الحاج صالح عن عملية الاستدلال، موجّها نقدا لبعض التداوليين الغربيين، حيث يقول: «للقرينة الحالية أهمية قصوى فيما تقوم به من دور في تحصيل الكلام وربطه بالواقع. وشعور العلماء الغربيين بذلك صار شعورا عميقا بعد اكتشافهم لهذه الظواهر بدورهم (وهم حديثو العهد بها) وقد أدّى بعضهم إلى التقليل من أهميّة كل ما يرجع إلى اللغة كمواضعة (الكود) بل إنكار أي دور مهم تقوم به. فبما أنّ القرينة هي ما يستدل به المخاطب لفهم الغرض أداهم ذلك إلى تفخيم دور الاستدلال بالقرائن على حساب المعنى الوضعي ومنهم الباحثان الأمريكيان سبيربيرت D.sperbert وويلسون D.Wilson وأداهما أيضا إلى القول الغريب بأنّ مفهوم الكود وهو المواضعة في اللّغة أي مجموع ما تُوُوضع عليه من ألفاظ ومعان هو المرجع الوحيد الذي اعتمد عليه كل من الباحثين منذ أقدم الأزمنة في تحليلاتهم للكلام ولم يتجاوزوه؟»[1]، فصحيح أنّ للقرائن الخارجية دورا هاما في عملية الاستدلال العقلي، غير أنّه لا استدلال دون المرور عبر المعنى الوضعي الذي يُعد منطلقا أساسيا في الوصول إلى مقصود المتكلم ولا يمكن تجاوزه، ولذا لا يمكن، بحسب الحاج صالح، القول «أنّ دراسة الكلام يجب أن تعتمد كلها على الميزة الأساسية في إدراك المخاطب لمعنى الكلام وهو الاستدلال العقلي أو الاستنتاج Inference ... [ف] هذه مبالغة عظيمة وإهدار للفروق الدقيقة التي أثبتها العلماء العرب في هذا الميدان. فصحيح أنّ الدلالات الحالية و"علم المخاطب" وتقدم العلم بما قيل أو حدث قبل الحديث هي أمور يستدل بها المخاطب على تعيين المعنى المقصود إلا أنها يمكن أن تكون استدلالات صرفة

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص . 230.

لا منطلق لها من المعطيات اللغوية. فالمنطلق في هذا الاستدلال هو المعنى الوضعي هو وحده ولا دليل وضعي إلا بتقدم المواضعة كما أكد على ذلك الأصوليون ولا دخل للدلالات الأخرى فيه لأنّه موضوع ... لا يخضع لما يخضع له لأحوال الخطاب فجعلا بذلك كل الدلالات الحاصلة في الخطاب عقلية وهو تعسُّف وزيادة في الغموض»[1].

أما فيما يتعلق بقول الباحثين الأمريكيين سبيربيرت وويلسون بأنّ مفهوم الكود هو المرجع الوحيد الذي اعتمد عليه كل من الباحثين منذ أقدم الأزمنة في تحليلاتهم للكلام ولم يتجاوزوه، فقد أشار الحاج صالح إلى أنّه «... من البيّن أنّ هذين الرجلين لم يطلعا أصلا على ما قاله العلماء العرب (كغيرهم من العلماء الغربيين غالبا)»[2]. فالمتصفح لمؤلفات علمائنا الأوائل وخاصّة سيبويه يجد أنّهم كانوا يراعون في تحليلاتهم للكلام كل الظروف المرتبطة بالبنية.

4.3. حضور الإشاريات في الخطاب العادي وغيابها في العلمي منه

يشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ العلماء العرب أثاروا «المشكل المتعلق بالكلام العادي المجرّد من الدلائل الحالية ومن أي سياق. فأجمعوا على تعذّر ذلك على الإطلاق بالنسبة للكلام العادي ... أما العلمي فقد قالوا بضرورة استغنائه عن العلامات المبهمة. وأكدوا على أنّه يجب أن يكون وضعيا لأنّها ذاتية. أما غيره فلا يستغني فيه المتكلم والمخاطب عن السياق وجميع أنواع القرائن. أما العادي من الكلام فأكثر العلماء من العرب ومن الغربيين أكّدوا على وجود معنى يُفهم من لفظ الكلام ومعنى آخر يفهم من اللّفظ والقرائن وذلك مثل: "وصل الرجل" فالذي نفهمه من اللّفظ وحده (كأن ينطق به شخص لا نعرف عنه شيئا) هو خبر بوصول رجل يعرفه الناطق. فبهذا المعنى يسميه العلماء العرب

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 230.

[2]– نفسه، ص. 230.

"بمعنى الأصل"»[1]. فكل التعابير التي نستخدمها في الحياة اليومية لها معنى يفهم من ظاهر اللفظ، أي الدلالة الحرفية للفظ (معنى الأصل)، وهناك معنى آخر يفهم من معنى الأصل (معنى المعنى) ونقف على هذا المعنى من خلال الدلائل الخارجية، «فقد بيّن العلماء العرب أنّ القرائن كشهادة الحال وعلم المخاطب وتقدم الذكر هي عنصر أساسي لا مناص منه في عملية التواصل»[2]، وبهذا يكون للخطاب العادي دلالة حرفية ودلالة مُستلزمة عن الدلالة الأصلية وهي مراد المتكلم، ويصل إليها المخاطب من خلال الاستدلال العقلي وباستناده على قرائن خارجية فعبارة: ماذا تفعل هنا؟ دلالتها الحرفية هي الاستفهام عن سبب الوجود في مكان معين، أما الدلالة المستلزمة عنها فقد تكون "اذهب إلى البيت". وهذا بخلاف الخطاب العلمي الذي يكون معناه الوضعي هو المعنى المقصود والمراد من المتكلم، وذلك لاستغنائه عن العناصر المبهمة، فعبارة "يتبخر الماء بفعل الحرارة ويتجمد بفعل البرودة" هي خطاب علمي تُحيل فيه العناصر اللغوية مجتمعة إلى المدلول مباشرة ولا حاجة للاستدلال أو إلى أي قرينة خارجية.

هذا ويوضّح الحاج صالح أنّ «هذا النوع من المعاني [المعنى الوضعي] أنكره بشيء من السذاجة الباحث الأمريكي John L.Searle وبحوثه هي من أحدث ما نُشر في البراكماتيك. قال: "الذي أُنكره هو أن يقال بأنّ المعنى اللفظي Litteral meaning لجملة من الجمل هو معناها في سياق معدوم أي يساوي صفرا". ويزعم أن لا وجود له في الواقع إلا بوجود عدد من الاحتمالات الدلالية. بالطبع؟ فلا يُوجد من يُنكر هذا إنما الذي يهم الجميع هو المعنى غير المعيّن الذي يتصف به المعنى الذي يدل عليه اللفظ وحده بالضرورة»[3]. فصحيح أنّ كل عبارة لها مجموعة من الاحتمالات الدلالية، بحيث إنّ العبارة التالية لها عدة

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 229.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص. 55.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 229.

تأويلات دلالية، وللسياق دور بارز في تحديد المراد بها، إذ تحتمل عبارة: "المطر ينزل" مثلا المعاني الآتية:

-لا تخرج من المنزل.

-لا يمكننا الذهاب في نُزهة.

-انتظر حتى يتوقف المطر ونغادر.

غير أنّ ذلك لا ينفي وجود دلالة وضعية لجملة "المطر ينزل" عند تجرُّدها من كل القرائن، فاللفظ وبمعزل عن القرائن له معنى غير معين (غير ثابت). وقد سبق لسيرل الذي أصر على وجود عدد من المعاني إلى جانب الدلالة الوضعية دائما، أنْ قسَّم الأفعال الكلامية، إلى أفعال كلامية مباشرة وأفعال كلامية غير مباشرة، ومثل لذلك بمثال كلاسيكي المشهور: هل تستطيع أن تناولني الملح؟ وبيّن أنّ الدلالة الحرفية للملفوظ هي الاستفهام عن القدرة، لكن الدلالة الحقيقية هي الطلب. ولكن إذا جردنا الملفوظ السابق من كل القرائن الخارجية سنجد أنّ للملفوظ دلالة واحدة (الاستفهام عن القدرة) دون وجود عدد من الاحتمالات الدلالية.

يُرجع عبد الرحمن الحاج صالح سبب ذلك القول (لا وجود للمعنى الوضعي في الواقع إلا بوجود عدد من الاحتمالات الدلالية) إلى «عدم وجود، عند الكثير من الغربيين، لنظرة لغوية شاملة. فكل ما يرجع إلى الوضع إفرادا أو تركيبا فهو مبهم كما قاله العلماء العرب إذ لا يتعيّن معناه إلاّ في داخل الخطاب أي في حالة خطابية معيّنة يساهم في التخاطب فيها متكلم ومخاطب في وقت معيّن ومكان معيّن. وهذا المعنى الوضعي مرجعه اللفظ الموضوع له وحده ... وليس له إحالة إلى الواقع ليس واجبا كما يقول سيبويه، فدلالته لا هي حالية ولا هي عقلية»[1].

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 229.

ويُبيِّن الحاج صالح أنّ أوضاع اللغة كلها قائمة على الإبهام، غير أنّ الإبهام لا يعني تجردها من أي دلالة. بل المقصود هو عدم الاختصاص بالدلالة على شيء معين، فالذي قاد سيرل إلى القول بأنّ التركيب المجرد من القرائن لا معنى له هو عدم تفطنه إلى أنّ الإبهام يُقصد به عدم التعيين، وضمن هذا السياق يصرح الحاج صالح قائلا: ف «الذي يُسمّى بظاهر اللفظ ... هو الذي يدل عليه الوضع وهو أصل اللغة. وكونه مبهما لا يراد من ذلك أنّه لا يُفهم فالمثال السابق: "وصل الرجل" يفهم من معاني الكلام ومن الإسناد وهذا ما يبين أن التركيب المجرد من القرائن معنى خلافا لمن ينكر هذا ولما أنّه يفهم وهو مع ذلك مبهم بالضرورة فلا بد إذن من التمييز بين المبهم وبين المختص من المعاني. بارتباط هذا الكلام بحال معينة وسياق معيّن يزول إبهامه النسبي ومن غير هذا فهو محتمل لمعان كثيرة وكل معنى منها لا يتأتى تحصيله إلا بقرينة حالية ومقالية معينة»[1]. ويتضح لنا من خلال ما سبق أنّ الحاج صالح ذهب إلى القول بخلاف ما كان يعتقده سيرل، وقدم من خلال ذلك الأدلة التي تُبيّن أنّ التركيب المجرد من القرائن له معنى. وبهذا يكون قد محص الوافد من المقولات التداولية.

واللافت للنظر هنا أيضا أنّ الحاج صالح جعل من المقولات العربية معيارا للحكم على ما جاء به التداوليون، فالعلماء العرب تفطنوا إلى أنّ كل أوضاع اللغة قائمة على الإبهام، والمقصود بالإبهام هو عدم الاختصاص بالدلالة على شيء معين وليس عدم الدلالة. فأوضاع اللغة لها مدلول لكنه غير ثابت، وهذا ما لم يتفطن له سيرل الذي صرح أنّ التركيب المجرد من القرائن لا معنى له.

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 229.

5.3. الزمان اللغوي والزمان الفيزيائي

لقد سبق أن أشرنا في الفصل الثالث من هذا البحث إلى أنّ الزّمان الكوني هو غير زمان المتكلم، وضمن هذا السياق يرى الحاج صالح أنّ هذا هو ما «أثبت [له] بنفنيست لأول مرّة عند اللسانيين الغربيين. وقال إنّ الزّمان في الكلام غير الزمان الفيزيائي (توالي اللّيالي) ولا هو الزمان التاريخي بل هو زمان لغوي يرتبط بحدوث الكلام فهو وظيفة من وظائف الكلام كخطاب". وقال إلى أي شيء يعود (الضمير) je (=تُ أو أ في المضارع)؟ يعود إلى شيء منفرد جدّا ولا يكون إلاّ لغويا: فje يعود إلى شيء منفرد جدّا ولا يكون إلاّ لغويا: فـ je يعود إلى فعل الخطاب الفردي في وقت النطق به ويدل حينئذ على المتكلّم. ولا يمكن كلفظ أن تعرف ماهيته إلاّ داخل ما سميناه بمحصول الخطاب (instance de discours) وليس له مُسمى يعود إليه إلاّ في واقع الخطاب. ومعنى ذلك أنّ المتكلم باستعماله لضمير المتكلم (وغيره) يربط ذاته بالواقع أي العالم الخارجي بفضل الخطاب»[1].

وبهذا يتضح لنا أنّ هناك اختلافا بين الزمان اللغوي الذي يرتبط بالمتكلم وبين الزمان الكوني، ففي عبارة مثل: "سأذهب غدا إلى المحطة" نجد أنّ الزمن اللغوي لكلمة "غدا" هو اليوم الذي يلي يوم المتكلم، أما الزمان الكوني لهذه الكلمة، هو اليوم الذي يلي هذا اليوم الذي نحن فيه. فتحديد الزمان اللغوي لكلمة الغد، يكون من خلال دلائل خارجة عن العبارة السابقة تحدد لنا زمن النطق بهذه العبارة. «فالإشاريات الزمانية كلمات تدل على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمان المتكلم فزمان التكلم هو مركز الإشارة الزمانية Deictic center في الكلام، فإذا لم يُعرف زمان التكلم أو مركز الإشارة الزمانية التبس الأمر على السامع أو القارئ فقولك مثلا بعد أسبوع يختلف مرجعها إذا قلت اليوم أو قلتها بعد شهر أو بعد سنة وكذلك إذا قلت نلتقي الساعة العاشرة فزمان التكلم وسياقه هما اللذان يحددان المقصود بالساعة العاشرة صباحا أو مساء من هذا اليوم أو من يوم يليه. وزمن الفعل نلتقي ينفي أن

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 227.

يكون اللقاء قد حدث فعلا بل يصرف زمن اللقاء إلى زمن لم يمض بعد، ومثل ذلك كلمات مثل:أمس، وغدا، والآن، والأسبوع الماضي ويوم الجمعة، والسنة المقبلة ومنذ شهر...الخ، فهي كلها لا يتضح معناها إلا بالإشارة إلى زمان بعينه بالقياس إلى زمان التكلم أو مركز الإشارة الزمانية»[1]. واللافت للانتباه هنا أنّ تفريق بنفنيست بين الزمان اللغوي والزمان الكوني ليس بجديد على التراث العربي، إذ إنّ النّحاة العرب نبهوا أيضا –كما بيّنا ذلك في الفصل الثالث من هذا البحث– إلى أنّ الزمان في التخاطب هو زمان المتكلم، غير أنّنا لم نعثر على إشارة يربط فيها الحاج صالح هذه الفكرة مع ما ورد في التراث العربي.

[1]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 19 – 20.

في ختام هذا المبحث نقول بأنّ الحاج صالح أثبت أنّ أغلب ما ذكره التداوليون في مبحث الإشاريات ليس بالشيء الجديد على التراث العربي، فمن بين ما قاله التداوليون ووُجد عند العلماء العرب ما يلي:

. قولهم بأنّ سر نجاح التخاطب هو وجود تلك العناصر المبهمة، فهي آلية من آليات الاقتصاد اللغوي.

. تفريقهم بين الزمن اللغوي الذي هو مرتبط بالمتكلم والزمن الفيزيائي الذي يعني الزمن الكوني الذي نعيشه.

. قولهم بأنّ الخطاب العادي لا يستغني عن القرائن الخارجية، أما الخطاب العلمي فهو مجرد من تلك القرائن.

كما أنّ أنواع الأحوال السياقية عند التداوليين الغربيين تنحصر في معرفة المتكلم لهوية الأشخاص ومحيط التخاطب وزمانه ومكانه، بالإضافة إلى تلك المعرفة التي يشترك فيها الفرد مع باقي أفراد مجتمعه؛ أي معرفة مشتركة جماعية بين كل أفراد المجتمع وتخص العادة والتقاليد والعرف، وما عابه الحاج صالح على ذلك التصنيف هو إهماله لما يسمى علم المخاطب وهي معرفة مشتركة بين المتكلم والمخاطب تتعلق بالجانب الموضوعي لا العرفي.

وإضافة إلى ذلك، فقد عاب الحاج صالح على بعض الباحثين الغربيين إنكارهم لدور المعنى الوضعي في عملية الاستدلال. كما عاب على سيرل قوله بأنّ المعنى الوضعي يكون دائما مصحوبا بعدد من الاحتمالات الدلالية، غير أنّ وجود الخطاب العلمي يفند ما قاله.

4. النظرة الغربية للخطاب في مقابل النظرة العربية

من المعلوم أنّ اللسانيات البنوية كانت ترتكز أبحاثها على الجانب النظامي للغة، وذلك من خلال التركيز على وصف النظام اللغوي، وبذلك فإنّ هذه النظرية لم تهتم بظواهر التخاطب، ولم تعتد بما هو خارج عن اللفظ وما يقترن به من الأدلة غير اللفظية، إذ «لم يكن لعلماء اللسانيات المنبثقة من سوسور وحلقة براغ في أول الأمر أي اهتمام بالخطاب والكلام كاستعمال إلا القليل منهم»[1]. ومع ظهور اللّسانيات التداولية أصبح الاهتمام بظواهر التخاطب –مع مجموعة من الباحثين الغربيين– ضرورة ملحة، وذلك بدراسة اللغة أثناء استعمالها، وكذا الاهتمام بكل الظروف والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية، غير أنّ الاهتمام بظواهر التخاطب لم يكن مقتصرا على الدرس اللغوي الغربي، بل كان للعلماء العرب حظ في ذلك، وكانت لهم نظرة ودراسة خاصة للخطاب تتميز عن تلك التي جاء بها اللغويون الغربيون.

اهتم عبد الرحمن الحاج ببيان النظرة العربية للخطاب، ورسم معالمها بوضوح في إطار مقابلها بما جاء به الباحثون الغربيون في ميدان الخطاب.

1.4. النظرة الغربية للخطاب

مما لا شك فيه أنّ الاتجاه التداولي –ومع مجموعة من الباحثين أمثال أوستين وسيرل– غيّر مسار البحث اللغوي من الاهتمام بوصف وتفسير النظام اللغوي إلى التركيز على الاستعمال اللغوي والعناية بكل الظروف والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التخاطبية، وضمن هذا السياق يؤكّد الحاج صالح أنّ «الاهتمام بظواهر التخاطب كموضوع علمي –أول ما ظهر–لا عند اللسانيين بل عند بعض فلاسفة اللغة الأمريكيين ومنهم

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 209.

المؤسّس لعلم السيمياء (Semiotics) وموضوعه الدراسة العلمية للأدلة (أيا كان نوعها) وهو شارل سنديرس بيرس Charles Sanders Peirce»[1].

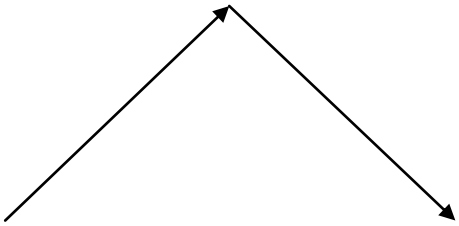
1.1.4. الثلاثية السيميائية عند بيرس

انطلق شارل سنديرس بيرس في دراسته العلمية للأدلة «من الثلاثية الدلالية الأرسطية ويسمّي كل ركن فيها باصطلاح خاص. وحدد ماهيته ووظيفته معتمدا في ذلك على ما قاله أرسطو وما أضافه الغربيون في القرون الوسطى»[2].

«وها هو ذا رسم الثلاثية باصطلاحات بيرس:

المعنى (وهو عنده دليل على الشيء)

Interpretant (في القديم :Conceptus)



(Vox) Representamen Object(Res)

=اللفظ –الدليل»[3] =الشيء (العين)

فالملاحظ من خلال هذا التمثيل أنّ الحاج صالح مال إلى الترجمة التأصيلية إذ استخدم مصطلحين كثيرا ما وردا عند العلماء العرب الأوائل هما: "اللفظ والمعنى"، وذلك لمقابلة المصطلحين الأجنبيين Representamen، Interpretant"، في حين أنّ مصطلح

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 210.

[2]– نفسه، ص. 210.

[3]– نفسه، ص. 211.

Object والذي يُترجم عادة بـ "الموضوع" ترجمه بـ "الشيء"، وهي ترجمة تبدو صائبة باعتبار أنّ المعاني هي تعبير عن أشياء وموجودات هذا العالم.

والملاحظ أيضا أنّ تلك الثلاثية الدلالية مكونة من اللفظ الذي يحيل بدوره على معنى ذهني دال على شيء خارجي، فكلمة "شجرة" هي لفظ له معنى "مدلول" ذهني يحيلنا على شيء موجود خارج الذهن.

وانطلاقا من تلك الثلاثية ميّز بيرس بين حقول علم العلامات «وهي التراكيب (النحو عامة)/الدلالة/البراكماتيك أو الاستعمال»[1]، فعلم النحو يهتم بدراسة العلاقات الشكلية بين الألفاظ، أما علم الدلالة فـ«يُعنى بتحليل المعنى الحرفي للألفاظ اللغوية ووصفها»[2]. وذلك بالوقوف على المعنى المعجمي للألفاظ دون ربط تلك المعاني بالسياق الخارجي. كما أنّ «مباحثه لا تقتصر على معاني الكلمات فقط بل تشمل أيضا معاني الجمل»[3]، في حين أنّ البراكماتيك أو الاستعمال هو علم يهتم بـ«دراسة كيف يكون للقولات معان في المقامات التخاطبية. وهو بذلك يتميّز عن علم الدلالة الذي يدرس المعنى وفقا للوضع فقط، وبمعزل عن السياق والمقامات التخاطبية »[4] ، «ثمّ إنّ الفرق بين المعاني اللغوية، ومقاصد المتكلمين(أو مراداتهم) وثيق الصلة بالفرق بين علم الدلالة، وعلم التخاطب. فالمعاني اللغوية (التي هي معان وضعية تفهم من مفردات اللغة، وتراكيبها) تنضوي في إطار اهتمامات علم الدلالة؛ لأنّ استنباطها لا يحتاج إلى عناصر خارج البنى اللغويّة أما مقاصد المتكلمين فلا يمكن التوصل إليها إلا بمعرفة السياقات التي قيل فيها الكلام، ومعرفة المخاطب والمخاطب، وإعمال القدرات الاستنتاجية التي يمتلكها المخاطب عند التعامل مع الكلام»[5].

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 211.

[2]– محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 11.

[3]– نفسه، ص. 12.

[4]–نفسه، ص. 13.

[5]–نفسه، ص. 15.

فالحاج صالح يرى أنّ الثلاثية الدلالية الأرسطية شكلت حجر الأساس في تفريق الغربيين بين ثلاثة ميادين هي: التراكيب، الدلالة، الاستعمال، بحيث إنّ أرسطو بنى ثلاثيته على ثلاثة أركان: اللفظ ، المعنى، الشيء الخارجي، ليأتي بيرس ويقرن بكل ركن من تلك الأركان عِلما خاصا به. إذ جعل من النحو علما يختص بدارسة الألفاظ، في حين أنّ علم الدلالة يختص بدراسة المعاني، أما البراكماتيك فيختص بدراسة الاستعمال.

2.1.4. تطوير الثلاثية السيميائية مع شارل موريس

يواكب الحاج صالح تطور الثلاثية السيميائية، في مرحلة تالية وبعد التصنيف الثلاثي لبيرس، جاء شارل موريس (Ch.Morris) فتبنى أقوال بيرس، بحيث نجده عبّر عن النحو «بكلمة Syntax؛ أي علم التراكيب ويحدّده بأنّه الميدان الخاص كبُنى وتراكيب بارتباط الأدلة بعضها ببعض. وموضوع دراسته هو هذه العلاقات التركيبية (كعلاقة الفعل بفاعله أو بالمفعول به أو بالحال وغير ذلك)»[1]؛ أي يدرس العلاقات بين العلامات اللغوية. «أما الدلالة والمعاني وهو الـ Semantics فهو حسب تحديده ميدان ارتباط الأدلة بمدلولاتها»[2]، فهو يدرس العلامات اللغوية في إطار«علاقاتها بالأشياء»[3]. و«أما استعمالها وهو ما سموه بالـ Pragmatics فهو ميدان ارتباط الأدلة بمن يستعملها»[4]؛ أي أنّه « يدرس علاقة العلامات بمفسريها»[5]. ويترجم الحاج صالح هذه العلاقات في الرسم الآتي:

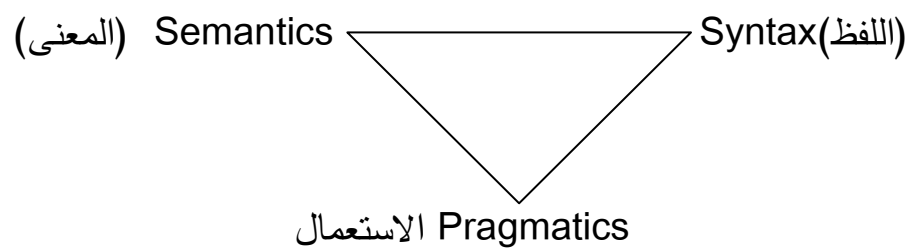
[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 212.

[2]– نفسه، ص. 212.

[3]– محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 13.

[4]– عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص. 212.

[5]– محمد محمد يونس علي، المرجع السابق، ص. 14.



"الجانب الخطابي"([1])

وبهذا يكون الحاج صالح قد أعطى صورة واضحة عن مراحل تطور الفكر اللغوي الغربي، بداية بأرسطو الذي حدد العلاقة بين اللفظ والمعنى والشيء الخارجي، وصولا إلى بيرس وموريس اللّذين عملا على استغلال ذلك التقسيم للتفريق بين ثلاثة حقول معرفية (التركيب، الدلالة، البراكماتيك). ومن خلال هذا يتضح لنا جانب من منهجية الحاج صالح في تعرضه لشتى القضايا والمفاهيم، إذ يعمد إلى تقديم الخلفية المعرفية للموضوع المعالج بصورة مبسطة ودقيقة.

2.4. الثلاثية الغربية في مقابل الثنائية العربية.

بعد تحديد الحاج صالح لتصور كل من بيرس وموريس للعلاقة التي تربط بين حقول علم العلامات والتي جاءت ممثلة على شكل ثلاثية، قارن بين ذلك التصور وبين نظرة العلماء العرب للعلاقة بين كل من التركيب والدلالة والاستعمال.

1.2.4. الفصل بين التركيب والدلالة

إنّ الثلاثية التي جاء بها بيرس وأيدها موريس، شكلت حجر الأساس الذي انطلق منه الغربيون في بحوثهم، غير أنّ الملاحظ على الدراسات الغربية أنّها تجعل من «البراكماتيك ميدانا قائما بنفسه ومن ثم جعلوه دراسة علمية تقابل التراكيب والدلالة»[2]. ويرى عبد الرحمن الحاج صالح أنّ «هذا صحيح من حيث إنّ الأدلة ومدلولاتها شيء واستعمالها شيء آخر إلا

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 215.
[2]– نفسه، ص. 215.

أنّهم جعلوا أيضا كلا من التراكيب والدلالة ميدانا قائما برأسه كما جاء في ثلاثية موريس»[1]، إذ سبق أن قلنا بأنّ بيرس وموريس فصلا بين ثلاثة ميادين، وهي: النحو والدلالة والبراكماتيك، وجعلا من كل ميدان علما قائما بنفسه، فعلم «النحو أو التراكيب (Syntax) ... [يهتم بـ]دراسة العلاقة الشكلية بين العلامات بعضها ببعض ... [أما علم]الدلالة: (Semantic) ... [فيهتم بـ] دراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تؤول إليها هذه العلامات»[2]. في حين أنّ «التداولية (Pragmatics) ... هي: دراسة علاقة العلامات بمستعمليها وبمؤوليها»[3]، وبهذا التقسيم الذي يفصل بين التركيب والدلالة أضحى كل منهما علما قائما بنفسه في الدراسات الغربية.

2.2.4. الجمع بين التركيب والدلالة في الدراسات العربية

أشار محمد محمد يونس علي إلى «أن الفرق بين دراسات الغربيين، وعلماء التراث هو أن الدلالة والتخاطب أصبحا علمين متميزين في اللسانيات الحديثة، في حين أن الوضع فقط هو الذي استقل علما من العلوم اللغوية في التراث العربي والإسلامي، أما الاستعمال فلم يأخذ طابع العلم المستقل حتى الآن، وإن كانت هناك محاولات لصوغ أصوله، ونظرياته، ومناهجه في كتاب "علم التخاطب الإسلامي"»[4]، ويتضح لنا من خلال هذا القول أنّ الغربيين فصلوا بين الدلالة والتخاطب وأضحى بذلك كل واحد منهما علما قائما بذاته، وكذلك هو الحال مع التركيب الذي استقل هو الآخر بنفسه كما سبق وأن أشار الحاج صالح إلى ذلك.

---

[1]– الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 215.

[2]– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب "مقاربة لغوية تداولية" ، ص.21.

[3]– نفسه، ص. 21.

[4]– محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ص. 14.

صحيح أنّ الدراسات الغربية فصلت بين التركيب والدلالة والاستعمال بداية بجهود دي سوسير الذي فرق بين اللسان والكلام، وصحيح أيضا أنّ علم التخاطب أصبح علما قائما بذاته مع جملة من البحوث التي قدمها بعض اللغويين أمثال: "أوستين"، "سيرل"، "غرايس" ... الخ، إلاّ أنّ الحاج صالح نبه إلى التميّز العربي، فمحمد محمد يونس علي لم يُدرك أنّ «للعلماء العرب نظرة أخرى هي أدق وأجمع لأنّها لا تفصل بين الأركان الثلاثة بسبب خصوصية كل واحد منها كما يفعل موريس وبيرس بل يجمعون بين التراكيب والدلالة أي اللفظ والمعنى وينظرون فيهما معا من جهتين: في الوضع وفي الاستعمال»[1].

فالعلماء العرب لا يفصلون بين اللفظ والمعنى، بل يدرسون اللفظ والمعنى معا، في الوضع ثم في الاستعمال.«فالفصل المطلق يؤدي إلى استقلال جانبين. لا يقع إلا من هاتين الجهتين: الوضع ٧ الاستعمال ليس غير لأن كلا من اللفظ والمعنى ينظر إليه إما من حيث هو وضعي وإما في حال استعمال المستعملين له»[2]. إذ لا وجود لتقابل بين اللفظ والمعنى أي بين التركيب والدلالة، بل هناك تقابل بين الوضع والاستعمال، «أما اللفظ والمعنى في الأول فكلاهما موضوع من جهة وكلاهما يكون أصلا وتضبطهما ضوابط وقد يشذ عنها إلا أنّه ينتمي إلى وضع اللغة. ومن جهة أخرى فكلاهما يظهر في الاستعمال فيصيبهما تغيير سمّوه اتساعا بالحذف والتقديم والتأخير والإلغاء وغيرها. وذلك مما يخص اللفظ وهو مجاز واستعارة وكناية وغير ذلك فيما يخص المعنى وقد يكون تخفيفا على اللسان فقط وهو كثير جدا»[3]. فاللفظ والمعنى إما أن يكونا من ميدان وضع اللغة، ويتصفان بأوصاف عدّة كالإبهام وعدم والانفراد بالاستقامة وغير ذلك، ثم وبخروجهما (اللفظ والمعنى) إلى ميدان الاستعمال يتصفان بأوصاف أخرى غير تلك التي كانا عليها في الوضع، وقد رأينا في

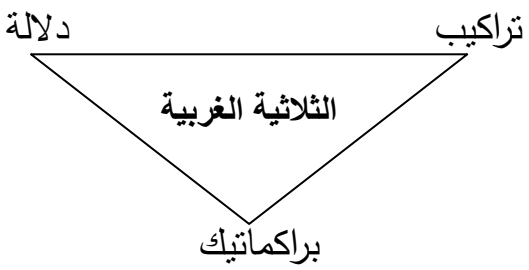
[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص.215.

[2]–نفسه، ص. 215.

[3]– نفسه، ص. 215.

الفصل الثالث من هذا البحث الأعراض التي تصيب كلا من اللفظ والمعنى في الاستعمال، وقلنا بأنّ اللفظ والمعنى في الوضع غيرهما في الاستعمال.

ومن خلال كل ما سبق يصل عبد الرحمن الحاج صالح إلى خلاصة مفادها «أنّ الثلاثية الغربية: تراكيب/ دلالة /استعمال (أو لفظ/معنى/استعمال) يقابلها عند قدماء النحاة ثنائية رُكناها هما وضع اللغة واستعماله لفظا ومعنى: فلا ينفرد اللفظ والمعنى بل يوجدان ضرورة في كل من الوضع والاستعمال ولا يوجدان إلا فيهما. فهناك لفظ وضعي خالص ومعنى وضعي خالص وإن كان كلاهما مجردا. كما أنّ هناك لفظا خطابيا ومعنى خطابيا بتحول الوضعي منهما إلى ما هو عليه في الاستعمال (و لابد أن يصاب بتغيير حتى ولو جاء على أصله)»[1]، إذ لا وجود لاستقلالية اللفظ عن المعنى، فاللفظ يكون مرتبطا بالمعنى على مستوى الوضع، وكذلك هو الحال على مستوى الخطاب، «وليس هناك تقابل بين اللفظ والمعنى من جهة وبينهما وبين الاستعمال من جهة أخرى كما هو واقع في الثلاثية الغربية ويمكن أن يرسم هذا هكذا»[2].



الثنائية العربية			
وضع		استعمال	
لفظ	معنى	لفظ	معنى

فالملاحظ أنّ الدراسات الغربية تفصل بين التركيب والدلالة وتجعلهما مقابلين للاستعمال، في حين أنّ الرؤية العربية تفصل بين الوضع والاستعمال وتجعل لكل منهما لفظا ومعنى. أي أنّ هناك لفظا وضعيا ومعنى وضعيا في مقابل لفظ استعمالي ومعنى

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 215.

[2]–نفسه، ص. 215.

استعمالي، و«اللفظ الوضعي عند العرب هو الذي يدل على المعنى وحده ولم يصبْ بعوارض ولم يصبه اتساع الصوت في الاستعمال. والمعنى الوضعي هو المدلول عليه باللفظ وحده والاستعمالي منهما على خلاف ذلك. وبهذا سميت الدلالة الوضعية باللفظية لأنّ اللفظ الدال=Signifiant هو المقياس والأصل»[1]. فمثلا كلمة "أسد" هي لفظ وضعي يدل على معنى نوعي غير معين (حيوان مفترس)، وعند دخول تلك الكلمة إلى عالم الاستعمال تصبح لفظا استعماليا وقد يُصيبها اتساع فتنتقل مثلا من الدلالة على حيوان مفترس إلى الدلالة على إنسان شجاع.

3.2.4. الإبهام بين النظرة العربية والغربية

أشار عبد الرحمن الحاج صالح «إلى وجود فرق كبير أيضا يفترق به العلماء العرب عن أهل البراكماتيك وهو عدم انتباه هؤلاء أو عدم تأكيدهم على اتصاف اللغة كوضع بصفة جوهرية وهي الإبهام وعدم التعيين بل قد عمّم العرب هذا الإبهام للغة كلها لا للدلائل المبهمة وحدها. والوحيد (من الغربيين) الذي اكتشف ذلك هو جان كانيوبان. وسمى ذلك: Impropriété de la langue: عدم وجود الاختصاص أي التعيُّن في وضع اللغة»[2]. فكل عنصر لغوي في الوضع هو مبهم، فمعاني الكلمات الآتية غير مختصة بشيء معين "كتاب، قلم، شجرة...الخ، ثم يصير المدلول الوضعي في الاستعمال مختصا «وكل اللغة هي، في الحقيقة، موضوعة على الإبهام بتفاوت بين عناصرها لتفادي انحصار مدلولاتها في معّين واحد. وامتناع التغيير حينئذ عما يخص المعيّنات الأخرى (الطارئة خاصة) وأجناس المعينات. وهذا عائق لغوي قوي لنمو المدارك العقلية»[3]. فأوضاع اللغة –كما يراها العلماء العرب– كلّها قائمة على الإبهام، فأي لفظ وضعي يكون غير مختص بالدلالة على مدلول

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 216.

[2]– نفسه، ص. 231.

[3]– نفسه، ص. 231.

ثابت، فلو خُصّ كل لفظ بالدلالة على شيء ثابت لمّا أمكننا التعبير عن كل الموجودات، فلا يُعقل مثلا أن نسمي كل أسد بلفظ خاص، ثم من أين لنا أن نُعبر عن تلك الأشياء المُستحدثة؟

3.4. منهج الدراسة بين التداوليين والعلماء العرب.

إنّ اطلاع الحاج صالح على منهج التحليل التداولي، كشف له عن فوارق بين ذلك المنهج ومنهج العلماء العرب الأوائل.

1.3.4. النظر في اللغة من الجانبين الوضعي والاستعمال

يشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنه «ينبغي أن نلاحظ أن دراسة أفعال الكلام هو أهم ما جاءت به البراكماتيك. فعلى الرغم من أن هذه الرؤية إلى اللغة قد ركّز... أصحابها على الجانب الاستعمالي أكثر من غيره وما أثار ذلك من الولوع بل التهافت في دراسة" أفعال الكلام" ومن إهمال للجوانب الأخرى ومنها وضع اللغة أوّلا ثم أنواع الاتساع وغير ذلك»[1]، فالتداوليون الغربيون اهتموا بـ «دراسة الاستعمال اللغوي، [و] ... الضوابط التي تحكمه، من خلال التركيز على مقاصد المتكلم وعلاقته بالسامع»[2]، وأهملوا بذلك الجانب الوضعي من اللغة ومن ذلك أنهم «جعلوا كل كلام لا يُدرك معناه المقصود إلا بالاستنتاج ... فصحيح ما يقصده المتكلم لا يُدرك إلاّ بالاستدلال أي بالرجوع أولا إلى الدلائل غير الوضعية وثانيا وفي الأساس بالرجوع إلى علم المخاطب وبه يستدل على المقصود الحقيقي للمتكلم. إلاّ أنّه لا استدلال إلاّ بالانطلاق من مدلول وضعي ولا معنى مقصود يمكن أن يفهم إلا بالاستنباط من معطيات سابقة الوجود. وهي أولا المعاني الموضوعة للألفاظ»[3]، فلفهم

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 244.

[2]– العيد جلولي، نظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سيرل، ص. 51.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص. 242.

الملفوظ التالي : "بكت القرية" لا بد من الوقوف أولا على الدلالة الوضعية لهذا الملفوظ، وانطلاقا من تلك الدلالة يصل المخاطَب إلى الدلالة التي يقصدها المتكلم.

فأصحاب ذلك الاتجاه (التداوليون) اهتموا «بسياق الإنتاج وأثره في بنية الخطاب»[1]، وهم بذلك يخالفون أصحاب الاتجاه الشكلي الذي كان يدرس اللغة «دراسة شكلية معزولة عن كل سياق ثقافي أو اجتماعي [أي دراسة اللغة] بوصفها نظاما مجردا»[2]، إذ«لا يعتد بما هو خارج النظام، ولا يعترف بتأثيره في بنيتها الداخلية»[3]، إلاّ أنّ «دراسة اللغة تظل دراسة تكاملية، إذ لا يستطيع الدارس الاستغناء بأحد الاتجاهين عن الآخر مثلما هو الحال عند مستعمل اللغة، الذي لا يستطيع أن ينتج خطابا دون أن يتوفّر على الكفاءة اللّغويّة، وأن يوظّف كل مستوياتها فيه. وإنّما كان التفريق من وجهة نظر إجرائية؛ إذ يقف أصحاب الاتجاه الأول عند حدود معيّنة، بينما يتقدم أصحاب الاتجاه الآخر إلى حدود أوسع»[4].

أما العلماء العرب، بحسب الحاج صالح، فقد جمعوا بين النظر في اللغة من الجانبين الوضعي والاستعمالي «ولم يستطع أي جيل من العلماء غير العرب إلى غاية الآن أن يجمعوا بينهما أي بين النظر في اللغة كظواهر والنظر فيها كنظام ضوابط. فمن البيّن أنّ الكلام هو في ذاته مجموعة من الظواهر المحسوسة تشاهد بالسمع وبالبصر في مختلف أحوال التخاطب إلاّ أنّ اللغة هي أيضا أداة معقدّة بتكوّنها من بُنى تتداخل فيما بينها على مراتب وهي أيضا معيار خاص بالناطقين بها. فهي تخضع لما تواضع عليه الناطقون باللغة وخاصة النظام البنوي فيه»[5]. فالمُطلع على كتاب سيبويه مثلا يجده يُحلل اللغة باعتبار أنّها تراكيب وألفاظ تجمع بينها علاقات شكلية كتلك العلاقة التي تربط الفعل بالفاعل، كما يجده

---

[1]– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب "مقاربة لغوية تداولية"، ص. 11.

[2]– العيد جلولي، نظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سيرل، ص. 51.

[3]– عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص. 11.

[4]–نفسه، ص. 11.

[5]–عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص. 04.

أيضا يُحلل التراكيب باعتبارها خطابا متبادلا؛ أي بالنظر إلى أنّها تُشكل جزءا من عملية التخاطب.

2.3.4. خاصية التفاعل في التخاطب بين الإهمال والاهتمام

عرض عبد الرحمن الحاج صالح بعض الانتقادات التي وُجهت للبحث التداولي الغربي ومن ذلك إهمالهم لخاصية التفاعل للتخاطب بحيث أشار إلى أنّ بعض الباحثين الغربيين انتقدوا «منذ عهد قريب موقفا لأكثر البراكماتيكيين وهو عدم تأكيدهم على أن التخاطب تفاعل بين متخاطبين: فالمتكلم مخاطب والمخاطب متكلم بالدور. وهذا يترتب عليه الكثير من الحقائق ذات الأهمية الكبيرة منها أن لا يوجد غالبا كلام معزولا ومستقلا تماما عما جاء قبله وما يأتي بعده فهو دائما ردّ فعل أو مثير لردّ فعل. وإن كانوا يعرفون أن للكلام سياقا فإنهم لا يلتفتون إلى صفته الأساسية التي هي التفاعل(Interaction) بين فعل وآخر من أفعال الكلام في التخاطب وأنها كلها في الواقع مثيرات وردود أفعال»[1]، فصحيح أنّ «للسياق دوره البارز والمهم في التداولية فبتغيره يمكن أن يتغير القول والمفهوم، ويكون بذلك موافقا للسياق الجديد، فلكل سياق قول، وهذه الأقوال متوقفة على العوامل الخاصة بالمتكلمين والعوامل الخارجة عنهم»[2]. وتظهر لنا أهمية السياق عند التداوليين في مختلف المباحث التي تناولوها، إلاّ أنهم لم يركزوا على خاصية التفاعل الموجودة في الكلام، فكل ملفوظ هو جزء من تخاطب هو مرتبط بما جاء قبله وبما سيأتي بعده.

فالملفوظ التالي: "لأنني لم أستيقظ باكرا". ينتمي إلى خطاب متبادل بين متخاطبين، و«لما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته لزم من ذلك أنّ الكلام الواحد لا يكون أبدا إلاّ جزءا من تخاطب [و على الدارس أن] لا يقع أبدا على الجملة المفيدة المعزولة عما جرى

[1]–عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 245.

[2]– سحالية عبد الحكيم، التداولية النشأة والتطور، ص. 90.

قبلها من الكلام وما يجري في عملية التخاطب عامة»[1]، وهذا هو حال العلماء العرب الأوائل الذين لم يهتموا بدراسة الملفوظات المعزولة عن الظروف التي تحيط بالعملية التخاطبية.

ولا بد من التنبيه إلى أنّ تحليلات غرايس توحي بأنّه تفطنّ إلى أنّ التخاطب تفاعل، ويتضح ذلك من خلال وضعه لمبادئ المخاطبة، المبنية أساسا على أنّ كل خطاب هو جزء من عملية تخاطبية. ويظهر ذلك جليا فيما سماه بـ «مبدأ المناسبة: relevance: اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع»[2]، فعلى المتكلم أن يكون حديثه ذا علاقة بالموضوع الذي يجري فيه الخطاب، فيكون بذلك خطابه جزءا من الخطاب العام المتبادل بينه وبين المخاطب.

وقد أوضح عبد الرحمن الحاج صالح أنّ «التفاعل يقتضيه أيضا كل ما هو إنشاء بالضرورة وخاصة الطلب منه. فكل أمر أو نهي أو استفهام هو مثير لسلوك إما الاستجابة أو عدمها. وفي كل واحد منهما أنواع لا تُحصى من المسالك. وحتى الخبر المقابل للإنشاء تكون فيه، كما رأينا معان إنشائية وهو كثير جدا في العربية»[3]. والظاهر بأنّ كل كلام مهما كان يقتضي التفاعل، فالتفاعل لا تقتضيه الجمل الإنشائية أو الجمل الخبرية ذات الصبغة الإنشائية فقط، إذ توجد الكثير من العبارات الخبرية المحضة التي تقتضي التفاعل، كقول المتكلم: "لقد وصلتَ في الوقت المحدد". فحتى وإن كانت هذه العبارة خبرية محضة، إلاّ أنّها تقتضي تفاعل المخاطب. ومما لا شك فيه أنّ هذه العبارة هي جزء من عملية تخاطبية، وبالتالي هي تشكل رد فعل لمثير سابق، وفي الوقت نفسه هي مثير سينجم عنه رد فعل من المخاطب بملفوظ آخر.

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 50 – 51.

[2]– محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص. 34.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص. 245.

في ختام هذا المبحث يمكن تلخيص آراء الحاج صالح بخصوص النظرة الغربية للخطاب في ما يأتي:

. إنّ النظرة الغربية للخطاب، بحسب الحاج صالح، هي نظرة ترتكز على ثلاثة جوانب هي: "التركيب، الدلالة الاستعمال"، في حين أنّ النظرة العربية هي ثنائية تقوم على جانبين هما "الوضع والاستعمال"، فالغربيون يجعلون من الاستعمال ميدانا قائما بنفسه يقابل كلا من التركيب والدلالة، وهذا صحيح، ولكن ما يعيبه الحاج صالح عليهم هو فصلهم بين كل من التركيب والدلالة، أي بين اللفظ والمعنى. وهذا خلافا للنظرة العربية للخطاب لا تفصل بين التركيب والدلالة، بل تنظر فيهما معا من جهة الوضع ثم من جهة الاستعمال. ولا وجود لاستقلالية التركيب عن الدلالة، فالتركيب يكون دائما مرتبطا بدلالة وضعية أو استعمالية.

. جعل العلماء العرب الإبهام صفة لازمة لكل أوضاع اللغة، فكل ما هو وضعي فهو مبهم بالضرورة، في حين أنّ الغربيين جعلوا الإبهام يقتصر فقط على ما سموه "بالإشاريات".

. يعيب الحاج صالح على التداوليين اهتمامهم بالجانب الاستعمالي من اللغة وإهمالهم لوضع اللغة، فدراسة اللغة تستوجب الجمع بينهما ولا يمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر. كما يعيب عليهم عدم إدراكهم إلى أنّ التخاطب تفاعل بين متخاطبين، وبهذا تكون قد فاتتهم الكثير من الحقائق الهامة.

خلاصة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل يمكن أن نلخص أهم آراء الحاج صالح حول المفاهيم التداولية الغربية في النقاط الآتية:

. إنّ أغلب ما ذكره التداوليون في المباحث الأربعة التي قام عليها الدرس التداولي ليس بالجديد على التراث العربي، غير أنّ الحاج صالح لم يصرح باطلاع الغربيين على التراث العربي، بل أشار إلى أسبقية العرب إلى بعض المفاهيم من خلال عرضه لما جاء به التداوليون من جهة والعلماء العرب من جهة أخرى، وبيّن من خلال ذلك ما امتاز به العلماء العرب عن غيرهم، أو ما جاء به الغربيون وجانبوا فيه الصواب بالنظر لما ورد في التراث العربي.

ركّزت كتابات عبد الرحمن الحاج صالح التي خص بها البحث التداولي الغربي فقط على أساسيات ذلك البحث، بحيث لم يتعرض لكل ما جاء به التداوليون، كما اهتمت بإبراز الفوارق الجوهرية بين النظرتين العربية والغربية للخطاب.

. أكدّ الحاج صالح من خلال آرائه التي خصّ بها المقولات التداولية الغربية، أنّه واحد من أهم رواد الدرس اللساني العربي المعاصر، كما أنّ إلمامه الشامل بمستجدات الفكر اللغوي الغربي مكنه من تحديد الفوارق بين النظرة العربية للخطاب والغربية بدقة متناهية.

. إنّ إطلاع الحاج صالح على ما قدمه الغربيون في ميدان التخاطب لم يقده إلى الانبهار ككثير من الباحثين، بل محصّ كل ما قدموه ومن ثم أشاد ببعض جهودهم، وانتقدهم في جوانب أخرى. وهنا يكمن الفرق بينه وبين كثير من الباحثين العرب الذين مجدوا المقولات الغربية دون نظر أو تمحيص.

. استند عبد الرحمن الحاج صالح في نقده لبعض جوانب البحث التداولي على التراث العربي وما قاله العلماء العرب الأوائل وما جاؤوا به من مفاهيم دقيقة، وعلى ما قاله بعض

الغربيين، فكان نقده نقدا موضوعيا ومبنيا على أسس علمية. ولم يكن نقدا مؤسسا على أحكام مسبقة دون سابق اطلاع.

وختاما يمكن القول بأنّ التقارب المفهومي بين ما جاء به التداوليون الغربيون وبين ما ورد عند العلماء العرب يؤكد القيمة العلمية لتراثنا، ويحتم علينا العودة لقراءته.

الفصل الخامس

الممارسة التداولية بين عبد الرحمن الحاج صالح وطه عبد الرحمن

1. الاشتغال المصطلحي بين طه عبد الرحمن وعبد الرحمن الحاج صالح.
2. موقع التراث في الاشتغال التداولي
3. الإسهامات في إثراء الحقل التداولي

عرفت الأبحاث التداولية العربية تطورا كبيرا، فمنذ بروز الاتجاه التداولي الغربي تعددت الكتابات العربية التي عرفت بذلك الاتجاه وبمفاهيمه عن طريق الترجمة، ولكن سرعان ما تجاوز بعض الباحثين العرب ذلك، وانتقلوا من مجرد التعريف بذلك العلم وترجمة المؤلفات الغربية التي أسست له إلى البحث عن إرهاصات ذلك الاتجاه في التراث العربي سعيا لإثراء الدراسات العربية، كما محص بعضهم المقولات الغربية الوافدة بغية دحض بعضها وتدارك بعض هفوات البحث التداولي وسد ثغراته.

وعلى هذا الأساس فالجهود العربية لم تقتصر على مجرد الترجمة والنقل بل كان لبعض الباحثين مشاركة في إثراء البحث التداولي. غير أنّ ما يمكن ملاحظته على كتابات البعض من هؤلاء الباحثين في اشتغالهم التداولي أنّ التراث شكل قاعدة أساسية في كتاباتهم، حيث نبهوا إلى القيمة العلمية لبعض المفاهيم التي جاء بها العلماء العرب الأوائل التي تُعدّ من صميم البحث التداولي، ومن ثَمَّ أكدوا على استحالة تجاوز التراث، في حين تجاهل البعض الآخر القيمة العلمية للتراث ورموه بالوهن وقدسوا الوافد من المفاهيم الغربية.

ويُعد الباحث والفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن واحدا من الوجوه البارزة في البحث التداولي العربي المعاصر، إذ قدّم عديد البحوث والدراسات التي تناول فيها شتى القضايا التداولية وحاول من خلالها التعريف بالفكر التداولي، لذا سنحاول في هذا الفصل المقارنة بينه وبين عبد الرحمن الحاج صالح من ثلاثة جوانب، يتعلق الجانب الأول بجهود ومنهج كل باحث في الميدان المصطلحي التداولي. أما الجانب الثاني فيرتبط بموقع التراث في الاشتغال التداولي لكل باحث. في حين يتعلق الجانب الثالث بجهود وإسهامات كل منهما في إثراء البحث التداولي العربي.

تعد المصطلحات «... الواجهة الحقيقية لكل علم من العلوم والتحكم فيها يعني التحكم في العمل العلمي والمنهجي، وإن الغربيين تقدموا بفضل تحكمهم في المصطلحات. والمشكل الذي نعانيه نحن العرب لم نستطع مسايرة المستجدات المصطلحية، إلى جانب عدم ضبطها وتعددها حتى في البلد الواحد»1. وقد أدرك كل من طه عبد الرحمن وعبد الرحمن الحاج صالح ذلك، فكانت لهما جهود متميزة في الميدان المصطلحي، إذ حاولا ضبط منهجية تسير عليها البحوث العربية، كما شاركا في حركة ترجمة ونقل للمصطلحات اللسانية التي أنتجها الفكر التداولي الغربي.

وسنحاول في هذا المبحث الوقوف عند منهج طه عبد الرحمن في صياغة ووضع المصطلحات التداولية، إضافة إلى عرض بعض المصطلحات التداولية التي وردت في كتاباته. ثم مقارنة ذلك بما ورد عند الحاج صالح في الميدان المصطلحي.

1. الاشتغال المصطلحي بين طه عبد الرحمن وعبد الرحمن الحاج صالح.

قدّم كل من طه عبد الرحمن وعبد الرحمن الحاج صالح بحوثا ودراسات تكشف عن منهج كل واحد منهما في الميدان المصطلحي، كما اشتملت مؤلفاتهما مصطلحات تداولية تتصل أساسا بآليات صياغة المصطلح عند كل باحث.

1.1. منهج طه عبد الرحمن في وضع المصطلحات

لم تقتصر جهود طه عبد الرحمن على الميدانين اللساني والفلسفي فحسب، بل امتدت لتشمل الميدان المصطلحي، بحيث خصص مجموعة من الأبحاث التي اهتم فيها بمشكلات المصطلح وبآليات صياغته ووضعه. ولعل أبرز ما جاء به طه عبد الرحمن في الميدان المصطلحي مايلي:

1- صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص. 154.

1.1.1. الدعوة إلى الإبداع في المفاهيم

مما لا شك فيه أنّ «مجتمعنا المسلم اليوم يواجه تحديات معنوية وحضارية، وفي مقدمتها التيه الفكري الذي تسببت فيه كثرة متكاثرة من المفاهيم التي تصنعها المجتمعات الأخرى مثل العقلانية، واللاعقلانية، والحداثة، والتحديث، وما بعد الحداثة، والعولمة، ونهاية التاريخ، ومآزق الهوية. [وهي تحديات] لا قدرة للمتلقي المسلم على استيعابها ولا طاقة له على صرفها أو مضاهاتها، لذا يدعو المفكر طه عبد الرحمن إلى أن يبتدع المجتمع المسلم مفاهيمه أو إعادة إنتاج وإبداع مفاهيم غيره حتى لتبدو كأنها إبداعاته هو»[1]. فـ«المجتمع المسلم ما لم يهتد إلى إبداع مفاهيمه أو إعادة إبداع مفاهيم غيره، حتى كأنّها من إبداعه ابتداءً فلا مطمع في أن يخرج من هذا التيه الفكري الذي أصاب العقول. فالمفاهيم تستمد شحنتها الدلالية من مجالها التداولي، لذا فإن من الخلل نقل المصطلح من ثقافة أجنبية إلى الثقافة العربية من دون أية مراعاة لخصائصه التي اكتسبها من البيئة الثقافية الأصلية التي نشأ فيها وتشكل فيها، ودون مراعاة أيضا لخصائص الثقافة التي يصار إلى استخدامه فيها»[2]، فطه عبد الرحمن يرفض التقليد والتبعية للغير في أي مجال كان، ويدعو إلى إبداع مفاهيم تتناسب وخصوصية ثقافتنا، ومجالنا التداولي، «فإذا كان لكل أمة مجالها التداولي الخاص بها، والذي بمراعاته تحافظ على أصالتها. فإنّ هذا المجال يكون عرضة لاختراق أفكار وثقافات وافدة من مجالات أخرى»[3]. وبهذا يتضح أنّ طه عبد الرحمن يدعو إلى التحرر من التبعية للفكر الغربي الذي أنتج مفاهيم عدة (لسانية، فلسفية ...إلخ) اجتاحت العالم العربي فأدخلته في ضياع فكري، لذا عمد طه عبد الرحمن إلى تقديم رؤية جديدة تُخرجنا من أزمة التقليد للفكر الغربي، وتتبني تلك الرؤية أساسا على ضرورة العمل على

1- محمد حمزة إبراهيم، الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، مجلة العميد، الجزء الأول، الجزء الأول، تشرين الأول، 2014م، ص. 174.

2- نفسه، ص. 178 - 179.

3-نفسه، ص. 181.

إبداع مفاهيم جديدة أو العمل على إعادة صياغة المفاهيم الغربية بما يتناسب ومجالنا التداولي. فمثلا، المفاهيم التداولية التي أنتجها الفكر الغربي يمكن إعادة بعثها في ثوب جديد خصوصا وأنّ الفكر العربي القديم قد أنتج مفاهيم تخاطبية تتقارب مفهوميا مع تلك المقولات التي صحبت البحث التداولي.

واللافت للانتباه هنا أنّ دعوة طه عبد الرحمن قريبة مما دعا إليه الحاج صالح، فهذا الأخير دعا هو الآخر إلى الإبداع والامتناع من تقليد الغير وهذا ما سماه "بالأصالة، وبيّن من خلال ذلك أنّ «الأصيل في الواقع هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يُسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه. والأصالة في زماننا هذا وعلى هذا الأساس هي الامتناع من تقليد الغربيين خاصة»[1]، فالأصالة كما يحددها الحاج صالح غير مرتبطة بزمن معين، بل هي مرتبطة بمنهج الإنسان في أبحاثه، فإذا بنى أفكاره ونسجها على منوال الآخرين فهو هنا مقلد لا أصيل، لأنّ الأصالة إبداع وانتهاج نهج غير معهود كما هو الحال عند الخليل بن أحمد.

2.1.1. تفنيد فكرة حيادية المصطلح

دعا طه عبد الرحمن إلى ضرورة ربط المصطلحات بسياقاتها وتكييفها مع المجال التداولي المنقول إليه، وقد بذل جهودا كبيرة سعى من خلالها لدحض «...فكرة عالمية المصطلح. [و] هي جهود ضخمة يلاحظها كل من يطالع أعماله المصوغة بلغة عالية التنظير أضفت صعوبة على نصه قد تكون قللت من قوة انتشار أفكاره في الأوساط الثقافية، وجعلها مقتصرة على ذوي التخصص»[2]. وقد نبّه طه عبد الرحمن من خلال تلك الأعمال إلى خطر «دخول المصطلحات إلى ثقافتنا أفواجا تحت مسمى الحيادية الفكرية»[3]، فـ«لا

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 11.

2- محمد حمزة إبراهيم، الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، ص. 173.

3- نفسه، ص. 173.

توجد مصطلحات عابرة للثقافات فالمصطلح محكوم بخصوصيات بيئته، فضلا عن أن الترويج لفكرة الخصوصية الفلسفية يفسح المجال لقيمنا الخاصة للتعبير عن نفسها»[1]. ويتبيّن لنا من خلال هذا أنه من الخطأ العمل على استعارة مصطلحات جاهزة من لغة أخرى، وذلك لأنّ أي مصطلح يكون حاملا لشُحنة دلالة مُستمدة من البيئة التي أنتجته، وهي شُحنة تنتقل معه عند نقله إلى بيئة جديدة، لذا نبه طه عبد الرحمن إلى خطر اجتاح المصطلحات الغربية للعالم العربي.

3.1.1. رفض النقل الحرفي للمصطلحات

النقل الحرفي للمصطلحات الغربية لا يرضاه طه عبد الرحمن ويَعيب ما «غلب على الباحثين العرب في وضع مصطلحاتهم العلمية وبناء أجهزتهم الوصفية والتفسيرية والاشتغال بقوالب ومعايير اللغة الأجنبية: الفرنسية والإنجليزية؛ فلا نكاد نجد عند معظمهم من المعاني العلمية إلاّ ما كان نقلا حرفيا لمصطلحات أجنبية من غير وعي بأصول بعضها النسبية، وفائدتها المحدودة. وبلغ سلطان هذه المعايير على هؤلاء درجة أصبحت معها ألفاظهم "أشكالا" منقطعة الصلة بدلالاتها اللغوية وفاقدة لأسباب الإنتاج والتغيير في الفكر العلمي»[2]. فالمصطلح يكون غالبا مرتبطا بسياقات خاصة ومرجعيات ثقافية خاصة باللغة التي أنتجته أو الاتجاه الذي ينتمي إليه، ومن ثم رفض طه عبد الرحمن ذلك النقل والوضع العشوائي للمصطلحات من دون ربطها بأصلها اللغوي، فلا يمكن استعارة مصطلحات جاهزة من لغة أخرى لأنّ المصطلح يشكل جزءا من اللغة، وبالتالي فإنّ هناك مصطلحات تنطبق على لغة ولا تنطبق على لغة أخرى، كما أنّ المصطلح لا بد أن يتم إنتاجه داخل اللغة نفسها وبناءً على خصوصيتها وعلى ما تمتلكه من إمكانيات صوتية وتركيبية ودلالية، إذ لا

1- محمد حمزة إبراهيم، الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، ص. 179.

2- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، (2000م)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، ص. 29.

فائدة من إثقال كاهل اللغة بمفردات وعبارات تمت صياغتها وفقا لخصوصيات لغات أخرى. أما إذا كان من المحتم علينا اللجوء إلى النقل الحرفي، فلا بد من إدراك أصول المصطلح المراد نقله، والعمل على ربطه بأصله اللغوي.

صحيح أنّ كثيرا من المفاهيم المنبثقة عن التيار التداولي مثلا هي ذات طابع تجريدي نظري إلاّ أنّها مرتبطة بخصوصية اللغة التي أُنتجت بداخلها تلك المفاهيم. وعليه فمن الواجب احترام الخصوصيات البنوية للغة المنقول إليها كذلك.

هذا وعلى الرغم من ثراء اللغة العربية واحتوائها على عدة آليات من أجل توليد المصطلحات إلاّ أنّ بعض الباحثين مازالوا يستوردون المصطلحات الأجنبية ويفرضونها على اللغة العربية، ولهذا سعى طه عبد الرحمن «وراء الاستقلال عن المعايير الأجنبية في الوصف وإنتاج المعرفة، [فـ]اجتهد ... قدر المستطاع في الأخذ بأسباب اللغة العربية في التعبير والتبليغ و[ووظفها] ... في التنظير...؛ ومن مظاهر هذا التوظيف العلمي، أنّـ[ـه] ميز ... بين مراتب ثلاث في السلوك الحواري: "الحوار" و"المحاورة" و"التحاور"، ما كانت لتَتَأتى لنا في لغات أخرى، ووضع ... عليها القيود الضرورية والكافية لتجعل منها أداة إجرائية مفيدة في التّصنيف والوصف؛ ولعلـ[ـه]... يكون، بذلك، قد مهد ... الطريق لممارسة علمية باللسان العربي في ميدان تحليل الخطاب»[1]. وبهذا يتضح لنا أنّ مراتب الحوارية هي: الحوار والمحاورة والتحاور وهي تختلف فيما بينها من حيث مكونات البنية الحوارية. فمثلا، نجد أنّ الحوار يعتمد البرهان أما المحاورة فتعتمد الحجاج في حين أنّ التحاور قائم على التحاج.

1- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص. 29.

4.1.1. تكييف المصطلح مع المجال التداولي (التقريب التداولي)

إنّ تفنيد طه عبد الرحمن لفكرة حيادية المصطلح «لا يعني التنكر للتراث الإنساني على اختلاف مراحله وصوره، وإنّما لابد أن نُكيّف هذا التراث وما يتناسب مع هويتنا، عبر عملية التقريب التداولي»[1]، فمما لا شك فيه أنّ للسياقات الثقافية أثرا في صياغة أي مصطلح وعليه فإنّ نقل أي مصطلح من بيئة إلى أخرى تجعله يفقد بعضا من دلالاته أو قد يعطي دلالة مختلفة بعض الشيء عن الدلالة الأصلية فـ «إعادة استنبات المفاهيم في بيئة حضارية مغايرة لا يؤتى الثمار نفسها التي أتتها في بيئتها الأولى، فكلام معين قد يكون صحيحا في بيئة ما، فإذا تم نقله إلى بيئة أخرى لم يكن بدرجة الصحة التي كان عليها في بيئته الأولى، وذلك لأن لكل مفهوم بيئته الخاصة، فمثلا: تختلف المفاهيم الفلسفية باختلاف اللغات والألسن الطبيعية»[2]، غير أنّ خصوصية المصطلح لا تعني عدم إمكانية الاستفادة منه، بل يمكن ذلك بترجمته ترجمةً تتوافق مع المجال التداولي للثقافة المنقول إليها.

إنّ «إشكالية بيئة المصطلح وملابسات نقله وأقلمته أو تكييفه، من المسائل التي اشتغل عليها الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن الذي استثمر إمكانات اللغة وعمل على توظيفها في فكره»[3]، فـ «إذا كانت الفلسفات مصطلحاتها مرتبطة ببيئة خاصة فلا بد في حال نقلها إلى بيئة أخرى أن نجري عليها عملية تكييف للبيئة الجديدة بما يجعلها تنسجم مع خصوصيات المجال التداولي الجديد ولا تحمل أي تشويه مُعلن أو مبطن لثقافته»[4].

ولقد بذل طه عبد الرحمن «جهودا كبيرة في تبيئة المصطلحات لفضائنا الثقافي وهو إذ يقوم بذلك إنما يمارس عملية واعية بعناصر تشكل المصطلح والسياقات الثقافية والتاريخية

1- محمد حمزة إبراهيم، الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، ص. 173 - 174.
2- نفسه، ص. 175.
3- نفسه، ص. 175.
4-نفسه، ص. 181.

الخاصة التي تُلقي بظلالها عليه، وهو مجالها التداولي الذي انبثقت في إطاره، فالأفكار مرهونة بمجالاتها التداولية، وعليه لابد من ممارسة عملية تقريب عند نقلها إلى مجالات أخرى، وهو ما عُرف في فكره بالتقريب التداولي»[1]. ويهدف طه عبد الرحمن من خلال ذلك إلى الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، إذ نبه إلى أنّ المصطلح وحين تشكله لن يكون بمعزل عن السياقات الثقافية والتاريخية، فهذه الأخيرة تُمثل مرجعية المصطلح، ومادام الأمر كذلك، فإنّ عملية ترجمة المصطلحات تقتضي العمل على فصل المصطلح عن تلك السياقات، وإضفاء سياقات أخرى عليه تتناسب وخصوصيتنا الثقافية.

5.1.1. ربط المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي

عرض طه عبد الرحمن مُصطلحين من اللغة اليونانية وبيّن من خلالهما طبيعة العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي وأوضح بأنّ «المعنى اللغوي خادم للمعنى الاصطلاحي وبقدر تكاملهما يؤديان وظيفة التبليغ»[2]، كما بيّن أنّ نقلهما من لغة إلى أخرى «يؤدي إلى التفاوت بين المعنى اللغوي للمفهوم المنقول، ومعناه الاصطلاحي في اللغة المنقول إليها»[3]، والسبب في «ذلك أن هذه اللغة قد تضطر إلى استعمال مقابل لا تُوجد فيه الصلة بين المعنيين على الوجه الذي تُوجد به في اللسان المنقول منه، فيلزم من هذا التفاوت أن يشق على اللغة المنقول إليها إدراك الدقائق الدلالية والوجوه الاستعمالية التي استثمر بها هذا المفهوم في اللسان المنقول منه، كما أنّها تتعثر في تَبيُّن حقيقة الأحكام والإشكالات التي بُنيت على هذه الدقائق في الدلالة والوجوه في الاستعمال»[4]، فعند عملية نقل أي مصطلح

1- محمد حمزة إبراهيم، الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، ص. 171.

2- سليمة جلال، المجال التداولي وأهميته في قراءة التراث عند طه عبد الرحمن، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة جيجل، ع20، جانفي، 2017م، ص. 156.

3-محمد حمزة إبراهيم، المرجع السابق، ص. 186.

4- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 392.

من لغة إلى أخرى يحسن مراعاة تلك العلاقة الموجودة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، ويعد هذا من بين أهم المبررات لاختيار المصطلح المقابل.

ولقد حاول طه عبد الرحمن في وضعه للمصطلحات أن يكون المعنى الاصطلاحي موصولا بالمدلول اللغوي «وصلا، لأنّ هذا الوصل هو الذي يجعل أوصافه الإجرائية مألوفة ومقبولة، وينقل إليها الإنتاجية الموروثة والمبثوثة في هذا المعنى الأصلي»[1]؛ حيث إنّ طه عبد الرحمن وفي عملية نقله للمصطلحات يهتم بتلك العلاقة الموجودة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في اللغة الأصلية ويحاول الربط بينهما؛ فهذا الربط سيسهم في النقل الدقيق للحمولة الدلالية الأصلية للمصطلح إلى اللغة المنقول إليها.

1- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 244.

2.1. المصطلحات التداولية عند طه عبد الرحمن

اهتم طه عبد الرحمن بالبحث عن مصطلحات عربية مكافئة مفهوميا للمصطلحات الوافدة من البحث التداولي المعاصر، وساهم في اقتراح وتثبيت بعض المصطلحات، ومن ذلك:

1.2.1. مصطلح التداولية

لطه عبد الرحمن فضل السبق في وضع العديد من المصطلحات كمصطلح التداولية لمقابلة المصطلح الغربي Pragmatics /Pragmatique. وقد أوضح طه بأنّ المعنى الاصطلاحي "لمصطلح التداولية" موصول بالمدلول اللغوي فأصل مصطلح التداولية عنده مشتق في اللغة العربية من الفعل "تداول" ودار"، ومفهومها "النقل" و"الدوران" يدلان في استخدامهما اللغوي على معنى النقل والتواصل والتفاعل. فـ«من المعروف أنّ الفعل "تداول" في قولنا: "تداول الناس كذا بينهم" يفيد معنى "تناقله الناس وأداروه فيما بينهم"؛ ومن المعروف أيضا أنّ مفهوم "النقل" ومفهوم الدوران" مستعملان في نطاق اللغة الملفوظة كما هما مستعملان في نطاق التجربة المحسوسة؛ فيقال: "نقل الكلام عن قائله" بمعنى رواه عنه، كما يقال "نقل الشيء عن موضعه" أي حرّكه منه؛ ويقال: "دار على الألسن" بمعنى جرى عليها، كما يقال: "دار على الشيء بمعنى طاف حوله؛ فـ "النقل والدوران" يدلان بذلك، في استخدامهما اللغوي، على معنى النقلة بين الناطقين، أو قل معنى "التواصل"؛ ويدلان في استخدامهما التجريبي على معنى الحركة بين الفاعلين، أو قل على معنى "التفاعل"، فيكون التداول جامعا بين جانبين اثنين هما التواصل والتفاعل؛ فمقتضى "التداول"؛ إذن أن يكون القول موصولا بالفعل»[1]، وبذلك فإنّ مصطلح التداولية «يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيي "الاستعمال" و"التفاعل" معا. ولقي منذ ذلك الحين قبولا لدن الدارسين الذي أخذوا

1- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 244.

يدرجونه في أبحاثهم»[1]. وبهذا تكون ترجمة المصطلح الغربي Pragmatique/ Pragmatics بالتداولية مقبولة جدا، كون أنّ المعنى اللغوي يدعم المعنى الاصطلاحي وهو موصول به، وهو ما أكسب المصطلح مشروعية القبول عند عديد الباحثين وهذا بخلاف الكثير من المصطلحات التي لم تُراع فيها تلك العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي كالذرائعية، والمقصدية، والمقامية.

2.2.1. مصطلح المجال التداولي

يعود الفضل أيضا لطه عبد الرحمن في وضع مصطلح آخر هو المجال التداولي ويقصد به «كل المقتضيات العقدية والمعرفية واللغوية –القريب منها والبعيد– المشتركة بين المتكلم والمخاطب والمقوِّمة لاستعمال المتكلم لقول من الأقوال بوجه من الوجوه»[2]، وقد جاء هذا المصطلح بعد اشتغال طه عبد الرحمن «بالنظر في الممارسة التراثية في مطلع العقد السابع، وذلك لحاجة اقتضاها هذا النظر؛ ومنذ ذلك الحين، مازالت فائدة هذا المصطلح تتزايد في أعين الباحثين الذين تلقوه بالقبول، سواء منهم الذين يشتغلون بالتراث، أو أولئك الذين يتعاطون الدراسات اللغوية»[3].

وهذا المصطلح هو الآخر رَبَط فيه طه عبد الرحمن بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي، فـ «مفهوم المجال التداولي من الناحية اللغوية ينظر فيه من جانبين: أولا معنى التداول ثم معنى المجال، فمن المعاني التي تضمنتها لفظة التداول والتي تدعم المعنى الاصطلاحي "النقل" و"الدوران" وتتضمن دلالتها معنى النقلة بين المتفاعلين، أو كما أرادها طه عبد الرحمن معنى "التواصل" فيكون التداول جامعا بين جانبين اثنينهما: التواصل والتفاعل؛ فمقتضى التداول؛ إذن أن يكون القول موصولا بالفعل. أما لفظ المجال فيعني

1– طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص. 28.

2– نفسه، ص. 28.

3– طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 244.

التجوال الذي يدل على الدوران وهذا المعنى يشترك مع التداول في معنى الحركة والنقلة. فالمفهوم اللغوي لكل من المجال والتداول يتضافران لتعزيز المفهوم الاصطلاحي»[1]. وبهذا فإنّ مصطلح المجال التداولي هو الآخر وصل فيه طه عبد الرحمن المعنى الاصطلاحي بالمدلول اللغوي، فالمجال في اللغة يعني التجوال والدوران وهو بذلك يدل على الحركة والنقلة، ولفظ التداول يعني هو الآخر في اللغة "النقل" و"الدوران" وهو بذلك يدل على التواصل والتفاعل بين المتخاطبين، وبذلك يكون المعنى اللغوي لكل من المجال والتداول داعما للمعنى الاصطلاحي للمجال التداولي الذي يعني اللغة المستعملة والثوابت العقدية والممارسة المعرفية المشتركة والمتداولة بين أفراد مجال تداولي ما.

3.2.1. المصطلحات الدالة على أركان التواصل

تكشف كتابات طه عبد الرحمن أنّه استعان ببعض المصطلحات ذات الصبغة المنطقية، منها «أركان البلاغ أربعة: الناقل والمنقول والمنقول إليه والنقل»[2]. وذلك يعود لتخصصه في المنطق ولاستعانته به في دراسته، كون هذا العلم تدفقت وسائله «و تشعبت أبوابه وتعددت مستوياته واتسع مجاله، فاستعانت به مختلف العلوم في ضبط مناهجها وتنسيق نتائجها، واستفادت منه العلوم الإنسانية على الخصوص طُرُقاً في البحث الدقيق والوصف المحكم»[3]، واستفاد منه طه عبد الرحمن في توضيحه لبعض المفاهيم التداولية، وفي وضعه لكثير من المصطلحات.

4.2.1. المصطلحات المتعلقة بأفعال الكلام

لقد كانت الترجمة التأصيلية حاضرة في كتابات طه عبد الرحمن، ويظهر ذلك في استناده على التراث العربي في ترجمته لبعض المفاهيم التداولية، ومن ذلك ترجمته

1- سليمة جلال، المجال التداولي وأهميته في قراءة التراث عند طه عبد الرحمن اللغات، ص. 156.

2-طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص. 39.

3-نفسه، ص. 29.

للمصطلحات الغربية، L'acte locutoire / L'acte illocutoire / L'acte perlocutoire على التوالي بـ «"الفعل الكلامي" ... الفعل التكلمي أو "فعل التكلم" ... "الفعل التكليمي" أو "فعل التكليم"»[1]، وهي ترجمة استند فيها طه عبد الرحمن على نص «في كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، وهو: "إن التكليم تعليق الكلام بالمخاطب فهو أخص من الكلام، وذلك أنّه ليس كل كلام خطابا للغير"»[2]، كما أوضح أيضا أنه آثر أن يستعمل «لتسمية مستويات "الفعل اللغوي" مصطلحات مشتقة من نفس المادة: /ك،ل،م/، حرصا ... على استثمار خاصية الاشتقاق التي تمتاز بها اللغة العربية حيث تستثمر المقابلات الأجنبية التركيب المزجي»[3]. وكذلك هي الحال في ترجمته للمصطلح الغربي Actes de language بـ«أغراض الكلام»[4].

1-طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص. 260.

2-نفسه، ص. 260.

3-نفسه، ص. 261.

4-طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص. 163.

3.1. منهج وضع المصطلحات بين الحاج صالح وطه عبد الرحمن

قد يختلف المنهج المُتبع في صياغة ووضع المصطلحات من باحث إلى آخر، ويمكن أن يفسر ذلك بالرجوع إلى الخلفية المعرفية والنظرية لكل باحث.

1.3.1. الاعتماد على التراث

استثمر طه عبد الرحمن مصطلحات التراث العربي لترجمة بعض المصطلحات التداولية، لأنّ تلك المصطلحات التراثية تُعد –في نظره– مكافئة مفهوميا للوافد من المصطلحات الغربية، ويظهر ذلك في ترجمته للمصطلحات المتعلقة بأقسام الفعل الكلامي. غير أنّ طه عبد الرحمن اكتفى فقط باستثمار تلك المصطلحات في دراساته، ولم نلمس من خلال كتاباته –فيما يخص المصطلح– دعوة لتوظيف كل الأدوات التي تؤهلنا لاستثمار التراث العربي، من أجل التخلص من تلك المصطلحات الارتجالية المقدمة للقارئ. ولكن في المقابل، فقد كُتب لعدد من المصطلحات التي اقترحها هذا الباحث عن وعي النجاح، وليس أدل على ذلك من ترسّخ مصطلح "التداولية" في الاستعمال العربي المعاصر، وبسط سيطرته على مختلف المقابلات الأخرى.

وقد كان الحاج صالح هو الآخر استند على التراث في ترجمته لبعض المصطلحات الوافدة من البحث التداولي المعاصر، ومن ذلك ترجمته للمصطلح الغربي /Pragmatique Pragmatics بعلم التخاطب. ولم يقف الحاج صالح عند حدّ استخدام تلك المصطلحات في كتاباته، إذ «"... يُلح على "ضرورة الرجوع إلى التراث العربي ومحاولة مسحه مسحا كاملا". وتعكس هذه العبارة البعد التأصيلي في وضع المصطلحات بالنسبة إلى الحاج صالح، فالرجوع إلى التراث العلمي مفيد، ذلك أنّ كثيرا من المفاهيم التي يتهيأ لنا أنّها مستحدثة قد أبدعت مكافئاتها من قِبل العلماء العرب القدامى. ويزداد الأمر إلحاحا في انتهاج هذا السبيل، لما نعلم أنّ التراث يشمل على مادة معرفية متنوعة موزّعة عبر مجالات علمية

مختلفة، وممتدّة في الزمان بحيث تشكّل منظومات مفهومية متراكمة، هذا فضلا عن توفر مادة إفرادية غزيرة في مجال اللغة العامة تعكس تراكما معجميا يربو عن خمسة عشر قرنا من الزمان. غير أنّ استغلال التراث ينبغي أن يُحترز فيه من الانزلاقات المفهومية التي تحدث جرّاء إحداث إسقاط غير مدروس للمفاهيم الحديثة على الموروث العلمي العربي»[1]. فالحاج صالح إذن دعا إلى استثمار تلك المصطلحات التي جاء بها العلماء الأوائل نظرا لما تميزت به من دقة، فلا يمكن أن نتجاهل ما تركه أولئك العلماء من مؤلفات وبحوث. ولا فائدة من البحث عن مقابلات عربية للوافد من المصطلحات الغربية في حين أنّ تراثنا قد يضم مصطلحات دقيقة وواضحة للتعبير عن المفاهيم الغربية.

لذا لابد من استثمار ذلك الجهاز المصطلحي التراثي الذي جاء نتيجة قرون من الممارسة اللغوية. وقد عاب الحاج صالح على الكثير من الباحثين عدم رجوعهم إلى ما خلفه العلماء الأوائل، أشار إلى أنّ الكثير من «اللغويين ممّن يهتمّ بوضع المصطلحات يقتصر في الغالب على البحث في المعاجم المتداولة كالقاموس المحيط ولسان العرب والصحاح وغيرها، ويجعلون من هذه المصادر المستقى الوحيد لجميع أعمالهم. وقلّما وجدنا من اهتّم بالنصوص التي وصلتنا كأمهات الكتب في الأدب والعلوم وغيرها»[2]. ويتضح لنا من خلال هذا أنّ الحاج صالح انتقد بعض الباحثين الذين اعتمدوا المعاجم واكتفوا بها في وضعهم للمصطلحات، وذلك لأنّ المعاجم ليست كل التراث –كما بيّن ذلك في الفصل الثاني من هذا البحث– لذا فمن الخطأ الاكتفاء بالنظر فيها دون تصفح ما وصلنا من كتب ومؤلفات مما كتب الخليل وسيبويه وغيرهما.

وترتبط دعوة الحاج صالح لاستثمار المصطلحات التراثية بمشروعه الذخيرة العربية الذي دعا من خلاله إلى إنجاز «بنك من النصوص تستخرج منه قاموس كبير تجمع فيه

1– حميدي بن يوسف، جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات، ص. 179.

2– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص. 378.

وترتّب جميع الألفاظ العربية التي وردت في الاستعمال الفعلي، أي في النصوص التي وصلتنا (حتى المخطوطة منها) مع عدد كبير جدا من السياقات والقرائن من الشعر الجاهلي حتى الصحف في عصرنا الحاضر. وهذا لا يمكن أن يتم إلا ... [بـ] التنظيم وتكافل الأعمال بالآلات المهيئة لذلك»[1]. فمن أجل النهوض باللغة العربية وتوحيد المصطلحات في العالم العربي كان الحاج صالح قد دعا إلى إنجاز مشروع الذخيرة العربية وأكد من خلال ذلك على ضرورة العودة إلى الاستعمال الحقيقي للغة العربية والاعتماد على أمهات الكتب من أجل حصر جميع سياقات الألفاظ عن طريق الاستعانة بالحواسيب.

2.3.1. النقل الحرفي للمصطلحات

يعد النقل الحرفي من بين الآليات التي اعتمدها عبد الرحمن الحاج صالح في ترجمته للمصطلحات التداولية، غير أنّ هذه الآلية استعان بها مرة واحدة في تعامله مع المصطلح الأجنبي Pragmatique/Pragmatics والذي نقله حرفيا "براغماتيك"، وتلك الآلية في وضع المصطلحات لم يستعملها طه عبد الرحمن بل ذهب إلى نقد تلك الطريقة التي يُعتمد فيها على النقل الحرفي وسعى «وراء الاستقلال عن المعايير الأجنبية في الوصف وإنتاج المعرفة، [فـ] اجتهد ... قدر المستطاع في الأخذ بأسباب اللغة العربية في التعبير والتبليغ و[ووظفها] ... في التنظير»[2].

هذا ومن المعلوم أنّ الحاج صالح كان «خبيرا مصطلحيا لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فكان يضع المصطلحات ويبدي آراءه في المصطلحات الموحدة قبل أن تنال الشرعية، ونلمح المنهجية التي يعمل بها، وهي الدقة في وضع المصطلح عن طريق الترجمة أو الاشتقاق أو المجاز أو النحت أو التركيب المزجي»3، لذا لا يمكن أن يفوته بأنّ

1- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص. 379.

2- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص. 29.

3- صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص. 154.

المصطلحات مرتبطة بخصوصية اللغة التي أُنتجتها، وأنّ اللغة العربية تملك من الآليات والخصوصية ما يؤهلها لتجاوز ذلك النقل الحرفي. غير أنّ سبب لجوء الحاج صالح إلى الترجمة الحرفية قد يرتبط أساسا بحداثة المصطلح، فالمصطلح حينما يتم إبداعه، يحسن نقله وفق صورته الحرفية، وذلك تفاديا للإخلال بالمفهوم. لذا قام الحاج صالح بنقل المصطلح الأجنبي وفق صورته الحرفية في انتظار استقرار مفهومه ومن ثم ترجمته ترجمة دقيقة، وهو ما تحقق، إذ ترجمه في مرحلة لاحقة بمصطلحين هما: "علم التخاطب، وعلم الاستعمال.

3.3.1. المنطلق والمنهج والغاية من الاشتغال المصطلحي

تعد إشكالية تعدد المصطلحات العربية الدالة على المفهوم الواحد منطلق البحوث والدراسات التي قدمها عبد الرحمن الحاج صالح في الميدان المصطلحي، وقد أكدّ من خلال تلك البحوث على ضرورة العودة إلى الاستعمال الحقيقي للغة العربية للخروج بالبحث المصطلحي من واقع الفوضى والبلبلة، ولذلك جاء بمشروعه الذخيرة العربية الذي أكدّ من خلاله على أنّ العودة إلى الاستعمال الحقيقي تعد شرطا ضروريا في وضع المصطلحات، والمنطلق في كل بحث مصطلحي، فوضع أي مصطلح يجب أن تُحركه تلك المعرفة الشاملة بكل سياقات الاستعمال.

هذا وقد نبه الحاج صالح إلى أنّ إنجاز بنك نصوص يمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية سيسهم في توحيد المصطلحات التي دخلت الاستعمال، أما المصطلحات التي لم تدخل بعد في ذلك الاستعمال، فهناك آليات أخرى تتعلق بها وذلك لتجنب وقوع فوضى مصطلحية، منها ضرورة التنسيق بين المؤسسات والمجامع اللغوية، والتنسيق بين واضعي المصطلحات أنفسهم، والعمل على الترويج للمصطلحات المقترحة وذلك من خلال «وسائل الإعلام والمدارس والجامعات وهي بؤر الإشعاع ولغتها»[1]. وبهذا يكون الحاج صالح قد

1- عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية، ص. 23.

اقترح حلولا عملية تكفل لنا تجاوز الفوضى المصطلحية التي يعيشها البحث الاصطلاحي العربي، كما قدم حلولا ذات بعد استشرافي تكفل تجنب الوقوع في فوضى مصطلحية مستقبلا.

وإذا كانت أبحاث الحاج صالح انطلقت من نقطة جوهرية هي محاولة الحد من تلك الفوضى والبلبلة المصطلحية، وإخراج البحث الاصطلاحي العربي من ذلك الواقع، فإنّ «إشكالية بيئة المصطلح وملابسات نقله وأقلمته أو تكييفه »[1] تعد منطلق البحث المصطلحي عند طه عبد الرحمن، وقد أكد من تعرضه لتلك الإشكالية على ضرورة ملاءمة المصطلحات المترجمة للمجال التداولي المنقول إليه؛ أي جعلها تنسجم مع خصوصيات المجال التداولي الجديد، وتكييفها معه عبر عملية التقريب التداولي.

أما فيما يتعلق بمنهج وضع المصطلحات فإنّ منهج الحاج صالح –الذي يرتبط بدعوته إلى ضرورة الانطلاق في أي بحث مصطلحي من مدونة واسعة تضم مجموعة من النصوص تمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية– هو منهج العلماء القدامى الذين انطلقوا من مدونة اعتمدوا في جمعها السماع والمشافهة. في حين أنّ منهج طه عبد الرحمن ابتدعه من استقرائه العام والناظم لأشتات قواعد الممارسة الإسلامية في التراث العربي الإسلامي، وذلك بعد ما تفطن إلى «خطر دخول المصطلحات إلى ثقافتنا أفواجا تحت مسمى الحيادية الفكرية»[2]. لذلك سعى وراء استقلال المنظومة الاصطلاحية العربية من خلال ما "أسماه المجال التداولي"، والذي قدّم من خلاله «نماذج صريحة على انتماء قطاعات معرفية في المجال الإسلامي العربي إلى الممارسة التداولية؛ فالمنهج الأصولي، مثلا، هو منهج تداولي، يعتمد في استدلالاته المناظرة، والخطاب الأصولي خطاب طبيعي ينأى عن تقليد الخطاب البرهاني في صنع الاستدلالات الصورية، ويستثمر مسالك الحجاج، لأنّها وحدها

1– محمد حمزة إبراهيم، الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، ص. 175.

2– نفسه، ص. 173.

الكفيلة في إطار مجال التداول ومقتضياته التفاعلية أن تحصّل الإقناع وتدفع إلى العمل؛ فالصفة البرهانية في القول ليست شرطا كافيا لتحصيل الإقناع العلمي كما هو الأمر بالنسبة للحجاج»[1]. فطه عبد الرحمن أراد وضع منهجية خاصة لدراسة التراث وهو ما حتم عليه إبداع منهج تداولي لتوضيح الآليات الصحيحة التي ينبغي للدارس الالتزام بها أثناء اشتغاله على التراث.

لقد كان الحاج صالح يهدف من خلال الأبحاث والدراسات التي قدمها في الميدان المصطلحي إلى توحيد المصطلحات ومن ثم بناء منظومة عربية موحدة، ويظهر ذلك خصوصا من خلال مشروعه الذخيرة العربية والذي هدف من خلاله إلى تصنيف المصطلحات وتوحيدها في العالم العربي، ومن خلال إيجاد البرامج الحاسوبية المناسبة التي تسهل عملية الإحاطة بكل الألفاظ المستعملة إلى توحيد تلك المصطلحات من أجل تقديم ترجمة دقيقة وموحدة، تغني الباحثين عن ذلك الكم الهائل من المقابلات العربية للمصطلح الغربي الواحد. في حين أنّ طه عبد الرحمن كان يهدف إلى الحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية.

لقد كان طه عبد الرحمن «يعمل ... في مشروعه على تأسيس نظام مصطلحي يتلاءم ومجال التداول العربي الإسلامي، بدءا من التأمل في الفلسفة الإسلامية في تعاملها مع نظيرتها اليونانية، وصولا إلى الترجمات الحديثة في الفلسفة والعلوم الإنسانية. وهو إذ يشغله هم التأثيل، إنما يعتقد جازما بأنّ كل مصطلح ينحاز في مرجعيته الأصلية حاملا في تضاعيفه أيديولوجيا أو فكرانية كما يسميها طه عبد الرحمن»[2]، لذا «عمل ... على استنبات مصطلحات تناسب مجالنا التداولي، حتى يكون لها دور فعال في إحداث نهضة فكرية وعلمية، بما تختزنه هذه المصطلحات من صبغة إسلامية من شأنها أن تحفز الهمم للعمل،

1- محمد همام، مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطه عبد الرحمن، ص. 01.

2- محمد حمزة إبراهيم، الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، ص. 177.

لكون الثقافة الإسلامية هي ثقافة عمل مقرون بقيم خاصة، ولابد من مراعاة ذلك عند إجراء عملية تقريب للمصطلحات الوافدة، فنكيفها وما يتناسب وهذه القيم»[1].

إنّ ما يمكن ملاحظته من خلال كتابات «طه عبد الرحمن أنّه لا يكتفي بإرسال الدعوات العامة بضرورة الحفاظ على الهوية والخصوصية، وإنّما هو يشتغل على بيان خطوات إجرائية وآليات عملية في طريقة نقل المصطلح وتكييفه مع مجالنا وهو جهد ضخم يكشف عن عبقرية في التنظير مثلما يظهر ذلك بوضوح عند كل من اطلع على كتبه»[2]، وكذلك هو الحال عند عبد الرحمن الحاج صالح الذي لم يكتف بالدعوة إلى ضرورة بناء منظومة موحدة بل اقترح مجموعة من الآليات التي تكفل لنا ذلك، وجاء بمشروع الذخيرة العربية ودعا من خلاله إلى ضرورة العودة إلى الاستعمال الحقيقي في صياغة المصطلحات وتوليدها.

1- محمد حمزة إبراهيم، الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي، ص. 194.

2-نفسه، ص. 172 - 173.

في ختام هذا المبحث يمكن أن نوجز أهم النتائج المتصلة بالدرس المصطلحي التداولي عند كل من طه عبد الرحمن والحاج صالح في العناصر الآتية:

. دعا طه عبد الرحمن إلى تكييف المصطلحات المنقولة مع خصوصية المجال التداولي المنقول إليه؛ لأنّ المصطلح يحمل خصوصية الثقافة التي أنتجته. في حين دعا عبد الرحمن الحاج صالح إلى ضرورة تكييف المصطلحات المنقولة مع خصوصية اللغة العربية وذلك باستثمار ما جاء به علماؤنا الأوائل من مفاهيم مكافئة مفهوميا للوافد من المقولات الغربية.

. رفض طه عبد الرحمن فكرة عالمية المصطلح وسعى لدحضها، وبيّن بأنّ كل مصطلح مرتبط بخصوصية بيئته، وبناء على ذلك رفض النقل الحرفي للمصطلحات دون تكييفها مع المجال التداولي الجديد وهو ما يسمى "بالتقريب التداولي"، والذي لا يكون إلا بإدراك العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للمصطلح في بيئته الأصلية. غير أننا وجدنا الحاج صالح اعتمد ذلك النقل الحرفي في ترجمته لمصطلح Pragmatique/Pragmatics دون أن يربط فيه بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، ودون أن يهتم بالعلاقة بينهما في اللغة الأصلية، ويتصل سبب لجوء الحاج صالح إلى الترجمة الحرفية أساسا بحداثة المصطلح، فالمصطلح حينما يتم إبداعه، يحسن نقله وفق صورته الحرفية، وذلك تفاديا للإخلال بالمفهوم.

. جسد طه عبد الرحمن في كتابته ما كان يدعو إليه، وقام بتكييف بعض المصطلحات مع خصوصية المجال الثقافي العربي، ومن ذلك المصطلح الغربي الدال على العلم الذي يهتم باللغة في جانبها الاستعمالي، والذي ربط فيه بين معناه اللغوي والاصطلاحي، ومن ثم اقترح ترجمته بالتداولية.

. قام طه عبد الرحمن باستحداث بعض المصطلحات، واستمد بعضها الآخر من التراث العربي، ومصطلحات أخرى كان مصدرها علم المنطق. ولقد استند الحاج صالح هو الآخر على التراث في ترجمته المصطلحية، غير أنّه لم يستمد مصطلحات أي حقل معرفي آخر كالمنطق أو الفلسفة.

. انطلق الحاج صالح في أبحاثه المصطلحية من إشكالية توحيد المصطلحات العربية، في حين انطلق طه عبد الرحمن من إشكالية نقل المصطلحات من بيئتها الأصلية إلى بيئة جديدة. وقد اعتمد الحاج صالح على منهج العلماء القدامى، أما طه عبد الرحمن فقد ابتدع منهجا جديدا.

. سعى الحاج صالح في بحوثه المصطلحية إلى محاولة توحيد المصطلحات في الوطن العربي، فجاء بمشروع الذخيرة العربية واقترح آليات عدة تكفل لنا تحقيق الغاية المرجوة، أما طه عبد الرحمن فكان يهدف إلى الحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية، فجاء بمشروعه واقترح من خلاله طريقة لتحقيق الهدف المراد.

. إنّ المتصفح لكتابات الباحثَين يجد بأنّ الاتفاق المصطلحي بينهما كان جزئيا وانحصر في بعض المصطلحات فقط. بحيث يكاد كل منهما يتفرد بمصطلحاته الخاصة، وهذا ما يعكس وجود تعدد مصطلحي، يؤكّد حالة غياب الاستقرار التي ما زال يعيشها المصطلح التداولي العربي الحديث.

2. موقع التراث في الاشتغال التداولي

خلّف علماؤنا الأوائل تراثا لغويا ثريا، غير أنّ قضية التعامل ولّدت آراء متفرقة لدى الدارسين، فهناك من أقصى التراث ودعا إلى العناية بما أفرزته النظريات الغربية من مفاهيم ومناهج وذلك بغية اللحاق بالركب، وهناك من رأى استحالة تجاوز ما خلفه العلماء الأول، وبين تلك الرؤيتين رؤية وسطية تدعو إلى الأخذ من الحضارة الغربية ما يتلاءم مع الحاجات المعرفية والخصوصيات اللغوية والثقافية، وهذا دون إقصاء التراث أو تجاوزه.

وضمن هذا الإطار، حملت كتابات كل من عبد الرحمن الحاج صالح وطه عبد الرحمن أراءً كشفت عن موقفهما من التراث وتعاملهما مع التراث العربي الذي نتج عن سنوات طويلة من الممارسة اللغوية.

1.2. التراث العربي في كتابات طه عبد الرحمن

يعدّ الباحث المغربي طه عبد الرحمن من أبرز الباحثين الذين ساهموا في تفكيك التراث وإعادة قراءته، بحيث قدّم "طه عبد الرحمن" صورة واضحة عن جل المباحث التداولية، وحاول تأصيل تلك المفاهيم في التراث العربي من خلال ما قدمه من بحوث ودراسات في المجال التداولي.

1.1.2. قراءة طه عبد الرحمن للتراث العربي

عكف طه عبد الرحمن على قراءة التراث العربي، واستعان في تلك القراءة بآليات وطرائق تراثية قديمة، ومن ذلك استخدامه للمناظرة في تقويمه ونقده لكتابات محمد عابد الجابري وفق منهجية تراثية لقراءة التراث العربي، وهي منهجية «تعتمد أساسا مسلكا حواريا موصولا بالطريقة التي اشتهرت بها الممارسة التراثية، وهي: طريقة أهل المناظرة. ومعلوم أنّ هذه الطريقة التي شملت جميع دوائر المعرفة الإسلامية العربية، تتبني على وظائف منطقية

تأخذ بمبدأ الاشتراك مع الغير في طلب العلم وطلب العمل بالمعلوم، كما تنبني على قواعد أخلاقية تأخذ بمبدأ النفع المتعدي إلى الغير أو إلى الآجل»[1].

ولم يكن طه عبد الرحمن يستخدم تلك الآليات استخداما عشوائيا، بل لكونها ملائمة لخصوصية الموضوع، فأخذُه بمنهجية المناظرة ليس معناه «نقلا لها، إجمالا وتفصيلا، وإنما هو نقل حي لأركانها الأساسية؛ والشاهد على ذلك مراعاة هذا النقل لمقتضيين جوهريين: أحدهما، مقتضى تجدد المعرفة العلمية؛ والثاني، مقتضى خصوصية الموضوع المدروس. فإن كان أهل المناظرة قد أخذوا بآليات منطقية ولغوية تناسب النظريات المنطقية والحجاجية واللسانية المعاصرة؛ كما [أنّ تلك الآليات التي استعملها طه عبد الرحمن هي آليات] ... ملائمة في خصائصها للموضوعات التراثية التي ننزلها عليها؛ فالموضوع التراثي، عموما، مبني بناء لغويا ومنطقيا مخصوصا، ولا يمكن وصفه وصفا كافيا، ولا تعليله تعليلا شافيا إلا إذا كانت الوسائل التي تستخدم في وصفه ونقده ذات صيغة لغوية ومنطقية»[2].

وتظهر منهجية طه عبد الرحمن في قراءته وتقويمه للتراث بشكل جلي في كتابه: "تجديد المنهج في تقويم التراث" الذي يعد إعادة لقراءة التراث العربي الإسلامي، وقد ركّز عنايته في هذا الكتاب على نقد وتحليل الدراسات المعاصرة التي قرأت التراث العربي المعاصر قراءة تجزيئية، كما كشف عن الآليات الشكلية التي استعملتها هذه الكتابات المعاصرة في قراءة التراث. ومن الباحثين الذين وقعوا في تلك القراءة التجزيئية «محمد عابد الجابري، في كتبه الثلاثة: نحن والتراث، وتكوين العقل العربي، وبنية العقل العربي»[3]، بحيث أشار طه عبد الرحمن إلى أنّ الجابري ورغم اعترافه بتداخل المعرفة في الفكر العربي القديم، إلا أنه وقع في آفة التجزيء اعتمادا على المضامين المعرفية للتراث العربي. فـ«نموذج

1- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 20.

2- نفسه، ص. 21.

3- نفسه، ص. 29.

الجابري في تقويم التراث يقع في تعارضين اثنين: أحدهما، التعارض بين القول بالنظرة الشمولية والعمل بالنظرة التجزيئية؛ والثاني، التعارض بين الدعوة إلى النظر في الآليات وبين العمل بالنظر في مضامين الخطاب التراثي في الآليات»[1]. ويظهر لنا من خلال ما سبق أنّ طه عبد الرحمن قد تمثَّل المقاربة التداولية في تقويمه للتراث، حيث أخذ بأسلوب المناظرة في قراءته للتراث العربي، وفي تقويم الكتابات الفكرية المعاصرة التي تناولت ذلك التراث، وذلك بمقارنة الآليات الشكلية التي استخدمتها تلك الكتابات ومقارنتها مع الآليات البنائية للمعطى التراثي.

وعلى خلاف أولئك الباحثين المعاصرين الذين قرؤوا التراث من الخارج بتمثلهم النظرة التجزيئية وتركيزهم على مضامين النصوص، فإنّ طه عبد الرحمن تمثَّل النظرة الكلية وركز على الآليات البنائية للمعطى التراثي دون التركيز على المضامين. وبذلك يكون قد قرأ التراث بالتراث، ويكون قد نحا «في تقويم التراث منحى غير مسبوق ولا مألوف؛ فهو غير مسبوق، لأننا نقول بالنظرية التكاملية حيث يقول غيرنا بالنظرة التفاضلية؛ وهو غير مألوف، لأننا توسلنا فيه أدوات مأصولة حيث توسل غيرنا بأدوات منقولة»[2]. وبهذا يكون طه عبد الرحمن قد خالف المتداول من أعمال تقويم التراث وسار في منحى متفرد وغير مسبوق.

2.1.2. موقف طه عبد الرحمن من التراث العربي

يدعو طه عبد الرحمن «إلى التعامل مع التراث كحقيقة تاريخية لا يمكن الانفصال عنها ولا تقسيمها»[3]، وبذلك فهو يعيب على ذلك الصنف من الباحثين الذي يدعون «إما إلى قطع الصلة بالتراث الإسلامي العربي –لاعتقاده أن هذا القطع هو وحده الذي يكفل للعرب الالتحاق بالحداثة– وإما إلى إبقاء الصلة بالقسم الفلسفي من هذا التراث– لاعتقاده أنّ هذا

1– طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 29.

2– نفسه، ص. 12 – 13.

3– طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص. 19.

القسم هو وحده الذي يستوفي مقتضيات الوصل بالحداثة-؛ وهذان الموقفان، وإن كانا في ظاهرهما متفاوتين، فإنّهما على الحقيقة يفضيان إلى نتيجة واحدة، وهي: إخراج المتلقي العربي من التعلق بالتراث الذي صنعته أمته إلى التعلق بتراث من صنع أمة سواها، ذلك أن الذي يقول بالقطع الكلي للصلة بالتراث الإسلامي، لا يُخفي ألبتة دعوته إلى استبدال تراث أجنبي مكانه، كما أنّ الذي يقول بالقطع الجزئي لهذه الصلة، لا يبقيها إلا مع القسم الذي اشتهر نقله من التراث الأجنبي، إذ من المعلوم أن المعرفة الفلسفية معرفة مأخوذة عن اليونان؛ وعلى هذا، تكون حقيقة هذا الموقف الثاني أنّه يدعو إلى قطع الصلة بكل ما هو مأصول غير منقول، فيكون هو الآخر قطعا كليا لا جزئيا»[1]. وبهذا يتضح أنّ طه عبد الرحمن أكّد على استحالة تجاوز التراث العربي الذي هو حقيقة تاريخية ومادية لها من القيمة العلمية ما يفرض علينا التعامل معها، وعلى ذلك الأساس فهو يرفض تلك الدعوة الصريحة إلى قطع الصلة بالتراث، أو تلك الدعوة المبطنة إلى الفعل ذاته بإبقاء الصلة بالجانب الفلسفي من التراث العربي الذي هو نتاج أجنبي لا عربي.

3.1.2. رد طه عبد الرحمن على دعاة قطع الصلة بالتراث الإسلامي العربي

عمل طه عبد الرحمن على الرد على تلك الأعمال الداعية إلى قطع الصلة بالتراث – قطعا كليا أو جزئيا- من خلال تفحصه لتلك «الأعمال واحدا واحدا، وتصفح ما حوته من نظريات واحدة واحدة، علنا نظفر فيها برقائق من العلم المكين أو بدقائق من المنهج المتين، نجعلها أسبابا لخروج أصحاب هذه الأعمال علينا بأحكامهم المميتة لشعورنا بالتراث، حتى طارت في الناس مطار نادر الأخبار، بل مطار سائر الأمثال»[2]. ووصل بذلك إلى أنّ أسباب دعوة أولئك الباحثين إلى قطع الصلة بالتراث تتمثل في:

1- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص. 19.

2- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 09.

1.3.1.2. الجهل بالتراث العربي

يشير طه عبد الرحمن إلى أنّ سبب دعوة أولئك الباحثين إلى قطع الصلة بالتراث هو جهلهم بالتراث «وقلة اطلاعهم على معارفه وضعف استئناسهم بمقاصده، لا ينازع فيهما إلا من هو أقل علما وأضعف أنسا. ولا أدل على ذلك من أمرين: قلق عبارتهم ونقص عملهم؛ أما قلق عبارتهم، فينطق به ما أنشأوا من أقوال لا تستقيم على أصول التبليغ العربي السليم، فكيف يصح إذن لمن لا يجيد لغة التراث أن يدعي لنفسه القدرة على تقويمه! فمن أين يقع على حقيقة مضامينه وعلى كنه آلياته! وأما نقص عملهم، فينبئ عنه اتِّباعهم الشاذ والغريب من الأقوال؛ فلا يطلب الشاذ إلا من يريد الزيغ عن الحق والمروق، ولا يطلب الغريب إلا من يريد المخالفة والظهور»[1]. فمن أسباب دعوة أولئك الباحثين إلى قطع الصلة بالتراث العربي هو جهلهم لمضامين المفاهيم والتصورات العربية، فما صاحب تلك الدعوة من أقوال وأفكار وتصورات يكشف عن عدم إلمامهم به.

كما عاب طه عبد الرحمن على أولئك الباحثين تبنيهم دون سابق نظر ولا تمحيص لما جاءنا من الغرب من أقوال، إذ يقول في هذا الصدد: «ولا أشذ ولا أغرب مما ينقلون عن غير أهل هذا التراث، متوسلين به عند النظر في معارف التراث، ومحتكمين إليه في الحسم في قضاياه؛ ومما أبوا إلا التعلق والاحتجاج به من دون سواه أقوال المستشرقين؛ لكن المستشرق، وإن زانه علم منبثق من أصول تراثه، وتطلع إلى أن يستخدم هذا العلم في الكشف عن غير تراثه، فلا يجوز أن يطمئن أصحاب هذا التراث إلى أحكامه، حتى يقوم الدليل القاطع على حصول أسباب هذا الاطمئنان؛ وليس ذاك لأنّ المستشرق ما يفتأ يُلَبِّس على الغير ويشكك فيما عنده وفيما ورثه كما وقع من بعضهم، وإنّما لأنّ المعرفة التي يحملها ليست من صنف المعرفة التي تولدت بها مضامين التراث الإسلامي العربي وتكونت بها مقاصده، فهذه معرفة تصل العقل بالغيب وتصل العلم بالعمل، وتلك معرفة تقطع العقل

1- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 10.

عن الغيب وتفصل ما بين العلم والعمل، فلا تناسب هذا التراث ولا تفيد في تقويم أطواره ولا تصحيح مساره»[1]. فطه عبد الرحمن يستغرب تمسك بعض الباحثين العرب بأقوال المُستشرقين وإصرارهم على الاستعانة بها للنظر في التراث، ويُبيِّن من خلال ذلك أنّه من غير المعقول أن نجعل من أقوال المستشرقين مُنطلقا لتقويم التراث والحكم عليه، وليس السبب الرئيس في ذلك أنّ المستشرقين مُشكك فيهم كونهم ليسوا من أهل هذا التراث، وإنّما هو أنّ معارف المستشرقين هي غير المعارف التراثية.

2.3.1.2. استخدام وسائل منهجية غير ملائمة للتراث العربي

واصل طه عبد الرحمن التحقيق في مذهب أولئك الباحثين الداعين إلى قطع الصلة بالتراث، من خلال تمحيصه لتلك الحقائق التي قدموها، فوصل إلى أنّ تلك الوسائل المنهجية التي استخدموها لا «تناسب (...) مقتضيات الممارسة التراثية، فكيف بها تفضي إلى الحكم بالانقطاع عن التراث، إن كلا أو جزءا! فإن هم صاروا إلى القول بالانقطاع عن مجموع التراث، مع الالتجاء إلى تراث حاضر غيره، مقلدين لمسالكه ومتشبهين بأصحابه، أو إلى القول بالانقطاع عن أغلب التراث، مقتصرين منه على ما يقيم صلتنا بتراث ماض غيره، فما ذلك إلاّ لقصور في التحقق بمعاني التراث أو قصور في معرفة أسرار المناهج التي سلطوها عليه»[2]. فليس كل المناهج التي جاء بها الغربيون صالحة لأنّ تُطبق على مفاهيم التراث.

ووفقا لهذا الرأي دعا مسعود صحراوي إلى «الابتعاد عن التعسف في تطبيق [تلك المناهج] ... على مفاهيم التراث تطبيقا قسريا، مع إبداء التحفظ الواجب الذي يفرضه استصحابنا للوعي باستقلالية التراث العربي، فلا يجوز أن ننسى أنّ لهذا التراث خصائص إبستمولوجية تجعل منه منظومة مستقلة ومتميزة ومتكاملة. ولكن استقلالية التراث العربي

1- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 10.

2- نفسه، ص. 09 - 10.

لا تبرر الممارسات الإقصائية الحزبية التي تجعل منه غير قابل للتحاور العلمي المنصف مع معطيات العلوم المعاصرة، ولاسيما إذا توفرت لبعض مفاهيمها الكفاية العلمية الوصفية والتفسيرية المناسبة لدراسة البعد التواصلي الإبلاغي للظواهر الخطابية للغة العربية»[1]. ولذا فإنّه يتوجب على أي دارس للتراث أن ينطلق «من أن الفكرين نمطان مختلفان، وعلينا بادئ ذي بدء أن نؤكد على أن اختيارنا لهذا النمط أو ذاك له دوافع علمية صرفة. فتقديس مقولات الأقدمين موقف خاطئ، والانطلاق من فرضيات البحث العلمي المعاصر موقف خاطئ أيضا. ذلك أن التأكيد على صحة مقولات الأقدمين أو مقولات المعاصرين يجب أن يكون دوما تأكيدا نسبيا، وإلا أصبح خطاب الباحث خطابا إيديولوجيا»[2]. فالتراث العربي يملك من الخصوصية ما يجعل من المناهج والأدوات الغربية قاصرة عن تقويمه ودراسته، غير أنّ تلك الخصوصية لا تعني أن نُقصي هذا التراث ونتجاوزه، بل هي خصوصية تسمح له أن يُحاور المقولات الغربية إذا كان المُنطلق في ذلك هو مُراعاة الاختلاف بين الفكرين العربي والغربي.

فأدوات البحث التي استخدمها أولئك الباحثون الذين دعوا إلى قطع الصلة بالتراث هي أدوات «اصطنعها المحدثون من مفاهيم ومناهج ونظريات، معتقدين أنّهم، بهذا التقليد، قد استوفوا شرائط النظر العلمي الصحيح؛ أوَ لم يدروا أنّه ليس كل ما نقل عن المحدثين بأولى بالثقة مما نقل عن المتقدمين، ولا كل ما نسب إلى العلم الحديث بأقرب إلى الصواب مما نسب إلى العلم المتقدم، ولا الطريق الذي اتخذه العلم الحديث يلغي غيره من الطرق التي بقيت في ضمير الكون أو درست آثارها لغلبة هذا العلم؟ وحتى لو قدرنا أنّ المناهج الحديثة لا يضاهيها غيرها، ولا يبطلها مرور يسير الزمن عليها، فهل ملك هؤلاء المقلدون ناصية تقنياتها وتفننوا في استعمالها، حتى جاز لهم أن ينقلوها إلى غير أصولها، فيخرجون التراث

1- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص. 08.

2- مجموعة من المؤلفين، قضايا المنهج في اللغة والأدب، (1987م)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، ص. 37.

على مقتضاها، ويُفْتُون بإلغائه أو حصره؟»[1]. وبهذا فسوء استخدام تلك الأدوات الدخيلة على التراث هو الذي قادهم إلى ذلك الحكم.

ويواصل طه عبد الرحمن حديثه عن أولئك الباحثين مشيرا إلى عدم تمكنهم من المفاهيم المنقولة والمناهج المُستنسخة عن الفكر الغربي إذ يقول: «الواقع أنّ التمكن من هذه المناهج لم يكن من نصيبهم ولا التفنن في استخدامها كان طوع أيديهم، ولا ينكر ذلك إلا من هو دونهم تمكنا في العلم ودونهم تفننا في العمل؛ ولا أدل على ذلك من أنّهم عاجزون عن الاستقلال عن تلك المناهج والإتيان بما يقابلها ولو على نمطها، مع أنّه لا استيعاب بغير تحصيل هذه القدرة على اصطناع المقابل، مثلا أو ضدا؛ فهل أمكنهم تصور ضروب من المنهجيات يحصلونها بتعديل المنهجيات المنقولة، إن بحذف بعض قيودها أو بإضافة قيود جديدة إليها، مع معرفة تامة بما يتطلبه هذا الحذف أو هذه الإضافة من مقتضيات صناعية تحفظ إجرائية هذه المنهجيات المحصلة؟ وما لم تظهر على أيديهم هذه القدرة في الاستنباط المنهجي، فلا عبرة بما يقررون بشأن التراث وما ينشئون فيه من أقوال تنكره أو أقوال تضعفه؛ وإذا كان هذا عجزهم فيما نقلوه عن غيرهم، فكيف بعجزهم في مناهج اختص بها هذا التراث، وهي على ما هي عليه من مخالفة لما نقلوه! فما حصلوه من المنقول ولو على تهلهله، حجبهم عن التفطن لما يمتاز به مخالفة، وضيق عليهم الانطلاق في آفاق التراث، ظانين أن باب العلم واحد، لا يلجه إلا من استهلك المنقول استهلاكا»[2]. وبهذا يُبرز لنا طه عبد الرحمن جانبا من جوانب ضعف أولئك الباحثين وهو عدم قدرتهم على الإتيان بمناهج جديدة إما بالإبداع أو بالتقليد للمنوال الغربي، والسبب في ذلك هو عدم إحاطتهم –لا بالتراث العربي فقط– بالمناهج الغربية ذاتها.

1– طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 10 – 11.

2– نفسه، ص. 11.

ويشير طه عبد الرحمن إلى ذلك «الانقلاب في القيم بين المشتغلين بتقويم التراث، فما كان يجب أن يعظّم من معان متأصلة، ذهبوا إلى تحقيره من غير تحسر، وما كان يجوز تحقيره من وسائل مقتبسة، ذهبوا إلى تعظيمه من غير تقتر، كأنّما هم يتنافسون في تثبيط العزائم وتفريق الشمل عند مخاطبيهم، أولا يعلمون أنّهم لا يَعْظُمون بالتنكر للتراث ولا يظهرون بالقدح في أهله؟»[1]. وبهذا تتضح لنا حقيقة وأهداف أولئك الباحثين، فهم لا هَمَّ لهم سوى القدح في التراث والعمل على توجيه الفكر العربي نحو التقليد والتبعية للفكر الغربي، ولا أدل على ذلك من تقويمهم المعكوس للتراث، إذ عملوا على التقليل من قيمة بعض المفاهيم التراثية التي تضاهي أحدث ما وصل إليه البحث اللغوي الغربي وتتجاوزه أحيانا، ومقابل ذلك قدسوا المفاهيم الدخيلة على التراث العربي كتلك المُقتبسة من المنطق اليوناني.

إنّ الهدف الذي كان يسعى إليه طه عبد الرحمن من خلال رده على أولئك الباحثين من خلال كشفه «عن خفي الأوهام وعن دقيق التلبيسات التي انبنى عليها هذا المسار المعكوس في تقويم التراث كما تقع على من تيقن بوجود مضرة وأوتي من الوسائل ما يُقْدره على دفعها عن نفسه وعن غيره»[2]، هو بيان ضرورة دوام اتصالنا بالتراث، وعدم قطع الصلة بما وصلنا من علمائنا الأوائل، فمثلا فـ«الممارسة الحوارية التي اختص بها التراث الإسلامي العربي والتي عُرفت فيه باسم "المناظرة" تجعل انفصالنا عن هذا التراث من باب التكليف بما لا يطاق كما تجعل حصر هذه الممارسة في قسم واحد من أقسام التراث من باب ادعاء ما لا يصح. فلا يمكن أن ننفصل عن الممارسة الحوارية الخاصة بتراثنا، لأنّ للحوار فضائل خاصة أصبحت تُعدُّ اليوم عنوانا على وعي الأمة وتقدمها»[3]. وإلى جانب الممارسة الحوارية اختص التراث العربي بمنهج فريد في تحليل اللغة، ويتمثل في الجمع بين النظر في اللغة

1- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث ، ص. 11.

2- نفسه، ص. 11.

3- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص. 20.

من الجانيين الوضعي والاستعمالي. ومثل هذه القضايا تُؤكد ضرورة داوم اتصالنا بالتراث العربي.

2.2. التراث العربي في كتابات عبد الرحمن الحاج صالح

إلى جانب طه عبد الرحمن الذي اهتم بقراءة التراث العربي، وأكدّ على أهمية قراءته وردّ على أولئك الباحثين الذين دعوا إلى قطع الصلة بالتراث العربي، نجد عبد الرحمن الحاج صالح الذي كان له بدوره اهتمام بالغ بالتراث العربي، ولكن وفق رؤية مغايرة نسبيا.

1.2.2. قراءة عبد الرحمن الحاج صالح للتراث العربي

ساهم الحاج صالح في إعادة قراءة التراث العربي بحيث خصص كما هائلا من البحوث والدراسات تناول فيها التراث العربي، فقرأه قراءةعلمية دقيقة معمقة، واهتم بما جاء فيه من مفاهيم وحقائق علمية. «ولاغرابة في هيمنة لسانيات التراث على أبحاث الدكتور الحاج صالح، الذي يُعدّ بحق رائدا لسانيا في الوطن العربي والجزائر على الخصوص»[1].

كنّا قد بيَّنا أنّ طه عبد الرحمن ساهم في إعادة قراءة التراث العربي وذلك باستخدامه منهجيةَ المناظرة في تقويم التراث مع تمثله في تلك القراءة للنظرة الكلية، وركز على المعطى البنائي للتراث العربي لا على مضامينه. وقد كان هدف طه عبد الرحمن من خلال تلك القراءة التأكيدُ على ضرورة دوام اتصالنا بالتراث؛ فاحتواء التراث على مفاهيم علمية دقيقة يبرر استحالة تجاوز التراث العربي. وهذا ما كان يهدف إليه الحاج صالح من خلال قراءته للتراث العربي، إذ حاول إبراز النظرة العربية للعديد من القضايا اللغوية، وتوضيح القيمة العلمية للمفاهيم التي وردت عند علمائنا الأوائل. وهي مفاهيم تدعونا إلى ضرورة العودة لقراءة التراث واستثمار ما جاء فيه. ومن تلك القضايا مثلا انتباه علمائنا الأوائل إلى أنّ

1- محمد صاري، ملامح من الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح "قراءة في بعض النماذج"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية،ع25، السنة الرابعة عشرة، رمضان، 1438هـ، جوان، 2017م، ص. 09.

الكلام المنطوق وحِين التلفظ به يكون مصحوبا بدلائل خارجية، أي أنّ تلك الدلائل ترد مندمجة مع الدليل اللفظي وقت التلفظ به ولا تأتي منفردة بعده، وهذا ما لم يتفطن له الباحثون الغربيون المعاصرون.

ولم يتعامل الحاج صالح مع التراث على أنّه إنتاج منتهٍ جاء في مرحلة متقدمة من الفكر اللغوي، بل تعامل معه على أنّه إنتاج معرفي يملك آليات تطوره وأدوات اشتغاله وتصوراته ومفاهيمه وأدواته المنهجية. لذا أكدّ على ضرورة التعامل مع التراث بروح مبدعة واستثمار ما جاء به العلماء الأوائل من أجل إثراء الدرس اللساني العربي، دون إقصاء ذلك الفكر باعتبار أنّه يحمل صفة التراث، فما قدمه العلماء الأوائل هو عمل علمي إجرائي قيّم.

كما أنّ «انشغال ... [الحاج صالح] المستمر بالمراجعة والمقارنة والربط بين الفكر اللساني الخليلي الأصيل وأحدث النظريات اللغوية يوحي بقناعة لديه واعتقاد راسخ: أنّ التراث اللغوي العربي الذي امتد على قرون من العطاء والخصوبة، ومازال حيا محاورا، نقرأه دون أي إحساس بالمسافة الزمنية بينه وبين الكشوفات التي أثبتها الرواد في حقل اللسانيات وفروعها المختلفة. وقد عبر عن هذه القناعة بوضوح عندما سُئل ذات مرة في ندوة علمية: هل أنتم من المحافظين، فأجاب بصريح العبارة: لست محافظا ولا مجددا، ولكن أبحث عن المُفيد؛ اكتشفنا في القديم شيئا عظيما لم نجده في الحديث، ولو اكتشفناه في الحديث لأخذنا به". وعليه، ظل الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح طيلة مسيرته العلمية، بعد تحصيل معرفة شاملة لمناهج القدماء، وتكوين عميق في مناهج المحدثين، يُعرِّف من خلال مشروع قراءة التراث معشر الباحثين العرب والغربيين في علوم اللسان بخصائص لسانيات اللغة العربية، ومضامينها النوعية، ويثبت في المناسبات العلمية المختلفة الحلقة المفقودة التي تجاهلها بعض الغربيين عندما أرخوا للفكر اللساني البشري»[1].

1- محمد صاري، ملامح من الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، ص. 09 - 10.

فمثلا، نجد أنّ أغلب ما جاء به التداوليون الغربيون ليس بجديد على تراثنا، فالأفعال الكلامية دُرست عند النحاة والبلاغيين والأصوليين ضمن مبحث نظرية الخبر والإنشاء، أما الإشاريات فهي مبحث مقابل لما عُرِّف عند النحاة بالدلائل المبهمة، وكذلك هو الحال مع الاستلزام الحواري والافتراض المسبق، ولكن مع مراعاة خصوصية طريقة ومنهج التناول في كل فكر.

وقد كانت قراءة الحاج صالح للتراث قراءة داخلية إذ لم يحاول إسقاط أي منهج أو نظرية غربية على التراث. فمثلا، وعند تعرضه للأفعال الكلامية في التراث العربي لم يفسر ما قاله العلماء العرب على ضوء تلك التصورات التي جاء بها التداوليون الغربيون، بل عرض أقسام الكلام عند العلماء العرب وفقا للرؤية العربية مُتتبعا في ذلك ما قاله سيبويه، ولم يحاول أن يُسقط تقسيم أوستين على ما قاله العلماء العرب. فللتراث العربي خصوصية، وبالتالي فالمناهج الغربية غير ملائمة لدراسته. وهو ما بينه طه الرحمن الذي قرأ التراث بالتراث وذلك باستخدامه لمنهجية المناظرة التي عرفت عند علمائنا الأوائل مُتفاديا بذلك الاستعانة بالآليات والمناهج الغربية.

2.2.2. موقف عبد الرحمن الحاج صالح من التراث العربي.

تكشف كتابات وأبحاث عبد الرحمن الحاج صالح عن موقفه مما تركه لنا علماؤنا الأوائل ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

1.2.2.2. الدعوة إلى النظر في التراث باعتبار الأصالة والإبداع

لم يتنكر الحاج صالح للتراث العربي، فـ «رغم وجود تيار أو اتجاه يدعو إلى التخلص من النظرة التجزيئية الشائعة والمنتشرة بين الباحثين عن التراث النحوي والبلاغي والأصولي ... والتخلي عن تقسيمه إلى "مناطق" أو "قطاعات" متمايزة؛ قطاع مقبول يستحق الدرس، وآخر مردود لا يستحق الدرس، قطاع حي نربطه بحاضرنا، وآخر ميت نقطع صلاته، لأنها

نظرة خالية من القيمة العلمية، وتتخذ مواقف إيديولوجية من التراث في اعتقادهم، فإنّ للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح نظرة أخرى في التراث: فهناك تراث وتراث! ... [ف] التراث العربي في العلوم الإنسانية عامة واللغوية على الخصوص ليس طبقة واحدة من حيث الأصالة والإبداع، ولذا اتجه الحاج صالح إلى إعادة قراءة التراث الأصيل والبحث عن خباياه، لا حبا للقديم في ذاته، ولا محافظة من أجل المحافظة، ولكن وعيا بقيمة المنجز، وبطبيعة الطفرة التلقائية المفاجئة التي أحدثها "سيبويه" وشيوخه وتلاميذه في تاريخ علوم اللسان، والتي أظهرت لنا القديم جديدا والجديد قديما»[1].

وبهذا فـ«فكرة التقسيم النحوي والبلاغي إلى مناطق أو قطاعات متمايزة عند الدكتور الحاج صالح، الاعتبار فيها بالنظر إلى الأصالة والإبداع، لا بالنظر إلى قطاع مقبول يستحق الدرس وآخر مردود لا يستحق الدرس، فكل التراث في الواقع حقل قابل للفحص وقابل للدراسة ولكن هناك فرق بين دراسة النسخة الأصلية ودراسة نسخة شارحة أو مصورة أو محرفة. وفي هذا السياق يرى الدكتور الحاج صالح أن أكثر المفاهيم اللغوية لم يتغير لفظها عند المتأخرين، وإنّما تغير محتواها، ومن ذلك على سبيل المثال مصطلح: لفظه وكلمة وقياس وباب وحد ومثال وبناء وأصل وكلام ولغة ...إلخ»[2]. ولذلك نجد أنّ الحاج صالح وعند تعرضه للمفاهيم التخاطبية في التراث العربي قد اعتمد أساسا على ما ورد في كتب العلماء العرب الأوائل دون المتأخرين منهم، وذلك لأنّ كتب المتأخرين حملت الكثير من التصورات الخاطئة كونهم عمدوا إلى تغيير بعض مفاهيم العلماء الأوائل. ومثال ذلك إشارتهم إلى أنّ الكلام تكون دلالته بالوضع فقط؛ أي أنّ الاستعمال يتقيد بالدلالة الأصليّة التّي يقتضيها الوضع بدون تغيير. وهذا بخلاف ما ذهب إليه سيبويه وغيره من العلماء الأوائل الذين أكدوا على أن أوضاع اللغة قائمة على الإبهام.

1- محمد صاري، ملامح من الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، ص. 18.

2- نفسه، ص. 19.

2.2.2.2. الدعوة إلى العودة إلى قراءة التراث العربي

إنّ قراءة الحاج صالح للتراث العربي وإدراكه لقيمته العلمية جعله يؤكد «أنّه لابدّ من الرجوع إلى التراث العلمي العربي الأصيل والنظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري، وتفهم ما قالوه وأثبتوه من الحقائق العلمية التي قلما توصل إلى مثلها كل من جاء قبلهم من علماء الهند واليونان، ومن بعدهم كعلماء اللسانيات الحديثة في الغرب»[1]. ونُنبه هنا إلى أنّ «التراث الذي تعلق به، ودعا معشر الباحثين إلى الحفر والتنقيب في خطاباته. هو التراث العلمي اللغوي الأصيل، الذي تركه أولئك العلماء المبدعون الذين عاشوا زمن الفصاحة اللغوية الأولى، وشافهوا فصحاء العرب، وقاموا بالتحريات الواسعة النطاق للحصول على أكبر مدونة لغوية شاهدها تاريخ العلوم اللسانية. وأما الذين جاءوا من بعدهم فقد كانوا عالة عليهم، فبعضهم ضيق حدود النحو الواسعة، واستبدلوا مفاهيم القدماء الإجرائية النشطة بمفاهيم أخرى جامدة»[2].

وبهذا يتبين لنا أنّ الحاج صالح يدعو إلى العودة إلى قراءة التراث العربي الأصيل وهو ذلك التراث الذي خلفه العلماء العرب الأوائل، وهو تراث ضم مفاهيم علمية قيمة دقيقة تختلف عن تلك التي جاء بها المتأخرون، وذلك لأنّ المتأخرين لم يفهموا ما جاء به سيبويه وغيره مما اضطرهم إلى استبدال مفاهيم وتضييق حدود أخرى. وهو ما كشف عنه الحاج صالح من خلال تعرضه للمفاهيم التخاطبية في التراث العربي، ومن ذلك مثلا إشارته إلى أنّ الاتساع أو سعة الكلام عند سيبويه أوسع بكثير مما جاء عند ابن السراج وغيره.

ويدعو الحاج صالح إلى التجرد من الأحكام المسبقة إزاء التراث، فالدارس للتراث يجب «أن يتجرد ... من كل فكرة أو نظرة مُسبقة عندما يحاول أن يفهم مقصود القدامى في نص من نصوصهم، وخصوصا أولئك الذين بعُد عهدهم عنا وحال دون فهمهم عصور الانحطاط

1- بشير ابرير، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة، ص. 03.

2- محمد صاري، ملامح من الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن، ص. 17.

الحالكة الطويلة التي أغلق فيها باب الاجتهاد وجمدت فيها الأفكار، بل زاغت عما كانت عليه وصارت أفكارا وتصورات غير تلك التي أبدعها علماؤنا الأولون»[1]. وقد كان طه عبد الرحمن بدوره قد دعا إلى التجرد من الأحكام المسبقة إزاء التراث، وعدم الاطمئنان لكل ما قيل عن التراث دون قيام دليل يثبت صحة ذلك، إذ «لا يجوز أن يطمئن أصحاب هذا التراث إلى أحكامه، حتى يقوم الدليل القاطع على حصول أسباب هذا الاطمئنان»[2]، و«لابد من التأكد الصارم من صحة الخبر أو الرواية قبل أن نبني عليه نظرية كاملة، فقد يتساهل المنظر فيبني جميع أقواله على خبر ورد في كتاب أدب أو كتاب من كتب الطبقات، كفكرة بناء النحو العربي من أوله أو ابتداءً من الخليل على المنطق اليوناني، وقد يستشهد على ذلك بقول القفطي أن الخليل كان يلتقي مع حنين بن إسحاق ناسيا أن الخليل توفي قبل والدة حنين بعشر سنوات. وكثيرا ما يعتمد المحدثون –على إثر المستشرقين– على كتاب الأغاني وغيره من كتب الأدب على الرغم من أنّ الأصفهاني ليس ممن يوثق به ولا يعده أحد من العلماء ثقة على الإطلاق (كيف يمكن أن يوثق به وهو المستهتر الماجن)... »[3].

وعلى هذا الأساس فإنّه يتوجب على المُشتغلين بتقويم التراث الإطلاع على مفاهيمه وقضاياه والإلمام بها قبل الحكم عليه، فالمطلع على التراث العربي يجد أنّه ضم مفاهيم علمية قيمة ودقيقة، وهو ما بيّنه الحاج صالح من خلال تعرضه للمفاهيم التخاطبية في التراث العربي، ومن جملة ما أشار إليه أنّ العلماء العرب الأوائل تفطنوا إلى أنّ الكلام في مجمله هو إخبار كما بيّنوا أنّ وظيفة الكلام تتجاوز التبليغ إلى التأثير في المُخاطَب، ويضاف إلى ذلك أنّهم انتبهوا إلى ظاهرة الاقتصاد اللغوي وإلى الاندماج الحاصل بين الدليل اللفظي والدلائل الخارجية أثناء التلفظ، وكما أنّهم امتنعوا من جعل الخطاب ينحصر في اللّفظ الملفوظ الدّال وحده، وغير ذلك من المفاهيم العلمية الدقيقة.

1– عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 17 – 18.

2–طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 10.

3–عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق،ج1، 15 – 16.

كما أكدّ الحاج على أنّ هذا التراث لا يجوز تجاوزه بحجة إنتاجه في مرحلة متقدمة من الفكر اللغوي، ومن ثم عدم اتسامه بالعلمية، فالدارس للتراث لا بد «أن يكون له علم بما جاءت به اللسانيات الحديثة بجميع مذاهبها ولا يقتصر على نظرية واحدة، وأن يكون له علم بكل ما وجهه اللسانيون الغربيون أنفسهم من انتقادات لمختلف هذه النظريات، وأن يتجرد من كل فكرة سابقة إزاء كل قديم ولا يُسقط على هذا التراث مفاهيم اللسانيات، إنما الذي يجب أن يقوم به هو أن يتسلح بمنهجية البحث العلمي ومفاهيم الإبستمولوجية الحديثة»[1].

فالمتعرض للتراث العربي بالدراسة لابدّ أن يكون ملما بما جاءت به النظريات الغربية، وأن تكون وسائله المنهجية ملائمة لخصوصية التراث، وأن لا يقرأ التراث على ضوء النظريات الحديثة فقط، وإنّما بدراسة إبستمولوجية معرفية دقيقة للمفاهيم التراثية وبدون إسقاط للتصورات الغربية على ما ورد في التراث. فـ «لا يُفسّر التراث إلا بالتراث، ومن الخطأ أن نسقط على التراث مفاهيم وتصورات دخيلة تتجاهل خصوصياته النوعية، فلا يفسر كتاب سيبويه إلا كتاب سيبويه، بمعنى أن نصوص الكتاب يفسر بعضها بعضا، فالمسند والمسند إليه عند المتأخرين، وهما غير المبني والمبني عليه ... والكلمة عند سيبويه غير الكلمة عند ابن مالك ومن اتبعه، وكذلك هو الأمر فيما يخص لفظة "اللغة" والكلام" وغيرهما من الألفاظ»[2].

إنّ دعوة الحاج صالح إلى إعادة قراءة التراث العربي لا تعني الانغلاق على التراث وعلى ما قاله العلماء العرب الأوائل، بل لا من الانفتاح على مستجدات البحث اللغوي الغربي، والأخذ بتلك المقولات والمناهج التي من شأنها أن تُسهم في إعادة قراءة المقولات العربية. كما أنّ دعوة طه عبد الرحمن لقراءة التراث لا تعني التقوقع على الذات، بل لابد

1- عبد الرحمن الحاج صالح، النّظرية الخليلية الحديثة، "مفاهيمها الأساسية"، ص. 10 - 11.

2- محمد صاري، ملامح من الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن، ص. 18.

من الانفتاح على ما جاء به الغربيون ومن ثمّ تكييف المنقولات مع خصوصية المجال التداولي العربي.

3.2.2.2. انتصار عبد الرحمن الحاج صالح للتراث العربي

خصص الحاج صالح مجموعة من المقالات للرد على المشككين في أصالة وقيمة البحث اللغوي العربي، وقد أكد من خلالها على أصالة البحث اللغوي العربي، وبرهن من خلالها وبالدليل المقنع على صحة ما ذهب إليه، وقد بيّنا ذلك سابقا.

لقد ردّ الحاج صالح على بعض الباحثين المعاصرين ممن حاولوا التقليل من قيمة ما جاء به العلماء العرب الأوائل، وبيّن أنّ جهلهم بالتراث هو سبب أحكامهم السلبية الزائفة، فـ «عدم فهمنا لتراثنا العلمي الأصيل سببه جهلنا بأغراض العلماء الفطاحل مما قالوه وأثبتوه وعدم إلمامنا بكل ما وصل إلينا لنتقبله بارتياح. ولكل ما نقرأه من الأخبار المشوهة وفوق كل هذا إسقاطنا التصور الغربي الخاص بمذهب واحد كالبنوية الحديثة مثلا على تحليل العربية، والنبذ بالتالي لكل ما لا يُناسب هذا التصور. والباحث لا ينبذ أبداً ما يأتينا من الغرب –ولا من القديم– وإن كان منظوره غير منظورهم، لكن لا يعتبر ذلك من الحقائق العلمية إلا إذا قام الدليل على صحتها»[1]. فالجهل بالتراث إذن «وقلة اطلاعهم على معارفه وضعف استئناسهم بمقاصده»[2]، هو السبب الرئيس لتقليل بعض الباحثين من قيمة التراث، وهذا ما ذهب إليه طه عبد الرحمن، إذ بيّن بأنّ الجهل التراث هو سبب دعوة بعض الباحثين المعاصرين لقطع الصلة بالتراث العربي.

ولقد بينّ الحاج صالح أنّ من بين أسباب رفض التراث من قبل بعض الباحثين هو تعصبهم لمذهب غربي معين أو لفكرة ما بحيث إنّ «العديد من الباحثين رفضوا الدراسات

1– صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص. 149.

2– طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 10.

اللغوية العربية القديمة ويعود ذلك لتأثرهم بالمناهج الغربية إذ إنهم وجدوا فيما صح من نقد الأوربيين لتراثهم النحوي ينسحب على التراث النحوي العربي، كما صح عندهم أن التراث النحوي العربي تضمن العيوب نفسها التي تضمنها التفكير النحوي الأوربي القديم. ولم يتخذ هذا المنطلق في عمل الوصفيين العرب شكل الافتراض، بل كان حاضرا لديهم حضور البديهة، فكان بذلك منطلق كل الكشف عن جوانب من التفكير اللغوي عند العرب دراساتهم»[1].

وبهذا يكون التراث قد شكل قاعدة أساسية في كتابات كل من عبد الرحمن الحاج صالح وطه عبد الرحمن، بحيث جاءت مجمل مؤلفات الحاج انتصارا للفكر اللغوي القديم ولتوضيح قيمته العلمية. وكذلك هو الأمر عند طه عبد الرحمن الذي اهتم بالتراث اهتماما بالغا من خلال جملة من المؤلفات على غرار "كتابه تجديد المنهج في تقويم التراث"، وغير ذلك من المؤلفات.

1-حافظ إسماعيلي علوي، النحو العربي واللسانيات الوصفية، مجلة فكر ونقد، ع72، أكتوبر، 2005م، ص. 54.

وختاما، يمكن صياغة خلاصة المبحث الخاص برؤية الرجلين للتراث في العناصر الآتية:

. يحتل التراث موقعا متميزا في كتابات كل من طه عبد الرحمن وعبد الرحمن الحاج صالح، بحيث شكل عندهما في كثير من المباحث نقطة انطلاق، كما مثل أحيانا محكا تُختبر على ضوئه المفاهيم التداولية المعاصرة.

. اهتم طه عبد الرحمن بقراءة التراث العربي، وقد استخدم في تلك القراءة منهجية تراثية "المناظرة"، وبذلك يكون قد قرأ التراث قراءة داخلية، وكذلك هو الحال عند عبد الرحمن الحاج الذي راعى خصوصية التراث فقرأ التراث بالتراث دون إسقاط أي مناهج غربية عليه.

. يعدّ الرجلان من الباحثِين القلائل الذين يتوفر لديهم إطلاع واسع على التراث إضافة إلى إحاطتهم بالوافد من المقولات الغربية وهو ما مكنهما من تقديم بحوث لغوية راقية.

. عمل كل من طه عبد الرحمن والحاج صالح على الرد على تلك الأعمال المتأثرة بالنظريات الغربية والتي دعا أصحابها إلى رفض مقولات التراث العربي.

رفض طه عبد الرحمن قطع الصلة بالتراث العربي، وأكدّ على ضرورة الاتصال الدائم به، وهو ما ذهب إليه الحاج صالح فالقيمة العلمية لما جاء به العلماء الأوائل تحتم علينا ضرورة العودة لقراءة التراث العربي.

. إنّ الجهل بالتراث إضافة إلى الاطمئنان المسبق –دون سابق نظر ولا تمحيص– لكل الأحكام التي مست التراث، من بين أهم الأسباب التي دفعت كثيرا من الباحثين المعاصرين إلى القول بتجاوز التراث. وهذا ما بيّنه كل من طه عبد الرحمن وعبد الرحمن الحاج صالح.

3. الإسهامات في إثراء الحقل التداولي

لم يكن الباحثون العرب بمعزل عن ذلك التحول الذي مسّ مسار البحث التداولي الحديث، بل كانوا مواكبين لمستجداته، وذلك من خلال المشاركة في حركة نقل وترجمة أهم مباحثه إلى اللغة العربية من أجل تعريف القارئ بأساسيات ذلك العلم الوافد، فعمدوا إلى نقد المقولات التداولية وتمحيصها ومحاولة تأصيلها في التراث العربي، وغير ذلك من الإسهامات التي أثْرت ميدان التخاطب العربي. وسنحاول من خلال هذا المبحث تحديد دور كل من عبد الرحمن الحاج صالح وطه عبد الرحمن في إثراء الحقل التداولي.

1.3. جهود طه عبد الرحمن

قدّم "طه عبد الرحمن" صورة واضحة عن جل المباحث التداولية من خلال ما قدمه من بحوث ودراسات في المجال التداولي، و«يمكن القول إنّ المنهج التداولي هو الخيط المنهجي الناظم لمشروع الدكتور طه عبد الرحمن في مختلف مساراته، فالتداولية ركيزة أساسية في فكره، فعلى الرغم من أنّ الدراسات العربية في هذا المجال قليلة، فإنّ الدكتور طه عبد الرحمن أحد المفكرين العرب والمسلمين الأوائل الذين حاولوا التعريف بالفكر التداولي وتطبيقه، في بعض مناحي الثقافة العربية الإسلامية»[1]. ويمكن تلخيص جهود طه عبد الرحمن فيما يلي:

1.1.3. استحداث المجال التداولي

استحدث طه عبد الرحمن «مفهوم "المجال التداولي" بوصفه أداة من أدوات تقويم التراث»[2]، إذ قام باستقراء عام شامل لقواعد الممارسة الإسلامية في التراث العربي الإسلامي

1- ستار جبر حمود الأعرجي، محمد حمزة إبراهيم، المنهج التداولي في فكر طه عبد الرحمن، مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، ع2، 2002م، ص. 173.

2-طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 243.

وأراد من خلال ذلك وضع منهجية خاصة لدراسة التراث وهو ما دفعه إلى«إبداع المجال التداولي ووضع قواعده»[1]، لتوضيح الآليات الصحيحة التي ينبغي للدارس الالتزام بها أثناء اشتغاله على التراث[2]، ومن ثمّ أطلق دعوته التي تنص على أنْ «لاسبيل إلى تقويم الممارسة التراثية ما لم يحصل الاستناد إلى مجال تداولي متميز عن غيره من المجالات بأوصاف خاصة ومنضبط بقواعد محددة، يؤدي الإخلال بها إلى آفات تضر هذه الممارسة»[3] ، فالممارسة التراثية لا يمكن تقويمها ما لم يتم تمييز مجالها التداولي عن غيره من المجالات الثقافية والفكرية، ويكون ذلك التمييز مرتبطا بضوابط معينة لا ينبغي الإخلال بها، حتى لا ينجم عن ذلك آفات تمس بالممارسة التراثية، ويتبين من نص تلك الدعوى أنها تنبني على الأركان الثلاثة الآتية:

«أ – وجوب تميز المجال التداولي عن غيره من المجالات الثقافية.

ب– أصناف القواعد التي ينضبط بها هذا المجال في الممارسة التراثية

ج– أنواع الآفات المترتبة عن الإخلال بقواعد هذا المجال»[4].

فالملاحظ أنّ دعوى طه عبد الرحمن «تتأسس على ضرورة تميُّز المجال التداولي عن غيره من المجالات الثقافية والفكرية؛ لأنّ التداول حسب طه أصل في التراث العربي الإسلامي، ومن ثم لابد من الرجوع لهذا الأصل حتى يتسنى فهم التراث والآليات التي انبنى عليها. وهذا لا يتأتى إلا بمعرفة القواعد التي تضبط هذا المجال والآفات التي تحدث في حالة عدم الالتزام بها»[5]. وقد كان يسعى طه عبد الرحمن من خلال تلك الدعوى إلى ضبط

1– محمد همام، مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطه عبد الرحمن، ص. 01.

2– طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 243.

3– نفسه، ص. 243.

4– نفسه، ص. 243.

5– سليمة جلال، المجال التداولي وأهميته في قراءة التراث عند طه عبد الرحمن ، ص. 156.

قواعد المجال التداولي العربي الإسلامي وذلك بالانطلاق من مجال تداولي متميز عن غيره من المجالات من أجل الحفاظ على الهوية الفكرية ومنع تفشي الآفات الفكرية في الفكر العربي الإسلامي، مثل آفة فقدان الإرادة، وآفة السهو والإهمال وآفة التعطيل...إلخ.

1.1.1.3. معايير تحديد المجال التداولي

وضع طه عبد الرحمن مجموعة من المعايير من أجل تحديد عناصر المجال التداولي وهي معايير استقاها من استقرائه من التراث العربي وهي: «معيار التسليم ومعيار التمييز ومعيار التفضيل»[1]، و«مقتضى معيار التسليم هو التسليم بالحقيقة التداولية كقاعدة أصيلة أقوى من غيرها ضمن المجال التداولي، ومعيار التمييز يحفظ للحقيقة التداولية ضمن الممارسة التراثية الإسلامية والعربية تمايزها عن غيرها من الحقائق التي تندرج معها في مجالها التداولي؛ أما معيار التفضيل فمفاده أن الحقيقة التداولية لها الأفضلية على غيرها من الحقائق كقاعدة أصلية ضمن الممارسة التراثية»[2]. وقد دفع طه عبد الرحمن «عن هذه المعايير الاعتراضات الممكنة من حيث عدم الدقة وعدم المناسبة وعدم التوفيق؛ فالدقة ليست مطلوبة بمعناها الصارم في المعيار الأول، لأنّ الغرض من هذا المعيار هو فقط الإرشاد إلى النطاق التداولي الذي قد نقف فيه على القواعد المخصوصة والمقصودة. ولا يمنع هذا من وقوع الاختلاف والتردد، لكن حسم ذلك يكون بالتوسل بآليات تغليبية كالإجماع وكذا عبر سهولة الانقياد وصعوبة الاعتراض»[3]، وبذلك فالقول بعدم دقة تلك المعايير غير منطقي، فالدقة ليست شرطا في معيار التسليم لأنّ الغرض منه هو الإرشاد إلى النطاق التداولي، فإذا حدث خلاف ذلك يمكن الاستعانة بالإجماع أو استخدام مقياس سهولة الانقياد أو صعوبة الاعتراض.

1- محمد همام، مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطه عبد الرحمن، ص. 07.

2- سليمة جلال، المجال التداولي وأهميته في قراءة التراث عند طه عبد الرحمن، ص. 163.

3- محمد همام، المرجع السابق، ص. 07.

ولقد جعل طه عبد الرحمن مبدأ التفضيل مبدأ عاما وصاغه في مقولته: «"ليس في جميع الأمم أمة أوتيت من صحة العقيدة وبلاغة اللسان وسلامة العقل مثلما أوتيت أمة العرب تفضيلا من الله". ومكونات هذا المبدأ؛ أي العقيدة الصحيحة واللسان البليغ والعقل السليم وهي أصول المجال التداولي. وقد ترد هذه الأصول في النص التراثي متفرقة وقد ترد مجتمعة، وقد يرد بعضها ملتئما إلى بعض ... وهكذا ... ويدافع طه عن هذا الشعور بالتفوق التداولي، ما قد يوحي به من نزعة عنصرية أو شعوبية، ويعتبر هذه الأفضلية طبيعية ومضبوطة بالشرع الذي يقوم على التساوي والعدل بين الناس»[1].

وقد هدف طه عبد الرحمن من خلال مبدأ التفضيل إلى بعث الشعور بالثقة في نفوس العرب، إذ حاول تقديم دوافع لاستنهاض الهمم، وذلك من خلال بيان أوجه تميز الأمة العربية عن غيرها من الأمم. غير أنّ ما يمكن ملاحظته هنا هو أنّ مبدأ التفضيل يتعارض مع مشروع المجال التداولي، فطه عبد الرحمن كان قد بيّن أن لكل أمّة مجال تداولي تتميز به عن غيرها من الأمم لذا وجب مراعاة تلك الخصوصية، في حين أنّ مبدأ التفضيل يقتضي تميّز الأمة العربية وحدها ودون سواها، وهو ما يكشف عن تعلق طه عبد الرحمن بكل ما هو عربي إسلامي.

هذا ويعتبر طه عبد الرحمن «... العناصر الثلاثة صحة العقيدة وبلاغة اللسان وسلامة العقل أصولا للمجال التداولي؛ وقد استدل على صحة مبدئه من التراث بمقولة السيوطي:" إنّ العرب يفضلون غيرهم بما أوتوا من بيان اللسان" واستدل في الأصل المعرفي بمقولة ابن تيمية: "إنّ العرب أُوتوا رجاحة في العقل لم تتقدم لغيرهم"، "و الله تعالى قد يسر للمسلمين من العلم والبيان مع العمل الصالح والإيمان ما برزوا به على كل من أنواع جنس الإنسان". فالمسلم" شعوره بالامتياز العقدي تولد في قلبه لما خص به من نزول أفضل الشرائع الإلهية على قومه مع تكريم بالأمر بنقلها إلى العالمين؛ وأما شعوره بالامتياز العقلي،

1-محمد همام، مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطه عبد الرحمن، ص. 08.

فهو متفرع عن الامتيازين السابقين، فمن تكون له أفضل شريعة وأفضل لغة لزم أن تكون له أفضل معرفة مادام يستمد مضامين هذه المعرفة من أحق الحقائق التي جاءت بها أصدق شريعة، ويستمد وسائل هذه المعرفة من أبلغ الأساليب التي انطوت عليه أبين لغة"»[1]. ويتبين لنا من خلال هذا أنّ طه عبد الرحمن استنبط عناصر المجال التداولي من استقرائه للنصوص التراثية، وقد ترد تلك العناصر مجتمعة في نص واحد وقد يرد عنصر واحد فقط، كما يتبين لنا أنّه ركز على قضية أفضلية العرب على غيرهم، والتفضيل يخص العقيدة واللغة والمعرفة. فالأفضلية في العقيدة تتصل أساسا بالدين الإسلامي الذي جاء للناس أجمعين، أما الأفضلية في العقيدة فترتبط بالوسيلة التعبيرية التي نزل القرآن بها؛ في حين أنّ الأفضلية في المعرفة تنبع من مضمونها المُستمَد من الدين الإسلامي والمصوغ باللغة العربية.

2.1.1.3. عناصر المجال التداولي

حدد طه عبد الرحمن جميع القواعد التداولية بناءً على مبدأ التفضيل؛ إذ قسم عناصر المجال التداولي إلى ثلاثة محاور هي:

«**1**-اللغة: بوصفها أقوى الأدوات لإيصال المقاصد إلى المخاطب والتأثير فيه بحسب هذه المقاصد، فكلما كانت هذه الوسيلة أقرب إلى فهم المخاطب كلما كان التأثير أشد.

2-العقيدة: العقيدة هي الحلقة الأقوى في الممارسة التراثية، فلولا العقيدة لما كان للتراث هذه السعة والثراء.

3-المعرفة: فلا تواصل ولا تفاعل في التراث إلا بالمعرفة المتوسلة باللغة والمبنية على العقيدة»[2].

1-سليمة جلال، المجال التداولي وأهميته في قراءة التراث عند طه عبد الرحمن، ص. 164.

2-ستار جبر حمود الأعرجي، محمد حمزة إبراهيم، المنهج التداولي في فكر طه عبد الرحمن، ص. 178.

وقد قسم طه عبد الرحمن «القواعد التداولية على أصول المجال التداولي الثلاثة هي الأصل العقدي، والأصل اللغوي والأصل المعرفي»[1]، وتلك «قواعد، تعد بمثابة الأطر الثقافية والحضارية الأصلية التي تمتحن بها قيمة المظاهر الثقافية والحضارية المنقولة»[2]، «وعليه يصبح مجال التداول خاصا بكل أمة، تتميز به من حيث اللغة والعقيدة والمعرفة؛ فيكون هو جملة من المبادئ اللغوية والعقدية والمعرفية التي يتبعها كافة أفراد الأمة، سواء أوعوا بذلك أم لم يعوا، مستثمرين لها في إنشاء أقوالهم وإتيان أفعالهم، إن ابتداء أو بواسطة. فمبادئ المجال التداولي تصاحب القوم في وجودهم وسلوكهم، سواء كانت أصلية أو فرعية، إذ لكل قوم مجالهم التداولي المخصوص المنطبعة مقوماته بلغتهم وعقيدتهم ومعرفتهم»[3]. فطه عبد الرحمن حدد أوجه تميز الأمة العربية عن غيرها، والمتمثلة في اللغة والعقيدة والمعرفة، وهذه العناصر الثلاثة تكون عرضة للاختراق من مجال تداولي مختلف.

1- ستار جبر حمود الأعرجي، محمد حمزة إبراهيم، المنهج التداولي في فكر طه عبد الرحمن، ص. 181.

2-نفسه، ص. 179.

3-محمد همام، مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطه عبد الرحمن، ص. 04.

2.1.3. التقريب التداولي.

يشكل المجال التداولي الجزء الأول من مشروع طه عبد الرحمن، أمّا الاشتغال التقريبي فهو الجزء الثاني من تلك النظرية «وهو متفرع عن رؤيته للمجال التداولي، فإذا كان لكل أمة مجالها التداولي الخاص بها، والذي بمراعاته تحافظ على أصالتها. فإن هذا المجال يكون عرضة للاختراق من قبل أفكار وثقافات وافدة من مجالات أخرى، ولكي تتم المحافظة على خصوصية هذا المجال من المسخ والتشويه، لا بد من عملية تكييف لتلك الأفكار الوافدة مع هذا المجال الأصلي، وهذه العملية يسميها طه عبد الرحمن بالتقريب التداولي، (إن التقريب التداولي هو ذلك الإجراء الذي يتم به وصل المنقول بالمأصول أو جعل المنقول نفسه مأصولا)»[1]؛ أي «... هو وصل بين طرفين، أحدهما: مصدر التقريب، وهو المنقولات الأجنبية،و الثاني: مصدر التقريب، وهو المجال التداولي الأصلي، ويوجد عنصر وبهذا يغدو التقريب عملية ثالث هو عملية الوصل ذاتها التي تجمع بين هذين الطرفين: المنقول والمأصول»[2]، فالتقريب التداولي إذن هو عملية تكييف للأفكار والمفاهيم المنقولة بما يتوافق مع خصوصية مجالنا التداولي.

وبناءً على ما سبق أطلق طه عبد الرحمن دعوى نصها: «لا سبيل إلى معرفة الممارسة التراثية بغير الوقوف على التقريب التداولي الذي يتميز من غيره من طرق معالجة المنقول باستناده إلى شرائط مخصوصة يقضي عدم استيفائها إلى الأضرار بوظائف المجال التداولي، فضلا عن استناده إلى آليات صورية محددة. ثم يعمد إلى تحديد مفهوم "التقريب" وفرزه عن باقي المفاهيم المقاربة له»[3].

ولإثبات هذه الدعوى تحتم على طه عبد الرحمن بيان ثلاثة عناصر وهي:

1- ستار جبر حمود الأعرجي، محمد حمزة إبراهيم، المنهج التداولي في فكر طه عبد الرحمن، ص. 185.

2- نفسه، ص. 185.

3- نفسه، ص. 185.

«أ- وجوه تمييز التقريب التداولي عن غيره من طرق معالجة المنقول.

ب- أصناف آليات التقريب الصورية.

ج- ضروب الإخلال بشرائط التقريب التي تؤدي إلى الآفات التداولية»[1].

وقد اعتمد طه عبد الرحمن في تعريفه للتقريب بتحديده لأوصافه التي تميزه عن غيره، والأوصاف التي يُضاد بها عن غيره، وسمى النوع الأول من تلك الأوصاف بالأوصاف العامة أما النوع الثاني فسماه بالأوصاف الخاصة[2]. كما ميّز التقريب عن باقي المفاهيم «التي يتداخل معها مثل التوفيق والتسهيل والمقاربة»[3]. وعند تعرضه لآليات الاشتغال اللغوي التقريبي للمنطق اليوناني أشار إلى «تميز المنطق اليوناني من بين المعارف الأجنبية المنقولة بصفته التجريدية المنقطعة عن التوجيه والأبعاد العملية. ولما كان المجال التداولي الإسلامي لا يقبل الصفة التجريدية الناتجة عن نسيان العمل والانقطاع عنه، كان من اللازم إخضاع هذا المنقول لمقتضيات التقريب التداولي، بطبيعته التسديدية القائمة على العمل المتعدي المتصل، باصطلاح طه، وهو العمل الذي يجاوز منفعة الذات إلى منفعة الغير ويجاوز منفعة العاجل إلى منفعة الآجل، والذي يوجد في طور النظر العقلي كما يوجد في طور التطبيق الذي يليه»[4]. وبهذا فتميز المنطق اليوناني عن المجال التداولي الإسلامي يقضي الاستعانة بآليات التقريب التداولي، ولعلّ أنسب الآليات للتعامل مع المنطق اليوناني هي آلية الإبدال والتي بمقتضاها يتم استبدال عناصر المنقول التي تتعارض مع مجالنا التداولي بعناصر أخرى تتوافق معه، كما يمكن الاستعانة بآليات أخرى كآلية الحذف أو آلية الإضافة ...إلخ

1- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، ص. 273.

2- ينظر، نفسه، ص. 274.

3-محمد همام، مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطه عبد الرحمن، ص. 16.

4-نفسه، ص. 09.

3.1.3. صياغة مبدأ التصديق

ومن جهود طه عبد الرحمن تقديمه لقراءة خاصة بكل المباحث التي يقوم عليها الدرس التداولي الحديث، وذلك من خلال جملة المؤلفات والبحوث والمقالات، التي عكف فيها على نقد وتحليل ومراجعة ما أفرزه البحث التداولي، فقدم بذلك إسهامات بارزة، ومن ذلك نذكر صياغته لمبدأ التصديق، و«قد جاء هذا المبدأ بعد مراجعة طه عبد الرحمن لتلك المبادئ التي انبنى عليها مبدأ التعاون الذي جاء به غرايس، وكشفه عن بعض الثغرات فيها. بحيث تبيّن لطه عبد الرحمن أنّ مبدأ التعاون والقواعد المتولدة منه لا تضبط إلاّ الجانب التبليغي من الخطاب في حين أهملت الجانب التهذيبي منه»[1]، وهو ما دعاه إلى وضع مبدأ جديد أسماه: «مبدأ التصديق: الداعي إلى وجوب ربط القول بالفعل والنظر بالعمل»[2]، وهو مبدأ له إرهاصات وصور مختلفة في التراث الإسلامي، منها«"مطابقة القول للفعل" و"تصديق العمل للكلام"»[3]، وهو مبدأ يأخذ، بأسباب التبليغ، كما يأخذ بأسباب التهذيب، ويصوغ طه عبد الرحمن ذلك المبدأ كما يلي: «"لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك". ينبني هذا المبدأ على عنصرين اثنين: أحدهما، "نقل القول" الذي يتعلق بما أسميناه بالجانب التبليغي من المخاطبة، والثاني: "تطبيق القول" الذي يتعلق بما أسميناه بالجانب التهذيبي منها»[4].

فطه عبد الرحمن حاول وضع مبدأ يضبط به الخطاب الناجح، فرأى أنّه وحتى يكون الخطاب أكثر تأثيرا لابد أن يتمثله المتكلم في سلوكه، وعلى هذا الأساس تكون الملكة التبليغية وحدها غير كافية حتى يكون الخطاب ناجحا، فالتبليغ والتأثير في المُتلقي لا يكون بإيصال المعارف والمعلومات إليه فقط بل لابد أن يُطابق قول المتكلم فعله.

1- بنعيسى أزابيط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، (2008)، شركة الطباعة، مكناس، المملكة المغربية، د ط، ص. 73.

2- حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، (2004م)، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، ص. 132.

3- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص. 249.

4- نفسه، ص. 249.

1.3.1.3. قواعد التواصل المتفرعة على مبدأ التصديق

تتفرع على مبدأ التصديق مجموعة من القواعد قام طه عبد الرحمن باستقرائها من التراث العربي الإسلامي، ويمكن إجمال تلك القواعد في النقاط التالية:

«– قاعدة القصد: لتتفقد قصدك في كل قول تلقي به إلى الغير

– قاعدة الصدق: لتكن صادقا فيما تنقله إلى غيرك.

– قاعدة الإخلاص: لتكن في تودك للغير متجردا من أغراضك»[1].

والملاحظ أن هذه القواعد التي صاغها طه عبد الرحمن تضبط الجانب التهذيبي من الكلام، وهذا بخلاف مبدأ التعاون الذي جاء به غرايس والذي ضبط من خلاله الجانب التبليغي من الكلام فقط.

وقد وجد طه عبد الرحمن هذه القواعد «مجتمعة ومفصّلة عند الماوردي في كتابه أدب الدنيا والدين، وهي ما يسميه شروط الكلام وهي أربعة:»[2]

«أ– ينبغي للكلام أن يكون لداع يدعو إليه، إما في اجتلاب نفع أو دفع ضرر.

ب– ينبغي أن يأتي المتكلم به في موضعه ويتوخى له إصابة فرصته.

ج– ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر حاجته

د– يجب أن يتخيّر اللفظ الذي به يتكلم».[3]

1– طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص. 250.

2– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب "مقاربة لغوية تداولية"، ص. 94.

3–طه عبد الرحمن، المرجع السابق، ص. 249.

وهذه الشروط التي ذكرها الماوردي تكاد تتطابق مع ما قاله غرايس، وهي شروط تضبط أيضا الجانب التبليغي من الكلام دون التهذيبي منه كونها تنص على ضرورة تجنب الكلام الذي لا فائدة منه، وعلى ضرورة موافقة الكلام للمقام التواصلي ومطابقه الكلام للحاجة التواصلية، وللغرض التواصلي.

وضمن هذا الإطار، يضيف طه عبد الرحمن قائلا: «وإذا نحن دققنا النظر في هذه القواعد، نجدها جامعة لمبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عليه التي اشتهرت عند المحدَثين بتنظيم الجانب التبليغي إلا قاعدة واحدة، وهي قاعدة الكيف (أو قاعدة الصدق).فالقاعدة الأولى تقوم مقام مبدأ التعاون، إذ أنّها تشترط تحديد هدف معيّن للمخاطبة كما يشترطه هذا المبدأ، حتى إذا خلت المخاطبة من هذا الهدف المخصوص، كانت باصطلاح الماوردي "هُجرا" أو "هذيانا". والقاعدة الثانية تنزل منزلة قاعدة العلاقة، إذ أنّها تقضي بأن يكون لكل مقام قول يناسبه كما تقتضي قاعدة المناسبة. والقاعدة الثالثة تقوم مقام قاعدة الكم، إذ أنّها توجب الاكتفاء بالضروري من الخبر كما توجبه تلك، حتى إذا خرج الكلام عنها بالتقصير، كان باصطلاح الماوردي، "حصرا" أو خرج عنها بالتكثر، كان باصطلاحه أيضا، "هذرا". والقاعدة الرابعة تنزل منزلة قاعدة الجهة، إذ أنّها تشترط مراعاة صحة المعاني وفصاحة الألفاظ كما تشترط هذه القاعدة اتباع أساليب الوضوح، فإذا خرج الكلام عن هذه القواعد كان مختل المعنى ومستغلق اللفظ»[1]. وبهذا يكون طه عبد الرحمن قد أبرز لنا جانبا من جوانب الاتفاق بين المقولات الغربية والفكر العربي وهو ما يؤكد أسبقية العرب إلى الكثير من المفاهيم.

وإذا تأملنا تلك القواعد التهذيبية التي صاغها طه عبد الرحمن «فسوف نجدها تتضمن ما تقرّر في قواعد التأدب وقواعد التواجه، مع احترازها من الوقوع فيما وقعت فيه هذه من

1- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص. 249 - 250.

قصور. فقاعدة القصد يترتب عليها أمران أساسيان: أحدهما »[1]: «أنّها تصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي؛ إذ يتعيّن في تبيّن القصد نتيجتان هما: تحديد المسؤولية الأخلاقية، والأخرى إفادة المرسل إليه المعنى المقصود. والأمر الآخر: إمكان الخروج عن الدلالة الظاهرة للقول، إذ يجوز أن يتفاوت مقصود القول عن مضمونه، ممّا يلزم عنه دخول المرسل إليه في ممارسة العمل لمعرفة قصد المرسل، فهو لا يتبادر إليه مباشرة. وبهذا تتميّز قاعدة القصد عن مبدأ التأدب عند (لاكوف)، لأنّها تسقط عنصر العمل منه»[2].

فقاعدة القصد تجمع بين الجانبين التهذيبي والتبليغي، كما تأخذ بعنصر العمل من الجانب التهذيبي كونها نصّت على إمكانية خروج القول عن دلالته الوضعية مما يضطر المُخاطب إلى العمل لمُحاولة إدراك الدلالة المُرادة من القول، وهذا بخلاف مبدأ التأدب الذي أسقط عنصر العمل من الجانب التهذيبي إذ دعت لاكوف إلى أن يكون قصد المتكلم واضحا لا يخطئه المُخاطَب.

2.3. إسهامات عبد الرحمن الحاج صالح في ميدان التخاطب

لم يكتف عبد الرحمن الحاج صالح في أبحاثه بالتركيز على المفاهيم المتعلقة بالجانب الوضعي من اللغة، بل كان للمفاهيم التخاطبية حضور في كتاباته، حيث أفرد كتابا –عنونه بالخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية– للحديث عن القضايا المتعلقة باللغة في جانبها الاستعمالي، «وقد شمل تحليلا لظواهر التخاطب، وأوصافه وشروط حصوله. وتحدث عن دورة التخاطب عند العلماء العرب والمشاركين فيها، والقرائن الحالية والمقامية، وكانت نظرية الوضع في مقابل الاستعمال الفكرة المركزية التي حاول المؤلف حملها على نظرية اللغة في مقابل الكلام عند سوسير. وقد بيّن من خلالها أنّ الفكر التراثي النحوي والبلاغي في تحليل اللغة وتفسير ظواهرها لم يقف عند حدود الشكل فحسب، بل

1– طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص. 250.

2– عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب "مقاربة لغوية تداولية" ، ص. 94 – 95.

تجاوز البعد اللفظي إلى الأبعاد الوظيفية الإبلاغية؛ فتحدث النحاة عن الكلام الذي تحصل به الفائدة، وعن معاني النحو وما يوفره للمخاطب من إمكانات فعلية وافتراضية على مستوى محور الاختيار والتركيب، ومن طرق متنوعة للتعبير عن المعاني المقصودة. فمادة الدراسة النحوية والبلاغية عندهم ليس الحكم وإنّما الحديث من حيث هو تبادل لفظي ذو فائدة، يتم بين طرفين أساسيين هما المتحدث والمتحدث إليه»[1]. كما خصص صفحات من كتبه الأخرى وبعضا من مقالاته لتناول اللغة باعتبارها خطابا. وبذلك كانت له جهود في ميدان التخاطب، ولعل أنّ أبرز ما قدمه الحاج صالح في ذلك الميدان هو تحديد نظرة العلماء العرب للخطاب.

1.2.3. تحديد أسس وخصائص النظرية العربية في الخطاب

يلاحظ المتتبع لكتابات عبد الرحمن الحاج تأكيده الدائم على أنّ العلماء العرب الأوائل كانت لهم نظرية تتعلق باللغة في جانبها الوضعي أو الاستعمالي، وقد تتبع الحاج آراء أولئك العلماء من خلال مؤلفاتهم بهدف توضيح تلك النظرية «التي اختص بها علماء اللغة العرب النحويون منهم والبلاغيون»2. ولعلّ أبرز ما تتصف به النظرية العربية في الخطاب كما وضح ذلك الحاج صالح نذكر:

1.1.2.3. التمييز بين الوضع والاستعمال

يشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنّ «من أهم المبادئ التي بنيت عليها النظرية [العربية] نذكر تمييزهم الصارم في تحليلهم للغة بين الجانب الوظيفي من جهة وهو الإعلام والمخاطبة من جهة، أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع، وبين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى، أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكلته وصيغته، بقطع النظر عما

1- محمد صاري، ملامح من الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن، ص. 13.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 08.

يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية، إذ هناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى»[1]، ف «أهم ما تتصف به هذه النظرية هو التمييز بين اللغة وبين كيفية استعمالها في التخاطب. وهو تمييز حاسم وعميق لأنّه يخصّ ماهية اللغة في حد ذاتها والدور الذي تقوم به كلغة من جهة وكيفية استعمال الناطقين لها وهو الكلام أو الخطاب من جهة أخرى»[2]. فالعلماء العرب ميزوا «بين الكلام المستعمل بالفعل المسموع من الناطقين وبين الأصل الموضوع أي ما كان عليه أو ما ينبغي أن يكون عليه في الأصل وهو مقابلتهم ومقابلة سيبويه خاصة بين الكلام وما يسميّه بالأصل في الكلام". فقط لاحظ كما لاحظ شيوخه أيضا أنّ كلام العرب قد يأتي على أصله لفظا أو معنى وهو على ما وُضع في أول الأمر ويأتي أيضا على غير أصله. وهذا سببه أحوال خاصة بعملية التخاطب لا دخل للوضع فيها. ويقابل الأصوليون بين اللغة (كوضع) والخطاب ككلام يجري بين متكلم ومخاطب. فمن ثم أقاموا الفرق فيما سموه بالوضع بينه وبين الاستعمال وفي إطار هذا التمييز حاولوا أن يفسروا ظواهر العربية بالبيان عما يرجع إلى الوضع وما يخص الاستعمال»[3]. العلماء العرب فرقوا بين الجانب الوضعي والاستعمالي من اللغة وعلى أساس ذلك التفريق عالجوا الكثير من القضايا اللغوية.

هذا وقد تمكن العلماء العرب من التمييز بدقة بين الجانب الوضعي والاستعمالي من اللغة أو بين الكلام والأصل في الكلام، عن طريق تتبع «الآلاف من النحوّ (أو الأنحاء) أي الضروب المختلفة من كلام العرب لتحليلها واستنباط الأصول منها وتفسير ما شذ منها. إلاّ أنّ هذا العمل العظيم لم يقتصر على استنباط الأصول الخاصة باللفظ وحده بل تجاوز ذلك النظر إلى دلالة اللفظ على معناه إفرادا وتركيبا»[4]. وبهذا يتضح لنا أنّ العلماء العرب قاموا باستقراء تلك المدونة التي جمعوها من خلال مشافهتهم للعرب الفصحاء، فما وجدوه مُطردا

1- محمد ولد دالي، قراءة التراث اللساني العربي عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، ص. 360.

2- عبد الرحمن الحاج، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية ، ص. 08.

3- نفسه، ص. 252.

4- نفسه، ص. 39 - 40.

عدُّوه أصلا وفسروا ما كان شاذا، فقد تبين لهم . مثلا . من خلال الاستقراء أنّ الأصل في الأفعال هو البناء، غير أنّهم وجدوا أنّ الفعل المضارع خرج عن تلك القاعدة إذ جاء معربا- إلا إذا اتصل بنون التوكيد أو نون النسوة- فقدموا تفسيرا لذلك الشذوذ مفاده أنّ الفعل المضارع مبني لمشابهته اسم الفاعل.

2.1.2.3. الجمع بين النظر في اللغة وضعا واستعمالا

اهتم عبد الرحمن الحاج صالح بدراسة منهج العلماء الأوائل في دراستهم وتفطن من خلال ذلك إلى أنّ «... ما جاء به كتاب سيبويه ليس مجرّد عرض لقواعد العربية كما هو معروف بل هو عمل تحليلي علمي لأنّه دراسة موضوعية "لمجاري كلام العرب" كما ورد على ألسنة العرب وكما سمعه وجمعه العلماء قبله وفي زمانه ... فهو عمل علمي لأنّه وصف تحليلي وتصنيفي وتفسيري لهذه المجاري من جهة، ومحاولة لضبطها بضوابط دقيقة من جهة أخرى. وهذا يقتضي النظر في الآلاف المؤلفة من الأنحاء (أو النحوّ) بعد حصرها وتبويبها ثم استنباط ما استمّر منها في كل باب وما شذّ منها»[1]. كما «أنّ التحليل اللساني عند سيبويه لا يجري على سَنَنٍ واحد، فهو يتناول الكلام من زاويتين مُختلفتين، وإن كانتا متكاملتين، يتناوله من زاوية لفظية (بنوية أو صورية)، تتعلق ببنية اللفظ، كما يتناوله من زاوية وظيفية (تبليغية أو خطابية)، تتعلق بتبليغ المقاصد إلى السامع، وقد يجمع سيبويه بين الزاويتين في الموضع الواحد، دون أن يخلط بينهما لأنهما -عند سيبويه- جانبان مختلفان، وهذه النظرة الدقيقة إلى التحليل اللساني عند سيبويه لم نجدها -في حدود اطلاعنا- إلا عنده، وهي نظرة تساعد على فهم كلام سيبويه من جهة، وعلى تفسير الكثير من التناقضات، التي وقع فيها الكثير من الباحثين، عند حكمهم على التحليل النحوي عند سيبويه»[2]. فالمُطَّلع على كتاب سيبويه مثلا يجده يُحلل اللغة بوصفها نظاما مجردا

1-عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص. 03 – 04.

2- محمد ولد دالي، قراءة التراث اللساني العربي عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، ص. 360 - 361.

وباعتبار أنّها تراكيب وألفاظ تجمع بينها علاقات شكلية، كما يجده أيضا يُحلل التراكيب باعتبارها خطابا متبادلا؛ أي بالنظر إلى التركيب كجزء من عملية التخاطب.

فمنهج العلماء الأوائل في الدراسة إذن –كما يوضح الحاج صالح– متميّز عن غيره من المناهج في البحث اللساني الحديث، وذلك لأنّه يجمع بين «النظر في اللغة كظواهر أي الظواهر اللغوية وهي ههنا كلام العرب كما سُمع ونطقوا به من الجانب الاستعمالي والاجتماعي ومن حيث هو أصوات ذات مخارج ولغات متنوعة (تنوعات لغوية)، وبين النظر فيما يلزم من العمليات لصوغ (أو لتوليد) الوحدات اللغوية فيما سمّوه بالحدود وهي ضوابط العربية»[1]. كما أنّ «هذين الجانبين من الدراسة العلمية للغة انفرد بالجمع بينهما العلماء العرب المتقدمون. ولم يستطع أي جيل من العلماء غير العرب إلى غاية الآن أن يجمعوا بينهما أي بين النظر في اللغة كظواهر والنظر فيها كنظام ضوابط. فمن البيّن أنّ الكلام هو في ذاته مجموعة من الظواهر المحسوسة تشاهد بالسمع وبالبصر في مختلف أحوال التخاطب إلاّ أنّ اللغة هي أيضا أداة معقدّة بتكوّنها من بُنى تتداخل فيما بينها على مراتب وهي أيضا معيار خاص بالناطقين بها. فهي تخضع لما تواضع عليه الناطقون باللغة وخاصة النظام البنوي فيه»[2]. وبهذا يتبين لنا أنّ منهج العلماء العرب في التحليل هو منهج فريد لا نظير له في البحث اللساني الغربي الحديث لأنه يجمع بين الجانبين الوضعي والاستعمالي.

ويشير الحاج صالح إلى أنّ اللسانيين المعاصرين عجزوا «عن إعطاء كلا الجانبين حقّه من الاعتبار والأهمية في الدراسة العلمية. فهذا الاهتمام لم يحصل إلا قديما في عهد الخليل وسيبويه. والسبب في ذلك هو تغليب المحدثين أحد الجانبين على الآخر إما باحتقار الجانب الآخر وخاصة الضوابط وجعله غير علمي لأنّ النحو كعلم عندهم لا يكون تقريريا

1–عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص. 04.

2–نفسه، ص. 04.

بالمعنى التعسفي. وحصل ذلك أول ما حصل في الغرب ابتداء من سوسور وسبقه اللغويون التاريخيون إلا أنّهم نبذوا الجانب البنوي أي البنية في حدّ ذاتها (الآنية) واكتفوا بتطور اللغة عبر الزمان (التطور بمعنى التغيُّر). وهناك موقف ثالث لكنّه غير علمي وهو البقاء على الاعتقاد أنّ النحو هو علم يقتصر كلّه على إكساب المتكلّم المهارة على استعمال اللغة السليمة ليس إلا. وتجاهل ما كان لعلم النحو عند النحاة المتقدمين من المزايا التي تخص العلم النظري التجريبي وهو الموضوعية التامة، فهذا التجاهل حاصل عند الكثير من المثقفين العرب»[1].

فالحاج صالح انتقد منهج الغربيين في تحليلهم للغة، بداية بأصحاب الاتجاه التاريخي الذين اهتموا بدراسة تطور الظاهرة اللغوية عبر الزمن ثم أصحاب الاتجاه الشكلي الذين درسوا الظاهرة اللغوية في مرحلة زمانية ما باعتبارها بنية؛ أي حللوا اللغة بوصفها نظاما مجردا وبمعزل عن كل السياقات، وصولا إلى التداوليين الذين ركزوا اهتمامهم على دراسة الاستعمال اللغوي.

3.1.2.3. أسبقية النظرية العربية لبعض المفاهيم وانفرادها بأخرى

اهتم عبد الرحمن الحاج صالح ببيان ما اختصت به النظرية العربية للخطاب، بحيث لفت الانتباه إلى بعض الحقائق العلمية و«الظواهر الخطابية التي تعرّض لها العلماء العرب –وغيرهم–»[2]. لكنها لم تحظ «إلا قليلا باهتمام الباحثين»[3]. كما لفت الانتباه إلى أنّ النظرية العربية للخطاب تميزت بأسبقيتها إلى بعض المفاهيم وتفردت بأخرى من ذلك انتباه العلماء العرب إلى استقلالية اللفظ عن المعنى، فـ «النحاة الأولون هم أول من تفطن إلى التقابل التام بين اللفظ والمعنى في حدّ ذاتهما فكل واحد منهما مستقل عن الآخر وإلى تقابل آخر

1- عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية، ص. 05.

2- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 18.

3- نفسه، ص. 17.

أهم منه وهو حاصل لا بينهما بل بين الوضع والاستعمال لفظا ومعنى»[1]. كما أنّهم حددوا أوصاف كل من اللفظ والمعنى في الوضع من جهة وفي الاستعمال من جهة أخرى. ونبهوا إلى «عدم التناسب المطلق بين أوصافهما فيما بينهما من جهة وفي الوضع والاستعمال من جهة أخرى. وأول دليل على ذلك هو اتصاف اللفظ بالخطأ مع سلامة المعنى مثل: "رأيت عمرو والعكس. جاء غدا" أو "وقفت جالسا" وغير ذلك»[2]. فالعلماء العرب الأوائل –كما بيّنا ذلك في الفصل الثالث من هذا البحث– أشاروا إلى أنّ اللفظ والمعنى في الوضع غيرهما في الاستعمال، فاللفظ والمعنى وبدخولها عالم الاستعمال يتصفان بأوصاف غير تلك الأوصاف التي كانا عليها في الوضع.

هذا وقد أشرنا سابقا إلى أنّ التداوليين أكدوا على أنّ الوظيفة الأساسية للكلام هي التأثير في المتلقي فـ«الكلام في التخاطب ليس الغاية منه التعبير عما في النفس إيصاله إلى المخاطب. فهذا وإن كان حاصلا فليس هو الهدف الحقيقي الذي ينوي المتكلم أن يحققه بل الهدف الحقيقي هو التأثير بالكلام على الغير وبالتالي التغيير لشيء قليل أو كثير من الواقع. فالمتكلم بكلامه يريد دائما إما أن يسرّ المخاطب بمدحه أو تبشيره ببشرى أو يريد أن يعنّفه بعكس ذلك. فهو يريد دائما من وراء ما يبلّغه من معان بكلامه التأثير»[3].

وفي هذا الصدد أوضح الحاج صالح أنّ العلماء الأوائل تفطنوا أيضا إلى أنّ المتكلم يستعمل كلامه «لا لمجرّد الإخبار بل لحمله المخاطب على فعل من الأفعال أو إثارة حال من الأحوال فيه. ولهذا قسّم النحاة معاني الكلام إلى خبر وغير خبر. أما غير الخبر فيتنوع إلى أنواع كثيرة جاءت ألقابها كاملة عند سيبويه. فهو يقابل دائما الخبر بالاستفهام والأمر والنهي وغيرها. ويسمي الخبر في معناه الأصلي بالواجب وغيره بغير الواجب ويحدد غير

1– عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 256.
2– نفسه، ص. 256.
3 –نفسه، ص. 245.

الواجب بقوله: "لأنّ الفعل بعدهما(أن وكي) غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت". وهذا التمييز مفيد لأنّه يمكنه من تفسير بعض الظواهر المتعلقة بالنحو وبالخطاب من ذلك الفرق بين الرفع والنصب والجزم. فالرفع يكون لما ثبت نفيا أو إيجابا والنصب للغاية والجزم للممتنع»[1]. فما قاله أوستين عن الوظيفة التأثيرية للغة كان قد سبق للعلماء العرب القدامى أن قالوا به.

ولم يقف عبد الرحمن الحاج صالح عند حد بيان ما اختصت به النظرية العربية للخطاب بل قارنها بأهم ما جاء به العلماء الغربيون من فلاسفة اللغة واللسانيين الخطابيين مما سموه بالبراكماتيك. وتوصل من خلال تلك المقارنة –كما بيّنا ذلك سابقا– إلى أنّ «الثلاثية الغربية:تركيب/دلالة/استعمال (أو لفظ/معنى/استعمال) يقابلها عند قدماء النحاة ثنائية ركناها هما وضع اللغة واستعمالها لفظا ومعنى: فلا ينفرد اللفظ والمعنى بل يوجدان ضرورة في كل من الوضع والاستعمال ولا يوجدان إلا فيهما. فهناك لفظ وضعي خالص ومعنى وضعي خالص وإن كان كلاهما مجردا. كما أنّ هناك لفظا خطابيا ومعنى خطابيا بتحول الوضعي منهما إلى ما هو عليه في الاستعمال (و لابد أن يصاب بتغيير حتى ولو جاء على أصله) وليس هناك تقابل بين اللفظ والمعنى من جهة وبينهما وبين الاستعمال من جهة أخرى كما هو واقع في الثلاثية الغربية»[2]، فالملاحظ أنّ الرؤية العربية تفصل بين الوضع والاستعمال وتجعل لكل منهما لفظا ومعنى، في حين أنّ الدراسات الغربية فصلت بين التركيب والدلالة وجعلتهما مقابلين للاستعمال.

ولم تقتصر جهود عبد الرحمن الحاج صالح على إبراز النظرة العربية للخطاب، بل كانت له جهود أخرى في الميدان المصطلحي، وهي جهود لها علاقة بإسهاماته في إثراء الحقل التداولي، وذلك لأنّ ما جاء من آراء واقتراحات في ذلك الميدان تخص المصطلح

[1]–عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص. 260.

[2]– نفسه، ص. 215.

بصفة عامة سواء أكان لسانيا أم تداوليا، ولهذا فإنّ مشروع الذخيرة العربية هو أيضا من بين إسهامات الحاج صالح التي يمكن أن تثري وتفيد ميدان التخاطب العربي في ضبط وتوحيد المصطلحات التخاطبية.

ويتضح لنا من خلال ما سبق أنّ جهود طه عبد الرحمن في ميدان التخاطب تمثلت في استحداثه للمجال التداولي وصياغته لمبدأ التصديق الذي جاء كمراجعة لمبدأ التعاون، أما جهود عبد الرحمن الحاج صالح فتمثلت في التعريف بما جاء به العلماء العرب في ميدان التخاطب، وتحدد خصائص النظرية العربية في الخطاب وتمييزها عن النظرية التداولية الغربية.

وفي الأخير، ومن خلال النظر فيما عرضناه من إسهامات الرجلين في إثراء البحث التداولي العربي، يمكن أن نخلص إلى النتائج الآتية:

. ساهم كل من طه عبد الرحمن وعبد الرحمن الحاج صالح في التعريف بالمقولات الغربية في ميدان التخاطب، كما ساهما في إعادة قراءة التراث.

. تتمثل إسهامات طه عبد الرحمن في استحداثه للمجال التداولي ووضع قواعده، والتي تمثلت في اللغة والعقيدة والمعرفة. إضافة إلى صياغته لمبدأ التصديق. أما إسهامات الحاج صالح فتتمثل في تحديده للنظرة العربية للخطاب وإبراز ما لها من قيمة علمية.

. سعى طه عبد الرحمن من خلال اشتغاله التداولي إلى المحافظة على خصوصية المجال التداولي العربي. أما الحاج صالح فقد كان يهدف إلى إثبات وجود نظرية عربية دقيقة في ميدان التخاطب، ومن أجل ذلك تتبع ما جاء به العلماء الأوائل أمثال الخليل وسيبويه .

. إنّ ما يميز النظرية العربية في الخطاب هو أسبقيتها إلى بعض المفاهيم كالتفريق بين الوضع والاستعمال أو بين الكلام والأصل في الكلام، وانفرادها بأخرى كالتفطن إلى استقلالية اللفظ عن المعنى في كل من الوضع والاستعمال. كما تتميز تلك النظرية بمنهجها في الدراسة والذي تمثل في الجمع بين النظر في اللغة من الجانبين الوضعي والاستعمالي.

وفي ختام هذا الفصل يمكن تلخيص أهم نتائج المقارنة الخاصة بالاشتغال التداولي عند كل من طه عبد الرحمن وعبد الرحمن الحاج صالح فيما يأتي:

. تعكس المصطلحات التي وظفها كل من الحاج صالح وطه عبد الرحمن واقع الترجمة العربية، وتكشف عن عجز الجهود الرامية إلى التوحيد المصطلحي اللسانية. وهذه الحقيقة لم تكن خافية عليهما، إذ قدّما اقتراحات وحلولا من شأنها أن تفيد البحث الاصطلاحي العربي.

. يحتل التراث العربي موقعا متميّزا في كتابات الباحثَيْن، وقد سعى الحاج صالح من خلال تعرضه للتراث إلى التعريف بإسهامات وجهود العلماء الأوائل أمثال الخليل، وتوضيح منهج أولئك العلماء في تحليلهم ودراستهم للظواهر التخاطبية، كما أنّه تتبع المقولات العربية بهدف تحديد النظرة العربية للخطاب، وقصد إبراز قيمة التراث العربي وإعطائه المكانة التي يستحقها ضمن الفكر اللساني الحديث، وهو ما كان يسعى إليه طه عبد الرحمن.

. أكدّ الباحثان على ضرورة التعامل مع التراث والعمل على استثمار ما جاء به العلماء الأوائل من أجل إثراء الدرس اللساني العربي، دون إقصاء ذلك الفكر باعتبار أنّه يحمل صفة التراث، فما قدمه العلماء الأوائل هو عمل علمي إجرائي قيّم. كما رفض الباحثان فكرة القطيعة المعرفية مع الدراسات اللغوية التراثية، لذلك جاءت كتاباتهما ردا على من حاولوا إقصاء الفكر اللغوي العربي، لاعتقادهم أنّ الفكر اللساني أخذ طابع العلمية مع دي سوسير. كما بينا بأنّ تلك المفاهيم التي أفرزتها نظريات الخطاب الغربية لم تكن غائبة في التراث اللغوي العربي، فالحقل التداولي الغربي ما هو إلا امتداد للتفكير اللغوي الإنساني عامة.

. ساهم كل من عبد الرحمن الحاج صالح وطه عبد الرحمن في إثراء الدرس اللساني العربي الحديث، وذلك عبر تشريح التراث اللغوي العربي واستثمار ما يزخر به تصورات ومفاهيم، وعبر الانفتاح على مقترحات النظريات الغربية في ميدان الخطاب، وعبر استخدام أدوات منهجية تراعي خصوصية التراث وتؤمن بمستجدات الثقافة الغربية.

خـاتـمـة

سعينا في هذه الدراسة إلى إبراز أهم ملامح التفكير التداولي عند اللساني الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح، باعتباره يمثل أحد أبرز اللسانيين العرب في العصر الحديث الذين حاولوا التوفيق بين الفكر اللساني الغربي الحديث وبين ما قدمه التراث العربي على اختلاف روافده. وقد أفضت بنا الدراسة إلى نتائج نوجز أهمها في ما يأتي:

1. بالرغم من أنّ مجال الاهتمام الأكبر بالنسبة للأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح هو اللسانيات النظرية، وبخاصة فيما يتصل باللسان باعتباره بنية، فإنّ مساهمته في مجال اللسانيات التداولية تميزت بجانب معتبر من الحصافة.

2. لقد كانت المصطلحات التداولية الواردة في كتابات الحاج صالح مباينة في أغلبها لتلك المصطلحات التي وردت في مؤلفات الدارسين العرب، وهذا ما يعكس واقع البحث التداولي العربي الذي يتخبط في فوضى مصطلحية، ولقد تلونت المصطلحات التي استخدمها الحاج صالح بصبغة تراثية جعلها علامة من علامات التوجه التأصيلي الذي كان يستهدفه.

3. سعى عبد الرحمن الحاج صالح في قراءته للتراث العربي إلى إبراز وتثمين جهود العلماء الأوائل أمثال الخليل وسيبويه وابن جني في ميدان الخطاب، وذلك من خلال إشارته إلى الكثير من القضايا التي تُوضح قيمة ما قدموه، كحديثهم عن الاندماج الحاصل بين الدليل اللفظي والقرائن الخارجية، وغير ذلك من القضايا التي تبين عمق التفكير العربي في ميدان التخاطب، كما بيّن أنّ النظرة العربية للخطاب تُماثل النظرة الغربية أحيانا وتتجاوزها أحيانا أخرى.

4. لقد بيّن الحاج صالح من خلال قراءته للتراث العربي أنّ للعلماء العرب فضل السبق في الكثير من الحقائق العلمية، ومن ذلك قولهم باستقلالية اللفظ عن المعنى من حيث الاستقامة، وتفريقهم بين الوضع والاستعمال "التأدية، الأداء"، وغير ذلك من المفاهيم.

5. اتسمت دراسة عبد الرحمن الحاج صالح لظواهر التخاطب بالعمق في الطرح، وذلك لاطلاعه الواسع على ما قدمه العلماء العرب الأوائل والغربيون في ميدان التخاطب، فقراءة الحاج صالح كانت قراءة تحليلية نبه فيها إلى الكثير من الحقائق. ومن ذلك إشارته إلى أنّ الموضوع الأساسي للتحليل اللغوي العربي هو الخطاب بوصفه تبادلا، وأنّ العلماء العرب لم يهتموا بدراسة الجمل المعزولة عن السياق، وهذا ما لم يتفطن له الكثير من الدارسين العرب. وإشارته أيضا إلى أنّ كل ما جاء به العلماء الأوائل من تحليلات في ميدان التخاطب مبني أساسا على تفريقهم بين الوضع والاستعمال.

6. اعتمد الحاج صالح عند تعرضه للمفاهيم التخاطبية في التراث العربي بصورة أساسية على ما ورد في كتب العلماء العرب الأوائل دون المتأخرين منهم، وذلك لأنّ كتب المتأخرين حملت الكثير من التصورات الخاطئة لا سيما تلك المتأثرة بالمنطق الأرسطي.

7. لم تنحصر قراءة الحاج صالح للتراث فقط في بيان تصور العلماء العرب الأوائل للعديد من القضايا والمفاهيم، بل تجاوزت ذلك إلى تصحيح بعض التصورات الخاطئة التي قال بها بعض النّحاة المتأخرين، ومثال ذلك إشارتهم إلى أنّ الكلام تكون دلالته بالوضع فقط؛ أي أنّ الاستعمال يتقيد بالدلالة الأصليّة التّي يقتضيها الوضع بدون تغيير. وهذا بخلاف ما ذهب إليه سيبويه وغيره من العلماء الأوائل الذين أكدوا على أن أوضاع اللغة قائمة على الإبهام.

8. يعد مفهوم الاستعمال من المفاهيم الأساسية في تفكيره، ففي الميدان المصطلحي وصناعة المعاجم أكد على ضرورة العودة إلى الاستعمال الحقيقي للفصحى، كما أنّ رؤيته الخاصة بمشروع الذخيرة العربية يتأسس على ضرورة العودة إلى الاستعمال الحقيقي للغة من أجل حصر جميع سياقات الألفاظ. وبهذا يمكن القول بأنّ التوجه التداولي عند الحاج صالح، لم يظهر في النقد أو التحليل فحسب، بل تجلى في المنطلقات المعرفية التي ارتكز عليها.

9. لم يقف الحاج صالح عند إظهار التقاطعات والمشتركات المفهومية السطحية بين التراث العربي والمقولات الغربية كما يفعل كثير من الدارسين العرب المعاصرين، بل تجاوز ذلك إلى إظهار الخصوصية العلمية لهذا التراث في جانبه التداولي.

10. لم تكن قراءة الحاج صالح للمفاهيم التخاطبية في التراث العربي قراءة إسقاطية للتصورات الغربية على التراث العربي، فلكل فكر خصائصه ومُنطلقاته.

11. كانت قراءة الحاج صالح قراءة تحليلية نقدية للأفكار وليس تتبعا تاريخيا، فعلى الرغم من أنّ كثيرا من المفاهيم التي تعرض لها التداوليون الغربيون هي مفاهيم جسدت حضورها في التراث العربي إلاّ أنّه لم يفسر هذا التوافق في الطرح التداولي، بحسب ما اطلعنا عليه، بالتأثير العربي.

12. على الرغم من تعلق الحاج صالح بالتراث إلاّ أنّ مقارنته بين النظرتين العربية التراثية والغربية الحديثة للخطاب اتسمت بالموضوعية، فلم يتحيز لأي طرف. وتعرض للأفكار بالنقد والتحليل سواء أكانت عربية أصيلة أم غربية حديثة، فانتقد بعض ما جاء في التراث انتقادا علميا بعيدا عن العاطفة، وأشاد ببعض جهود الغربيين في المواطن التي تستحق الإشادة، وانتقدهم في المواطن التي جانبوا فيها الصواب، ووقف عند الفروق الجوهرية بينهما، ولم يكن يهدف للانتصار للقديم بل كان يسعى لإظهار عمق التفكير العربي في ميدان التخاطب.

13. اطلاع الحاج صالح على ما قدمه الغربيون في ميدان التخاطب لم يقده إلى الانبهار ككثير من الباحثين، بل محصّ كل ما قدموه ومن ثم أشاد ببعض جهودهم، وانتقدهم في جوانب أخرى. وهنا يكمن الفرق بينه وبين كثير من الباحثين العرب الذين مجدوا المقولات الغربية دون نظر أو تمحيص.

14. جاء تناول الحاج صالح للكثير من المفاهيم التداولية الغربية في صورة إشارات مكثفة، بحيث إنّه كثيرا ما كان يشحن الفقرة الواحدة بفكرة عميقة، موظفا لغة دقيقة، وهذا يعد مظهرا أسلوبيا يتميز به عن غيره.

15. الفكر التداولي للحاج صالح مبني على المزاوجة بين التراث العربي القديم وبين الوافد من النظريات الغربية. فهو فكر ليس متحجرا منغلقا على ما قدمه العلماء الأوائل وعلى ما ورد في التراث، بل هو فكر منفتح على ما جاءت به الدراسات الحديثة.

16. من المبادئ المنهجية للحاج صالح في تناوله لشتى القضايا والمفاهيم تقديم خلفية معرفية للموضوع المعالج، بهدف التأسيس للحكم أو القضية التي يريد معالجتها.

17. كشفت المقارنة بين عبد الرحمن الحاج صالح والباحث المغربي طه عبد الرحمن أنّ ما خصصه الحاج صالح من بحوث ودراسات للحديث عن المفاهيم التداولية الغربية يُعدّ قليلا مقارنة بما قدمه طه عبد الرحمن، بحيث لم يخصص عبد الرحمن الحاج صالح حيزا واسعا لدراسة ظواهر التخاطب عند الغربيين، وانحصر حديثه عما قدمه الغربيون في كتابه الموسوم بـ "الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية"، في حين قدّم طه عبد الرحمن دراسات عديدة تناول فيها المباحث التداولية الغربية، غير أن هذا لم يحجب الآراء الحصيفة التي قدمها الحاج صالح في المجال التداولي.

18. تميّزت دراسات عبد الرحمن الحاج صالح في ميدان التخاطب بالتنظير والبعد عن التطبيق وتقديم ظواهر الخطاب تقديما صوريا شكليا، في حين نجد أنّ بعض الباحثين العرب تجاوزوا حدود التنظير، من أمثال أحمد المتوكل الذي قدّم عدّة نماذج تطبيقية منها: الوظائف التداولية في اللغة العربية، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية. وبهذا يكون أحمد المتوكل قد قدّم لنا مجالا نظريا وآخر تطبيقيا.

19. إنّ المُطلع على المنظومة الاصطلاحية التداولية الحاج صالح يجد أنّه مال إلى الترجمة التأصيلية التي كانت شبه غائبة عند طه عبد الرحمن الذي قامت منظومته المصطلحية على استحداث بعض المصطلحات واستمداد أخرى من المنطق والفلسفة.

20. لقد اتفق كل من طه عبد الرحمن وعبد الرحمن الحاج صالح في منهجية قراءة التراث، إذ قرآ التراث بالتراث "قراءة داخلية"، على الرغم من انفتاحهما على النظريات الغربية.

21. دافع الحاج صالح عن التراث العربي دفاعا موضوعيا ومنطقيا ومبنيا على أسس متينة، وذلك بعد أن تحامل عليه كثير من الدارسين العرب المتأثرين بالمناهج الغربية الحديثة، وهو نفس ما وجدناه عند طه عبد الرحمن الذي رفض فكرة القطيعة المعرفية مع التراث ودعا إلى إحيائه وتجاوز مرحلة الانبهار بالمقولات الغربية.

. وختاما يمكن القول بأننا حاولنا الكشف في هذا البحث طبيعة التفكير التداولي عند الحاج صالح، غير أنّ ذلك يحتاج –كما يقول أستاذنا محمد ولد دالي– "إلى بحوث عديدة، وإلى أقلام مُتعاضدة، فالرجل قد قضى عقودا من عمره يُنقّب ويدرس ويُمحص"، وعلى هذا الأساس فإنّه يتوجب أن تتضافر جهود الباحثين لاستثمار واستغلال أفكار وآراء الحاج صالح لتطوير البحث اللغوي العلمي العربي عامة والرقي باللغة العربية، فتلك الأفكار هي خلاصة سنوات طويلة من البحث في التراث العربي القديم العربي وفهم ما جاء به علماؤنا الأوائل أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، ومن النظر في منجزات البحوث الغربية.

لذا نأمل أن تكون هناك دراسات تسعى إلى استثمار المفاهيم التخاطبية التي استنبطها الحاج صالح من خلال قراءته للتراث العربي في ميدان من الميادين كالتعليميات. فمثلا، نجد أنّ الحاج صالح كان قد أبرز تصور العلماء العرب لدورة التخاطب وشروطها، وكل ذلك يمكن استغلاله في ميدان التعليم مادام أن المعلّم وتلاميذه يشكلون حلقة تواصلية. وإلى جانب ذلك يمكن لنا أن نستثمر "مشاهدة الحال" التي هي نوع من الدلالات الخارجية في

التبليغ الناجح للمعلومات في المرحلة الابتدائية، كون أنّ تلميذ تلك المرحلة لا قدرة له على إدراك المجردات.

هذا ويمكن أن نستثمر أفكار الحاج صالح في ميدان التخاطب في تعليمية النحو، فمثلا نجد أنّ علم النحو مبني على مبدأ التخفيف (الاقتصاد اللغوي)، ويمكن استثمار تلك الأفكار أيضا في تعليمية البلاغة، وذلك باعتماد تلك المفاهيم الجوهرية التي أعاد الحاج صالح إحياءها في المقررات الدراسية ومن ذلك، التفريق بين الخبر والإنشاء باعتماد معيار الواجب وغير الواجب، إضافة إلى ذلك التقسيم الدقيق للكلام الإنشائي إلى طلبي وإيقاعي.

وإلى جانب ما أسلفنا ذكره نقول إنّ الحاج صالح أبرز هفوات البحث التداولي الغربي، يمكن تكون هناك دراسة تسعى لاستثمار تلك الآراء والملاحظات التي قدمها الحاج صالح بخصوص ما جاء به التداوليون الغربيون، والعمل على تقديم قراءة جديدة للمقولات التداولية، على نحو ما قام به طه عبد الرحمن، إذ جاء بمبدأ التصديق بعد مراجعته لمبدأ التعاون الذي صاغه غرايس.

مسرد لأهم المصطلحات التداولية الواردة في كتابات عبد الرحمن الحاج صالح

المصطلح العربي	المقابل الأجنبي
. أفعال الكلام	. Acte delangage / Speech acts
. إيقاعي	. Performative
. اتصال	. Communication
. الأسماء المبهمة	. indexical/deixis
. الإخبار المجرّد	.Constative
. الإنشاء	. Performative
. براغماتيك	. Pragmatique/Pragmatics
.التعريض	. Implication
. تبليغ	.Communication
. حلقة لغوية	.liguisticcircle/ cercle linguistique
. خطاب	. Message
. خبر (في مقابل الإنشاء)	. Déclaratif
. دلالةالمعنى/ معنى المعنى	. Connotation
. دلالة اللفظ	. Denotation
. سياق	. Context
. سياق	. Situation
. سياق	. Content
. علم الاستعمال	. Pragmatique/Pragmatics
. علم التخاطب	.Pragmatique/Pragmatics
. قناة التواصل	.canal/ chenal/channel
. قرينة	.contexte

.Force illocutionnaire/ illocutionary force	. قوة الكلام الإنشائية
.Parole	. كلام
.presupposé.presupposilion	. الكناية
.presuposed /présupposé	. لازم المعنى
.implication/implication	. لازم المعنى
.Implication	. معنى المعنى
.Conversational Maximes	. مبادئ المخاطبة
.terme d’adresse/address	. مخاطبة
.cognitive meaning	. معنى وضعي
. interlocuteur/addressee . destinataire/allocataire	. مخاطَب
.addreser/destinateur	. مرسِل (مخاطِب، مبلّغ)

المصادر والمراجع

أ. المعاجم:

1. أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور، **لسان العرب**، (1419 هـ، 1999م)، تح. أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط3، ج5.

2. باتريك شارودو، دومينيك مانغو، **معجم تحليل الخطاب**، (2008م)، تر. عبد القادر المهيري، حمادي صمّود، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، د ط.

3. جاك موشلر، آن ريبول، **القاموس الموسوعي للتداولية**، (2010م)، تر. عز الدين المجدوب، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، د ط.

4. علية عزت عياد، **معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ألماني إنجليزي عربي**، (2000م)، المكتبة الأكاديمية، ط1.

5. مكتب تنسيق التعريب، **المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، إنجليزي- فرنسي - عربي**، (1989)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، د ط.

6. مكتب تنسيق التعريب، **المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، إنجليزي- فرنسي - عربي**، (2003)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سلسلة المعاجم الموحدة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، د ط.

ب. الكتب:

7. أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، **دلائل الإعجاز**، تح. محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط.

8. أبو القاسم الزجاجي، **الإيضاح في علل النّحو**، تح مازن مبارك، (دار النفائس، 1399هـ- 1979م)، ط 3.

9. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرّازي اللغوي، **الصاحبي في فقه اللغة العربية**، (1414هـ - 1993م)، تح. عمر فاروق الطّباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1.

10. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، **نتائج الفكر في النحو**، تح. الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، (دار الكتب العلمية بيروت –لبنان 1412 هـ- 1992)،د ط.

11. أحمد حساني، **مباحث في اللسانيات**، (1434هـ-2013م)، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ط2.

12. أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تح. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج2، د ط.

13. أوستين، **نظرية أفعال الكلام العامة**، تر:عبد القادر قينيني، (1991)، افريقيا الشرق، د ط.

14. أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، (1405هـ - 1985م)، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1.

15. أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية**، بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، مطبعة الكرامة، د ط.

16. آن روبول، جاك موشلار، **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**، (2003م)، تر. سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1.

17. أمولز– ك، زيلتمان– ك، أوريكيوني، **في التداولية المعاصرة والتواصل**، (2014)، تر. محمد نظيف، أفريقيا الشرق، د ط.

18. بهاء الدين محمد مزيد، **تبسيط التداولية، من أفعال اللغة إلى بلاغة الخطاب السّياسي**، (2010م)، شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.

19. بنعيسى أزابيط، **مداخلات لسانية مناهج ونماذج**، (2008)، شركة الطباعة، مكناس، المملكة المغربية.

20. التواتي بن التواتي، **المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث**، (2008م)، دار الوعي للنشر والتوزيع، الرويبة، الجزائر، د ط.

21. جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، (1422هـ –2001م)، تح. محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط 1.

22. حسان الباهي، **الحوار ومنهجية التفكير النقدي**، (2004م)، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1.

23. خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم**، (2009م)، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، ط1.

24. الخطيب القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، (2007)، دار الأبحاث، ط1.

25. خولة طالب الإبراهيمي، **مبادئ في اللسانيات**، (2006م)، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2.

26. سميح أبو مغلي، **المفيد في البلاغة العربية**، (2009م)، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1.

27. سيبويه (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر)، **الكتاب**، (1408هـ/1988م)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.

28. صالح بلعيد، **مقاربات منهاجية**، (2004)، دار هومة، د ط، بوزريعة، الجزائر.

29. صالح بلعيد، **اللغة العربية العلمية**، (2003م)، بوزريعة، الجزائر، د ط.

30. صالح بلعيد، **في الأمن اللغوي**، (2010م)، دار هومة، دط.

31. صابر الحباشة، **التداولية والحجاج مدخل ونصوص**، (2008)، صفحات للدراسات والنشر، ط1.

32. صابر الحباشة، **لسانيات الخطاب "الأسلوبية والتلفظ والتداولية"**، (2010م)، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سورية، اللاذقية، ط 1.

33. طه عبد الرحمن، **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، (2000م)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2.

34. طه عبد الرحمن، **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2.

35. طه عبد الرحمن، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، (1998م)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1.

36. عبد الرحمن الحاج صالح، **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة رغاية، الجزائر، د ط.

37. عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، (2007)، المؤسسة للفنون المطبعية الجزائر، د ط، ج1.

38. عبد الرحمن الحاج صالح، **البنى النحوية العربية**، (2016)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، د ط.

39. عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، (2007)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر.

40. عبد الرحمن الحاج صالح، **تقدم اللسانيات في الأقطار العربية**، (1991م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

41. عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية**، (2004م)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1.

42. عبد السلام عشير، **عندما نتواصل نغيّر**، (2006)، أفريقيا الشرق، د ط.

43. فيليب بلانشيه، **التداولية من أوستين إلى غولمان**، (2007م)، تر. صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط 1.

44. محمد همام، **مفهوم المجال التداولي في المشروع العلمي لطه عبد الرحمن**، (2014م)، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المملكة المغربية.

45. مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، (1958م)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط2.

46. محمود أحمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، (2002م)، دار المعرفة الجامعية، د ط.

47. محمد محمد يونس علي، **مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب**، (2004 م)، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1.

48. مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، (2005)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1.

49. مجموعة من المؤلفين، **قضايا المنهج في اللغة والأدب**، (1987م)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1.

ج-المقالات:

50. بشير ابرير، **أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع07، 2005م.

51. حميدي بن يوسف، **جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع25، السنة الرابعة عشرة، رمضان، 1438هـ، جوان، 2017م.

52. حافظ إسماعيلي علوي، **النحو العربي واللسانيات الوصفية**، مجلة فكر ونقد، ع72، أكتوبر، 2005م.

53. ستار جبر حمود الأعرجي، محمد حمزة إبراهيم، **المنهج التداولي في فكر طه عبد الرحمن**، مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، ع2، 2002م.

54. سليمة جلال، **المجال التداولي وأهميته في قراءة التراث عند طه عبد الرحمن**، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة جيجل، ع20، جانفي، 2017م.

55. سحالية عبد الحكيم، **التداولية النشأة والتطور**، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ع05، قسم الأدب العربي، جامعة بسكرة، 2009.

56. عبد الرحمن الحاج صالح، **تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي**، المجمع اللغوي للغة العربية، الجزائر، ع04، ديسمبر، 2006م.

57. عبد الرحمن الحاج صالح، **النّظرية الخليلية الحديثة**، "**مفاهيمها الأساسية**"، (2007م)، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللّغة العربية، الجزائر، ع4.

58. عبد الرحمن الحاج صالح، **أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع06، السنة الثالثة، ذو الحجة، ديسمبر، 2007م.

59. عبد الرحمن الحاج صالح، **المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع1، السنة الأولى، ربيع الأول، 1426هـ، ماي، 2005م.

60. عبد الرحمن الحاج صالح، **أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث**، مجلة المجمع الجزائري، ع07، السنة الثالثة، جمادى الثانية، 1429هـ، جوان، 2008م.

61. عبد الرحمن الحاج صالح، **مشروع الذخيرة العربية**، مجلة المجمع اللغوي الجزائري، ع2، السنة الأولى، ديسمبر، 2005م.

62. عبد الرحمن الحاج صالح، **الذخيرة العربية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع18، السنة التاسعة، صفر، 1435هـ، ديسمبر، 2013م.

63. عبد الرحمن الحاج صالح، **المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية**، اللسانيات مجلة في اللسان وتكنولوجياته، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، ع11، 2006م.

64. العيد جلولي، **نظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سيرل**، مجلة الأثر، أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب، ع12.

65. محمد صاري، **ملامح من الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح "قراءة في بعض النماذج"**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع25 السنة الرابعة عشرة، رمضان، 1438هـ، جوان، 2017م.

66. محمد ولد دالي، **قراءة التراث اللساني العربي عند الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، "عرض لآليات القراءة، وتحليل لكيفية تطبيقها في فهم النحو العربي"**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع25، السنة الرابعة عشرة، رمضان 1438هـ، جوان 2017م.

67. محمد بن حجر، **مصطلح الكلام عند الحاج صالح من منظور نظريته الخليلية**، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع25، السنة الرابعة عشرة، رمضان، 1438هـ، جوان، 2017م.

68. منصوري ميلود، **الفكر اللساني عند الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من خلال مجلة اللسانيات**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع07، جانفي، 2005.

69. معالي هاشم على أبو المعالي، **الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها، كلية التربية للبنات قسم اللغة العربية، جامعة بغداد، تشرين، 2014م

70. محمد خاين، إسهامات د. **عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية المصطلح اللساني العربي**، مجلة الموقف الأدبي اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ع486، 2011م.

71. محمد حمزة إبراهيم، **الأفق التداولي للمصطلح الفلسفي**، مجلة العميد، الجزء الأول، الجزء الأول، تشرين الأول، 2014م.

فهرس الموضوعات

مقدمة.....**ص. أ**

الفصـــل الأول: الجـهـود اللغوية لعبد الرحمن الحاج صـــالح

1. شخصية عبد الرحمن الحاج صالح وآراؤه اللغوية.....**ص. 9**

. عبد الرحمن الحاج صالح نشأته وحياته الفكرية.....**ص. 9**

. من أهم آرائه اللغوية.....**ص. 15**

2. المدرسة الخليلية الحديثة.....**ص. 32**

. التعريف بالنظرية الخليلية الحديثة.....**ص. 32**

. أهداف النظرية الخليلية الحديثة.....**ص. 35**

3. مشروع الذخيرة اللغوية.....**ص. 38**

. مفهوم الذخيرة العربية.....**ص. 39**

. أهداف مشروع الذخيرة العربية.....**ص. 41**

. مزايا الذخيرة العربية.....**ص. 43**

4. جهود عبد الرحمن الحاج صالح في الميدان المصطلحي.....**ص. 46**

. وضع المصطلحات مرهون بالعودة إلى الاستعمال الحقيقي للفصحى.....**ص. 47**

. منهج الغربيين في وضع المصطلحات والمعاجم القائم على الاستعمال.....**ص. 48**

. حتمية وضع المصطلحات بعد الاطلاع الشامل على الاستعمال الحقيقي....**ص. 50**

. المعاجم لا تمثل الاستعمال الحقيقي للغة.....**ص. 51**

. الحدود الزمانية للاستعمال الحقيقي للغة.....**ص. 53**

. دور الوسائل التكنولوجية في رصد الاستعمال الحقيقي.....ص. 53

. خاتمة الفصل الأول.....ص. 57.

الفصل الثاني: المصطلحات التداولية المفتاحية عند عبد الرحمن الحاج صالح

1. مصطلح: Pragmatique/Pragmatics.....ص. 60

. الترجمة العربية للمصطلح: Pragmatique/Pragmatics.....ص. 61

. ترجمة الحاج صالح لمصطلح:Pragmatique/Pragmatics.....ص. 67

. مفهوم مصطلح: pragmatique/pragmatics عند الحاج صالح.....ص. 72

2. مصطلح أفعال الكلام:Acte de langage/Speech acts .....ص. 74

. ترجمة الباحثين العرب للمصطلحين: Acte du langage/Speech acts.....ص. 75

. ترجمة الحاج صالح للمصطلحين: Acte du langage/Speech acts.....ص. 78

. الثلاثية المصطلحية :perlocutionary/illocutionary/locutionary.....ص. 79

. مصطلح: direct speech Act–indirect speech act.....ص. 83

. مصطلح:Force illocutionnaire/illocutionary force.....ص. 86

. مصطلح:Enoncé performatif–Enoncé constatif.....ص. 90

3. متضمنات القول Les implicites.....ص. 94

. مصطلح: presupposé.presupposition.....ص. 94

. مصطلح :Implication.....ص. 97

. مصطلح:Maxime conversationnlle/ Maxims of cooperation.....ص. 100

. خاتمة الفصل الثاني.....ص. 105

الفصل الثالث: قراءة عبد الرحمن الحاج صالح للمفاهيم التداولية في التراث العربي

1. أوصاف اللفظ والمعنى في الاستعمال.....ص. 109

. أوصاف اللفظ في الاستعمال.....ص. 110

. أوصاف المعنى في الاستعمال.....ص. 118

2. دورة التخاطب في التراث العربي.....ص. 126

. عناصر دورة التخاطب وشروطها.....ص.126

. تصور العلماء العرب لدورة التخاطب.....ص. 131

. الموضوع الأساسي للتحليل اللغوي هو الخطاب كتبادل.....ص. 133

3. نظرية الخبر والإنشاء (أفعال الكلام).....ص. 136

. أقسام الكلام عند العلماء العرب.....ص. 136

. أقسام الكلام عند سيبويه.....ص. 137

. تجاوز معاني الكلام للدلالة الوضعية.....ص. 139

. أفعال المتكلم عند العلماء العرب.....ص. 142

4. الدلائل المبهمة (الإشاريات).....ص. 150

. تصنيف العلماء العرب لأوضاع اللغة.....ص. 150

. الضمائر.....ص. 153

. اسم الاشارة.....ص. 155

. الظروف المبهمة.....ص. 155

. خاتمة الفصل الثالث.....ص. 158

الفصل الرابع: رؤية عبد الرحمن الحاج صالح للمفاهيم التداولية في الدرس الغربي

1. نظرية أفعال الكلام.....ص. 162

. منطلق التحليل التداولي(الكلام فعل للمتكلم) .....ص. 162

. وظيفة الكلام من منظور البركماتيين.....ص. 164

. تقسيمات أوستين للفعل الكلامي.....ص. 168

2. متضمنات القول Les implicites .....ص. 178

. مفهوم الافتراض المسبق Présupposition.....ص. 179

.مفهوم الاستلزام الحواري Implicature.....ص. 184

. الفرق بين الافتراض السابق والاستلزام الحواري.....ص. 187

. الصور البيانية ضرب من متضمنات القول.....ص. 188

3. الإشاريات في الدرس التداولي.....ص. 192

. دور الإشاريات في نجاح عملية التواصل.....ص. 193

. أنواع الأحوال السياقية.....ص. 193

. إنكار الغربيين لدور المعنى الوضعي في عملية الاستدلال.....ص. 196

. حضور الإشاريات في الخطاب العادي وغيابها في العلمي منه.....ص. 197

. الزمان اللغوي والزمان الفيزيائي.....ص. 201

4. النظرة الغربية للخطاب في مقابل النظرة العربية.....ص. 204

. النظرة الغربية للخطاب.....ص. 204

. الثلاثية الغربية في مقابل الثنائية العربية. .....ص. 208

. خاتمة الفصل الرابع.....ص. 218

الفصل الخامس:الممارسة التداولية بين عبد الرحمن الحاج صالح وطه عبد الرحمن

1. الاشتغال المصطلحي بين طه عبد الرحمن وعبد الرحمن الحاج صالح.....ص. 222

. منهج طه عبد الرحمن في وضع المصطلحات.....ص. 222

. المصطلحات التداولية عند طه عبد الرحمن.....ص. 230

. منهج وضع المصطلحات بين الحاج صالح وطه عبد الرحمن.....ص. 234

2. موقع التراث في الاشتغال التداولي.....ص. 243

. التراث العربي في كتابات طه عبد الرحمن.....ص. 243

. التراث العربي في كتابات عبد الرحمن الحاج صالح.....ص. 252

3. الإسهامات في إثراء الحقل التداولي.....ص. 262

. جهود طه عبد الرحمن.....ص. 262

. إسهامات عبد الرحمن الحاج صالح في ميدان التخاطب.....ص. 273

. خاتمة الفصل الخامس.....ص. 283

. خاتمة البحث.....ص. 284

. مسرد للمصطلحات التداولية الواردة في كتابات الحاج صالح.....**ص.290**

. فهرس المصادر والمراجع.....**ص. 292**

. فهرس الموضوعات.....**ص. 300**

. ملخص البحث بالإنجليزية.....**ص. 306**

Research Abstract:

Algerian researcher dr. Abd elrahman haj Salah is one of the most prominent object of linguistic studies in the arab world, where he left a large amount of books which dealt with various issues soch as education and terminology.

Al Haj salah's activity was not confined to the linguistic aspect of the language, but rather extended to the use, whereas a reader he writes finds himself intersted in the fundamentals of western Pragmatics research as translated terms this new science. when reading books of Al haj salah, we find that he used the arab heritage in building its Pragmatics terms. this, for example appears in the translation of the term implication by a term found in arabic rhetoric. Therefore, there was a difference in terminology between him and the arab researchers, without any conceptual difference.

Al haj salah did not only care about the concepts of western Pragmatics, but also concerned with the Pragmatics concepts found in the arab heritage in order to reveal the advantages of the arab vision of the speech.

As for the reading of Al haj salah is valid for western Pragmatics concepts , we find that they made observations on theory of speech and implication and Présupposition, where he criticized austin and his followers in some concepts and praised them in some other concepts.

When comparing Al haj salah and tah abd erahman, we find the difference between them in terms of Pragmatics used. we also find that they are interested in studying the arab heritage and contributed greatly to enriching the Pragmatics concepts.